الاقتصاد الكويتي والأموال العربية

قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير

رؤية تخطيطية

دكتور حسين طه الفقير

خبير الاقتصاد والتخطيط

معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

وزارة التخطيط ـ الكويت

تقديم الدكتور / عبد الرحمن العوضي



الكويت ١٩٩٢

الاقتصاد الكويتي
والأموال العربية قبل الغزو
وتحديات ما بعد التحرير

رؤية تخطيطية

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص.ب : ٦٥١٣١ المنصورية
الرمز البريدي : 35652
تليفون : ٢٥٧٤٠٨١/٣
فاكس : ٢٤٠٣٨٦٢

الاقتصاد الكويتي
والأموال العربية قبل الغزو
وتحديات ما بعد التحرير

رؤية تخطيطية

د. حسين طه الفقير

خبير الاقتصاد والتخطيط

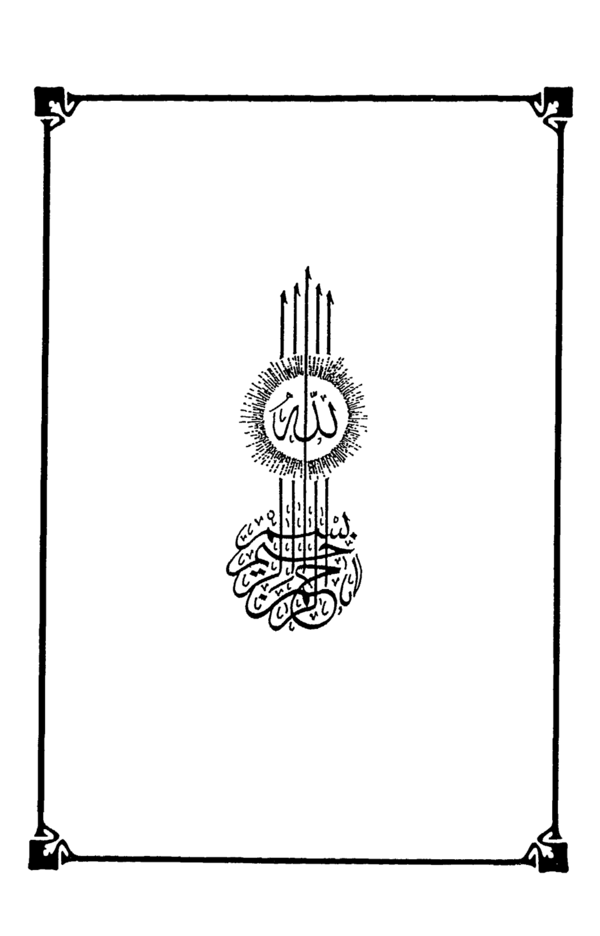
معهد التخطيط القومي ـ القاهرة

وزارة التخطيط ـ الكويت

تقديم

د. عبد الرحمن العوضي

مركز البحوث والدراسات الكويتية


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

تصديـــر

بعد العدوان العراقى الغادر الذى ابتليت به الكويت، أصبح لزاماً أن تتجه كثير من الدراسات المتخصصة، فى جميع الميادين، إلى هذا الحدث الخطير، فيما يشبه إعادة الحسابات والتقويم لكل جوانب الحاضر والمستقبل، استشرافاً لمرحلة البناء وما ينبغى أن يتناوله التطوير والتنمية ليقوم البناء على أسس راسخة تفيد من التجربة وتعى التحولات وتدرك متطلبات المستقبل وتحدياته فتزرع فى الحاضر بذوره وأسسه. وهذا يعنى أن تكون عملية المراجعة العلمية لمقومات التنمية الكويتية والبناء الوطنى عملية شاملة وتوجه أساسى تفرضه أمانة المسئولية فى هذه الفترة.

والاقتصاد الكويتى وعناصره التى يقوم عليها ركن مكين فى البناء الكويتى كان وما يزال هدف تحديات وأطماع، وهو أساس رئيسى فى انطلاقة الدولة ووسيلة الانسان الكويتى لصنع التنمية على أرضه وامتداد الخير لمن حوله.

ويأتى إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية لكتاب: الاقتصاد الكويتى والأموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير - رؤية تخطيطية فى نطاق هذا التوجه، فهو كتاب يتناول صلة الاقتصاد الكويتى بتعديل التركيبة السكانية، وتنويع هذا الاقتصاد وزيادة طاقته الاستيعابية وقيود كل من التنويع وزيادة الطاقة الاستيعابية ومواجهتها والبدائل الممكنة فى ذلك، كما يتناول فجوة الادخار القومى/ والاستثمار المحلى :مفهومه وانعكاساته مناقشاً قضية تكامل الأموال العربية لينطلق إلى تحديات الكويت

والأموال العربية بعد التحرير متوقفاً أمام العدوان العراقى باعتباره كارثة التراجع العربى وأثره على الحركة الإقتصادية فى الكويت ودول الخليج والتوجهات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وأهدافها النوعية والكمية ليقف أمام تحديات كويت ما بعد التحرير وقضاياها التخطيطية ممعناً النظر فى أولوياتها واستمرارها ومهامها وأعبائها التى تلقيها على التخطيط مستشرفاً الأبعاد المحلية والعربية والدولية فى هذا النطاق.

والدكتور حسن طه الفقير خبير فى الاقتصاد والتخطيط يعيش هذا الميدان بفكره وحسه، فبحثه ينطلق من المعايشة والتفاعل مع هذه القضايا وانعكاساتها وآثارها فى الكويت، والخليج والنطاق العربى والدولى.

ويرجو المركز أن يكون هذا الكتاب منطلقاً لبحوث تالية وحوار بين المعنيين والمهتمين، ونقطة انطلاق لرؤية علمية تتميز بالشمول والعمق للمحنة والبناء والمستقبل الذى نوقن بأنه خير، بفضل الله ورحمته وبالعمل الدائب المخلص من أبناء هذا الوطن والشرفاء الكرام من أبناء الأمة العربية الذين يسعدون برؤية الكويت أمة ناهضة يتضاعف اسهامها ودورها فى البناء العربى والانسانى.

والله من وراء القصد هو يهدى السبيل،،،،

أ.د عبدالله يوسف الغنيم
رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

ربيع الأول ١٤١٣هـ
سبتمبر ١٩٩٢ م

تقديم

بقلم الدكتور/ عبد الرحمن العوضي
الامين التنفيذي للمنظمة الاقليمية
لحماية البيئة البحرية
ووزير التخطيط ووزير الصحة الاسبق لدولة الكويت

انه لمن دواعي السعادة البالغة لي أن أقدم لهذه الدراسة القيّمة التي أعدها الدكتور حسين طه الفقير مشاركة ايجابية منه في الجهود التخطيطية الراهنة بالكويت بعد تحريرها من أيدي الطغاة. والدكتور الفقير هو واحد من الخبراء الذين أسهموا بإخلاص في جهود التخطيط الوطني الكويتي في العامين السابقين على الغزو الغاشم، وقد لمست فيه جدّية الباحث والرؤية الموضوعية للقضايا التي تعاملت معها اجهزة التخطيط خلال تلك الفترة التي كنت فيها مسئولاً عن التخطيط. وفوق كل ذلك فقد شاطر أشقاءه في الكويت مرارة الاحتلال العراقي قبل أن يتمكّن من العودة الى مصر الشقيقة. وقد كرّس نفسه بعد عودته لإعداد هذه الدراسة التي بين أيدينا الآن.

والتخطيط بلا ريب انما يأتي في مقدمة الظواهر الحضارية البارزة في حياة الأمم الراقية وتتأكّد الجدوى الانسانية للتخطيط عندما يتحوّل الى سلوك حياتي وممارسة عملية يومية لدى مؤسسات وافراد المجتمع وذلك هو الهدف الذي حرصنا على تأكيده منذ بداية تنفيذ الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٦/٨٥ ـ ٨٩/ ١٩٩٠).

ويمكن القول ان الكويت قد اعتمدت على منهج التخطيط منذ فترة مبكرة فظلّت تستلهم سياساتها الانمائية من المشاريع التخطيطية الخمسية طوال فترة الستينات والسبعينات وحتى منتصف الثمانينات، ثم بدأت التطبيق الفعلي للخطط

الانمائية الخمسية اعتباراً من العام ١٩٨٥ . وقد دأبت الدولة منذ ذلك التاريخ على تأكيد منهج التخطيط وترسيخ الوعي التخطيطي لدى المواطنين وانتهت الجهود التي بذلت في هذا السعي الى اعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت، ومشروع الخطة طويلة الاجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) ومشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤) والخطط الخمسية القطاعية. وبانتهاء النصف الأول من العام ١٩٩٠ كانت هذه المشاريع التخطيطية قد دخلت الى حيز المناقشة التشريعية والتنفيذية تمهيداً لاقرارها لولا وقوع العدوان العراقي الغاشم على الكويت.

ان التخطيط الوطني كما هو معروف لدى المتخصصين انما يتعامل مع تحديات انمائية وقضايا مستقبلية وبقدر الادراك والوعي بأبعاد هذه التحديات والقضايا بقدر ما يكون النجاح في السيطرة على أدوات التعامل معها والوصول الى الأهداف التي ارتضاها المجتمع لغده ولأجياله القادمة. وتمثل هذه الدراسة التي قام بإعدادها الدكتور الفقير محاولة مخلصة من جانبه في تحديد أبعاد العملية الانمائية للكويت وسبل التعامل معها تخطيطياً للوصول الى الأهداف التي حدّدتها الخطط الانمائية الكويتية. وقد شمل نطاق الدراسة مرحلة ما قبل الغزو العراقي الغاشم ومرحلة ما بعد التحرير الأمر الذي أضفى عليها أهمية خاصة سواء فيما يتعلّق برصد أبعاد المسيرة الانمائية الكويتية السابقة وسبل التعامل معها اعتماداً على القياسات العملية، أو فيما يتعلق بالمشاركة برأي علمي في تحديد القضايا الانمائية الكويتية بعد التحرير وسبل تحقيق أهدافها. وبقراءتي لفصول هذه الدراسة وجدت أن الكاتب قد التزم الموضوعية في تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية للكويت فلم يأل جهداً في الاستعانة بالبيانات والمعلومات وسبل القياس في تحديد الايجابيات والسلبيات التي ارتبطت بالمسيرة الانمائية، وفي تحديد وسائل تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب السكانية والاجتماعية والاقتصادية.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث سلامة التوجهات التخطيطية الكويتية في القضية السكانية وقضية التنمية الاقتصادية وجوانب التعاون

العربي والدولي وأبرز حماقة العدوان العراقي على الكويت وآثاره الخطيرة على العرب وقضاياهم المصيرية.

ويمثّل الفصل الرابع مساهمة حميدة في تحديد القضايا الانمائية لما بعد التحرير ومن أهمها قضية السكان وقوة العمل وتأكيد اطار المجتمع المنتج، بناء القاعدة الاقتصادية والتقنية، وتحديد الدروس المستفادة من المحنة واتخاذها أساساً لتعديل مشروعات الخطط الانمائية التي سبق اعدادها قبل الغزو واستعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ناحية أخرى فقد أبرزت الدراسة مجموعة من القضايا المستجدة ذات الأولوية ومن أهمها القضية البيئية وسبل التعامل معها ووسائل تحفيز القطاع الخاص على اعادة بناء الاقتصاد الوطني كما اقترح وسائل جديدة للتعاون العربي وحماية الثروة الوطنية والعربية. كما يؤكد على ضرورة التغيير في انماط الانفاق والكسب وانماط المشاركة بما يؤدي الى ترسيخ التوجهات الانمائية ودور الكويت عربياً ودولياً.

ولقد كان التخطيط الوطني ولا يزال يسعى لتأكيد مشاركة القطاع الخاص في بناء التنمية الشاملة في الكويت من منطلق ترسيخ المسئولية الاجتماعية لرأس المال وتثبيت قيم المشاركة والتضامن والتعاون في المجتمع الكويتي التي تعتبر معلماً رئيسياً من معالمه. وهنا نجد الكاتب قد ألحق لدراسته جزءاً عن الدور الذي يجب ان يشارك به القطاع الخاص في اعادة بناء الكويت، تعرض لاجراءات التخصيصية والوسائل التي يمكن للتخطيط واجهزته المساهمة بها في توفير هذا الدور المنتظر للقطاع الخاص في ضوء تقييم التخصيصية من حيث المفهوم والتطبيق خارج الكويت وداخل الكويت.

ورغم أننا قد نختلف مع الكاتب حول سبل التعامل مع بعض القضايا الانمائية التي نجح في تشخيصها وتحديد أبعادها بكل امانة وموضوعية، الاّ أن هذه الدراسة تعتبر اسهاماً أميناً منه ومشاركة ايجابية لأشقائه الكويتيين بأجهزة التخطيط الذين أهدى لهم هذا الجهد. ويكفي أنها تجيء في هذه المرحلة الحرجة

التي تتهيأ فيها الكويت للأخذ برؤية تخطيطية جديدة تأخذ في حسبانها كافة المتغيرات المحلية والدولية التي ترتبت على العدوان وعلى حرب التحرير فضلاً عن التغيرات المتلاحقة التي تجرى حالياً في النظام العالمي.

والله تعالى ولي التوفيق

دكتور عبد الرحمن العوضي

كلمة واجبة

يسعدني أن أهدي هذا الجهد المتواضع الى الأشقاء في أجهزة التخطيط بدولة الكويت بعد أن عادت الكويت حرّة تشارك أمتها العربية في مسيرتها الحضارية وفاء لجهد شاق كان لي شرف المساهمة فيه لإعداد مشروعات الخطط الانمائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذها في النصف الثاني من العام ١٩٩٠ لولا وقوع العدوان الأحمق على دولة الكويت في الثاني من أغسطس من نفس العام.

وأتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل الدكتور عبد الرحمن العوضي الأمين التنفيذي للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ووزير التخطيط الاسبق لدولة الكويت لتشجيعه والملاحظات القيّمة على بعض القضايا التي تناولتها الدراسة. وأشكر ايضاً للسيد الدكتور عبد الهادي العوضي وكيل وزارة التخطيط والمنسّق العام للخطة الانمائية تسهيلاته الجمّة النابعة من حرصه البالغ على تطوير التخطيط الوطني والدراسات التخطيطية. وامتناني كذلك للاستاذ بدر الرشيد مدير الادارة الاقتصادية، والزميلين الأستاذ الدكتور أحمد فؤاد والأستاذ الدكتور سعد حافظ المستشارين بالوزارة، والزميل رمضان الشراح، وأسرة مكتبة وزارة التخطيط. كما أشكر للسيد الأستاذ فؤاد ملا حسين أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط ومناقشاته القيّمة في موضوع الطاقة الاستيعابية خلال ندوة التنمية الاجتماعية في التسعينيات التي عقدت بوزارة التخطيط في منتصف مارس ١٩٩٠ . وأشكر لأستاذي الفاضلين/ الدكتور عمرو محي الدين مستشار البنك الصناعي، والدكتور ابراهيم العيسوي وكيل المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت وللأستاذ الفاضل عبد الله محمد علي مدير المعهد العربي للتخطيط وتسهيلاته الجمة بشأن المشاركة

في الندوات العلمية والحصول على المراجع المفيدة، وللسادة الاستاذ بدر الحميضي مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية والاستاذ الدكتور عباس المجرن الاستاذ بجامعة الكويت، والدكتور فهد الراشد المدير العام للهيئة العامة للاستثمار سابقاً بدولة الكويت. وامتناني العميق الى الأخ الفاضل الأستاذ عامر التميمي ولمناقشاته العميقة المثمرة.

ولا يسعني الاّ أن اتقدم بجزيل الشكر للاستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان مدير مركز التخطيط العام، معهد التخطيط القومي بالقاهرة، وأستاذي الدكتور رمزي زكي مستشار التخطيط العام والسادة مستشاري وخبراء المعهد لملاحظاتهم القيّمة ومناقشاتهم المثمرة.

وفي النهاية أتقدم بالشكر العميق للرجل الفاضل الأستاذ الدكتور عبد الله يوسف الغنيم وزير التربية السابق بدولة الكويت ورئيس المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت لتفضله بقراءة الدراسة ورعاية نشرها.

حسين طه الفقير

تمهيد

يمكن القول ان وقوع الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس (١٩٩٠) واستمراره حتى فبراير (١٩٩١)، وما ترتب على هذا العدوان من احداث جسام أصابت الحرث والنسل في البلدين الشقيقين يمثل ابتلاء مبيناً ليس فقط لهذين البلدين الشقيقين، وانما للأمة العربية جميعاً، سواء فيما يتعلّق بالقدرة على مواصل تماسكها أو في التعامل مع قضاياها المصيرية في ظل النظام العالمي الجديد. ان ذلك هو الأمر الذي ينبغي محاصرة آثاره حفاظاً على مسيرة هذه الأمة العربية الى غد افضل من النمو والتقدم.

وتأتي هذه الدراسة انطلاقاً من هذه الرؤية في تناول مشكلات الاقتصاد الكويتي والاموال العربية قبل الغزو وتحديات ما بعد التحرير. وقد استندت الدراسة الى الوثائق التخطيطية لدولة الكويت ممثلة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى والخطة الخمسية الاولى (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩)، ومشروعي الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) ومشروع الخطة الخمسية الثانية (١٩٩١/٩٠ ـ ٩٤/ ١٩٩٥) بالاضافة الى أحداث الغزو العراقي للكويت ونتائجه في تحديد المشكلات الرئيسية للاقتصاد الكويتي ووضعية الموجودات العربية في الخارج ودورها في التنمية المحلية والعربية.[١]

وتقع هذه الدراسة في قسمين، يتضمّن الاول منها القضايا الرئيسية التي شغلت الاهتمام التخطيطي خلال الثمانينات ممثلة في قضية تعديل التركيبة السكانية وتعديل البنية الاقتصادية، وقضية الفائض الاستثماري وعلاقته بالتنمية المحلية والعربية.

ولما كنت قد انتهيت من كتابة هذا القسم قبل وقوع العدوان العراقي على الكويت بوقت ضئيل فقد آثرت عدم تعديله وذلك للابقاء على ما جاء به من بيانات وتحليل ومقترحات سجلا اقتصادياً لتلك الفترة.

وقد اضفت الجزء الثاني ممثلاً في الفصل الرابع بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ليكون مساهمة متواضعة في استجلاء تحديات الاقتصاد الكويتي بعد التحرير وسبل التعامل معها في منظور تخطيطي يستند الى مسيرة الجهود التخطيطية التي قطعت الكويت فيها شوطاً حميداً في حقبة الثمانينات.

وهكذا فقد حدّدت الدراسة القضايا الرئيسية التي سيتم التعامل معها في هذا الاطار على النحو التالي:

- قضية تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل وضرورتها.
- قضية تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد المحلي.
- قضية الفائض الاستثماري ودور الموجودات الخارجية في التنمية المحلية والعربية.
- تحديات الاقتصاد الكويتي بعد تحريره من الاحتلال العراقي.

ويؤكد الباحث أن تشابك القضايا المشار اليها انما يرجع بالأساس الى طبيعة القضايا الانمائية المتشابكة لأي اقتصاد عربي ذي فائض استثماري. حيث ترتبط الجهود الانمائية بالاقتصاد المحلي وبالجهود العربية الانمائية في مجملها استناداً للمصير المشترك الذي يجمع البلدان العربية، كما ترتبط هذه الجهود المحلية بالاقتصاد العالمي ومتغيراته باعتباره الوعاء الذي استقبل الفوائض العربية وتنامت في اطاره وهو ما يحتم على الجهود الانمائية حمايتها وتأمينها والعمل على زيادة العائد الاجتماعي لها محلياً وعربياً الى اقصى حد ممكن.

ومنطق التناول في تحليل قضايا الدراسة يتلخّص في اعتبار كل منها مشكلة انمائية يكون من اللازم بيان مظاهرها وأسبابها، واستنتاج طرق وأساليب

التعامل معها مع استخدام طرق القياس الكمي متى لزم الأمر. وتستهدف ابراز السلبيات والايجابيات المرتبطة بمسيرة التنمية الكويتية قبل الغزو لبيان التحديات الحقيقية لكويت ما بعد التحرير حتى تنطلق بمسيرة أفضل في المستقبل وتحقق المشاركة المرجوة في مسيرة التنمية العربية عامة، كما تستهدف ابراز ضرورة التكامل العربي في ظل النظام العالمي الجديد.

وبناء على ذلك فان هذه الدراسة تضم أربعة فصول هي على النحو التالي:

الأول: يتناول قضية تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت ويهتم هذا الجزء ببيان حجم المشكلة ومظاهرها وأسبابها وبيان الى أي حد تمثل هذه القضية تحدياً أساسياً في المرحلة المقبلة في المجتمع الكويتي، وتطرح التصوّرات المختلفة حول ما هو ممكن وما هو مجرّد طموح في علاج المشكلة على المدى المنظور وحتى عام ٢٠٠٠ .

الثاني: ويختص هذا الفصل بدراسة مفصّلة للقاعدة الاقتصادية الانتاجية للمجتمع الكويتي ونمط التنمية الذي فرضته هذه القاعدة وانعكاساته الايجابية والسلبية في الجوانب العينية والمالية وآثار هذه الجوانب مجتمعة على كفاءة التنمية. ثم يعرّج التحليل الى دراسة وسائل تنويع هذه القاعدة ذات النمط الريعي ومواجهته بتوسيع القدرة الاستيعابية المحلية، ولذلك يقوم بحساب الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد المحلي وللدخل الريعي. ولا يقف التحليل عند هذا الحد اذ يجازف معد الدراسة مجازفة مشروعة باقتراح معايير جديدة يستند اليها في السعي لتوسيع المقدرة الاستيعابية تنظر بواقعية الى المقدرة التمويلية المتاحة للاقتصاد الكويتي ومتطلباته الاخرى كمجتمع آخذ في النمو فيقترح مقياساً جديداً للطاقة الاستيعابية الممكن تحقيقها في ضوء الموارد المتاحة للمجتمع وفي ضوء علاقاته الدولية الراهنة.

الثالث: ويتناول هذا الفصل قضية لا تقل أهمية عن سابقتيها وهي قضية

فجوة الادخار القومي/ الاستثمار المحلي وعلاقتها بامكانية تحقيق التكامل لرأس المال الكويتي والعربي محلياً وعربياً فيبدأ بتحديد فجوة الادخار/ الاستثمار باعتبارها السبب الرئيسي في تكوين الفوائض الاستثمارية الموظفة في الخارج، ويحلّل مظاهر هذه الفجوة وآثرها ثم ينطلق التحليل الى تناول القضية اللصيقة بهذه الفجوة ممثلة في السعي لتحقيق تكامل التوظيفات الخارجية بالاقتصاد المحلي من ناحية والاقتصاد العربي من ناحية أخرى. وقد اقتضى التحليل تناول مشكلة الاستثمارات الخارجية الكويتية والعربية في الاسواق الخارجية وتقدير الارصدة الكويتية في الخارج، ورصد المبررات التي تستدعي السعي الى اعادة تدوير هذه الارصدة سواء من وجهة نظر التنمية المحلية أو التنمية العربية، وانتهت ببيان مجالات تدوير هذه الارصدة في الاسواق العربية حتى يتسنى للفوائض العربية أن تؤدي الدور التاريخي لها في انتزاع الأمة العربية من براثن التخلّف والتبعية، وأن يقوم الجهد الانمائي المحلي في الكويت والدول العربية الخليجية الاخرى على ازالة حالة التناقض التي تحيط بالجهد الانمائي لديها ممثلة في الجمع بين فجوة التنمية الاقتصادية والتقنية والثراء المادي في آن واحد.

الرابع: ويتناول تحديات الكويت الانمائية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي، فيعرض أولاً توصيفاً لأوضاع الاقتصاد الكويتي في الثمانينات وقبل الغزو العراقي واحتلال العراق للكويت والتحديات التي فرضت على الجهود الانمائية والتخطيطية بعد التحرير على المستوى الكويتي والمستوى العربي.

وتنتهي الدراسة الى مجموعة من النتائج والمقترحات المتعلقة بكافة القضايا التي أوردتها الدراسة. ويأمل الباحث ان يسهم هذا الجهد في استشراف الوسائل الضرورية لتجاوز المحنة التي عاصرتها الكويت من جراء الاحتلال العراقي وتجاوز أزمة الانقسام العربي الذي بات يهدّد الأمة من جراء هذا العدوان وما ترتب عليه من مشكلات.

ورغبة في زيادة الفائدة لهذه الدراسة فيما تقدمه من اقتراحات فقد

تضمّنت ملحقاً عن التخصيصية من حيث المفهوم والاجراء الفعلي وجدوى تطبيقها في الكويت في ضوء التجربة السابقة على الغزو العراقي والمعايير التي يجب أن تستند اليها السياسات المتعلقة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في بناء الكويت في المرحلة المقبلة.

واذ يضع الكاتب هذا الجهد المتواضع بين يدي القارئ الكويتي والعربي فانما يأمل أن يمثل اسهاماً في الرؤية التخطيطية لكويت ما بعد التحرير بما يثيره من نقاش حول المتغيرات المستجدّة على مستوى البيئة المحلية والاقليمية والدولية.

والله تعالى ولي التوفيق

الفصل الأول
تعديل التركيبة السكانية
(المشكلات والقيود والامكانات)

١ ـ تعديل التركيبة السكانية

١ ـــ ١ الاقتصاد الكويتي والحاجة الى العمالة الوافدة:

تصنّف الكويت ضمن مجموعة البلدان العربية ذات الخفة السكانية، وقد اقترنت حاجتها الى قوة العمل الوافدة عربية وأجنبية منذ اضطلاع حكوماتها بتنفيذ البرامج الانمائية غزيرة الانفاق، ساعدها في ذلك توفر المقدرة التمويلية بتصدير النفط وخاصة منذ مطلع السبعينات.

ويمكن القول ان تدفقات العمالة الى الكويت (وسائر منطقة الخليج العربي) قد اقترنت بتجربة بناء التنمية فيها منذ مطلع الخمسينات وحتى الآن وبذلك يكون قد ترسّخ تاريخياً اقتران الجهد التنموي باستقدام العمالة العربية والأجنبية. ولقد أدت الهجرة دورها للاقتصاد الوطني وليس لأحد أن يتصوّر أن الصرح التنموي الذي حققته الكويت أو غيرها من دول الخليج العربية أو الدول العربية النفطية بصفة عامة كان يمكن أن يتحقق دون هذه الهجرة. فقد تم الاعتماد على قوة العمل الوافدة بالدرجة الاولى في بناء الهياكل الارتكازية لكافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وفي تطوير الخدمات الاجتماعية والانتاجية وخدمات التعليم ومجالات التدريب، واناب الوطنيين الوافدون في المراحل الأخيرة في مزاولة الحرف اليدوية والاعمال الهامشية وغيرها في ظل استمرار ضآلة عرض العمل الوطني نسبياً الى الجهد التنموي المستهدف والمحقق.

وقد ظل استقدام العمالة بفئاتها المختلفة عادية وماهرة مستمراً مع تواصل الجهود الانمائية.

ونتناول فيما يلي تطور المجتمع السكاني وقوة العمل في الكويت والخصائص المميّزة لكل منهما:

١ ــ ٢ تطور المجتمع السكاني وجوانب الاختلال في التركيبة السكانية:

١ ــ ٢ ــ ١ تطوّر المجتمع السكاني:

لقد ازداد المجتمع السكاني في الكويت زيادات متواصلة استناداً للجدول رقم (١ـ١) ليبلغ نحو ٢٠٩٦،٢ ألف نسمة في عام (١٩٩٠) مقارناً بنحو ٢٠٦،٥ ألف نسمة في العام (١٩٥٧). ويلاحظ أن معدلات النمو السكاني كانت بالغة الارتفاع خلال الفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٨٠ حيث بلغت ٨،٥٪ سنوياً خلال تلك الفترة وانخفضت هذه المعدلات الى نحو ٤،٥٪ سنوياً طوال فترة الثمانينات باستثناء الثلاثة أعوام الأخيرة من هذه الفترة التي بلغ فيها المعدل نحو ٤،١٪ سنوياً.

وكما هو واضح من الأرقام المبيّنة في الجدول المشار اليه فان ارتفاع معدل النمو السكاني حتى العام ١٩٨٠ كان مردّه ارتفاع معدل نمو السكان الوافدين الذين ازدادوا خلال هذه الفترة من نحو ٩٣ ألف نسمة في العام (١٩٥٧) الى ١٥١٥،٢ ألف نسمة في العام (١٩٩٠) وبمعدل نمو بلغ ١٠،٧٪ سنوياً خلال ربع القرن السابق لعام ١٩٨٠ ونحو ٥٪ سنوياً خلال النصف الاول من الثمانينات، وتراجع هذا المعدل في النصف الثاني من الثمانينات ليبلغ ٣،١ عام ١٩٨٩ و٣،٥٪ عام ١٩٩٠.

وفي المقابل بلغ معدل نمو السكان الوطنيين نحو ٥،٥ سنوياً في ربع القرن السابق على العام ١٩٨٠ وانخفض الى ١،٢٪ خلال النصف الاول من الثمانينات(*) ثم الى ٧،٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٨٩ وقد تراجع الى ٥،٦٪ في العام ١٩٩٠.

١ ــ ٢ ــ ٢ مظاهر اختلال التركيبة السكانية:

نتيجة لهذا التطوّر في اعداد كل من السكان الوطنيين والسكان الوافدين

جدول رقم (١ ـ ١)
تطور اعداد السكان وقوة العمل حسب الجنسية في الكويت
١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

(الأعداد بالألف نسمة)

بيان	السكان							قوة العمل							معدل النمو السنوي	
	الإجمالي	الكويتيين			الوافدون			الإجمالي	الكويتيين			الوافدون				
السنوات		عدد	% للإجمالي	معدل النمو السنوي %	عدد	% للإجمالي	معدل النمو السنوي %		عدد	% للإجمالي	معدل النمو السنوي %	عدد	% للإجمالي	معدل النمو السنوي %	السكان	قوة العمل
١٩٥٧	٢٠٦٫٥	١١٣٫٦	٥٥٫٠	–	٩٢٫٩	٤٥٫٠	–	١٨٤٫٣	٤٣٫٠	٢٣٫٣	–	١٤١٫٣	٧٦٫٧	–	–	–
١٩٨٠	١٣٥٧٫٩	٣٨٦٫٧	٢٨٫٥	٥٫٥	٩٧١٫٢	٧١٫٥	١٠٫٧	٤٩١٫٥	٧٤٫١	١٥٫١	٣٫٧	٤١٧٫٤	٨٤٫٩	٧٫٥	٨٫٥	٦٫٧
١٩٨٥	١٦٩٧٫٣	٤١١٫١	٢٤٫٢	١٫٢	١٢٨٦٫٢	٧٥٫٨	٥٫٨	٦٧٠٫٤	٦٧٠٫٤	١٢٫١	٢٫٠	٥٨٨٫٩	٨٧٫٩	٧٫١	٤٫٥	٦٫٤
١٩٨٩	٢٠١٤٫١	٥٥٠٫٢	٢٧٫٣	٧٫٥	١٤٦٣٫٩	٧٢٫٧	٣٫١	٨٦٢٫٧	١١٨٫٧	١٣٫٨	٩٫٤	٧٤٤٫٠	٨٦٫٢	٥٫٧	٤٫٤	٦٫٢
١٩٩٠	٣٠٩٦٫٣	٥٨١٫٠	٢٧٫٧	٥٫٦	١٥١٥٫٢	٧٢٫٣	٣٫٥	٨٨٨٫٦	١٢٤٫٩	١٤٫١	٥٫٢	٧٦٣٫٧	٨٥٫٩	٢٫٦	٤٫١	٣٫٠

المصادر:

١ ـ البيانات المتعلقة بالسنوات السابقة لعام ١٩٨٠ مصدرها: د. عبد الهادي العوضي: بناء الانسان الكويتي، ورقة قدمت لندوة تطوير التعليم العام في دولة الكويت المنعقدة بكلية التربية جامعة الكويت بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٩، ص ١٩.

٢ ـ بيانات الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ تم احتسابها من: بيانات ادارة الموارد البشرية وزارة التخطيط، دولة الكويت، مايو ١٩٩٠.

* بيانات العمالة المقابلة هي بيانات عام ١٩٦٥.

ومعدلات نموهم فقد تراجعت نسبة السكان الكويتيين في اجمالي السكان من ٥٥٪ في العام ١٩٥٧ الى ٢٨٫٥٪ عام ١٩٨٠ انخفضت عام ١٩٨٥ الى أقل من الربع (٢٤٫٢٪) ثم ارتفعت مرة أخرى الى نحو ٢٧٫٧٪ في العام (١٩٩٠)(*).

والواقع أن هذا الاختلال بين كويتيين ووافدين يتضمّن اختلالاً آخر في هيكل الوافدين، ففي تعداد عام ١٩٨٥ (جدول ٢ـ١) تبيّن أن نسبة السكان العرب غير الكويتيين قد بلغت ٦٣٪ من اجمالي السكان الوافدين بينما بلغت نسبة السكان من دول آسيوية ٣٥٪ من هذا الاجمالي، وقد بلغ عددهم نحو ٣٥٦ ألف نسمة يمثّلون نحو ٨٧٪ من جملة السكان الوطنيين. وكان هناك نحو أكثر من ١٧ ألفاً آخرين من دول أوربية وامريكية وافريقية وبذلك يقترب عدد السكان من غير العرب من عدد الكويتيين[٢].

ومن ناحية أخرى فقد بلغ عدد الجنسيات التي يحملها السكان الوافدين من العرب وغير العرب نحو (١٢٧) جنسية، الامر الذي يجعل السكان الكويتيين يواجهون خليطاً متضارباً من القيم والعادات والتقاليد.

وفي النهاية فان ازدياد السكان على النحو المشار اليه على مساحة الكويت التي لا تتعدى (١٧٠٠٠) كم مربع انما يعني ازدياد معامل الكثافة السكانية (Density of Population) الذي يبيّن مدى الضغط السكاني على الحيز المكاني للدولة أو الاقليم[٣].. وباستخدام بيانات الجدول رقم (١ـ١) يتبيّن أن هذا المعامل كان يمثل نحو ١٢٫١ نسمة/كم مربع لاجمالي السكان، ٦٫٧ نسمة/كم مربع للسكان الكويتيين في العام ١٩٥٧ ثم ارتفع الى ١٢٢٫٣ نسمة/كم مربع، ٣٤٫٢ نسمة/كم مربع لكل من اجمالي السكان والسكان الكويتيين على الترتيب

(*) من الجدير بالذكر أن وزارة التخطيط قامت بتصحيح بيانات التركيبة السكانية حسب الجنسية في العام الثالث من تطبيق الخطة الخمسية الأولى (٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩) وتبيّن بعد استبعاد بعض الفئات السكانية التي لم تحصل على الجنسية الكويتية أن النسبة الحقيقية للسكان الكويتيين لم تكن تزيد عن ٢٤٫٢٪ في تعداد عام ١٩٨٥ وليس ٤٠٫١٪ كما اظهرها التعداد.

جدول رقم (٢ - ١)
السكان غير الكويتيين حسب الجنسية
في تعداد عام ١٩٨٥

	العدد بالآلاف	٪ الى مجموع السكان الوافدين
دول عربية	٦٤٢،٨	٦٣،٣
دولة آسيوية	٣٥٦،٠	٣٥،٠
دول افريقية	٢،٠	٠،٢
دول أوروبية	١٢،٠	١،٢
دول امريكية	٣،١	٠،٢
دول أخرى	٠،٢	-
المجموع	**١٠١٦،١**	**١٠٠،٠**

المصادر: الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٨ جدول رقم (٤٥)، ص ٥٨.

في العام ١٩٩٠ . ويلاحظ تفاوت معامل الكثافة السكانية من محافظة لاخرى حيث بلغ نحو ٢٦٣٨ نسمة/كم مربع في محافظة الاحمدي، ١٧٠٧ نسمة/كم مربع في مدينة العاصمة، ٥٩ نسمة/كم مربع، ٢٥ نسمة/كم مربع في كل من الاحمدي والجهراء على الترتيب عام ١٩٨٥[٤]، ورغم هذا التزايد فان الكويت ما زالت قادرة على استيعاب المزيد من السكان فاستناداً الى التصنيف الحضري للبنك الدولي فان المدن الحضرية هي المدن التي تضم (٥٠٠) ألف نسمة فصاعداً، الامر الذي لم تصل اليه المدن الكويتية بعد.

١ ـ ٢ ـ ٣ معدلات المساهمة والاعالة:

واخيراً نلاحظ تطورات ديناميكية في معدلات المساهمة لقوة العمل ومعدلات الاعالة حسب الجنسية في الكويت خلال المراحل الانمائية المتعاقبة منذ عام ١٩٧٥ والى عام ١٩٩٠ . فقد استمرت معدلات المساهمة لكل من العمالة الوطنية والوافدة في تزايد مستمر من ٣٠،٦٪ الى ٤٢،٤٪ بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠، الاّ أن معدل المساهمة لقوة العمل الوافدة ظلت اكثر ارتفاعاً طوال هذه الفترات لتبلغ ٥٠،٤٪ عام ١٩٩٠ بينما لم تتجاوز ٢١،٥٪ للعمالة الكويتية. علماً بأنها لم تكن تمثل سوى نسبة ١٨٪ عام ١٩٨٥ ومعلوم ان ارتفاع معدل المساهمة هو ظاهرة مواتية لصالح النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول، اما فيما يتعلق بمعدلات الاعالة فنجد انها اتجهت الى التناقص الضئيل للكويتيين في الخمس سنوات الاولى من الثمانينيات، ثم ازدادت في نهاية الفترة الى أعلى من مستواها عام ١٩٧٥ وذلك ببلوغ هذا المعدل ٤٦٥ فرداً لكل مائة من السكان مقابل ٤٠٥ فرداً في بداية الفترة، أي بزيادة ٦٠ فرداً عن عام ١٩٨٥ . وقد أخذ معدل الاعالة لغير الكويتيين نفس الاتجاه تقريباً اذ انخفض من ١٧٦ فرداً عام ١٩٧٥ الى ١١٨ فرداً عام ١٩٨٥، وازداد بنحو ٨٠ فرداً في نهاية الفترة.

ويمكن ان نرد انخفاض نسبة المساهمة للسكان الكويتيين وارتفاع معدل الاعالة الى الهيكل العمري الشاب الذي يتميّز به المجتمع السكاني والى ارتفاع نسبة المدرجين في التعليم والانخفاض النسبي لمشاركة المرأة في قوة العمل[٥].

جدول رقم (٣ ـ ١)
معدلات المساهمة والاعالة حسب الجنسية
خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

بيان	معدلات المساهمة٪*		معدلات الإعالة**			
السنوات	كويتيون	غير كويتيين	إجمالي	ك (عدد)	ع. ك (عدد)	إجمالي (عدد)
١٩٧٥	١٨	٣٦٫٣	٣٠٫٦	٤٥٥	١٧٦	٢٢٧
١٩٨٠	١٩٫٢	٤٣٫٠	٣٦٫٢	٤٢٢	١٣٣	١٧٦
١٩٨٥	١٩٫٨	٤٥٫٨	٣٩٫٥	٤٠٥	١١٨	١٥٣
١٩٩٠	٢١٫٥	٥٠٫٤	٤٢٫٤	٤٦٥	١٩٨	٢٣٥

المصدر: احتسب من بيانات الجدول رقم (١ ـ ١)

* معدل المساهمة = $\frac{\text{حجم القوى العاملة}}{\text{عدد السكان}}$ × ١٠٠

** معدل الاعالة = عدد السكان المعالين لكل ١٠٠ من القوى العاملة

١ ـــ ٣ تطوّر قوة العمل واختلالاتها:

١ ـ ٣ ـ ١ تطور قوة العمل:

رجوعاً الى البيانات الواردة بالجدول رقم (١ـ١) تبيّن لنا ازدياد قوة العمل الاجمالية بالكويت ازدياداً متواصلاً منذ العام ١٩٦٥ وحتى العام ١٩٩٠ ففي بداية هذه الفترة لم تكن قوة العمل الاجمالية تمثّل سوى ١٨٤،٣ ألف مشتغل بلغت ٤٩١،٥ ألف في العام ١٩٨٠ ثم ازدادت الى ٨٨٨،٦ ألف في العام (١٩٩٠). ويلاحظ أن سلوك معدلات النمو السنوية قد أخذت نفس اتجاه الزيادة السنوية في أعداد السكان. فقد بلغت معدلات النمو السنوية نحو ٦،٧٪ خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ ثم تراجعت في المرحلة الثانية الى ٦،٤٪ باتجاه نزولي بعد عام ١٩٨٥ لتصل الى ٣٪ فقط في العام ١٩٩٠.

١ ـ ٣ ـ ٢ جوانب اختلال قوة العمل:

من أهم جوانب اختلال قوة العمل الاجمالية والكويتية ما يلي:

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ تدني نسبة قوة العمل الوطنية الى اجمالي العمالة:

فالملاحظ هو الانخفاض في نسبة قوة العمل الوطنية الى اجمالي العمالة، حيث انخفضت هذه النسبة من ٢٣،٢٪ في العام ١٩٥٧ الى نحو ١٥،١٪ في العام (١٩٨٠) وانخفضت مرة أخرى الى ١٢،١٪ في تعداد ١٩٨٥، وقد تحسنت خلال النصف الثاني من الثمانينات فازدادت الى ١٤،١٪ عام ١٩٩٠، ويرجع ذلك الى سياسات الاحلال التي اتبعت في النصف الثاني من الثمانينات وخاصة في القطاعات الحكومية.

١ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢ التركيب الاقتصادي لقوة العمل:

بتتبع البيانات الموضحة بالجدول رقم (٤ـ١)، (٥ـ١)، (٦ـ١) يتّضح مدى اختلال توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصادية وحسب الانشطة الانتاجية داخل هذه القطاعات حيث يتبيّن:

جدول رقم (٤ - ١)
الصورة الاجمالية للتوزيع القطاعي العددي والنسبي للقوى العاملة الكويتية وغير الكويتية
خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

العدد بالآلاف

سنوات التعدادات	١٩٧٥						١٩٨٠						١٩٨٥					
	كويتي		غير كويتي		إجمالي		كويتي		غير كويتي		إجمالي		كويتي		غير كويتي		إجمالي	
القطاعات	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
القطاعات السلعية	١١٫٨	١٥٫٥	٦٤٫٦	٨٤٫٥	٧٦٫٤	٢٥٫٦	١٢٫٨	٧٫٨	١٤٩٫٥	٩٢٫٢	١٦٢٫٣	٣٣٫٠	١٣٫٠	٦٫٤	١٨٩٫٤	٩٣٫٦	٢٠٢٫٤	٣٠٫٢
القطاعات الخدمية	٧٥٫٢	٣٣٫٨	١٤٦٫٩	٦٦٫٢	٢٢٢٫٠	٧٤٫٤	٩٠٫٧	٢٨٫٢	٢٣١٫٠	٧١٫٨	٣٢١٫٦	٦٥٫٤	١١٠٫٥	٢٤٫٠	٣٤٩٫٦	٧٦٫٠	٤٦٠٫٢	٦٨٫٦
متعطلون جدد	-	-	-	-	-	-	٤٫٣	٥٧٫٤	٣٫٢	٤٢٫٦	٧٫٥	١٫٦	٢٫٨	٣٦٫٤	٤٫٩	٦٣٫٦	٧٫٧	١٫٢
إجمالي قوة العمل	٨٧٫٠	٢٩٫٢	٢١١٫٥	٧٠٫٨	٢٩٨٫٤	١٠٠	١٠٧٫٨	٢١٫٩	٣٨٣٫٧	٧٨٫١	٤٩١٫٤	١٠٠	١٢٦٫٣	١٨٫٨	٥٤٣٫٩	٨١٫٢	٦٧٠٫٣	١٠٠

(١) قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

المصدر: وزارة التخطيط: الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية (١٩٨٧).

جدول رقم (٥ ـ ١)

الصورة التفصيلية للتركيب الاقتصادي لقوة العمل الكويتية في تعدادات ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

(العدد بالآلاف)

الأنشطة	١٩٧٥				١٩٨٠				١٩٨٥			
	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي ٪	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي ٪	كويتيون	غير كويتيين	جملة	نسبة الكويتيين الاجمالي ٪
الزراعة والصيد	٤٫٠	٣٫٥	٧٫٥	٥٣٫٠	٢٫٩	٥٫٢	٩٫١	٤٣٫٠	٢٫٨	٩٫٨	١٢٫٦	٢٢٫٢
المناجم والمحاجر	٢٫٠	٣٫٠	٥٫٠	٤٠٫٠	٢٫٤	٤٫٣	٦٫٧	٣٦٫٠	٢٫٥	٤٫٥	٧٫٠	٣٥٫٧
الصناعة التحويلية	٢٫٢	٢٢٫٢	٢٤٫٤	٩٫٠	٣٫٢	٣٨٫١	٤١٫٣	٧٫٧	٤٫٧	٤٦٫٤	٥١٫١	٩٫٢
التشييد والبناء	٢٫٠	٣٠٫٥	٣٢٫٥	٦٫١	١٫٢	٩٥٫٩	٩٧٫١	١٫٢	١٫٥	٢٢٫٦	٢٤٫١	١٫٢
المياه والغاز والكهرباء	٢٫٠	٥٫٢	٧٫٢	٢٧٫٧	٢٫٠	٦٫١	٨٫١	٢٥٫٠	١٫٦	٥٫٩	٧٫٥	٢١٫٣
تجارة الجملة والتجزئة	٦٫٣	٣٣٫٢	٣٩٫٥	١٦٫٠	٤٫٦	٥٣٫٨	٥٨٫٤	٧٫٨	٦٫٠	٦٩٫٨	٧٥٫٨	٨٫٠
والمطاعم والفنادق	٤٫٦	١١٫١	١٥٫٧	٢٩٫٢	٧٫٨	٢٢٫٣	٣٠٫١	٢٥٫٩	٧٫٧	٢٩٫٥	٣٧٫٢	٢٠٫٧
النقل والتخزين والمواصلات	١٫٤	٥٫١	٦٫٥	٢١٫٥	٢٫٨	٩٫٨	١٢٫٦	٢٢٫٢	٣٫٨	١٦٫٥	٢٠٫٣	١٨٫٧
التمويل والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٦٢٫٩	٩٧٫٤	١٦٠٫٣	٣٩٫٢	٧٥٫٤	١٤٥	٢٢٠٫٤	٣٤٫٢	٩٢٫٩	٢٣٣٫٨	٣٢٦٫٧	٢٨٫٤
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية والإجتماعية	•	•	•	•	٤٫٣	٣٫٢	٧٫٥	٥٧٫٣	٢٫٨	٤٫٩	٧٫٧	٣٦٫٤
المتعطلون الجدد												
إجمالي	٨٧٫٤	٢١١٫٢	٢٩٨٫٦	٢٩٫٢	١٠٧٫٦	٣٨٣٫٧	٤٩١٫٣	٢١٫٩	١٢٦٫٣	٥٤٣٫٧	٦٧٠٫١	١٨٫٩

• غير مبين

المصدر: وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية لعامي ١٩٨٥، ١٩٨٦.

جدول (٦ - ١)
تطور العمالة الحكومية حسب المجموعات المهنية
(١٩٨٥ - ١٩٨٧)

المجموعات المهنية	العدد في ١٩٨٥/٧/١			العدد في ١٩٨٥/٧/١		
	كويتي	غير كويتي	للكويتيين ٪	كويتي	غير كويتي	للكويتيين ٪
المتخصصون في العلوم الطبيعية وعلوم الحياة	١١٥٠	٣٨٩١	٢٢٫٨	١٢٨٧	٤٠٦٤	٢٤٫١
المهندسون	١٠٦٤		٢٢٫٩	١٣٥٠	٣٦٤٨	٢٧٫٠
المتخصصون في الإقتصاد والمحاسبة والإحصاء	١٥١٨	٣٠٥٤	٣٣٫٢	١٩٣٠	٣١٢٤	٣٨٫٢
المهن التعليمية	١٢١٣٢	١٨١٩٨	٤٠٫٠	١٣٦٧٧	١٨٦٢١	٤٢٫٣
المتخصصون في العلوم الإنسانية والآداب والفنون	٢٩٣٢	٣١٠٧	٤٧٫٧	٣٤٥٩	٣١٧٧	٥٢٫١
المهن القانونية ومهن الإدارة العليا	١٢٣٧	٧٨١	٦١٫٣		٧٧٢	٦٣٫٣
المهن الإشرافية	٣٤٧١	٢٩١٧	٦٠٫٠	٤٤٤٧	٢٦٥٣	٦٢٫٦
المساعدون الفنيون في المهن الهندسية	٤٤٨٨	٦٣٨٣	٤١٫٣	٤٩٦٩	٦٠١٢	٤٥٫٣
المساعدون الفنيون في علوم الحياة والعلوم الطبيعية	٢٧٢٧	١٠٦٤٩	٢٠٫٤	٢٩٧١	١٠٦٤٣	٢١٫٨
المهن المكتبية	٢٠٢٠٣	١٤٢٦٤	٥٨٫٦	٢١٤٩٠	١٣٩١٦	٦١٫٨
المهن الإنتاجية والحرفية التي تحتاج لمهارة خاصة	٧١٠٩	١٥٤٢٩	٣١٫٥	٧٩٥٧	١٤٦٤٥	٣٥٫٢
المهن التي تحتاج الى مهارة متوسطة والعمال العاديون	١٢٥٥٣	٣٥٢٢٧	٢٦٫٣	١٢٧٩٨	٣١٨٣٨	٢٨٫٧
	٧١٤٧٥	١١٧٥٨٣	٣٧٫٨	٧٨٦٦٦	١١٣١١٣	٤١٫٠

المصدر: نفس المصدر رقم (١) للجدول رقم (١ - ١)، ص ٢٠.

(١) الاختلال في صالح القطاعات الخدمية:

استأثرت القطاعات الخدمية بنحو ٦٨،٦٪ من اجمالي قوة العمل بينما لم تحظ القطاعات السلعية في مجموعها الا بنسبة ٣٠٪ منها تقريباً في العام ١٩٨٥ وهو تطور سيئ بالمقارنة بالعام ١٩٨٠، حيث كانت هاتان النسبتان ٦٥،٤٪، ٣٣٪ على الترتيب. وفيما يتعلّق بتوزيع قوة العمل الكويتية يلاحظ انها لم تسهم الاّ بنسبة ٦،٤٪ من اجمالي عمالة القطاعات السلعية في العام ١٩٨٥، مقارنة بنحو ٧،٨٪ في العام ١٩٨٠ مما يعني استمرار انخفاض مشاركتها النسبية في قطاعات الانتاج المادي.

(٢) الاختلال حسب الانشطة الانتاجية:

تعتبر أنشطة البناء والتشييد والصناعات التحويلية والزراعة والمطاعم والفنادق أهم الانشطة التي تتدنى فيها مشاركة العمالة الكويتية. حيث بلغت هذه المشاركة النسبية حسب ترتيب الانشطة المشار اليها ١،٢٪، ٩،٢٪، ٢٢،٢٪، ٨٪ من اجمالي قوة العمل فيها سنة ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٦،١٪، ٩٪، ٥٣٪، ١٦٪ سنة ١٩٧٥.

(٣) العمالة الحكومية:

يلاحظ الارتفاع النسبي للعمالة الكويتية في جملة العمالة الحكومية حيث بلغت المساهمة النسبية لهذه العمالة نحو ٣٧،٨٪ سنة ١٩٨٥ ارتفعت الى ٤١٪ سنة ١٩٨٧ بسبب اجراءات وسياسات الخطة الخمسية الاولى التي استهدفت رفع نسبة الكويتيين بصفة عامة في قوة العمل وبصفة خاصة في الاجهزة الحكومية.

ومن ناحية اخرى نلاحظ ان هناك مجموعة من المهن في القطاعات الحكومية تتفوّق فيها نسبة الكويتيين تفوقاً ملحوظاً وهي المهن القانونية والادارية (٦٣،٣٪ من اجمالي هذه الفئة) والمهن الاشرافية والمكتبية بنفس القدر تقريباً حيث بلغت ٦٣٪، ٦٢٪ تقريباً عام ١٩٨٧ وتقل هذه النسب في المهن المتعلقة بالعلوم الطبيعية والهندسية والفنية (راجع الجدول رقم ٦ــ١).

(٤) المتعطّلون الجدد والخدم:

يلاحظ ازدياد عدد المتعطلين الجدد في مرحلة الثمانينات، حيث ازدادت هذه الفئة من ٧،٥ ألف شخص في العام ١٩٨٠ الى ٧،٧ ألف في العام ١٩٨٥ . ويقدّر عددهم الاجمالي بنحو عشرة آلاف تصل نسبة الكويتيين فيهم نحو ٣٤٪ في العام المشار اليه. ويلاحظ أن عدد الخدم قد بلغ نحو ١١٦ ألفاً تقريباً يعادل نسبة قدرها ٢١،٣٪ من قوة العمل الوافدة التي بلغت نحو ٥٤٠،٦ ألف. ويمثل عدد الخدم على هذا النحو نسبة ٢٣١،٥٪ من جملة العاملين في الصناعة الكويتية البالغ عددهم نحو ٥٠،١ الف عام ١٩٨٨ وذلك كما تظهره بيانات القوى العاملة بالعينية لعام ١٩٨٨[٦].

١ ــ ٤ اسباب الاختلال في التركيبة السكانية وقوة العمل:

يمكن ترتيب العوامل التي أسهمت في احداث الاختلال في التركيبة الككانية وقوة العمل في الكويت (وسائر الدول الخليجية) واذكاء حدة هذا الاختلال في العقدين الاخيرين على النحو التالي:

١ ــ ٤ ــ ١ تنفيذ البرامج الانمائية الطموحة:

بالاضافة الى الندرة السكانية التي تتسم بها الكويت (ومعظم الدول الخليجية) فقد كان لتبني الدولة برامج انمائية طموحة أكبر الأثر في الاعتماد على العمالة الوافدة عربية وأجنبية للمساهمة في تنفيذ هذه البرامج والتي امتدت الى كافة ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي ثم جاءت الفورة الدخلية بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط فعزّزت هذه الفورة تنفيذ شعار دولة الرفاه بما يعنيه ذلك من انفاقات حكومية ضخمة على المرافق والبنى الاساسية والخدمات وبعض الأنشطة الصناعية وبصورة تفوق امكانات الموارد البشرية المتاحة[٧]، الأمر الذي استوجب الاعتماد بصورة كثيفة على العمالة الوافدة أجنبية وعربية وعلى النحو الذي عمّق الاختلال في كل من التركيبة السكانية وقوة العمل.

١ ـ ٤ ـ ٢ الانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة مقارنة بأجور العمالة المحلية:

حيث شجع هذا الانخفاض القطاع الخاص والقطاع العائلي ليس فقط على تشغيل العمالة الاجنبية وخاصة غير العربية ـ التي تقل أجورها نسبياً الى العمالة لكويتية والعربية ـ على حساب العمالة الوطنية، ولكن ايضاً على استقدام المزيد من هذه العمالة حيث تشكّل منها فائض بلغ ٦٦٠٠ ألف شخص في العام ١٩٨٥ بالاضافة الى ٣٫٤ ألف شخص من الكويتيين في نفس العام، علماً بأن نسبةالعمالة الاسيوية غير العربية بلغت نحو أكثر من ٤٧٪ من اجمالي العمالة الوافدة في مطلع الثمانينات[٥]. وقد ساهم ذلك أيضاً في تفضيل الكويتيين العمل في الحكومة على ممارسة العمل في القطاع الخاص الذي يفضل العمالة الأجنبية لتدني أجورها نسبياً.

١ ـ ٤ ـ ٣ تفاقم مشكلات الدول المصدرة للعمالة منذ مطلع السبعينات:

في ظل استمرار مشاكل الدول المصدرة للعمالة عربية وأجنبية متمثلة في انخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع معدلات البطالة المفتوحة والمقنعة، وعجز هذه الدول عن توفير احتياجاتها الاساسية وتأزّم مشاكل مدفوعاتها الخارجية بسبب المديونية الدولية، فقد وجدت هذه الدول ان احدى وسائل التخلّص من هذه المشكلات هي في ترك الحبل على الغارب لاعدادها البشرية المتزايدة للتدفق الى البلدان النفطية ومنها الكويت.

١ ـ ٤ ـ ٤ عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل:

من أهم العوامل التي تساعد في استمرار ظاهرة اختلال تركيبة قوة العمل الكويتية هو عدم تلاؤم مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الكويت. ويبرهن على ذلك انخفاض نسبة العمالة الكويتية في مجموعة من المهن الاساسية معظمها يتعلّق بمجالات العلوم الطبيعية والمهن الانتاجية والحرفية والهندسية وعلى النحو الذي سبق بيانه في الجدول رقم (٦ـ١) المتعلق بالعمالة الحكومية.

ويلاحظ أن نسبة خريجي الجامعة في العلوم الطبيعية والهندسية والطبية لم

تزد عن ١٣،٥٪ من اجمالي الخريجين من الكويتيين وبلغت في الاجمالي نسبة ٢٤،٤٪ عام ١٩٨٨/٨٧، ويغذي هذا الاختلال النظرة الخاطئة لدى الشباب للعمل اليدوي والمهني، تلك النظرة التي سببتها أنماط الانفاق والكسب التي تزامنت مع ارتفاع الدخول في السبعينات وبداية الثمانينات حيث أعليت قيمة التكاثر المالي على حساب قيمة العمل المنتج.

١ ـ ٤ ـ ٥ الاعتماد على بعض انواع العمالة المنغلقة:(*)

فلقد اغتنمت بعض البلدان الاجنبية فرصة ازدياد الطلب على العمالة في البلدان العربية وخاصة بعد عام ١٩٧٣ فقامت بتنظيم تدفقاتها البشرية في ظل نظام من «الهجرة التعاقدية» تلتزم به شركاتها العاملة في ميدان المقاولات والانشاءات لضمان أكبر قدر ممكن من التحويلات التي تخفف بها وطأة العجز الخارجي أو ارتفاع اسعار الطاقة ومثال ذلك التجربة الكورية في تصدير العمالة. ولا تخفى مساوئ هذا النظام بالنسبة للدول المستقبلة، حيث تحرم العمالة الوطنية من فرصة اكتساب المهارات الفنية المختلفة المتعلقة بأعمال هذه الشركات التي يقيم عمالها في معسكرات وتضن بخبراتها على العمالة الوطنية[٩].

١ ـ ٤ ـ ٦ انتشار بعض الانماط الطفيلية لاستقدام العمالة:

ففي ظل اندفاعة الهجرة الى حيث الدخول المرتفعة نسبياً في الكويت وسائر البلدان النفطية نشأت فئات من تجار الاقامات لاستقدام اعداد من العمالة غير الماهرة والماهرة دون حاجة فعلية للنشاط الاقتصادي ـ اللهم ـ الا تقاضي ثمن الاستقدام، ولعل هذه الظاهرة هي سبب مباشر من اسباب البطالة المنتشرة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في أواخر الثمانينات.

ولقد تمثّلت المحصلة الاجمالية للعوامل السابقة في تعميق اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل في الكويت وعلى النحو العميق الذي تمّ بيان جوانبه.

(*) نقصد بهذا النوع من العمالة تلك العمالة المصاحبة لشركات التشييد والبناء والتي غالباً ما تعمل من الباطن للشركات الغربية الكبرى التي استأثرت بعقود بلغت قيمتها نحو اكثر من ٨،٥ مليار دولار خلال العام ١٩٨٠، نحو ٨،٣ مليار دولار وفقاً لدراسة د. سويونج: الصيغة الكورية لتصدير العمالة، ص ٣١.

١ ـ ٥ بعض الجوانب الايجابية في خصائص المجتمع السكاني وقوة العمل:

من أهم الخصائص الايجابية البارزة في توزيعات السكان وقوة العمل بدولة الكويت ما يلي:

١ ـ ٥ ـ ١ هيكل عمري شاب:

ويتضح من خلال مقارنة اعداد الفئات العمرية في توزيع السكان انه في العام ١٩٨٥ بلغت نسبة اعداد الفئات العمرية دون ٣٠ سنة ٤٥،٤٪ من اجمالي عدد السكان، بينما بلغت هذه النسبة ٦٠،٤٪ للسكان الكويتيين و٣٥،٨٪ للسكان الوافدين كما بلغت نسبة اعداد الفئات العمرية دون سن الاربعين نحو ٨٣،٥٪ لاجمالي السكان و٨١،٨٪ للسكان الوافدين ترتفع الى نحو ٨٧٪ تقريباً للسكان الكويتيين. ومن شأن هذا الهيكل اتاحة الفرصة لمعدل نمو سكاني مرتفع وارتفاع مستوى الخصوبة في المجتمع السكاني[١٠].

١ ـ ٥ ـ ٢ مشاركة الاناث:

من الملاحظ اتجاه المشاركة العددية والنسبية لقوة العمل الكويتية من الاناث الى الازدياد من عام لآخر حيث ازددن من ٧،٣ ألف مشتغلة في العام ١٩٧٥ الى نحو ٢٤،٨ ألف مشتغلة في العام ١٩٨٥ وبذلك ارتفعت مشاركة الاناث النسبية في قوة العمل الاجمالية من ١١٪ الى ١٩،٧٪ خلال الفترة بين هاتين السنتين. ومن ناحية أخرى ارتفعت مشاركتهن النسبية في القطاعات الخدمية من ١٥،٤٪ من اجمالي قوة العمل في هذه القطاعات الى نحو ٢٧،٦٪ خلال هذه الفترة، وقد مثلت مشاركة الكويتيات في القطاعات السلعية نحو ٢،٣٪ من العمالة الكويتية في العام ١٩٨٥ مقارنة بنحو ٠،٨٪ فقط في العام ١٩٧٥، قارن الجدول رقم (٦ـ١).

١ ـ ٥ ـ ٣ البراعة في تحييد الهُويّات الاجنبية والكفاءة في ادارة الخليط السكاني:

لا يمكن لمنصف أن يغفل حقيقة تاريخية قام بتأكيدها شعب الكويت، وتتمثّل هذه الحقيقة في أن الهوية العربية الاسلامية غير قابلة للذوبان، حيث

جدول رقم (٧ - ١)

معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل الكويتية خلال سنوات التعداد[١]

١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥

السنوات / بيـــان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	قوة العمل الكويتية	الاناث	٪	قوة العمل الكويتية	الاناث	٪	قوة العمل الكويتية	الاناث	٪
كويتيين									
القطاعات السلعية	١١،٨	٠،١	٠،٨	١٢،٨	٠،٢	١،٦	١٣،٠	٠،٣	٢،٣
القطاعات الخدمية	٧٥،٢	٧،٢	٩،٦	٩٥،٠	١٣،٩	١٤،٦	١١٠،٠	٢٤،٥	٢١،٦
الاجمالي	٨٧،٠	٧،٣	٨،٤	١٠٧،٨	١٤،١	١٣،١	١٢٦،٣	٢٤،٨	١٩،٦
اجمالي قوة العمل الكويتية									
القطاعات السلعية	٧٦،٤	٠،٧	١،٩	١٦٢،٣	١،٦	١،٠	٢٠٢،٤	٣،٠	١،٥
القطاعات الخدمية	٢٢٢،٠	٣٤،٢	١٥،٤	٣٢٩،١	٦١،٦		٤٦٧،٩	١٢٩،١	٢٧،٦
الاجمالي	٢٩٨،٤	٣٤،٩	١١،٠	٤٩١،٤	٦٢،٢	١٢،٦	٦٧٠،٣	١٣٢،١	١٩،٧

(١) قوة العمل ١٥ سنة فأكثر.

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية سنوات مختلفة.

استطاع الشعب الكويتي تحييد كافة الثقافات الاجنبية التي تعامل معها طوال أربعة عقود مضت منذ الخمسينات أن تؤثر على هويته وتراثه الاصيل. كما أن الانتماء العربي للكويتيين يعززه ما استقر في وجدانهم «انه حتى مع استغنائهم المادي فانهم في حاجة الى الظهير العربي عند الملمات»[11]، وأثبتت القيادة الكويتية ايضاً كفاءة فذة في ادارة خليط سكاني يتكون من نحو (١٢٧) جنسية، حتى في أحلك الظروف التي مرّت بمنطقة الخليج العربي ممثلة في حرب الثماني سنوات والتي اشتعلت بين العراق وايران.

١ ـ ٥ ـ ٤ مؤشرات تنموية ايجابية:

هناك كثير من المؤشرات الايجابية المرتبطة بالمجتمع السكاني الكويتي وتمثّل افرازات للجهود الانمائية المتبعة في الكويت منذ مطلع الستينات وحتى الآن. ويضم الجدول رقم (٧ـ١) مجموعة من هذه المؤشرات ممثّلة في المؤشرات الصحية ومؤشرات التعليم والتحضّر، حيث يتبيّن أن المجتمع السكاني الكويتي يقترب من الدول الصناعية المتقدمة في معظم المؤشرات الصحية وعلى سبيل الامثلة يبلغ العمر المتوقع عند الميلاد نحو ٧٣ عاماً ويبلغ مستوى الرعاية الصحية للمواليد بنحو ٩٩٪ كما انخفض معدل الوفيات الرضع الى ١٥ في الالف عام ١٩٦٥ ويبلغ عدد السكان لكل طبيب ٦٤٠ نسمة ولكل ممرضة نحو ٢٠٠ نسمة ولا يزيد معدل الوفيات عن ٣ في الألف.

وفيما يتعلق بمؤشرات التعليم والتحضر نلاحظ تطوراً بالغاً فيها منذ عام ١٩٦٥، حيث تبلغ النسبة الصافية للمدرجين في التعليم الابتدائي نحو ٧٩٪ من الفئات العمرية المناظرة لهذه المرحلة و٨٢٪ في الثانوي، كما ان نصاب المدرس من التلاميذ لا يتعدى ١٢ تلميذاً، وبلغت نسبة الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في التعليم الابتدائي نحو ٩٥ تلميذة وفي الثانوي ٦٧ تلميذة. ويمثل السكان الحضريون في الكويت ٩٥٪ من السكان يمثلون نسبة ٩٥٪ من السكان، وبذلك فان نسبة البداوة لا تزيد عن ٥٪. ويرجع ذلك الى تسارع معدلات التنمية والتحضّر.

جدول رقم (٨ - ١)

مجموعة المؤشرات الايجابية المرتبطة بالمجتمع السكاني في دولة الكويت

المؤشرات / بيان	١٩٦٥	١٩٨٨
١ ـــ المؤشرات الصحية		
ـــ عدد السكان لكل طبيب	٧٩٠	٦٤٠
ـــ عدد السكان لكل ممرضة (آلاف)	٢٧٠	٢٠٠
ـــ العمر المتوقع عند الميلاد	ـــ	٧٣
ـــ نسبة المواليد على أيدي طبيب ٪	ـــ	٩٩
ـــ معدل الخصوبة الاجمالي	٧٫٤	٣٫٧
ـــ معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف)	٦٤	١٥
ـــ معدل المواليد الخام (لكل ألف)	٤٨	٢٦
ـــ معدل الوفيات (لكل ألف)	٧	٣
ـــ نسبة النساء في سن الحمل	٤٥	٥٠
٢ ـــ مؤشرات التعليم والتحضر		
ـــ نسبة المدرجين في التعليم(**)		
* الابتدائي (صافي)	٦٨	٧٩
* الثانوي	٥٢	٨٢
ـــ نصاب المدرس في التلاميذ	٢٣	١٢
ـــ معدل امتية البالغين	٣٧	٣٠
ـــ نسبة الاناث لكل ١٠٠ من الذكور في:		
* التعليم الابتدائي	٧٣	٩٥
* التعليم الثانوي	٧٤	٦٧
ـــ نسبة سكان الحضر لاجمالي السكان	٧٨	٩٥
ـــ معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٦٥ ـــ ١٩٨٨	٪٨٫٢	
ـــ معدل النمو السنوي لسكان الحضر ٨٠ ـــ ١٩٨٨	٪٥٫١	

المصدر: جمعت من W.B. World Development Report (1990)

* منذ عام ١٩٨٥

** السنة الأخيرة هي عام ١٩٨٧.

١ــ٦ التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وقوة العمل في الكويت:

أشرنا الى حقيقة اقتران الجهد الانمائي في الكويت باستقدام العمالة الوافدة أو الهجرة واذا كان التوجه الانمائي المتعلق بالتركيبة السكانية هو تعديل هذه التركيبة في صالح الارتقاء بنسبة السكان الكويتيين في اجمالي المجتمع السكاني وقوة العمل، فان ذلك يعني تقليل حجم المجتمع السكاني. ويهمنا هنا توضيح مدى اتفاق هذا التوجه مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

١ ــ ٦ ــ ١ تعديل التركيبة السكانية والفكر الاقتصادي:

استناداً للنظريات الاقتصادية التي تربط بين الحجم السكاني وحجم الدخل أو مستوى النشاط الاقتصادي فلا نكاد نجد في هذه النظرية ما يؤيد الحد من نمو المجتمع السكاني على أرض الواقع الاقتصادي للكويت. ويؤيد هذا القول مجموعة من العوامل الآتية:

(١) فكرة الحجم الامثل للسكان:

تنتفي المشكلة السكانية استناداً للأفكار النظرية المتعلقة بالحجم الامثل للسكان عندما توفر علاقة السكان بالموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع مستوى المعيشة الأمثل استناداً للعلاقتين التاليتين:[١٢]

(أ) مستوى المعيشة = حجم الانتاج / عدد السكان

ونلاحظ في هذه المعادلة أن حجم السكان متغيّر مستقل وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الانتاج وعدد السكان. فيزيد هذا المستوى بثبات عدد السكان وزيادة الانتاج، أو عندما ينخفض عدد السكان ويثبت مستوى الانتاج.

(ب) عدد السكان = حجم الانتاج/ مستوى المعيشة.

ونجد في هذه المعادلة أن العلاقة المثلى بين السكان والموارد المتاحة تتحقق عند الحجم الامثل للسكان وعنده يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي هو المتوسط الامثل. وبعبارة أخرى فان الحجم الامثل للسكان في هذه العلاقة هو

متغير تابع لمستوى التطوّر العلمي والتقني ومدى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة. وعندما يتفوّق حجم الموارد الاقتصادية على عدد السكان يكون من اللازم زيادة عدد السكان حتى تتحقق القدرة على استخدام هذه الموارد ويكون على المجتمع زيادة الموارد الاقتصادية وتخفيض نمو السكان في حالة تفوق حجم السكان على حجم الموارد(١٣).

وبغض النظر عن الجدل الفكري المتعلق بالحجم الامثل وهاتين العلاقتين فاننا نجد أن الاقتصاد الكويتي قد حقق دخلاً متوسطاً للفرد يماثل ما تحقق في الدول الصناعية المتقدمة حيث بلغ (٢٠) الف دولار في العام ١٩٨٠ وهو لا زال يضارع ذلك الدخل المتوسط المتحقق في كثير من الدول المتقدمة حتى مع تدني أسعار النفط في حقبة الثمانينات حيث بلغ ١٣٫٤ ألف دولار عام ١٩٨٨ وهو أعلى من الدخل المتوسط في بريطانيا ونيوزيلاندا واستراليا والدول حديثة التصنيع في ذلك العام(١٤)، وقد تكون الفوارق الاساسية هنا هي أن الدول المتقدمة قامت ليس فقط بارساء البنى الاساسية والمرافق المتكاملة، ولكنها ايضاً حققت التكامل بين البنى الانتاجية على نحو يمكنها من النمو الذاتي وهو أمر لا زالت الكويت وغيرها من الدول العربية تسعى الى تحقيقه.

وفيما يتعلق **بالعلاقة الثانية**، نلاحظ أن الكويت قد حققت مواقع ايجابية متقدمة لكافة مؤشرات نوعية الحياة كمؤشرات التحضر، نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي، مستوى الخدمات الصحية، درجة انتشار التعليم، درجة استخدام السلع المعمرة، وهي كلها مؤشرات تعكس قفزة في تطور نمط ونوعية الحياة للسكان(١٥)، وليس من المبالغة القول ان استخدام التقنيات الحديثة في تصنيع الموارد المتاحة ممثلة في النفط والتوسع في بعض القطاعات الخدمية كالقطاع المالي والتجاري يمكن أن يعمل على توسيع النشاط الاقتصادي والحاجة الى مزيد من قوة العمل أو مزيد من التوسع السكاني.

وخلاصة القول ان القابلية للتوسع الاقتصادي التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي اذن لا يمكن أن تكون سنداً لتوجه تعديل التركيبة السكانية في الكويت.

ولا بد ان يكون هذا التوجه قائماً على دوافع أخرى.

(٢) تشجيع وحفز الاستثمار:

يعتبر العنصر السكاني الوافر حافزاً هاماً لزيادة الاستثمار دون خوف من قصور الطلب، فضمان المنتجين لمقدرة تصريف المنتجات يؤدي الى زيادة الأرباح المتوقعة من الاستثمارات الجديدة. ويؤيد ذلك مبدأ المعجل من الناحية النظرية (Principle of the Accelerator) ويعبر عن هذا المبدأ بالصيغة المعروفة رأس المال/الناتج الذي يبيّن عدد وحدات رأس المال اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج. ومن أهم ما يشير اليه هذا المبدأ ان الزيادة المتوقعة في اعداد السكان تؤدي الى ارتفاع الارباح المتوقعة معبراً عنها بارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال (Marginal Effeciency of Capital) وتؤدي الزيادة الأخيرة الى زيادة الطلب على الاستثمار(١٦).

ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة السكانية المتوقعة تواكبها زيادة متوقعة في الطلب على الاستهلاك في نفس الوقت الذي يمكن فيه زيادة إنتاجية رأس المال فزيادة عرض قوة العمل يمكن تشغيلها مع أي كمية من رأس المال.

(٣) ارتباط زيادة المقدرة الانتاجية بمستوى قوة العمل وهيكلها:

ان السعي الى زيادة المقدرة الانتاجية وتنويعها انما يتأكد بتوافر قوة العمل ذات الهيكل المتنوع الذي يلبي احتياجات الاستثمار في كل نشاط اقتصادي، الامر الذي لا يتحقق في حالة ندرة أو قصور عرض العمل في الاقتصاد الوطني. بالاضافة الى ذلك فانه مهما كانت درجة التكثيف التكنولوجي التي يمكن ادخالها الى دوال الانتاج ستظل هذه الدوال متضمنة لعنصر العمل وبالتالي تظل المقدرة على التوسع في النشاط الاقتصادي متوقفة جزئياً على العرض المتاح من قوة العمل.

وازاء هذه الحقيقة حاول الاقتصاديون البحث عن العلاقة المثلى بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني التي سميت معدل النمو الاقتصادي

الامثل اجتماعياً (The Socially Optimum Rate of Growth) ويعتبر هذا المعدل محصلة لكل من معدل النمو السكاني الذي يقتضي استيعابه في قوة العمل ومعدل الزيادة في انتاجية قوة العمل، ويرتبط هذا المعدل بتحديد قدر الاستثمارات اللازمة لانجازه ويعتبر هذا القدر محدداً للزيادة في مستوى اشباع المجتمع عن طريق استهلاك المزيد من السلع والخدمات وزيادة القدرة الانتاجية الوطنية. ولكي يكون اكبر ما يمكن فلا بد ان تكون الزيادة في انتاجية العمل اقصى ما يمكن أو تكون الزيادة السكانية أقل ما يمكن، الامر الذي يستوجب تحسين كفاءة قوة العمل وتحسين توزيعها على فروع النشاط المختلفة(١٧).

(٤) تكامل الطلب والتشابك الاقتصادي:

تنصرف مقولة تكامل الطلب (Complementarity of Demand) الى حقيقة أن أي منتج يحققه نشاط اقتصادي ما انما يتم تصريفه في الانشطة الاخرى، وكلما افتقد هذا الطلب كان ذلك معرقلاً لقيام ذلك النشاط أو توسعه. وبناء على ذلك كلما زادت درجة تصريف منتجات الانشطة فيما بينها كلما زادت درجة التشابك الاقتصادي في الاقتصاد الوطني وزادت درجة ديناميكيته. وبالطبع فان حجم الموارد البشرية في اي نشاط ما يعتبر محدداً رئيسياً من محددات طلبه على ناتج الانشطة الاخرى، وعدم كفايته يؤدي الى انتشار الطاقة العاطلة واختفاء الحافز على التوسع في النشاط الذي يتعرض لهذا القصور(١٨).

وحاصل القول ان القاعدة السكانية المتسعة هي اساس بناء التنمية وزيادة المقدرة الانتاجية، غير أننا نؤكد ايضاً ان تحقيق هذه المزايا المشار اليها من وفرة العنصر البشري لا تتحقق الا من خلال الادارة الرشيدة للاقتصاد الوطني والقدرة على ضبط ادائه وذلك بالتخطيط الجيد الذي يضمن حسن تخصيص وتعبئة الموارد وتنميتها بما فيها المورد البشري. وبغير ذلك يصبح النمو السكاني وزيادة الموارد البشرية قيداً على تحقيق التنمية وزيادة مستوى معيشة المجتمع وتحسين نوعية الحياة لمواطنيه.

(٥) حرية اختيار نمط الانتاج أو اسلوب الانتاج:

يمكن القول ان القاعدة السكانية المتسعة تتيح للمخطط في ضوء الموارد التمويلية المتاحة حرية تطبيق أنماط الانتاج المختلفة في الانشطة الانتاجية، وكذلك حرية اختيار اسلوب الانتاج. ونقصد بنمط الانتاج اما الانتاج الموسع (Large Scale) أو الانتاج الضيق (Small Scale) ونقصد بأسلوب الانتاج اما اسلوب الاستخدام كثيف **رأس المال** أو أسلوب الاستخدام **كثيف العمالة**. فاختيار نمط الانتاج الموسع قد يأتي في ظل الرغبة في توفير بعض السلع الضرورية للجماهير وتوجيه فائض للتصدير من هذا الانتاج النمطي. ومثل هذا النوع من الانتاج غالباً ما تقوم به الوحدات الانتاجية الكبيرة التي تتباين فيها تخصصات العمالة ومهاراتها. والذي يحد من حرية اختيار هذا النمط هو ندرة الايدي العاملة المدربة والمتخصصة بالاضافة الى ندرة رأس المال الاجتماعي وعدم كفايته.

وعندما تكون الموارد التمويلية من الندرة الي لا تمكن من تنفيذ برامج الاستثمار الكفيلة بتحقيق البرنامج الانتاجي المستهدف فقد يتم اللجوء الى تنفيذ الاستثمارات أو المشروعات التي تنخفض فيها تكلفة فرصة العمل، وفي هذه الحالة يكون المجتمع قد تبنى نمط الانتاج بالوحدات الصغيرة من ناحية واسلوب كثيف العمالة من ناحية أخرى. وعموماً فان تبني نمط انتاجي معين أو اسلوب انتاجي معين يتحدد بمدى وفرة أو ندرة عنصري العمل ورأس المال[١٩].

وهكذا يتبيّن لنا أن تعديل التركيبة السكانية الذي يمثل أهم التوجهات التخطيطية في الكويت لا يستند الى دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى ويكون من اللازم استعراض المصاحبات الاخرى للاعتماد المتواصل على العمالة الوافدة في تنفيذ الجهود الانمائية، وذلك ما توضحه النقطة التالية:

١ ـ ٦ ـ ٢ مشكلات استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة:

هناك مجموعة من المشكلات التي تزامنت (أو نشأت) مع الاستمرار في استقدام العمالة الوافدة في الكويت، يمكن تقسيمها الى مشكلات عامة، وأخرى

قامت برصدها تقارير المتابعة السنوية للخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/ ١٩٩٠).

(أ) مشكلات عامة:

وتتعلق هذه المشكلات بالسلبيات التي امكن استنتاجها من استمرار اختلال التركيبة السكانية أهمها:

ـ الضغط على الخدمات العامة والحاجة بصفة مستمرة الى تطويرها يؤدي الى ضغط الانفاق الاستثماري في القطاعات الانتاجية في ظل اتجاهات الدخول النفطية الى الانخفاض[٢٠].

ـ صرف نظر الوحدات الانتاجية عن استخدام التقنيات الحديثة بالاعتماد على الاجور الرخيصة المواكبة لتدفق العمالة من الدول الاخرى ذات الدخل المنخفض.

ـ في ظل الخليط السكاني المتضارب يصعب ادراج كثير من صنوف العمالة في نسق المواطنة الذي يفرض عليها اداء الواجبات الوطنية دون اعتبارات الكسب المادي فقط وهو ما يعمل على تدني انتاجيتها[٢١].

ـ تدني مستوى المشاركة وصعوبة اجراء الموازنة النوعية في العنصر البشري بما لهذه المشكلة من آثار سلبية[٢٢].

ـ يؤدي عدم التجانس الاجتماعي والسكاني الى استبدال نظام القيم الاصيلة للمجتمع بقيم وثقافات دخيلة على المجتمع الكويتي ذي الطابع العربي والاسلامي.

ـ الاستمرار في استقدام العمالة الوافدة يحوّل السكان الوطنيين الى أقلية ويسمح باستيطان سلمي له تكلفته السياسية الباهظة[٢٣] ويفسح الطريق الى نشوء الصراعات الاجتماعية بين فئات المجتمع الأصلي من ناحية وبينهم وبين الفئات الاجنبية من ناحية أخرى[٢٤].

(ب) مشكلات تم رصدها في تقارير متابعة الخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ ــ ٩٠/١٩٩١)

ابرزت تقارير متابعة الجوانب الاجتماعية لخطة التنمية عدداً من الظواهر السلبية التي يعتبر استمرارها معوقاً لتحقيق الاهداف طويلة الأجل التي يسعى المجتمع الى تحقيقها بمسيرته الانمائية. وبالرغم من عدم امكانية ارجاع مثل هذه الظواهر الى اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل بشكل قاطع لندرة الدراسات والبحوث الميدانية المتعلقة بتحديد اسبابها وآثارها، الاّ انه يمكننا القول أن هذه الظواهر قد تفجرت في هذا المجتمع السكاني الذي يضم عديداً من الجنسيات والثقافات والعادات والتقاليد وفي ظل انماط من الاستخدام يؤدي استمرارها الى تفاقم هذه المشكلات في المستقبل وأهمها:[٢٥].

- ظاهرة الازدياد المطرد في حالات الجرائم (الجنايات والجنح) بصفة عامة وزيادة حالات الجنايات المجهولة الى نحو ٤٣٪ تقريباً من اجمالي عدد الجنايات في بعض المحافظات عام ١٩٨٧ .
- تزايد حجم ظاهرة التقاعد المبكر بين الكويتيين على الرغم مما هو مستهدف من تعزيز مشاركة المواطنين في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ عدد الذين احيلوا للتقاعد المبكر (١٢٢٢٦) شخصاً منهم (١٩٠١) من الاناث يمثلن ما نسبته (٨٧٪) من جملة أصحاب المعاش من الاناث، مقابل (٦٣،٩٪) من جملة اصحاب المعاش من الذكور[*].
- ظاهرة ضعف اقبال الكويتيين على الزواج من الكويتيات، حيث لم يتعد معدل الزيادة السنوية في حالات الزواج من كويتيات عن ١،٦٪ خلال الثلاث سنوات الاولى من الخطة، كما بلغت نسبة الزواج من غير الكويتيات نحو

(*) اثيرت ظاهرة التقاعد المبكر في اكثر من ندوة علمية خلال عامي ١٩٨٨، ١٩٨٩ في وزارة التخطيط بدولة الكويت، ورغم انه لم يتم الجزم بانتهاء مشاركة المحالين للتقاعد المبكر في النشاط الاقتصادي بوجه عام الاّ ان هذه الظاهرة تحرم الاجهزة الحكومية من الخبرات الوطنية في التخصصات المختلفة وهو ما يؤدي الى الاستعاضة عنهم بخبرات وافدة.

١٨٫٤٪ من مجموع حالات زواج الكويتيين عن نفس الفترة.

- ارتفاع نسبة حالات الطلاق بين الكويتيين المتزوجين من كويتيات الى نحو ٧٦٪ من مجموع حالات الطلاق عام ١٩٨٧ .

وتعتبر الظواهر السابقة مؤشرات سلبية ينبغي على الدولة أن تنتبه إليها لما لها من أثر على تربية النشئ وتماسك الاسرة الكويتية.

١ ــ ٧ الطموحات والقيود والممكنات:

١ ـ ٧ ـ ١ الطموحات والقيود:

تميّزت تقديرات السكان وقوة العمل التي تمت في منتصف الثمانينات سواء في الكويت أو على مستوى منطقة الخليج العربي بأنها مبالغة في طموحها بشأن تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل. ومن بين التقديرات الطموحة لدولة الكويت تلك التقديرات للتغيرات المستهدفة في هيكل قوة العمل المقدمة لمشروع الاطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل بين دول المجلس التعاون الخليجي في ديسمبر ١٩٨٣، حيث يفترض تحقيق الاحتمالات التالية حتى عام ٢٠٠٠ في دولة الكويت ووفقاً للجدول رقم (٩ـ١):

- تخفيض قوة العمل الوافدة من (٤٤٠) الف شخص عام ١٩٨٦ الى نحو (٣٤٧) الف شخص عام ١٩٩٠ ثم الى (٣١٦) ألف شخص عام ١٩٩٥ ونحو (٢٥٩) الف فقط عام ٢٠٠٠ .
- وفي المقابل زيادة قوة العمل من الكويتيين من (١٤٥) الف شخص عام ١٩٨٦ الى نحو (٤١١) الف شخص عام ٢٠٠٠، وبذلك يتم رفع النصيب النسبي لقوة العمل الوطنية في اجمالي العمالة من ٢٥٪ في عام ١٩٨٦ الى أكثر من ٦١٪ عام ٢٠٠٠ .

وبالطبع ومن خلال ما تم عرضه من بيانات عن تركيب قوة العمل الكويتية

جدول رقم (٩ ـ ١)
تقدير اجمالي قوة العمل والتغييرات المتوقعة والمستهدفة في تركيبها سنة ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥ وسنة ٢٠٠٠

بيان / الفتـرات الزمنيـة	مواطنون	وافدون	المجموع	نسبة مساهمة المواطنين ٪
قوة العمل في عام ١٩٨٠/١٩٨١(*)	١٠٣	٣٧٧	٤٨٠	٢١٫٥
قوة العمل عند بداية الخطة الأولى عام ٨٦(**)	١٤٠	٤٤٠	٥٨٥	٢٤٫٨
قوة العمل عند نهاية الخطة الأولى عام ٩٠(***)	٢٠٣	٣٤٧		٣٦٫٩
قوة العمل عند نهاية الخطة الثانية عام ٩٥(***)	٢٨٤	٣١٦	٦٠٠	٤٧٫٣
قوة العمل عند نهاية الخطة الثالثة لعام ٢٠٠٠(***)	٤١١	٢٥٩	٦٧٠	٦١٫٣

* حقيقية.

** مقدرة.

*** مستهدفة في ضوء افتراض استمرار تزايد قوة العمل المحلية بنسبة ٤٠٪ كل خمس سنوات في الفـترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ ثم انخفاض الـزيادة الى ٣٠٪ في الفـترة من ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠. هذا في الوقت الذي ينتظر أن يتضاعف اجمالي قـوة العمل خـلال الفترة من ٨٠/٨١ ـ ٢٠٠٠ في ضوء زيادة القيمة الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٥٪.

المصدر: دكتور علي خليفه الكواري: **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة الملامـح العامـة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملهـا مع بقيـة الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية/ الطبعة الأولى، بيروت تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥، ص ٥٨.

في هذا الفصل فان التقديرات تبدو على درجة بالغة من الطموح. واسباب ذلك ترجع الى المبالغة في الافتراضات التي استندت اليها التقديرات واهمها:[٢٦]

- استمرار تزايد قوة العمل المحلية بنسبة ٤٠٪ كل خمس سنوات خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ وبنسبة ٣٠٪ كل خمس سنوات خلال الفترة (٩١ ـ ٢٠٠٠).
- زيادة قيمة الناتج المحلي بنسبة ٦٥٪ تقريباً.

ولقد كانت هذه الطموحات في حاجة الى افتراضات اخرى تقوم بالاضافة الى افتراض استمرار الاتجاه التاريخي لتزايد قوة العمل المحلية حتى بداية الثمانينات على تجميد المتوسط الحقيقي للاستهلاك وخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو تخفيض معدل نمو الناتج المحلي بالاضافة الى امكانية تشجيع الهجرة الداخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي[٢٧].

ومن بين الطموحات الاخرى تقديرات الخطة الخمسية الاولى للسكان وقوة العمل، حيث اثبت تقرير متابعة الثلاث سنوات الاولى منها ان التحرك في اتجاه تحقيق التوازن السكاني وان كان قد بدأ يأخذ مساره المرغوب فيه من منظور اهداف الخطة الاّ ان الخطة لا يتوقع لها في افضل الاحوال ان تحقق بنهاية سنواتها الخمس حتى مجرد المحافظة على هيكل التركيبة السكانية الذي كان سائداً في بدايتها.

وقد كان من المستهدف ان يسهم المواطنون بنسبة ٤١،٨٪ من مجموع السكان في نهاية السنوات الخمس اي في شهر يونيه ١٩٩٠ غير أن النسبة التي تم تحقيقها بلغت ٣٩،٥٪ في عام ١٩٨٨ مقارنة بنسبة ٤٠،١٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥، اي سنة الاساس[٢٨]. وبعد ان تم تعديل بيانات السكان حسب الجنسية بدءاً بالعام ١٩٨٠ اصبحت نسبة الكويتيين ٢٤،٢٪ في بداية سنوات الخطة و٢٧،٧٪ من اجمالي السكان في نهاية سنوات تنفيذها أي العام ١٩٩٠ (راجع الجدول رقم ١ـ١).

وعموماً فقد أرجع تقرير المتابعة المشار اليه هذا التطور الى ثلاثة اسباب[٢٩]:

- زيادة عدد الاقامات الممنوحة للعمل بالقطاع الخاص على نحو لا تبرره الاوضاع الاقتصادية السائدة.
- ارتفاع معدل استقدام خدم المنازل الى الدرجة التي يشكل فيها عبئاً على قضية التوازن السكاني حيث بلغ (٣٥) خادماً لكل مائة اسرة عام ١٩٨٨ مقارناً بنحو (٢٩) لكل مائة اسرة عام ١٩٨٤ .
- ارتفاع معدل الاعالة (الملحقون بعائل الى جملة الاقامات الممنوحة للعمل بالقطاعين الحكومي والخاص) فقد ازداد من ١٥،٨٪ في سنة الاساس ٨٤/ ١٩٨٥ الى ٣٤،٥٪ في نهاية السنة الاولى، ٣٢٪ في نهاية السنة الثانية، وانخفض إلى نحو ٢٦٪ في نهاية السنة الثالثة ١٩٨٨/٨٧ .

١ ــ ٧ ــ ٢ الممكنات

تعتبر النتائج التي توصّلت اليها دراسة الدكتور عبد الفتاح ناصف عام ١٩٧٨ رداً واقعياً على التساؤل الخاص بمدى امكانية احلال قوة العمل الوطنية حتى عام ٢٠٠٠ اذا اخذنا في الاعتبار السياسات السكانية والاقتصادية القائمة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث خلص الى ان الكويت ستظل تعتمد على العمالة الوافدة من مختلف المهن والمهارات لفترة طويلة نسبياً لثلاثة اسباب هي[٣٠]:

الاول: اعتماد الزيادة في حجم قوة العمل الوطنية على معدلات الزيادة الطبيعية للمواطنين ودرجة مساهمتهم في النشاط الاقتصادي والاحتمال الاكبر هو تناقص معدل الزيادة الطبيعية وليس زيادته[٣١].

الثاني: تضاؤل معدلات النشاط للذكور في فئات العمر المناظرة للمراحل التعليمية بسبب انتشار التعليم، كما تميل هذه المعدلات الى الانخفاض في مراحل العمر المتقدمة بسبب انتشار مظلة التأمينات الاجتماعية.

الثالث: عدم وفاء الجهاز التعليمي بتكوين الاعداد المناسبة من المهارات الفنية ناهيك عن تفضيل الكويتيين مجالات العمل الخدمية على حساب المجالات الفنية والمهنية[٣٢].

ويؤيد استنتاجات ناصف دراسة عبد الرسول الموسى بشأن مستقبل الطلب على العمالة الوافدة حيث تتوقع ان قوة العمل المحلية ستظل قاصرة على تلبية الطلب المحلي لتنفيذ التوسع في المشروعات الانمائية والعمرانية بل ستظل قاصرة عن تلبية الطلب المحلي لتنفيذ التوسع في المشروعات الانمائية والعمرانية بل ستظل العمالة الوافدة تشكّل نحو نصف السكان المحليين[٣٣].

١ ــ ٨ نتائج ومقترحات

ينبغي التأكيد أولاً على نتيجة أساسية وهي ان تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل أمر لا يتحقق في المدى القصير أو المتوسط ولكنه يتحقق في المدى البعيد مرحلياً بتغيير الشروط التي تحكم معدلات الزيادة السكانية وقوة العمل المشار اليها اعلاه مع تدعيم ذلك بالسياسات والوسائل اللازمة لتشجيع الزواج المبكر بين الكويتيين والتخفيض المستمر لقوة العمل الوافدة بدءاً بالمهن الهامشية والخدم.. وبالاضافة الى ذلك نقترح ما يلي:

١ ــ ٨ ــ ١ ضرورة الاعتماد في المرحلة المقبلة على اسلوب انتاجي كثيف رأس المال الذي يؤدي الى خلق دول انتاج تقل فيها المدخلات من عنصر العمل ويبرر امكانية الاخذ بهذا الاسلوب توفر المقدرة الادخارية المرتفعة للاقتصاد الكويتي.

١ ــ ٨ ــ ٢ الاعتماد على الكيف من العمالة لا الكم، فمن الثابت ان النمو الاقتصادي لا يصنعه التراكم الرأسمالي الاّ بقدر ما يتوفر بجانبه من مهارات وكفاءات بشرية تؤازره في مجالات الاستخدام المختلفة. كما ان الاقتصاد الحديث الذي يقوم على الاحلال التقني لا يمكن بناؤه دون توفير الكفاءات والمهارات العالية القادرة على استخدام التقنيات المعقدة والمعلومات، وادارة الموارد الانتاجية

بصفة عامة، وبناء على ذلك ينبغي ان تكون آلية خلق المهارات احدى ركائز التنمية في المجتمع الكويتي في المرحلة المقبلة الامر الذي يتطلّب تغييراً جذرياً في نظام التعليم ومحتواه لربط مخرجاته باحتياجات انماط الانتاج والاستخدام الجديدة.

١ ــ ٨ ــ ٣ انشاء مراكز التدريب المتخصصة في كافة المجالات بهدف رفع مستوى أداء العمالة الوطنية وتقرير الوسائل اللازمة لحفز وتشجيع العمالة على الالتحاق بهذه المراكز.

١ ــ ٨ ــ ٤ تأكيد الأخذ بتوجهات الخطة الخمسية الأولى واستراتيجية التنمية بعيدة المدى، لقد تضمنت الخطة الخمسية الجارية مجموعة توجهات يمكن أن يؤدي الأخذ بها وتأكيدها الى تحقيق اهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل، ولكن شريطة أن يتم تدعيم هذه التوجهات بمؤشرات واهداف كمية يتم الالتزام بانجازها مرحلياً خلال الفترة المقبلة وهذ التوجهات هي[٣٤]:

(١) المحافظة على معدلات النمو الطبيعي الحالية عن طريق تشجيع الاسر الكويتية على الانجاب بما يساعد على زيادة عدد السكان الكويتيين، وما يتطلّبه ذلك من رعاية الطفولة وانقاص معدلات وفيات الاطفال والعناية الصحية للمواطنين بصفة عامة.

(٢) اتباع سياسات هجرة انتقائية بالنسبة للعمالة الوافدة بحيث تعطي الاولوية لاستقدام العمالة الماهرة التي تتميّز بكفاءة عالية، مع ضرورة الاستفادة منها في تدريب المواطنين في مختلف مهارات العمل ومسئولياته وبالصور المتنوعة لأساليب التدريب.

(٣) التزام القطاع الخاص بتشغيل أعلى نسبة ممكنة من المواطنين، والعمل على تدريبهم وتطوير انتاجيتهم سواء اثناء العمل أو عن طريق فتح فرص التدريب العملي لطلاب المعاهد الفنية والتطبيقية.

(٤) التركيز على اقامة مشروعات كثيفة استخدام العمل في الدول العربية المرسلة للعمالة واقامة مشروعات كثيفة رأس المال في الاقتصاد المحلي. حيث تؤدي

المشروعات الاولى الى تقليل الطلب على الهجرة في هذه الدول، وتؤدي الثانية الى تقليل الحاجة الى الاستقدام الى الاقتصاد الكويتي.

(٥) تشجيع الشباب الكويتي على اكتساب المهارات التقنية والعلمية وتوفير التسهيلات الكفيلة بممارسة تلك المهارات في سوق العمل وتقدير المتميزين من العاملين في مختلف المجالات بكافة الوسائل تشجيعاً لغيرهم على الاقتداء بهم.

(٦) التأكيد على دور المرأة الكويتية الأساسي في المجتمع كأم وصانعة للأجيال القادمة ومشاركتها في الجهود الانمائية وقوة العمل.

هوامش الفصل الأول

(١) يأتي تحديد هذه المشكلات استناداً الى حقيقة أن التوجهات والأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى هي تجسيد لطموحات ومثل تمتلىء بها أفئدة مواطنيه فيصبو الى جعلها حقيقة واقعة خلال أفق زمني محدد. والى حقيقة أن هذه التوجهات قد استلهمت من واقع اقتصادي اجتماعي بمقوماته وتحدياته ومن رضاء المجتمع بفئاته المختلفة بالنمط الذي يتعيّن السير به لبلوغ تلك الأهداف أو الطموحات. انظر:

د. محمد محمود الامام: **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية دار الجيل للطباعة، القاهرة (١٩٦٣)، صـ ٦ .

(٢) انظر في ذلك ما يلي:

١ ـ **مصدر البيانات:**

- وزارة التخطيط ـ دولة الكويت ـ **المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٦، ١٩٨٨).**
- **ملف متابعة تنفيذ الخطة الانمائية للموارد البشرية، الفترة (٨٥/٧/١ ـ ١٩٨٨/٦/٣٠).**

٢ ـ يقاس معامل الكثافة السكانية الاجمالي بنسبة اجمالي عدد السكان الى اجمالي المساحة بالكيلو متر المربع (P/A). وبالنسبة لتوزيعات السكان على الاقاليم فيمكن الحصول على معامل الكثافة عددياً بنسبة اجمالي عدد سكان الاقليم على مساحته بالكيلو متر المربع أو نسبياً على اجمالي المساحة ـ انظر:

Barclay, George W: Techniques of Population Analysis, New York, John Wiley and Sons Inc, London, 1958, pp. 25-26.

(٣) المصدر رقم (٢).

(٤) المصدر رقم (٢) أيضاً.

(٥) وقد وصف هذه الظاهرة الدكتور نادر فرجاني بأنها حالة من النمو فوق الطاقة في دول استقبال العمالة ومنها الكويت ـ انظر:

د. نادر فرجاني: **رحل في أرض العرب، عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، رقم (١٣)، الطبعة الأولى، بيروت ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، صـ (٣٨).

(٦) **المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٨)، صـ (٦٢).**

(٧) **المجموعة الاحصائية: المصدر السابق، صـ (٤٠٤).**

(٨) د. نادر فرجاني: **رحل في أرض العرب**، مصدر سابق، صـ (٤٦).

(٩) انظر هذا النمط في:

د. سويو ينج: **الصيغة الكورية لتصدير القوى العاملة الى منطقة الشرق الأوسط** ترجمة المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، ابريل ١٩٨٣، صـ (١٧ ـ ٢٣).

(١٠) فمن المعروف لدى علماء السكان أن هناك ثلاثة عناصر أساسية تؤثر على معدل المواليد، ومن ثم

حجم المجتمع السكاني وهي:

ـ زيادة السكان في فئات الاعمار القادرة على الانجاب (١٥ ـ ٤٥ سنة).

ـ التغير في نسبة السكان البالغين المتزوجين.

ـ معدل الخصوبة.

انظر: د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: **استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٨٩، صـ (٢٧٣ ـ ٢٧٤).

(١١) انظر توثيقاً لعناصر ارتباط الثقافة الكويتية بالحركة القومية والاسلامية، والدور الذي تمارسه هذه الثقافة على المستوى العربي والاسمي في:

د. محمد حسن عبدالله: **الكويت والتنمية الثقافية العربية**، **سلسلة عالم المعرفة عدد سبتمبر (١٩٩١)**، صـ (٦٣) وما بعدها.

(١٢) انظر تحليلاً مفصلاً لهاتين العلاقتين في:

د. رمزي زكي: **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، **سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤)، ديسمبر ١٩٨٤**، صـ (١٠٢، ١١٠).

(١٣) د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: **استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، مصدر سابق، صـ (٢٨٠).

(١٤) المتوسط الاول مصدره بيانات **المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٥)**، والمتوسط الثاني مصدره:
W.B: World Development Report 1990.

(١٥) انظر القياسات المعمقة لهذه المؤشرات في:

د. محمود عبد الفضيل: «تطوّر توزيع الدخل ومؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي»، في د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل: **التنمية العربية**، **مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى ـ يونيه ١٩٨٩، صـ (٢٣١، ٢٤١).

(١٦) انظر د. صقر احمد صقر: **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣، صـ (٢٥٧، ٢٦٧).

(١٧) Kurihara, Kenneth K.: The Keynesian Theory of Economic Development George Allen and Unwin Ltd, London, 1959, pp. 44-47.

(١٨) تعتبر درجة تكامل الطلب أحد عناصر ثلاثية عدم القابلية للتجزئة (The Three Indivisibilities) التي اوضحها روودان (P.N. Rosenstein Rodan) في تحقيقين له نشرا عامي (١٩٤٣، ١٩٥٧) وتبناها اقتصاديون آخرون بعد ذلك وتتعلق بحجم السوق والقدرة على تحقيق الوفورات الخارجية والداخلية الى دفعة قوية من الاستثمارات لبناء التنمية.. راجع عناصر عدم القابلية للتجزئة تفصيلاً في:

B. Higgins: Economic Development, Principles and Policies, W. Norton, N.Y., 1959, pp. 328-329.

(١٩) انظر التفصيل في:

د. حسين طه الفقير: «نحو قياس وتحديد مشكلة البطالة في مصر»، ورقة مقدمة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في اطار مشروع **بحث انشاء نظام شامل لمعلومات القوى العاملة في مصر**، القاهرة ١٩٨٨ .

(٢٠) د. علي خليفة الكواري: **نحو استراتيجية بديلة لتنمية شاملة والملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكاملها مع بقية الاقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت ١٩٨٥ ـ صـ (٢٨).

(٢١) د. علي خليفة الكواري: **المصدر السابق**: صـ (٢٨، ٢٩).

(٢٢) د. منصور الراوي: «تنمية الموارد البشرية»، بحث منشور في: د. منصور الراوي وآخرين: **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رقم (٤)**، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، البحرين (١٩٨٦)، ص ٣٧ .

(٢٣) عبد المالك خلف التميمي: «الاثار السياسية للهجرة الاجنبية» منشور في: نادر فرجاني (محرر): **العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آب/ اغسطس ١٩٨٣، صـ (٣٠٦).

(٢٤) د. عبد الباسط عبد المعطي: «آثار العمالة الاجنبية على التآلف الاجتماعي»، بحث منشور في المصدر السابق مباشرة، صـ (٢٢٦، ٢٢٧).

(٢٥) ـ وزارة التخطيط ـ دولة الكويت ـ **التقرير السنوي الثالث (١٩٨٧/٧/١ ـ ١٩٨٨/٦/٣٠) لمتابعة تنفيذ السياسات للخطة الانمائية للسنوات (٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩)**، ص ٩١ وكذلك:

ـ تقرير عن بعض المشكلات الاجتماعية، اعداد ادارة التخطيط الاجتماعي بالوزارة عام ١٩٨٩ (غير منشور).

(٢٦) د. علي خليفة الكواري: «**نحو استراتيجية بديلة**»، مرجع سابق، صـ (٥٨)، (١٦٤).

(٢٧) انظر: د. عبد الفتاح ناصف: «الموارد البشرية في الكويت»، بحث مقدم الى **ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، المعهد العربي لتخطيط بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية خلال الفترة من ١٦ ـ ١٨ ديسمبر ١٩٧٨**، الكويت، ٩٧٨، صـ (١٠٥، ١٠٦).

(٢٨) وزارة التخطيط ـ دولة الكويت: «**تقرير متابعة السنة الثالثة، مصدر سابق**، صـ (٢).

(٢٩) **المصدر السابق مباشرة**، صـ (٢٤).

(٣٠) د. عبد الفتاح ناصف: «**الموارد البشرية في الكويت» مصدر سابق**، صـ (١٠٦).

(٣١) يرجع هذا التوقع من منظور اقتصادي وسكاني الى أن زيادة درجة التعليم والتحضر وزيادة مستويات

المعيشة ومشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي تؤدي الى انخفاض معدلات النمو السكاني، وهذا ما يؤكده تطوّر البلدان الصناعية.

(٣٢) يؤكد هذا الاستنتاج استمرار ظاهرة التقاعد المبكر بين العمالة الحكومية والتي تحرم الاقتصاد الخبرات الوطنية في كافة مجالات الاستخدام الحكومي، وهذا ما يتعارض مع الرغبة في تعديل نسبة قوة العمل الوطنية في اجمالي العمالة.. تلك القضية التي قدمها الدكتور عبد الهادي العوضي ـ المنسق العام للخطة الخمسية ـ للرأي العام الكويتي في **ندوة تلفزيونية** مساء السبت الموافق العاشر من ديسمبر ١٩٨٨ .

(٣٣) انظر تفصيلاً:

عبد الرسول علي الموسى: **قضايا في التنمية**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٣، صـ (٧٣، ٧٥) وجدول رقم (١٤).

(٣٤) **وثيقة الخطة الخمسية الاولى في الكويت (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩)، استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت ـ ديسمبر ١٩٨٩ .**

الفصل الثاني
تنويع القاعدة الاقتصادية
وزيادة الانتاج

الفصل الثاني
تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة الانتاج

مقدمة:

من اهم القيود المثارة حول امكانية زيادة القاعدة الانتاجية في الكويت بالإضافة الى قيد الموارد البشرية ضآلة مصادر المياه والاراضي القابلة للزراعة، وعدم ملاءمة العوامل الطبيعية والمناخية لزراعة الكثير من المحصولات. والواقع أن ذلك يمثّل السند الذي ترتكن اليه كثر من الكتابات في الاقتناع بعدم امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية أو امكانية تنويع القاعدة الانتاجية[١]. ونحن نرى أن التقدم العلمي والتطوّر الهائل في تقنيات الانتاج في الصناعة والزراعة يمكن استخدامها في تنويع هذه القاعدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية للكويت استناداً لوجود مستلزمات الانتاج المحلية الوفيرة الممثلة في النفط والغاز الطبيعي. وتقرّر كثير من الكتابات الحديثة أن الثورة الصامتة في مجال انتاج الخامات المتطوّرة في الدول النامية كالحديد غير المعدني، أشباه المواصلات (Semi-Conductors)، الالكترونيات وما يرتبط بها من انشطة انما تقوم جميعها على النفط الخام. فلم لا نطمح نحن العرب في الاستغلال الحديث لما وهبنا اللّه تعالى من موارد[٢].

وينصرف مفهوم القاعدة الانتاجية (أو الاقتصادية) الى بنيان أو مكونات الاقتصاد الوطني بين أنشطة انتاجية سلعية وأنشطة انتاجية خدمية. ويقصد بعملية التنويع احداث التوازن بين المساهمات النسبية لهذه الأنشطة جميعاً في توليدها للدخل المحلي ومدى استيعابها لقوة العمل والاستثمار. وينصرف مفهوم المقدرة الاستيعابية اما الى مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن انجازها في الاقتصاد

الوطني بأقصى عائد اجتماعي ممكن خلال فترة محدّدة، او الى جملة الانفاق الذي يمكن بعثه في شرايين الجسد الاقتصادي المحلي خلال فترة معينة بحيث يترتب على هذا الانفاق أقصى قدر من الناتج الصافي[٣].

ونلاحظ من سياق مفهوم تنويع القاعدة الاقتصادية ومفهوم المقدرة الاستيعابية أن تنويع الاقتصاد الوطني يقتضي توسيع مقدرته على الاستيعاب، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العمليتين وبين الجهد التخطيطي والانمائي على المستوى القطاعي أو المستوى الوطني. وتكمن آليات هذا الارتباط في المهام الرئيسية للتخطيط والتي من أهمها ادارة عملية التنمية وتحديد بدائل نمو المجتمع ومسيرته الانمائية على النحو الذي يحقق أقصى كفاءة ممكنة في تعبئة الموارد وتخصيصها واستخدامها وتنميتها سواء للجيل الحاضر أو الأجيال المقبلة.

ومن الملاحظ أن راسمي السياسة الاقتصادية العامة في دولة الكويت قد أدركوا حقيقة هذه العلاقة منذ اقامة مجلس الانشاء والى الآن، فقد احتل مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية مكاناً بارزاً بين أهداف برامج التنمية سواء في مشروعات الخطط الانمائية الخمسية السابقة منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية الثمانينات[٤] أو في تلك الاهداف التي تسعى الخطة الخمسية الاولى (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠) الى تنفيذها، ناهيك عن التصورات المستقبلية لمسيرة الانماء المستقبلية الصادرة عن وزارة التخطيط وتصورات المجلس الاعلى للتخطيط حول الاستراتيجية الانمائية بعيدة المدى الصادرة في نهاية عام ١٩٨٩.

ويتضمن مبدأ تنويع القاعدة الاقتصادية كغاية استراتيجية هدفين متكاملين في التخطيط الوطني يؤديان الى زيادة المقدرة الاستيعابية.

الاول: خلق الآليات الفاعلة اللازمة لزيادة التشابك الاقتصادي:

ان خلق آليات التشابك الاقتصادي قطاعياً من شأنه زيادة المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية (الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات) في مجمل الناتج القومي الى الحد الذي يتخلى فيه النفط الخام عن دوره الحالي كمجرد سلعة أولية

تصديرية ليصبح قطاعاً انتاجياً قائداً للتنمية وليس قطاعاً ريعياً مرتبطاً بالاقتصاد العالمي ومسيطراً على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الثاني: القضاء على سلبيات التنمية بالمورد الاحادي:

وذلك لأن استمرار الارتكاز الى الموارد النفطية كمصدر أحادي للايرادات العامة قد ترسخ عنه جوانب غير مواتية في متغيرات السكان وقوة العمل وأنماط الانفاق والتجارة وطرق الكسب، كما أن استمرار هذه الجوانب يواكبه تكلفة اجتماعية لا قبل للمجتمع الكويتي على تحملها على المدى البعيد.

ويتبيّن اذن أنه لكي يتحقق الهدفان المشار اليهما فلا بد من تعظيم آثار الايجابيات المتحققة بقيادة النفط في توسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيزها أو زيادة كفاءتها، والتغلب على الخصائص غير المواتية لضآلة القاعدة الموردية وسلبيات النمط الريعي للتنمية. وسوف نتناول أجزاء هذا الفصل كما يلي:

(١) ايجابيات النمط الريعي للقاعدة الاقتصادية الكويتية.

(٢) سلبيات النمط الريعي وآثارها على الاقتصاد المحلي والخارجي.

(٣) الطاقة الاستيعابية وكيفية زيادتها في الاقتصاد الكويتي.

٢ ـ ١ ايجابيات الموارد الريعية:

يقوم النمط الريعي (Rental Pattern) متى استند الجهد الانمائي على مصادر دخلية يصعب على المخططين وراسمي السياسة الاقتصادية العامة التحكّم فيها نظراً لاعتماد هذه المصادر على عوامل خارجية وأمثلتها الدخل النفطي ودخل الاستثمارات الخارجية ودخل السياحة وتحويلات العاملين في الخارج... الخ.

وتعد الكويت ومعظم الاقطار العربية النفطية من الدول ذات الاقتصاد الريعي لاعتمادها على الدخل من صادرات النفط والدخل من الموجودات الاجنبية. ومن أهم الايجابيات التي تحققت للاقتصاد الكويتي باعتماده على الموارد الريعية ما يلي:

٢ ـ ١ ـ ١ رفع متوسط دخل الفرد الى مصاف مستويات الدخول للدول الاكثر تقدماً:

مع طفرة الاسعار التي لحقت بأسعار النفط في النصف الاول من السبعينات وبعد حرب عام ١٩٧٣ تصاعدت الزيادة في متوسط الدخل للفرد الكويتي ليصبح أكثر من (٢٠) ألف دولار امريكي في بداية الثمانينات وبذلك صنف الدخل الفردي الكويتي في مرتبة ثاني أكثر الدخول ارتفاعاً في العالم[٥].

ولقد واكب ارتفاع دخل الفرد في المتوسط زيادة في مستوى اشباع الحاجات الاجتماعية المادية وغير المادية وعلى نحو متميز نسبياً للسكان الوطنيين سواء على مستوى المنطقة العربية أو على مستوى بلدان العالم الثالث. ولا يخفى أن ارتفاع متوسط الدخل انما يعني ارتفاع الجهد الادخاري للحكومة والقطاع العائلي الامر الذي يعتبر ضرورياً لبناء الطاقات الانتاجية وزيادة درجة التنمية للاقتصاد الوطني.

٢ ـ ١ ـ ٢ القدرة على تنفيذ برامج الاستثمار الضخمة:

ساعد تصدير النفط وعائدات الاستثمار في الخارج على توفير رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار في بناء الحد اللازم للتنمية من قواعد رأس المال الاجتماعي (Social Capital) الذي تعتبر ندرته في بلدان العالم الثالث اختناقاً مانعاً لتوسيع القاعدة الاقتصادية وقيداً على التنمية بصفة عامة. ان هذا النوع من الاستثمارات يتطلّب لبنائه طاقة ادخارية مرتفعة ينشأ عن افتقادها في كثير من الدول تكلفة اجتماعية باهظة من جراء الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية المقترنة بشروط جائرة للحصول عليها. كما أن الاستثمارات الخاصة تعزف عن الولوج في مثل هذه الاستثمارات نظراً لارتفاع تكلفتها وطول فترة استرداد رأس المال منها، وتساقط العائد منها بشكل غير مباشر على القطاعات الاقتصادية[٦].

والواقع ان اضطلاع الحكومة ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد حدا بها الى توزيع انفاقها ليس فقط على البنى الاساسية والخدمات الاجتماعية ولكنها

أيضاً اضطلعت بدور كبير في بناء استثمارات انتاجية متطوّرة في مجال استخراج النفط والبتروكيماويات، كما قامت بتشجيع القطاع الخاص على ارتياد المجالات الانتاجية في الصناعة والزراعة، ويمكن لنا رصد مجموعة من الحوافز التي تقدمها الكويت لتشجيع القطاع الخاص أهمها[٧]:

- توفير القروض طويلة الاجل ذات الفائدة المنخفضة من جانب البنك الصناعي والتي لا تتعدى ٤٪ فقط.
- توفير القسائم الصناعية بايجاررمزي لا يتجاوز (٥٠) فلساً للمتر المربع في السنة في منطقة الصباحية.
- المساهمة في رأس مال الشركات التي يؤسسها القطاع الخاص.
- تمويل البنى الاساسية اللازمة للقطاع الصناعي.
- توفير المياه والكهرباء اللازمة للانتاج والاستهلاك بأسعار منخفضة (فلسان فقط للكيلوات/ ساعة)، ونحو ١٤ فلساً/ ١٠٠٠ قدم^{٣} من الغاز ونحو ٢٥٠ فلساً لكل ألف جالون من المياه العذبة.
- فرض ضريبة حمائية على بعض السلع المستوردة البديلة تصل الى ١٥٪.
- فرض قيود كمية على بعض أنواع السلع المستوردة لبدائل الانتاج المحلي.
- تشجيع شراء المنتجات الوطنية ذات الجودة المماثلة للواردات البديلة من جانب الحكومة بحيث لا يزيد سعر الشراء عن ١٠٪ من سعر البديل المستورد.
- الاعفاء الكامل من ضرائب الدخل وضرائب التصدير.

وفي حصر قام به معهد الكويت للابحاث العلمية[٨]، تبيّن أن الاعفاءات على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج ممثلة في المواد الخام وقطع الغيار قد بلغت نحو أكثر من (٢٨) مليون دينار خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٦، ونحو (٢٨٠) مليون دينار اعفاءات على فوائد القروض الصناعية خلال الفترة ٧٥ـ١٩٨٦ بمعدل ٢٥،٤ مليون دينار سنوياً. كما أن المنشآت الصناعية تعفى سنوياً من قيمة (٤٥،٢، ٢٣،٣) مليون دينار من قيمة الكهرباء والماء الحقيقية

على الترتيب، وبلغت قيمة الاعفاء من أثمان القسائم الصناعية نحو ١٠٫٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ أي نحو ٢٨٫٥٪ من قيمة ناتج الصناعة التحويلية الذي لم يزد في ذلك العام عن (٣٧٧٫٢) مليون دينار.

٣ ـ ١ ـ ٣ وجود سوق النقد وسوق رأس المال في الاقتصاد الوطني:

من أهم الجوانب الايجابية في الاقتصاد الكويتي وجود هيكل مؤسسي متسع نسبياً للجهاز المصرفي يقف على رأسه البنك المركزي وينطوي في ظلّه نحو (٧) بنوك تجارية يتبعها نحو (١٥٣) فرعاً، (٤) بنوك متخصصة في التسليف والادخار والصناعة والتمويل على الطريقة الاسلامية، ويتبع هذه البنوك نحو (١٥) فرعاً وهناك (٢٢) شركة استثمار خاضعة لرقابة البنك المركزي و(٣٩) شركة صرافة مسجلة به، ومجموعةمن شركات التأمين[٩].

كما يمثّل الجهاز المالي الكويتي حضوراً في السوق المالية العالمية بالفروع التي أنشأها في هذه الاسواق مثل لندن ـ نيويورك وسنغافورة، الامر الذي يعتبر ضرورياً في الاسهام في عملية تحقيق التكامل بين الاقتصاد الخارجي والاقتصاد المحلي للكويت.

ويعزز النشاط المالي في الكويت وجود سوق رأس المال التي تضم سوق الاسهم (الرسمية والموازية) وسوق السندات، والتي يتم تطويرها كي تتحقق لها المرونة اللازمة للتكيف مع الظروف الاقتصادية بحيث تتم المحافظة على الاستقرار للاقتصاد الوطني واستقرار معدلات التنمية في أنشطته المختلفة، ويتحقق ذلك عن طريق تنظيم قواعد الاصدار والاسعار والتداول والحد من المضاربات وحسن اختيار وسطاء الصفقات داخل هذه السوق. ولعل الكويت قد أصبح لها خبرة محلية في كيفية مواجهة عوامل اختلال سوق الأوراق المالية وخاصة بعد أزمة سوق المناخ اذ استطاعت أن تبتكر وسائل لمواجهة آثار هذه الأزمة سواء بالتشريعات أو بالادوات المالية والنقدية وان كان الاقتصاد الكويتي لم يتعاف نهائياً من آثارها حتى الآن[١٠].

وما يعنينا هنا هو أن وجود هذا المستوى لسوق النقد وسوق رأس المال في

الكويت سوف يمكن بعد تطويرها من اعمال أدوات السياسة النقدية والمالية ليس فقط في تعبئة المدخرات الوطنية، ولكن في تخصيص الاستثمارات بما يخدم توسيع الطاقة الاستيعابية والبنية الاقتصادية للكويت. ويتم التعجيل بتحقيق هذا المستوى لسوق رأس المال فقط باستمرار الحكومة في دعمها وتوفير آليات كفاءتها لخدمة الجهاز الانتاجي، ولكن أيضاً بالعمل المستمر نحو تحقيق تكاملها مع الاسواق العربية لزيادة الطاقة الاستيعابية الكويتية أفقياً في السوق العربية(١١)، وتكمن ضرورة الدعم الحكومي لهذه السوق لما تعانيه من نواقص لعل أهمها حاجة الشركات المساهمة الى مساهمة الحكومة في رأس مالها ومنحها القروض والاعانات، وندرة الاجهزة المتخصصة في أعمال الوساطة، وموسمية التعامل وعرضتها لاعمال المضاربة الضارة(١٢).

٢ ـ ١ ـ ٤ توفير مصادر الطاقة اللازمة للتنمية:

غني عن القول ان وجود النفط يعتبر ميزة نسبية في مجال السعي الى توسيع الطاقة الاستيعابية وركائزها ما يلي:

- يؤدي توفر هذا المصدر للطاقة بأسعار رخيصة نسبياً الى تقليل تكلفة الانتاج وهو ما يؤدي ليس فقط الى زيادة الحافز على الاستثمار، ولكن يؤدي أيضاً الى زيادة قدرة المنتجات على المنافسةفي الأسواق الخارجية.
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لاعداد السكان بحيث لا يؤثر ارتفاع مستوى استهلاك الطاقة تأثيراً سيئاً على ميزان المدفوعات أو مصادر الصرف الأجنبي. وتشير احصاءات الامم المتحدة أن دول مجلس التعاون بلغ معدل استهلاكها من الطاقة (نفط ـ وغاز طبيعي) نحو (٩٨٠٦٥) ألف طن متري عام ١٩٨٦، كان نصيب الكويت منها نحو (٢٤٧٤٦) ألف طن أو ١٥٪ تقريباً. بينما بلغت هذه النسبة ٥٠،٨٪ في السعودية، ٦،٦٪ في كل من البحرين وقطر و١١٪ في عمان ونحو ١٠٪ في الامارات(١٣).
- امكانية اجراء التكامل الصناعي بين النفط والصناعات التحويلية

(البتروكيماويات) بحيث يمكن الاعتماد على الذات في انتاج الاحتياجات من هذه الصناعات على المستوى العربي وتوفير مقدرة تصديرية مرتفعة للاسواق العالمية تمكن من الحصول على مستلزمات الانتاج والتكنولوجيا المتطورة اللازمة لتحقيق معدلات النمو المتسهدفة.

٢ ـ ٢ سلبيات النمط الريعي للتنمية:

تتمثّل أهم سلبيات النمط الريعي السائد في الكويت وسائر البلدان العربية النفطية ذات القاعدة الموردية المحدودة في تحكم الدخل الريعي ـ بما ينضوي عليه من تقلبات مستمرة ـ في حركة النشاط الاقتصادي في القطاعات غير الريعية، وما ينجم عن ذلك من أنماط للاستخدام والانفاق تعتبر غير مواتية أمام عملية توسيع القاعدة الاقتصادية. وسوف نتناول عرض هذه السلبيات على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للاقتصاد الوطني وعلى النحو التالي معتمدين على الجداول من (١ـ٢) ـ (٤ـ٢).

٢ ـ ٢ ـ ١ التقلب في الدخل المحلي واختلال البنيان الاقتصادي في صالح القطاع النفطي:

قد شهدت الاعوام من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ مرحلة زيادة مستمرة للناتج المحلي الاجمالي بلغت مداها عام ١٩٨٠ ببلوغ مستوى الناتج الى اكثر من (٧،٩) مليار دينار كويتي بأسعار عام ١٩٨٠ وبأكثر من (٣،٥) مليار تقريباً في بداية الفترة، وقد بلغ متوسط الوزن النسبي لقطاع النفط في اجمالي هذا الناتج طوال الفترة نحو أكثر من ٦١٪. وتعزى هذه النسبة المرتفعة الى ما شهدته هذه الفترة من زيادة في قيمة الناتج النفطي التي بلغت ١٨،١٪ في المتوسط خلال الفترة.

أما الفترة من عام ١٩٨١ الى نهاية عام ١٩٨٧ فقد شهدت تراجعاً في معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط نحو ٢،٢٪ كمعدل سلبي خلال الفترة مقارناً بمعدل ايجابي قدره ١٧،٢٪ خلال الفترة

جدول رقم (١ ـ ٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه بين القطاعات النفطية وغير النفطية والقطاعات السلعية والخدمية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧

(أسعار جارية ـ مليون دينار)

بيان / السنوات	اجمالي الناتج المحلي بقيمة المشتري	القطاع النفطي نفط خام وغاز طبيعي		القطاعات غير النفطية		القطاعات السلعية		القطاعات الخدمية	
		قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٧٥	٣٤٨٧٫٥	٢٤٥٦٫٦	٧٠٫٤	١٠٣٠٫٩	٢٩٫٦	٢٧٧٣	٧٨٫٤	٧١٤٫٥	٢٤٫٦
١٩٧٦	٣٨٢٩٫٦	٢٥١٩٫٧	٦٥٫٨	١٣٠٩٫٩	٣٤٫٢	٢٩٣٧٫٣	٧٦٫٧	٨٩٢٫٣	٢٣٫٣
١٩٧٧	٤٠٥١٫٦	٢٤٧٧٫٣	٦١٫١	١٥٧٤٫٣	٣٨٫٩	٢٩٥٩	٧٣٫١	١٠٩٢٫٦	٢٦٫٩
١٩٧٨	٤٢٦٤٫٣	٢٥٢٠٫٦	٥٩٫١	١٧٤٣٫٧	٤٠٫٩	٣٠٦١٫٢	٧١٫٧	١٢٠٣٫١	٢٨٫٣
١٩٧٩	٦٨٣٩٫٩	٤٢١٢٫٥	٦١٫٦	٢٦٢٧٫٤	٣٨٫٤	٥٢٨٨٫٥	٧٧٫٣	١٥٥١٫٤	٢٢٫٧
١٩٨٠	٧٧٤١٫٢	٥٠٨٦٫٣	٦٥٫٧	٢٦٥٤٫٩	٤٣٫٣	٥٧٩٦٫١	٧٤٫٥	١٩٤٥٫١	٢٥٫٥
١٩٨١	٦٩٨٥٫٨	٤١١٥٫٠	٥٨٫٩	٢٨٧٠٫٨	٤١٫١	٤٧٣٣٫٦	٦٧٫٧	٢٢٥٢٫٢	٢٢٫٣
١٩٨٢	٦٢١٢٫٣	٢٧٦٣٫٥	٤٤٫٥	٣٤٤٨٫٨	٥٥٫٥	٣٢٦٥٫٦	٥٢٫٥	٢٩٥٥٫٧	٤٧٫٥
١٩٨٣	٦١٣٤٫٢	٣٠٣٧٫٩	٤٩٫٥	٣٠٩٦٫٣	٥٠٫٥	٣٥٦٩٫٤	٥٨٫٢	٢٥٦٤٫٨	٤١٫٨
١٩٨٤	٦٣٨٠٫٨	٣٤٠٠٫١	٥٣٫٣	٢٩٨٠٫٧	٤٦٫٧	٣٨٣٢٫٣	٦٠٫٧	٢٥٤٨٫٢	٣٩٫٣
١٩٨٥	٥٨٣٠٫٤	٢٩٨٣٫٢	٥١٫٢	٢٨٤٧٫٢	٤٨٫٨	٣٥١٣٫٧	٦٠٫٣	٢٣١٦٫٧	٣٩٫٧
١٩٨٦	٤٨١٦٫٣	١٨٤١٫٨	٣٨٫٢	٢٩٧٤٫٥	٦١٫٨	٢٥٦٠٫٩	٥٢٫٦	٢٢٥٥٫٤	٤٧٫٤
١٩٨٧	٥٤٤٤٫٥	٢٢٣٢٫٢	٤١٫٠	٣٢١٢٫٣	٥٩٫٠	٣١٩٦٫١	٥٨٫٧	٢٢٤٨٫٤	٤١٫٣

المصدر: وزارة التخطيط/ جداول المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر ١٩٨٨.

جدول رقم (٢ - ٢)

النصيب المطلق والنسبي لكل من قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٧٥ـ ١٩٨٠ و ٨١/١٩٨٧ بالأسعار الجارية

(مليون دينار)

بيان / السنوات	اجمالي الناتج المحلي غير النفطي	الزراعة والصناعة التحويلية		الزراعة		الصناعة التحويلية	
		قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الفترة الأولى							
١٩٧٥	١٠٣٠،٩	٢٠٣،٩	١٩،٨	٨،٨	٠،٩	١٩٥،١	١٨،٩
١٩٧٦	١٣٠٩،٩	٢٤٠،١	١٨،٣	١٠،٣	٠،٨	٢٢٩،٩	١٧،٥
١٩٧٧	١٥٧٤،٣	٢٤٩،٠	١٥،٨	٧،٧	٠،٥	٢٤١،٣	١٥،٣
١٩٧٨	١٧٤٣،٧	٢٩٢،٦	١٦،٨	١٠،٠	٠،٦	٢٨٢،٦	١٦،٢
١٩٧٩	٢٦٢٧،٤	٥٧٨،٨	٢٢،٠	١١،٨	٠،٤	٥٦٧،٠	٢١،٦
١٩٨٠	٢٦٥٤،٩	٤٤١،٣	١٦،٦	١٤،٠	٠،٥	٤٢٧،٣	١٦،١
متوسط	١٨٣٤،٥	٣٣٤،٢	١٨،٣	١٠،٤	٠،٦	٣٢٣،٨	١٧،٧
الفترة الثانية							
١٩٨١	٢٨٧٠،٨	٤٣٩،١	١٥،٣	٢٤،٠	٠،٩	٤١٥،١	١٤،٤
١٩٨٢	٣٤٤٨،٨	٣٣٦،٤	٩،٧	٢٨،٥	٠،٨	٣٠٧،٩	٨،٩
١٩٨٣	٣٠٩٦،٣	٤٠٣،٣	١٣،٠	٢٨،٤	٠،٩	٣٧٤،٩	١٢،١
١٩٨٤	٢٩٨٠،٧	٣٣٥،٢	١١،٢	٣٤،٩	١،١	٣٠٠،٣	١٠،١
١٩٨٥	٢٨٤٧،٢	٤٢٠،٨	١٤،٨	٣٩،٣	١،٤	٣٨١،٥	١٣،٤
١٩٨٦	٢٩٧٤،٥	٦٠٧،٠	٢٠،٤	٥١،٩	١،٧	٥٥٥،١	١٨،٧
١٩٨٧	٣٢١٢،٣	٨٥٠،٥	٢٦،٥	٦٢،٥	٢،٠	٧٨٨،٠	٢٤،٥
متوسط	٣٠٦١،٥	٤٨٤،٦	١٥،٨	٣٨،٥	١،٢	٤٤٦،١	١٤،٦

المصدر: وزارة التخطيط /دولة الكويت/ جداول المؤشرات الاقتصادية مصدر سابق.

السابقة. وبلغ الناتج الاجمالي نحو (٤،٨) مليار دينار عام ١٩٨٦، غير انه شهد ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٨٧ حيث بلغ (٥،٤) مليار تقريباً. وشكّلت نسبة ناتج قطاع النفط مستوى بلغ نحو ٤٩٪ من اجمالي هذا الناتج عن الفترة ٨١ـ١٩٨٧

ونتيجة لهذا التطوّر فقد اكتسبت مسيرة النشاط الاقتصادي الكلي نفس خصائص مسيرة مستوى نشاط القطاع النفطي.

٢ ـ ٢ ـ ٢ توقف النمو في القطاعات الاخرى على النمو في القطاع النفطي:

وتتضح هذه الظاهرة بجلاء باستعراض معدلات النمو المتحققة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ وهي فترة زيادة معدلات نمو الناتج النفطي ومقارنتها بمعدلات النمو المتحققة خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٧ . ففي الفترة الاولى كان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي نحو ١٧،٢٪ لأن الناتج النفطي حظي بمعدل نمو سنوي قدره ١٥،٧٪ في المتوسط وترتب على ذلك أن كانت متوسطات معدل النمو السنوي في القطاعات غير النفطية نحو ٢٠،٨٪، ١٥،٩٪، ٨،٧٪، ٢٢،٢٪ لكل من الناتج غير النفطي، القطاعات السلعية، الزراعة والصناعة، الخدمات على الترتيب.

لقد حدث العكس خلال المرحلة التالية ١٩٨١ ـ ١٩٨٧، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب تدهور معدل النمو السنوي المتوسط لناتج النفط الى معدل سلبي قدره (٢،٢٪)، وقد ادى هذا التراجع السلبي الى نزول معدل النمو المتوسط للناتج غير النفطي من (١٥،٧٪) في الفترة الاولى الى (٩،٧٪) للفترة التالية، وبلغ هذا المعدل نحو ٦،٢٪ سلبياً في القطاعات السلعية ونحو ١،٧٪ لقطاعي الزراعة والصناعة مقارناً بنحو ٨،٩٪ في الفترة الاولى كما سبق وأشرنا وهبط معدل النمو المتوسط للخدمات الى مستوى ٠،٠٢٪ فقط.

٢ ـ ٢ ـ ٣ تشوه العلاقة بين التغير في الانصبة النسبية للقطاعات في الهيكل الاقتصادي ومعدلات نموها:

ومكمن هذا التشوه يمكن تفسيره من واقع بيانات الجداول المشار اليها في أن تغير الوزن النسبي للقطاع غير النفطي لا يعكس تغييراً جوهري في الهيكل

جدول رقم (٣ - ٢)
معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات المختلفة
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧

بيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج النفطي %	الناتج غير النفطي %	القطاعات السلعية %	الزراعة والصناعة %	الخدمات
١٩٧٥	-	-	-	-	-	-
١٩٧٦	١١،٧	٢،٥	٢٧،٠	٥،٩	١٧،٧	٢٤،٩
١٩٧٧	٥،٨	(١،٦)	٢٠،٢	٠،٧	٣،٧	٢٢،٥
١٩٧٨	٥،٠	١،٧	١٠،٧	٣،٤	١٧،٢	١٠،٢
١٩٧٩	٦٢،٠	٦٧،٢	٥٠،٧	٧٢،٨	٩٨،٣	٢٨،٩
١٩٨٠	١٣،٢	٢٠،٧	١،٠	٩،٦	(٢٣،٦)	٢٥،٤
متوسط	**١٧،٢**	**١٥،٧**	**٢٠،٨**	**١٥،٩**	**٨،٧**	**٢٢،٢**
١٩٨١	(٩،٧)	(١٩،١)	٨،١	(١٨،٣)	(٠،٤)	١٥،٨
١٩٨٢	(١١،١)	(٣٢،٨)	٢٠،١	(٣١،٠)	(٢٣،٤)	٣١،٢
١٩٨٣	(١،٣)	٩،٩	(١٠،٢)	٩،٣	٢٠،٠	(١٣،٢)
١٩٨٤	٤،٠	١١،٩	(٣،٧)	٧،٤	(١٦،٨)	(٠،٦)
١٩٨٥	(٨،٦)	(١٢،٢)	(٤،٥)	(٨،٣)	٢٥،٦	(٩،٠)
١٩٨٦	(١٧،٤)	(٣٨،٣)	٤،٥	(٢٧،١)	٤٤،٢	(٢،٧)
١٩٨٧	١٣،٠	٢١،٢	٨،٠	٢٤،٨	٤٠،١	(٠،٣)
متوسط	**(٤،٠)**	**(٩،٧)**	**١،٩**	**(٦،٢)**	**١،٧**	**٠٠،٣**

المصدر: جدول رقم (١ - ٢).

الاقتصادي بقدر ما يعكس انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي المسيطر، وأقوى دليل على ذلك أن الوزن النسبي للقطاع غير النفطي قد ازداد من نحو ٢٨٪ خلال الفترة الاولى ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ الى نحو ٥١٪ في المتوسط خلال الفترة التالية، الاّ أن هذه الزيادة لم تكن في قطاعات الانتاج السلعية بل كانت راجعة الى زيادة الوزن النسبي للخدمات وذلك لانخفاض الوزن النسبي للقطاعات السلعية مجمعة من نحو ٧٥،٣٪ في المتوسط في الفترة الأولى الى نحو ٥٨،٦٪ تقريباً، بينما انخفض الوزن النسبي لقطاع الزراعة والصناعة التحويلية من ١٨،٣٪ في جملة الناتج غير النفطي الى نحو ١٥،٨٪ في الفترة التالية. حقاً قد ارتفع الوزن النسبي لقطاع الزراعة من ٠،٦٪ في الفترة الاولى الى نحو ١،٢٪ في الفترة التالية، الاّ أن ذلك قابله انخفاض في نصيب الصناعة التحويلية من ١٧،٧٪ الى ١٤،٦٪ خلال هاتين الفترتين على الترتيب. قارن الجدول رقم (٢ـ٢).

ولقد حدث هذا التطور في ظل تدني نمو قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية معاً الى معدل متوسط قدره ١،٧٪ سنوياً خلال الفترة ٨١ـ١٩٨٧ . وفي الوقت الذي تدهور فيه معدل النمو السنوي المتوسط في قطاع الخدمات خلال الفترة الثانية الى نسبة لا تذكر بلغت ٠،٠٣٪ مقارناً بنحو ٢٢،٢٪ تقريباً خلال الفترة الاولى هذا في الوقت الذي ازداد فيه النصيب النسبي للخدمات من ٢٥٪ تقريباً خلال الفترة الاولى الى اكثر من ٤٠٪ في الفترة الثانية.

وعموماً فان الجدول رقم (٤ـ٢) يلخّص الحقائق المشار اليها حسب الفترة الخمسية منذ عام ١٩٧٥ وحتى العام (١٩٩٠). فنلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي كان ينمو بمعدل سلبي قدره ١٪ في الفترة الاولى وازداد هذا المعدل السلبي الى ٤،٩٪ في الفترة التالية وبدأ يتحسن قليلاً في الفترة الثالثة ٨٥ـ١٩٩٠ حيث بلغ نحو ٠،٢٪ سنوياً.

ولقد كان هذا النمو انعكاساً مباشراً للنمو الحادث في القطاع النفطي (٣،٤٪) و(٨،٢٪)، +١،٦٪ على ترتيب الفترات الثلاث. ويلاحظ من الجدول

تراجع نمو القطاعات الخدمية في فترة الثمانينات، وكذلك القطاعات غير النفطية وهو صدى مباشر لتراجع الانفاق على الخدمات في تلك الفترة. ولعل ذلك كان سبباً مباشراً من اسباب الاتجاهات الانكماشية لفترة الثمانينات في الاقتصاد الكويتي كما سيرد بيانه فيما بعد. أما قطاع المنتجات البترولية فقد استمر ينمو بمعدلات متزايدة طوال الفترات الثلاث ٣٫١٪، ١٠٫٦٪، ٣٠٫٨٪ سنوياً، ويرجع ذلك لتزايد الاهتمام بتطوير الصناعات النفطية في الكويت.

وبناء على ما تقدم فان انخفاض أو تغير الاوزان النسبية القطاعية في غير صالح القطاع النفطي لا يعكس تبدلاً في موقع القطاعات غير النفطية من عملية قيادة التنمية بقدر ما يعكس التغير في متحصلات القطاع النفطي وارتفاع دور القطاعات الخدمية (الانفاق الحكومي) في النشاط الاقتصادي الكلي.

وقد ساهمت عوامل متعددة دولية واقليمية ومحلية في التطوّرت الاخيرة، منها استمرار الاضطراب في السوق العالمية وانخفاض اسعار النفط وتقلبات اسعار الصرف العالمية وتأثر منطقة الخليج العربية وظروف الحرب العراقية الايرانية وانعكاساتها السلبية على حركة التجارة العالمية.

ويسوق أحد تقارير البنك المركزي تفسيراً مقبولاً لأسباب اضطراب معدلات النمو في القطاعات السلعية الكويتية مؤداه أن هذه القطاعات ترتبط تنميتها ومستويات النشاط فيها بالطلب الخارجي على صادرات الكويت وبالذات البتروكيماويات وبعض السلع المصنعة الاخرى كما يرتبط مستوى النشاط في هذه القطاعات بنشاط التشييد المحلي الذي تأثر سلبياً خلال الفترة ناهيك عن عدم تبني استراتيجية محددة للتصنيع وعدم فاعلية الدعم الحكومي في دفع معدلات النشاط للقطاعات السلعية[١٤].

أن أهم العوامل التي يمكن أن يكون لها فاعلية اذن في تنويع القاعدة الانتاجية الكويتية ازاء الاسباب الآنفة الذكر لا بد أن تتمثل في استراتيجية بديلة لتنمية القطاعات السلعية بحيث يترتب على تنفيذها تغيير جوهري في الاهمية النسبية للقطاعات السلعية ومعدلات نموها.

جدول رقم (٤ ـ ٢)

تطور الناتج المحلي الاجمالي وهيكله خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠

(القيمة بالمليون دينار كويتي)

بيان / القطاعات	السنوات ١٩٧٥ القيمة	١٩٧٥ ٪	١٩٨٠ القيمة	١٩٨٠ ٪	١٩٨٥ القيمة	١٩٨٥ ٪	تقديري ١٩٩٠ القيمة	تقديري ١٩٩٠ ٪	متوسط معدلات النمو السنوي ٪ الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٠	الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥	الفترة ٨٥ ـ ١٩٩٠
قطاعات الإنتاج السلعي	٦٤١٨	٨٠،٣	٥٣٨٧	٨١	٣٥٠٧	٥٦،٩	٣٧٨٧،٦	٦٠،٨	(٪٣،٤)	(٪٨،٢)	(٪١،٦)
النفط الخام والغاز	٦٠٨٥	٧٦،٥	٥٠٨٦	٦٤،٣	٣٠٩٩	٥٠،٣	٣١٩٢،٧	٥١،٣	(٪٣،٥)	(٪٩،٤)	(٪٠،٦)
منتجات البترول	٤٨	٥،٦	٥٦	٠،٧	٩٣	١،٥	٣٥٧،٢	٥،٧	٪٣،١	٪١٠،٦	٪٣٠،٨
منتجات غير نفطية	٢٥٩	٤،٠	٤٧٤	٦،٠	٣١٥	٥،١	٢٣٧،٥	٣،٨	٪١٢،٨	(٪٧،٨)	(٪٢،٤)
قطاعات خدمية	١٥٣٣	١٩،٧	٢٥١٨	٢٩	٢٦٤٤	٤٣،١	٢٤٣٢،٤	٣٩،٣	٪١٠،٤	٪١	(٪١،٦)
خدمات إنتاجية	٩٠٥	١١،٤	١٥٩٩	٢٠،٢	١٥٥١	٢٥،١	١٤١٢،٨	٢٢،٧	٪١٢	(٪٠،٦)	(٪١،٨)
خدمات حكومية	٦٢٨	٨،٣	٩١٩	٨،٨	١٠٩٣	١٨	١٠١٩،٦	١٦،٥	٪٧،٩	٪٣،٥	(٪١،٤)
الناتج المحلي الإجمالي	٧٩٥١	١٠٠	٧٩٠٥	١٠٠	٦١٥١	١٠٠	٦٢٢٠	١٠٠	(٪ ٠،١١)	(٪٤،٩)	(٪٠،٢٢)

* مصدر بيانات هذا الجدول: ١ ـ حتى عام ١٩٨٥ مصدرها: المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٢)، (١٩٨٧).

الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ مصدرها: بيانات الادارة الاقتصادية وزارة التخطيط دولة الكويت، يونيه ١٩٩٠.

الأقواس تعني سالبا.

٢ ـ ٣ آثار النمط الريعي للاقتصاد الكويتي:

يمكن تلخيص الآثار الريعية في جانبين يتعلق الاول بمستوى الاقتصاد المحلي الذي يسيطر على هيكله قطاع النفط، ويتعلق الثاني بمستوى الاقتصاد الخارجي للكويت.

٢ ـ ٣ ـ ١ على مستوى الاقتصاد المحلي:

من أهم خصائص الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على استخراج النفط وتصديره بالدرجة الاولى تميزه بالتقلب وفقاً لرياح السوق العالمية، رواجها وكسادها، الامر الذي يجعل قوى الانتاج في الاقتصاد الوطني مرتبطة الى حد كبير بحركة هذه السوق صعوداً أو هبوطاً[١٥]، فعند اتجاه السوق العالمية الى الصعود (حركة رواج) يتزايد الدخل المحلي بصورة لا تبررها قوى الانتاج الحقيقية بعيداً عن القطاع الريعي (النفطي) المسيطر. ويترتب على هذه الزيادة زيادة الانفاق وبعث حركة رواج وتنشيط دوافع الاستثمار في كافة الاتجاهات. غير أن مثل هذه الدورة لا تؤتي ثمارها كاملة في اقتصاد كالاقتصاد الكويتي لضآلة مرونة الجهاز الانتاجي، وضعف القاعدة الموردية المادية وندرة عنصر العمل الماهر، الامر الذي يتمخض عنه أثر مضاربي في سوق المال وزيادة فعالية التضخم التي تغذيها زيادة المعروض النقدي وزيادة الانفاق.

وتأخذ الظاهرة وضعاً معكوساً في حالة انخفاض الدخل الريعي، غير ان هذه الحالة تتمثل آثارها ليس فقط في انخفاض الدخل المحلي، ولكن أيضاً في انخفاض كل من الاستثمار والاستهلاك (الاستهلاك الحكومي والاستهلاك العائلي) وبالتالي تدهور مستوى النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع.

ونظراً لصعوبة تخفيض الاستهلاك مباشرة تلبية لانخفاض الدخل فان الحكومة تضطر لتعويض الفئات الاجتماعية المتضررة بانخفاض الدخل وبحيث تحافظ ما أمكن على مستويات الاستهلاك المتحققة. ان ذلك يعني ببساطة أن المجتمع لن يستطيع تجنّب حالة الكساد التضخمي (Stagflation) التي تتواكب في

جدول رقم (٥ - ٢)

مؤشرات الناتج والاستهلاك النهائي والاستثمار الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

(مليون دينار - أسعار جارية)

بيان	عدد السكان بالألف نسمة	الناتج المحلي الإجمالي		مؤشرات الإستهلاك النهائي								الإستثمار		
				حكومي		خاص		إجمالي		الميل للإستهلاك	متوسط نصيب الفرد في الإستهلاك بالدينار			
السنوات		قيمة	التغير السنوي %	قيمة	التغير السنوي %	قيمة	التغير السنوي %	قيمة	التغير السنوي %			قيمة	نسبة التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي %
١٩٨٠	١٣٦٩٫٧	٧٧٤١٫٢	-	٨٦٤٫٩	-	٢٤٠٣٫٢	-	٢٢٦٨٫١	-	٤٢٫٢	٢٣٨٥٫٩	٤٨١٫٠	-	٦٫٢
١٩٨١	١٤٣٢٫١	٦٩٨٥٫٨	(٩٫٧)	٩٩٤٫١	١٥٫٠	٢٥٨٠٫٨	٧٫٤	٣٥٧٤٫٩	٩٫٤	٥١٫٢	٢٤٩٦٫٢	٥٤٥٫٩	١٣٫٤	٧٫٨
١٩٨٢	١٤٩٧٫٤	٦٢١٢٫٣	(١١٫٠)	١١٩٥٫٧	٢٠٫٣	٣٢٠٤٫٢	٢٤٫١	٤٣٩٩٫٩	٢٣٫٠	٧٠٫٨	٢٩٣٨٫٣	١٤٣٦٫٠	١٦٣٫٥	٢٣٫١
١٩٨٣	١٥٦٥٫٧	٦١٣٤٫٢	(١٫٢)	١٢٩٥٫٩	٨٫٤	٢٨٩٣٫٧	(٩٫٧)	٤١٨٩٫٦	(٤٫٨)	٦٨٫٣	٢٦٧٥٫٨	١٥٢٥٫١	٦٫٢	٢٤٫٨
١٩٨٤	١٦٣٧٫٢	٦٣٨٠٫٨	٤٫٠	١٣٥٦٫٦	٥٫٤	٢٨٧٨٫٧	(٠٫٥)	٤٢٣٥٫٣	١٫٠	٦٦٫٤	٢٥٨٦٫٩	١٣٠٦٫٣	(١٤٫٢)	٢٠٫٥
١٩٨٥	١٧١٢٫١	٥٨٣٠٫٤	(٨٫٦)	١٤٥٧٫٢	٧٫٤	٢٣٥٦٫٦	(١٨٫١)	٣٨١٣٫٨	(٩٫٩)	٦٥٫٤	٢٢٢٧٫٥	١٢٩٥٫٥	(٠٫٨)	٢٢٫٢
١٩٨٦	١٧٩٠٫٥	٤٨١٦٫٣	(١٧٫٣)	١٤٤٠٫٤	(١٫١)	٢٤٠٣٫٢	١٫٩	٣٨٤٣٫٦	٠٫٧	٧٩٫٨	٢١٤٦٫٦	١٠٩٧٫٦	(١٥٫٣)	٢٢٫٨
١٩٨٧	١٩٥٠٫٤	٥٤٤٤٫٥	١٣٫٠	١٣٧٧٫٢	(٤٫٣)	٢٧٩٢٫٣	١٦٫٢	٤١٦٩٫٥	٨٫٥	٧٦٫٦	٢١٣٧٫٧	١٠٤٢٫٠	(٥٫١)	١٩٫١
المتوسط السنوي معدل النمو المركب	٪٥٫٢	٦١٩٣٫٢	(٤٫٩)	-	٦٫٨	-	٢٫٢	٣٩٣٦٫٨	٣٫٥	٦٣٫٦	٢٤٤٩٫٣	١٠٩١٫٢	١١٫٦	١٧٫٦

المصادر :

١ - وزارة التخطيط : المجموعة الاحصائية السنوية (١٩٨٧). المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر ١٩٨٨ . تقرير متابعة الخطة الاقتصادية عن السنة الثالثة ١٩٨٨/٨٧، ديسمبر ١٩٨٨ . ملف متابعة تنفيذ الخطة الانمائية للموارد البشرية (١٩٨٥/٧/١ - ١٩٨٨/٦/٣٠)، نوفمبر ١٩٨٨ .

هذه الحالة مع تدهور قوى العرض وضعف الحافز على الاستثمار ويزادة أعداد البطالة في قوة العمل واستمرار مستوى مرتفع من الاستهلاك، ويمكن لنا استعراض هذه الحالة في الاقتصاد الكويتي في مرحلة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ من واقع البيانات الموضحة بالجداول (٥-٢)، (٦-٢)، (٧-٢).

٢ ــ ٣ ــ ١ ــ ١ تدهور قيمة الناتج المحلي الاجمالي واستمرار معدل النمو السكاني المرتفع

توضح التطوّرات الحادثة خلال الفترة ٨٠-١٩٨٧ مدى التدهور الذي لحق بالناتج المحلي الاجمالي من سنة لاخرى وهو انعكاس لما تتعرض له أسعار النفط من انخفاض في هذه الفترة. واهم ما يميّز مسيرة النمو في الناتج المحلي الاجمالي هو استمرارها سالبة حتى عام ١٩٨٣، حيث كان معدل النمو في السنة التالية موجباً (٤٪) ولكنه أقل من معدل نمو السكان الذي لم ينخفض عن ٤٫٥٪ سنوياً طوال الفترة. وبعد عام ١٩٨٤ تراجع النمو في الناتج المحلي وبمعدلات مرتفعة بلغت ١٧٫٣٪ عام ١٩٨٦، وظل مستواه في عام ١٩٨٧ دون المحقق عام ١٩٨٥ حيث لم يتعد ٥٫٤ مليار في ذلك العام مقارناً بأكثر من ٥٫٨ مليار دينار عام ١٩٨٧ .

٢ ــ ٣ ــ ١ ــ ٢ تقلب الانفاق الاستهلاكي النهائي الاجمالي بنوعيه:

يشير تقلب الانفاق الاستهلاكي الى عدم استقرار مستويات المعيشة، الامر الذي ينعكس سلبياً على مستويات الانتاجية ونمط توزيع الدخل السائد في المجتمع ويوضح تطور مسيرة الاستهلاك أنه تميز بمعدلات نمو مرتفعة حتى عام ١٩٨٣ الذي بلغ التغير السنوي فيه نحو ٢٣٪، وسرعان ما انخفض في العام التالي ليصبح سلبياً (-٤٫٨٪) وتميّزت الفترة من ١٩٨٤ الى ١٩٨٧ بتقلب شديد حيث تراوح معدل النمو بين ١٠٪ تقريباً ونحو ٨٫٥٪، أن النصف الثاني من الثمانينات في الاستهلاك الاجمالي اذا أخذنا في الاعتبار ما طرأ على الاسعار العالمية من تغير في هذه الفترة ويؤيد هذا القول استمرار متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في الانخفاض منذ عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٧ حيث انخفض هذا

المتوسط من نحو (٢٦٧٥٫٨) دينار الى نحو (٢١٣٧٫٧) دينار.

ويلاحظ أن الاستهلاك الحكومي قد شهد أيضاً انخفاضاً في السنوات الاخيرة بسبب اجراءات الترشيد التي اتبعت في الخطة الخمسية الاولى وأهمها تخفيض الاعتماد على قوة العمل الوافدة في الاجهزة والمؤسسات الحكومية، واجراءات ترشيد الاجور ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات. ومن ناحية أخرى لا يمكن اغفال آثار استخدام الحكومة لبعض الادوات المالية ابتغاء تغطية جزء من عجز الميزانية العامة حيث بلغ رصيد الدين العام في نهاية يونيه ١٩٨٨ نحو (١٣٩٤٫٥) مليون دينار منها (٧٧٠) مليون دينار رصيد الأذونات ونحو (٦٢٤٫٥) رصيد السندات. ويمثّل هذا الرصيد امتصاصاً من القدرات الشرائية المتاحة في المجتمع.

٢ ـ ٣ ـ ١ ـ ٣ ضآلة نمو الاستثمارات المحلية ونسبتها للناتج المحلي الاجمالي:

يشير النمو في الاستثمارات ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي الى مدى التزام المجتمع بتحقيق معدلات التنمية المستهدفة للاقتصاد الوطني، كما تشير بصورة غير مباشرة الى مدى الجهد التنموي الموجه الى تنويع القاعدة الاقتصادية وزياد الطاقة الاستيعابية المحلية.

وبتتبع البيانات الموضحة بالجدول المشار اليه نفسه نلاحظ عاملين سلبيين لا يلبيان هذه الاهداف وهما:

الاول: تراجع نسبة الزيادة السنوية في الاستهلاك النهائي بعد عام ١٩٨٢:

حيث ازدادت هذه النسبة من ٩٫٤٪ الى ٢٣٫٠٪ بين عامي ١٩٨٠، ١٩٨٢ ثم تراجعت عام ١٩٨٣ لتصبح سالبة بنحو (٤٫٨٪) عام ١٩٨٣ ثم استمر معدل التغير السنوي سالباً طوال سنوات الفترة المتبقية، أي من عام ١٩٨٤ الى نهاية عام ١٩٨٥ وبمعدلات مرتفعة بلغت ١٨٫١٪ للاستهلاك النهائي الخاص عام ١٩٨٥ وكان معدل النمو المتوسط ٣٫٥٪ سنوياً وهو أقل من معدل زيادة

السكان. كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الى (٢١٣٨) دينار عام ١٩٨٧ مقابل (٢٩٣٨) دينار عام ١٩٨٢.

الثاني: تدني نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي:

برغم زيادة هذه النسبة من ٦٫٢٪ الى ٢٤٫٨٪ خلال سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٣ الاّ انها تراجعت الى مستوى اقل في السنوات التالية لتصل في نهاية الفترة عام (١٩٨٧) الى ١٩٫١٪، كما أن المتوسط لهذه النسبة لم يزد عن ١٧٫٦٪ طوال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧، وهي نسبة تعكس بلا شك تدنياً للجهد الاستثماري المحلي مقارناً بالمقدرة الادخارية الوطنية كما سوف يتضح فيما بعد.

٢ ـ ٣ ـ ١ ـ ٤ مؤشرات المصروفات والايرادات الحكومية:

في ظل سيطرة القطاع الريعي (النفطي) على القاعدة الاقتصادية المحلية يكون من غير المستغرب أن تمثل الايرادات النفطية النسبة الكبرى في جملة الايرادات وبالتالي الاعتماد شبه الكامل على هذا المورد في تنفيذ اعتمادات المصروفات العامة. ووفقاً للجدول رقم (٦ـ٢) يتبيّن أن الايرادات النفطية كانت تشكّل نحو ٩١٪ من جملة الايرادات العامة البالغة أكثر من (٤٫٦) مليار دينار عام ١٩٨١/٨٠، وهي لا زالت مرتفعة حيث شكلت نحو ٨٦٪ من جملة الايرادات عام ١٩٨٧/٨٦ . غير أن بيانات الجدول المشار اليه تفيد بان هذا النمط يتواكب مع الآتي:

- ان ارتفاع جملة الايرادات الناشئة عن المبيعات النفطية قد وفر استخدام الادوات المالية في الاقتصاد الوطني حتى الآن. وبالذات أدوات السياسة الضريبية، وتوضح بيانات الجدول المشار اليه أن الضرائب الدخلية لم تتعد نسبتها ٣٫٢٪ من جملة الايرادات عام ١٩٨١/٨٠، ١٪ فقط عام ٨٦/ ١٩٨٧ ويمثل الاعباء الضريبية المفروضة على شركات النفط. ومن المعروف أن الادوات المالية هي احدى أسلحة السياسة الاقتصادية سواء كانت متعلقة بالايرادات العامة أو النفقات العامة يستخدمها المخطط لضبط وتائر الحياة الاقتصادية عند التعرض لتيارات التضخم أو لبوادر

جدول رقم (٦ - ٢)

مؤشرات الايرادات والمصروفات الفعلية للوزارات والادارات الحكومية خلال الفترة ١٩٩١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦

(مليون دينار)

بيان	الإيرادات					الانفاق		
السنوات	إجمالي	مبيعات النفط	٪	الضرائب الداخلية	٪	إجمالي	الإنفاق الرأسمالي بدون الإستملاكات	٪
١٩٨١/٨٠	٤٦٧٥٫٩	٢٤٥١٫٦	٪٩١	١٥٣٫٦	٣٫٣	٢٧٠٢٫٨	٨٩٧٫٤	٣٣٫٠
١٩٨٧/٨٦	١٧٣٠٫٨	١٤٨٣٫٩	٪٨٦	١٧٫٠	١٠٫٠	٢٨٦٠٫١	٢٦١٫٩	٢١٫٧

المصدر: وزارة التخطيط دولة الكويت، الادارة الاقتصادية: المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، اكتوبر ١٩٨٨.

الكساد، بالاضافة الى توجيه النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة[١٦]. ومن ناحية أخرى فان تطبيق الادوات المالية حتى ولو على نحو مخفف فيه تعويد لافراد المجتمع على قبولها في حالة وجود حاجة فعلية الى تطبيقها كما هو الحال في كافة النظم الرأسمالية المتقدمة. وأخيراً فان افتراض استمرار تحقيق الفائض من المبيعات النفطية عن اجمالي الانفاق العام لا يقوم على سند واقعي في ظل اتجاهات أسعار النفط الحالية الى التذبذب بين الزيادة والنقصان وفي ظل اضطراد عملية التنمية وزيادة السكان.

- انخفاض نسبة الانفاق الرأسمالي الى اجمالي الانفاق، حيث بلغت نحو ٣٣٪ عام ١٩٨١/٨٠، ٢١،٧٪ في عام ١٩٨٧/٨٦، ولعل ذلك يرجع الى التسليم بفكرة ضآلة الطاقة الاستيعابية المحلية كما سوف نوضحها في هذا الفصل، الامر الذي يتضاءل معه الاستثمار الحكومي في مجالات الانتاج السلعية بعيداً عن النفط والبتروكيماويات.

٢ ـ ٣ ـ ٢ على مستوى الاقتصاد الخارجي:

يعتبر الاقتصاد الخارجي (التجارة الخارجية وميزان المدفوعات) انعكاساً لأوضاع الاقتصاد المحلي، بنيانه ومتغيراته ويمكن لنا من واقع بيانات الجدول رقم (٧ـ٢) سرد الاثار السلبية للنمط الريعي للاقتصاد الخارجي وأهمها:

٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١ ارتفاع نسبة الانكشاف على العالم الخارجي:

تمثل نسبة الانكشاف على العالم الخارجي للاقتصاد الكويتي مقاسة بقيمة اجمالي التجارة الخارجية (اجمالي قيمة الصادرات والواردات السلعية والخدمية) الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي مستوى مرتفعاً يبلغ في المتوسط ٨٢،٥٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ . ويشير الاتجاه النزولي في هذه النسبة من ٩٠،٢٪ في بداية الفترة الى ٦٦،٥٪ في نهايتها الى التدهور في قيمة الصادرات النفطية أثناء الفترة والانخفاض المتوالي في قيمة الواردات بعد نهاية عام ١٩٨٢ حيث انخفضت من (١٩٨٦،٧) مليون دينار في ذلك العام الى (١٣١٤) مليون

جدول رقم (٧ ـ ٢)
مؤشرات آثار الاقتصاد الريعي في الكويت خلال الفترة
١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

(أسعار جارية ـ مليون دينار)

بيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (١)	الناتج القومي الإجمالي (٢)	التجارة الخارجية والإنكشاف على العالم الخارجي: الواردات السلعية والخدمية: قيمة (٣)	الواردات السلعية والخدمية: الميل (٤)	الصادرات: إجمالي (٥)	الصادرات: نفط (٦)	إجمالي الصادرات والواردات (٧)	نسبة الانكشاف على العالم الخارجي (٨)	صافي دخل عوامل الإنتاج في الخارج (٩)	جملة صادرات النفط ودخل عوامل الإنتاج في الخارج (١٠)	المصادر الدخلية الريعية والإنكشاف على العالم الخارجي ومعدلات التغطية: الناتج المحلي الإجمالي (١١)	الناتج القومي الإجمالي (١٢)	صادرات النفط الى الواردات ٪(١٣)	الصادرات الإجمالي الى الواردات ٪(١٤)
١٩٨٠	٧٧٤١٫٢	٩٠٥١٫٢	١٧٦٥٫٠٠	٢٢٫٨	٥٢١٥٫٠٠	٥١١٨٫٠٠	٦٩٨٠٫٠٠	٩٠٫٢	١٣١٠٫٠٠	٦٤٢٨٫٠	٨٣٫٠	٧١٫٠	٢٩٫٠	٢٩٥٫٥
١٩٨١	٦٩٧٥٫٨	٩١٢٢٫٨	١٥٢٥٫٦	٢١٫٨	٤٥٥٣٫٥	٣٩٦٩٫٢	٦٠٧٩٫٠	٨٧٫٠	٢١٣٧٫٠	٦١٠٦٫٢	٨٧٫٤	٦٧٫٠	٢٦٠٫١	٢٩٨٫٥
١٩٨٢	٦٢١٢٫٣	٧٩٢١٫٣	١٩٨٦٫٧	٣٢٫٠	٣١٥٦٫٤	٢٦١١٫٥	٥١٤٣٫٠	٨٢٫٨	١٧٠٩٫٠	٤٣٢٠٫٥	٦٩٫٥	٤٫٥	١٣١٫٥	١٥٨٫٨
١٩٨٣	٦١٣٤٫٢	٧٥٩٥٫٢	١٨٢٤٫٧	٣٠٫٠	٣٣٧٣٫٦	٢٩٣٨٫٢	٥٠٢٨٫٣	٨٤٫٩	١٤٦١٫٠	٤٧٢٦٫٩	٧١٫١	٥٨٫٢	١٦٠٫١	١٨٣٫٨
١٩٨٤	٦٣٨٠٫٨	٧٨٥٠٫٨	١٧٩٠٫٧	٢٨٫٠	٣٦٣٢٫٤	٣٢٥٦٫٩	٥٤٢٣٫١	٨٥٫٠	١٤٧٠٫٠	٤٧٢٦٫٩	٧٤٫١	٦٠٫٢	١٨٢٫٠	٢٠٢٫٨
١٩٨٥	٥٨٣٠٫٤	٧٢١٨٫٤	١٦٠٢٫٥	٢٧٫٥	٣١٠١٫٩	٢٨٤٧٫٧	٤٧٥٤٫٤	٨١٫٥	١٣٨٨٫٠	٤٢٣٥٫٧	٧٢٫٦	٥٨٫٧	١٧٧٫٠	١٩٦٫٧
١٩٨٦	٤٨١٦٫٣	٦٩٩٨٫٣	١٥٢٨٫٥	٣١٫٧	٢١٤٣٫١	١٨٥٣٫٤	٣٦٧١٫٦	٧٦٫٢	١١٨٢٫٠	٣٠٣٥٫٤	٦٣٫٠	٤٣٫٤	١٢١٫٠	١٤٠٫٢
١٩٨٧	٥٤٤٤٫٥	٦٩٤٠٫٥	١٣١٤٫٠	٢٤٫١	٢٣٠٦٫٠	٢٠٧٣٫٠	٣٦٢٠٫٠	٦٦٫٥	١٤٩٦٫٠	٣٥٦٩٫٠	٦٥٫٥	٥١٫٤	١٥٧٫٧	١٧٥٫٥
المتوسط السنوي	٦١٩٣٫٢	٧٨٣٧٫٣	١٦٦٨٫٤	٪٢٧	٣٤٤١٫٤	٣٠٨٣٫٥	٥١٠٩٫٩	٪٨٢٫٥	١٥١٩٫٠	٤٦٠٢٫٥	٧٤٫٣	٥٨٫٧	١٨٥٫٠	٢٠٦٫٣

المصادر:

نفس مصادر الجدول السابق بالاضافة الى النشرة الاحصائية الفعلية لبنك الكويت المركزي/ابريل ـ يونيه ١٩٨٨، ص ٥٤.

عام ١٩٨٧، ورغم ذلك ظل الميل المتوسط للاستيراد يشكّل نحو ما يقرب من ثلث الناتج سنوياً طوال هذه الفترة.

ان ارتفاع الاستيراد وارتفاع نسبة الانكشاف على الخارج توضح مدى الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على السوق العالمية ومدى ما تمثله حركة هذه السوق صعوداً أو هبوطاً في مستوى النشاط الاقتصادي الداخلي.

٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٢ ارتفاع درجة ريعية مصادر الدخل القومي:

وتوضح هذه الدرجة مدى التقلب الذي يتعرض له الدخل الوطني نتيجة للاعتماد على المصادر الريعية (صادرات مواد أولية «نفط» وعائدات استثمارات خارجية) في تكوين الدخل الوطني الامر الذي يعرقل حسابات التخطيط التنموي، كما يتبيّن من ناحية أخرى مدى تعريض الثروات الوطنية لمخاطر النضوب أو التآكل. وتتمثّل المصادر الريعية للاقتصاد الكويتي في اجمالي صادرات النفط واجمالي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج الذي يشكل دخل الاستثمارات الخارجة النسبة العظمى منه. وتشكّل هذه المصادر نسبة متوسطة بلغت ٧٤،٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ونحو ٥٩٪ من الناتج القومي الاجمالي سنوياً خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ وهي نسب مرتفعة ولها دلالاتها الاقتصادية والسياسية التي تؤكد أهمية الحاجة الى جهود متواصلة لتنويع هذه المصادر وتأمينها وزيادة تكاملها مع الاقتصاد المحلي.

٢ ـ ٢ ـ ٣ الاتجاه النزولي لمعدلات التغطية للواردات:

تعتبر معدلات التغطية المرتفعة ميزة كبرى للاقتصاد الوطني اذ تشير الى قدرة الاقتصاد الوطني على الحصول على الواردات الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمجتمع من العالم الخارجي عن طريق فائض الانتاج الوطني.

وبالرغم من ذلك فان معدل التغطية الاجمالي (جملة قيمة الصادرات السلعية والخدمية/ اجمالي قيمة الواردات السلعية والخدمية) اتخذت اتجاهاً نزولياً متسارعاً منذ بداية الفترة ٨٠ـ١٩٨٧ حيث انخفضت من ٢،٩٥ مرة عام ١٩٨٠ الى نحو ١،٧٥ مرة عام ١٩٨٧، وقد بلغ متوسطها خلال الفترة ٢،٠٦

مرة، ونظراً لأن الصادرات النفطية تشكّل النسبة الكبرى في اجمالي الصادرات فان معدلات تغطية الصادرات النفطية للواردات تبدو متقاربة مع معدلات التغطية الاجمالية، وهي ايضاً كانت تمثل نحو ٢،٩ مرة عام ١٩٨٠ انخفضت الى ١،٥٧ مرة عام ١٩٨٧، وقد بلغ متوسطها خلال الفترة ١،٨٥ مرة.

٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٤ ارتفاع معاملات التمركز وارتفاع درجة التجانس للتجارة الخارجية:

يشير معامل التمركز للتجارة الخارجية كلما اقترب من ١٠٠٪ الى غلبة سلعة معينة في اجمالي الصادرات أو الواردات الامر الذي يهمش الوزن النسبي لبقية المجموعات السلعية في هيكل التجارة الخارجية، وقد قمنا بحساب معاملات التمركز لكل من الصادرات والواردات بناء على معادلة جيني هيرشمان، وكما هو موضح بالجدول رقم (٨ـ٢)[١٧].

وقد بلغ معامل التمركز للصادرات نحو ٩٠٪ مقارناً بنحو ٩٢،٨٪، الامر الذي يعني انه حتى مع انخفاض أسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية بعد عام ١٩٨٠ الا أن النفط ما زال يشكّل النسبة الكبرى في اجمالي الصادرات وينخفض معامل التمركز بالنسبة للواردات الى نحو ٤٦٪ عام ١٩٨٤ مقارنة بنحو ٤٩٪ عام ١٩٨٠ . وذلك بسبب اعتماد الكويت على الخارج في الحصول على تشكيلة من المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية من السلع الاولية والمصنعة تجعل هذا المعامل منخفضاً.

وبعد استبعاد النفط من هيكل الصادرات والواردات وحساب درجة التجانس لهيكل التجارة الخارجية والتي يطلق عليها (Dissimilarity Index) والتي توضح درجة تشابه هيكل الصادرات والواردات وجد انها ثابتة تقريباً حيث بلغت ١،٨٧ عام ١٩٨٤ وهي درجة أقل عما كانت عليه عام ١٩٨٠ وهي ١،٨٤ ولا يعزى التغير في هذه الدرجة الى تنويع هيكل الانتاج المحلي وبالتالي تنويع الفائض المعد للتجارة بقدر ما يرد الى تضمين الصادرات للمجموعات السلعية المعاد تصديرها وبالتالي تبدو تشكيلة المنتجات المستوردة والمصدرة أكثر تجانساً

جدول رقم (٨ ـ ٢)

التجارة الدولية حسب المجموعات السلعية ومعاملات التمركز ودرجة التجانس للصادرات والواردات عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٠

القيمة بالمليون دينار كويتي

رقم	بيان	1984		1980		حسابات التمركز ودرجة التجانس							
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	1984				1980			
	المجموعات السلعية	X	M	X	M	Xi/Xj	Xi/Xj2	Mi/Mj	Mi/Mj/2	Xi/Xj	Xi/Mj/2	Mi/Mj	Mi/MJ/2
0	أغذية وحيوانات حية	36.0	321.5	22.6	229.9	0.010	0.00010	0.157	0.02465	0.004	0.00002	0.130	0.016990
1	المشروبات والتبغ	0.6	25.1	3.5	22.2	0.000	0.00000	0.012	0.0014	0.000	0.00000	0.013	0.00017
2	مواد خام غير معدة للأكل باستثناء المحروقات	11.6	29.5	12.0	29.5	0.003	0.00001	0.014	0.00020	0.002	0.00000	0.017	0.00029
3	وقود معدني ومواد تشحيم ومواد متشابهة	3257.0	11.6	5119.2	13.4	0.897	0.80461	0.006	0.00003	0.927	0.85933	0.007	0.00005
4	زيوت وشحوم ودهون نباتية المنشأ	0.6	6.2	1.3	6.6	0.000	0.00000	0.003	0.00001	0.000	0.00000	0.004	0.00002
5	المواد الكيماوية	68.4	97.8	45.9	74.4	0.019	0.00036	0.048	0.00230	0.008	0.00006	0.042	0.00176
6	البضائع المصنوعة مصنفة حسب المادة	86.7	442.4	117.8	433.2	0.024	0.00057	0.217	0.04708	0.021	0.00044	0.245	0.06002
7	الآلات ومعدات النقل	126.2	791.0	148.2	638.2	0.035	0.00122	0.388	0.11454	0.028	0.00078	0.362	0.13104
8	مصنوعات منوعة	44.3	310.8	56.4	301.1	0.012	0.00014	0.152	0.02310	0.010	0.00010	0.174	0.03027
9	معاملات غير مصنفة حسب الصنف	00.3	5.7	00.4	10.4	0.000	0.00000	0.003	0.00001	0.000	0.00000	0.006	0.00004
	الاجمالي	3632.4	2041.6	1764.3	1764.9	1.000	0.80700	1.000	0.21206	1.000	0.86067	1.000	0.24056
	معاملات تمركز التجارة الخارجية					89.8		-	46.0	-	92.8	-	49.0
	درجة التجانس					1.784				1.842			

المصادر:

١ ـ مصدر بيانات التجارة الخارجية هو: وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء: النشرة السنوية لاحصاءات التجارة الخارجية، المجلدالثاني عامي ١٩٨٠، ١٩٨٤. والمعاملات قد تم حسابها وفقاً للمعادلات المشار اليها بالهامش.

طبقاً للتصنيف الدولي لهيكل التجارة الى المجموعات السلعية العشر المعروفة.

٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٥ ارتفاع درجة التركز الجغرافي (أو الاقليمي) للتجارة الخارجية:

طبقاً لتقرير البنك المركزي للعام ١٩٨٨ تبيّن أن الواردات من أهم عشر دول على مستوى العالم قد بلغت نحو ٧٧٪ تقريباً من قيمة الواردات الاجمالية، تستأثر الدول المتقدمة منها بنحو ٦٦٪ تقريباً، أما الصادرات الكويتية فان ستاً من الدول المتقدمة صناعياً تستأثر منها بنسبة ٤٢٪. ويعني هذا التركز في جانب ضآلة الافادة القصوى فيما يتعلق بشروط نقل الموارد وخاصة التقنيات. وتستطيع الكويت وبقية الدول النفطية زيادة مركزها التفاوضي المتعلق بنقل التكنولوجيا باتباع سياسات نفطية جماعية يكون موضوعها الكميات والاسعار.

٢ ـ ٣ ـ ٢ ـ ٦ تدهور معدلات التبادل الدولي السعرية والدخلية:

يوضح استعراض مسيرة معدلات التبادل الدولي تطور مقدرة الدولة على استبدال مواردها المحلية ممثلة في الصادرات السلعية بموارد خارجية ممثلة في واردات سلعية وخدمية. ويوضح الجدول رقم (٩ـ٢) الى أي حد يؤدي الاعتماد على الصادرات النفطية اعتماداً كبيراً الى تدهور هذه المعدلات وانخفاض القدرة على الاستيراد حيث:

- انخفض معدل التبادل السلعي (الرقم القياسي لاسعار الصادرات/ الرقم القياسي لاسعار الواردات) بعد ارتفاعه الى ١٠٨،٦٪ عام ١٩٨١ مقارناً بسنة الاساس ١٩٨٠ الى ٤٨،٦٪ عام ١٩٨٦ . ويرجع هذا الانخفاض الى تدهور أسعار النفط في هذه الفترة من ناحية وارتفاع أسعار الواردات من ناحية أخرى.
- انخفض معدل التبادل الداخلي (الرقم القياسي لقيمة الصادرات/ الرقم القياسي لاسعار الواردات) من ١٠٠ عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٦، ولماكان هذا المعدل يتعلق ببيان التطوّر الذي طرأ على كمية الواردات التي يشتريها العائد النقدي المتحقق من الصادرات فان هذا التطور

جدول رقم (٩ ـ ٢)
تطور الأرقام القياسية لأسعار الصادرات والواردات ومعدلات التبادل الدولي خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

بيان / السنوات	الرقم القياسي لأسعار الصادرات (١)	الرقم القياسي لاسعار الواردات (٢)	الرقم القياسي لقيمة الصادرات (٣)	معدل التبادل السلعي (٤) (١) / (٢)	معدل التبادل الدخلي (٥) (٣) / (٢)
١٩٨١	١١٦،٦	١٠٨،٦	٨٤،٧	١٠٧،٤	٧٨،٠
١٩٨٢	١١٢،٥	١٢١،٤	٥٨،٧	٩٢،٧	٤٨،٤
١٩٨٣	٩٩،٥	١٠٦،٠	٦٢،٧	٩٤،٢	٥٩،٢
١٩٨٤	٩٧،٧	٩٨،٥	٦٧،٦	٩٩،٢	٦٨،٦
١٩٨٥	٩٦،٧	٩٨،٢	٥٨،٦	٩٨،٥	٥٩،٧
١٩٨٦	٥٢،٥	١٠٨،١	٣٩،٩	٤٨،٦	٣٦،٩

المصدر: بنك الكويت المركزي: التقرير الاقتصادي ١٩٨٦، ص ٩٦.

جدول رقم (١٠ ـ ٢)
تقديرات ميزان المدفوعات الكويتي (١٩٨٤ ـ ١٩٨٩)

(مليون دولار)

البيان	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
الميزان التجاري	٦٧٩١	٥٣٤٥	٥٥٤٣	٤٥٣٢	٤٦٢٥	٨٦٥٨
الميزان التجاري/فوب	٥٦٠٥	٤٧١٣	١٩٤٣	٣٢٨٣	١٧١٠	٤٧٦٠
الصادرات واعادة التصدير	١٢١٥٩	١٠٣٧٧	٧١٨٤	٧٢٢٤	٧٧١١	١١٣٨٧
ـ البترول	١٠٨٧٥	٩٣٥٠	٦٢٦٩	٧٤٤١	٦٧٥٠	١٠٣٠٤
ـ اخرى	١٢٨٤	١٠٢٨	٩١٥	٧٨٣	٦٩١	١٠٨٣
الواردات (فوب)	٦٥٥٤	٥٦٦٤	٥٢٤٢	٤٩٤١	٦٠٠١	٦٦٢٧
الخدمات والتحويلات الخاصة	١١٦٨	٦٣٢	٣٦٠١	١٢٤٩	٢٩١٤	٣٨٩٩
ـ متحصلات	٦٦٩٣	٦٤١٩	٩١٢٣	٦٨٩٩	٨٧٨٦	١٠١٧٠
ـ الدخل من الاستثمارات	٥٨٠٤	٥٢٨٢	٨٠٧٥	٥٨٦٩	٧٦٢٨	٨٨٤٢
ـ اخرى	٨٨٩	١١٣٨	١٠٤٨	١٠٣٠	١١٥٨	١٣٢٨
ـ المدفوعات	٥٥٠٧	٥٧٨٨	٥٥٢٣	٥٦٥٠	٥٨٧٢	٦٢٧٢
ـ الشحن والتأمين	٩٧٣	٨٣٨	٨٠٢	٧٧٥	٣٨٢٥	٩٢٣
ـ خدمات أخرى	٣٥٧١	٣٩٠٥	٣٦٤٢	٣٧٧٣	٣٨٢٥	٤٠٦٢
ـ التحويلات الخاصة	٩٦٣	١٠٤٤	١٠٧٩	١١٠٢	١١٧٩	١٢٨٧

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢ ـ ٤)، ص ٤٣.

انما يعني انخفاض المقدرة على الاستيراد ـ تابع أرقام الجدول رقم (٩ـ٢) ـ المشار اليه.

والواقع انه يمكن الاستدلال على هذا التقلب في الدخل الريعي وآثاره بشكل مباشر من الجدول رقم (١٠ـ٢) الذي يوضح تقديرات ميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩ . فبينما تراجع الفائض الجاري من نحو (٦،٧) مليار دولار عام ١٩٨٤ الى نحو (٥،٥) مليار في العامين التاليين نجده انخفض عام ١٩٨٧ الى(٤،٥) مليار ثم ازداد الى نحو (٨،٦) مليار دولار عام ١٩٨٩ . ويرجع هذا التقلب لنوعين من التقلبات الريعية تقلب الدخل من الصادرات النفطية الذي اقترب من (١١) مليار دولار عام ١٩٨٤ وأخذ ينخفض حتى بلغ (٦،٢) مليار عام ١٩٨٦ وباتجاه متقلب بلغ نحو (١٠،٣) مليار عام ١٩٨٩ . وبالمثل فقد بدأ دخل الاستثمارات الخارجية ينخفض في بداية الفترة ثم ارتفع عام ١٩٨٦ الى نحو (٨،١) مليار دولار مقارنة بنحو (٥،٨) مليار عام ١٩٨٤ ثم ارتفع الى (٧،٦) مليار، (٨،٨) مليار في العامين التاليين على الترتيب.

٢ ـ ٤ امكانية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية:

بناء على تحليلنا السابق لخصائص القاعدة الموردية للاقتصاد الكويتي وخصائص النمط الريعي الذي يحكم مسيرته الانمائية يمكن لنا القول ان زيادة المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي هي التحدي الرئيسي للمجتمع في المرحلة المقبلة. ان زيادة المقدرة الاستيعابية تعني أن المجتمع عليه أن يقوم بضخ استثمارات اضافية في قطاعات الانتاج المادي غير النفطي على النحو الذي يحقق التوازن في مساهماتها النسبية في توليد الدخل وعلى النحو الذي يلبي احتياجات السوق المحلي من السلع المختلفة استهلاكية ورأسمالية، وأنه سيقوم بذلك بخلق دور جديد للنفط باعتباره المادة الاولية المتاحة بوفرة في الاقتصاد الوطني، وأن هيكل العمالة السائدة حالياً سيتم تغييره لصالح التوجه الجديد. وخلاصة الأمر اذن أن مفهوم زيادة الطاقة الاستيعابية يتساوى مع مفهوم التنمية الشاملة والعمدية.

ان السؤال الذي يتعيّن علينا الاجابة عليه هو:

هل حقاً يتميز الاقتصاد الكويتي بضآلة طاقته الاستيعابية؟

وللاجابة على هذا التساؤل علينا أولاً قياس الطاقة الاستيعابية الفعلية ثم نبحث في امكانية زيادتها أي اننا سنقوم بحساب الطاقة الفعلية والطاقة الممكنة، ويستتبع ذلك بيان المجالات الانتاجية والاستثمارية التي تؤدي الى زيادة المقدرة الاستيعابية الوطنية.

٢ ـ ٤ ـ ١ الطاقة الاستيعابية الفعلية للاقتصاد الكويتي:

يمكن لقياس الطاقة الاستيعابية الفعلية استخدام ثلاثة مقاييس لبيان ثلاث كميات:

الاولى: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي ونسبتها.

الثانية: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي ونسبتها.

الثالثة: حجم الطاقة الاستيعابية للدخل المحلي ونسبتها.

وفيما يلي نتناول قياس هذه الكميات تباعاً:

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ ١ الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل النفطي:

تعرف الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل (الناتج) بأنها مقدار الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار الاجماليين الذي يغطى بالدخل النفطي، ويتم قياس هذه الطاقة عن طريق المعادلة التالية[١٨]:

$$AO = CG + CP + IG + IP - PN$$

حيث:

AO = الطاقة الاستيعابية للناتج النفطي.

CG = الاستهلاك النهائي الحكومي.

CP = الاستهلاك النهائي الخاص.

IG = الاستثمار الحكومي متضمناً المخزون.

IP = الاستثمار الخاص متضمناً المخزون.

PN = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي.

ومن الملاحظ أن هذه المعادلة تهمل الكميات من الناتج القومي المتولدة خارج الاقتصاد المحلي ممثلة في صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج، والتي تعبر عن صافي الدخل من الاستثمارات الخارجية، وقد اتبع هذه الطريقة فريق دراسة استراتيجية التنمية طويلة الاجل في الكويت التابع للبنك الدولي عام (١٩٨١).

ويتبيّن من حساب الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي في الجدول رقم (١١ـ٢) عن الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ما يلي:

- تباين حجم الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي من عام لآخر حسب التباين في كمية الانفاق الكلي سنوياً والتباين في الناتج المحلي (نفطي وغير نفطي) فقد بلغ اجمالي هذه الطاقة خلال الفترة المشار اليها نحو ١٦،٤ مليار دينار بمتوسط سنوي (٢٠٥٢) مليون دينار.
- تميّزت سنوات منتصف الفترة الزمنية من ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ بارتفاع مستوى هذه الطاقة حيث تراوحت بين (٢،٢) مليار الى (٢،٦) مليار دينار مقارنة بنحو (١،٢) مليار دينار في بداية الفترة ونحو (١،٩) مليار ينار في عام ١٩٨٧.
- بلغت نسبة الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي نحو ٦٤،٥٪ سنوياً خلال الفترة جميعاً. وتراوحت في سنوات الفترة بين ٢٣،٦٪ الى ١٠٤٪ حتى عام ١٩٨٦، انخفضت الى ٨٩،٥٪ عام ١٩٨٧، ويعكس هذا التذبذب تقلبات الدخل النفطي من عام لآخر خلال الفترة.
- تراوحت نسبة الانفاق الكلي الممولة بالدخل النفطي نحو ٤٠،٥٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ٨٠ـ١٩٨٧ بينما مثلث عام ١٩٨٠ نحو ٣١،٣٪، ٤٦،٤٪ عام ١٩٨٤، ٣٩،٤٪ عام ١٩٨٧. وبذلك تكون نسبة الانفاق الممولة بالناتج المحلي غير النفطي نحو ٥٩،٥٪ سنوياً خلال الفترة المشار اليها مقارنة بنحو ٦٩٪ عام ١٩٨٠، ٥٣،٦٪ عام ١٩٨٤ ونحو ٦١،٦٪ عام ١٩٨٧.

- تبين تطورات مكونات الانفاق الكلي طغيان قوى الاستهلاك على قوى الاستثمار طوال الفترة موضع التحليل حيث بلغت نسبة اجمالي الاستهلاك النهائي (حكومي + خاص) الى الناتج المحلي غير النفطي نحو ١٣٠،٨٪ في المتوسط سنوياً طوال الفترة مقارنة بنحو ١٢٣،١٪ عام ١٩٨٠ ونحو ١٤٢،١٪ عام ١٩٨٤ ونحو ١٢٩،٨٪ عام ١٩٨٧. وبالمقابل تتدنى نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج غير النفطي الى نحو ٣٧،٤٪ سنوياً، مقارنة بنحو ٢٢،١٪ عام ١٩٨٠، ٤٤،٣٪ عام ١٩٨٤، ٣٢،٤٪ عام ١٩٨٧. ومن الملاحظ ان اجمالي الاستهلاك الكلي طوال الفترة قد بلغ نحو (٧،٥) مليار دينار بمعدل سنوي بلغ نحو (٩٥٠) مليون دينار تقريباً. ومن الملاحظ تضاؤل مساهمة القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية الى أقل من ٥٪ سنوياً تعادل نحو (١٤٩) مليون دينار فقط. وبذلك يكون الاستثمار الخاص لم يتجاوز نسبة ١٨:١ من جملة الاستهلاك النهائي الخاص خلال فترة موضع التحليل.

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ ٢ الطاقة الاستيعابية الفعلية للدخل الريعي:

تتساوى كافة الدخول المتولدة في العالم الخارجي أو الاسواق الخارجية مع الدخل النفطي من حيث كونها تعتمد على عوامل خارجية من الصعوبة التحكم فيها كما سبق أن أوضحنا. واستناداً الى هذا الفهم ومعادلة البنك الدولي السابقة التي استخدمت في قياس الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي قمنا بجمع المصادر الدخلية الريعية تحت مسمى واحد هو الدخل الريعي، ويضم الدخل النفطي وصافي دخول عوامل الانتاج في الخارج، ثم قمنا بحساب الطاقة الاستيعابية لهذا الدخل عن طريق هذه المعادلة المقترحة:

$$AR = CG + CP + IG + IP - PN$$

وحيث: AR = الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي أما بقية مكونات المعادلة

جدول رقم (١١ - ٢)

تقدير الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

(بالمليون دينار)

بيان			مكونات الانفاق الكلي														طاقة	مؤشرات أساسية		
			خاص		حكومي		جملة		خاص		حكومي		جملة		اجمالي الانفاق		استيعاب			
السنوات	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	قيمة	٪ للناتج غير النفطي	الناتج النفطي	٪ للناتج النفطي	نسبة الانفاق المحولة بالناتج غير النفطي	نسبة الانفاق المحولة بالناتج النفطي
١٩٨٠	٥٠٨٦٫٣	٢٦٥٤٫٩	٢٤٠٣٫٢	٩٠٫٥	٨٦٤٫٩	٣٢٫٦	٣٢٦٨٫١	١٢٣٫١	١٢٣٫٣	٤٫٧	٣٥٤٫٧	١٣٫٤	٥٨٦	٢٢٫١	٣٨٥٤٫١	١٤٥٫٢	١١٩٩٫٢	٢٣٫٦	٦٨٫٩	٣١٫٣
١٩٨١	٤١١٥٫٠	٢٨٧٠٫٨	٢٥٨٠٫٨	٨٩٫٩	٩٩٤٫١	٣٤٫٦	٣٥٧٤٫٩	١٢٤٫٥	١٨٨٫٨	٦٫٦	٣٥٧٫١	١٢٫٤	٦٣٤٫٩	٢٢٫١	٤٢٠٩٫٨	١٤٦٫٦	١٣٢٩٫٠	٣٢٫٥	٦٨٫٢	٣١٫٨
	٢٦٧٣٫٥	٣٤٤٨٫٨	٣٢٠٤٫٢	٩٢٫٩	١١٩٥٫٧	٣٤٫٦	٤٣٩٩٫٩	١٢٧٫٥	٨٤٫٨	٢٫٤	٣٥١٫٢	٣٩٫٢	١٥٦٥٫٠	٤٥٫٤	٥٩٦٤٫٩	١٧٣٫٠	٢٥١٦٫١	٩١٫٠	٥٧٫٨	٤٢٫٢
١٩٨٣	٣٠٣٧٫٩	٣٠٩٦٫٣	٢٨٩٣٫٧	٩٣٫٥	١٢٩٥٫٩	٤١٫٨	٤١٨٩٫٦	١٣٥٫٣	٢٤٨٫٥	٨٫٠	١٢٧٦٫٥	٤١٫٢	١٥٠٦٫٧	٤٨٫٧	٥٦٩٦٫٣	١٨٣٫٩	٢٦٠٠٫٠	٨٥٫٦	٥٤٫٣	٤٥٫٨
١٩٨٤	٣٤٠٠٫٥	٢٩٨٠٫٣	٢٨٧٨٫٧	٩٦٫٦	١٣٥٦٫٦	٤٥٫٥	٤٢٣٥٫٣	١٤٢٫١	١٤٤٫٩	٤٫٨	١١٦١٫٤	٣٨٫٩	١٣٠٠٫٥	٤٤٫٣	٥٥٥٥٫٨	١٨٦٫٤	٢٥٧٥٫٥	٧٥٫٧	٥٣٫٦	٤٦٫٤
١٩٨٥	٣٩٨٣٫٢	٢٨٤٧٫٢	٢٣٥٦٫٦	٨٢٫٧	١٤٥٧٫٢	٥١٫٢	٣٨١٣٫٨	١٣٣٫٩	١٠١٫٤	٣٫٦	١٢٣٣٫١	٤٣٫٣	١٣٠٧٫٦	٤٥٫٩	٥١٢١٫٤	١٧٩٫٨	٢٢٧٤٫٢	٧٦٫٢	٥٥٫٦	٤٤٫٤
١٩٨٦	١٨٤١٫٨	٢٩٧٤٫٥	٢٤٠٣٫٢	٨٠٫٨	١٤٤٠٫٤	٤٨٫٤	٢٨٤٣٫٦	١٢٩٫٢	١٤٢٫٦	٤٫٨	٩٥٥٫٠	٣٢٫١	١٠٤٥٫٧	٣٥٫١	٤٨٨٩٫٣	١٦٤٫٤	١٩١٤٫٩	١٠٤٫٠	٦٠٫٨	٢٩٫٢
١٩٨٧	٢٢٣٢٫٠	٣٢١٢٫٣	٢٧٩٢٫٢	٨٦٫٩	١٣٧٧٫٢	٤٢٫٩	٤١٦٩٫٥	١٢٩٫٨	١٥٥٫٢	٤٫٨	٨٨٦٫٨	٢٧٫٦	١٠٤٢٫٠	٢٢٫٤	٥٢١١٫٥	١٦٢٫٢	١٩٩٩٫٢	٨٩٫٥	٦١٫٦	٢٩٫٤
اجمالي	٢٥٤٦٠٫٤	٢٤٠٨٥٫١	٢١٥١٢٫٦	٨٩٫٣	٩٩٨٢	٤١٫٤	٣١٤٩٤٫٧	١٣٠٫٨	١١٩٢٫٠	٤٫٩	٧٥٧٥٫٨	٣١٫٤	٩٠٠٨٫٤	٢٧٫٤	٤٠٥٠٣٫١	٣٧٫٤	٤٠٥٠٣٫١	١٦٨٫٢	٩٥٫٤	٤٠٫٥
المتوسط السنوي	٣١٨٢٫٥	٣٠١٠٫٦	٢٦٨٩	—	١٢٤٧٫٧	—	٢٩٢٦٫٨	—	١٤٩	—	٩٤٩٫٩	—	١١٢٦٫٠	—	٥٠٦٢٫٩	—	٢٠٥٢٫٢	—	—	—

المصدر: وزارة التخطيط:

تقرير متابعة الخطة الاقتصادية عن السنة الثالثة ٨٧/٨٨، ديسمبر ١٩٨٨.

المؤشرات الأساسية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكتوبر ١٩٨٨.

بيانات الاستثمار الخاص تم اشتقاقها من (١)

(٢) أما السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٥ مصدرها وزارة التخطيط الادارة المركزية للاحصاء: احصاءات الحسابات اجمالي الاستثمار الخاص = جملة الاستثمار المحلي - الانفاق الرأسمالي بختامي الدولة استناداً الى: وزارة التخطيط: ميزانية خطة التنمية. اطار عرض مشروع الميزانيات العامة للدولة على المجلس الأعلى للتخطيط مايو ١٩٨٨، جدول رقم ٤، ص ٣١.

س: استهلاك.

ص: استثمار.

فهي نفس الامر الموضح في المعادلة الاولى الخاصة بقياس الطاقة الاستيعابية للدخل النفطي. والاختلاف فقط هو نتيجة الطرح ونسبة الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار لأن هذه النتيجة تعني أنها الكمية المتبقية من الدخل الريعي بعد خصم الانفاق الكلي وهي لا شك أكبر من النتيجة الاولى.

ووفقاً للجدول رقم (١٢ـ٢) الذي يوضح تطور الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي يتبيّن لنا ما يلي:

- بلغ اجمالي الدخل الريعي الكويتي نحو اكثر من (٣٧،٣) مليار دينار خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بمتوسط سنوي قدره (٤،٧) مليار دينار وبالتالي لم تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذا الدخل سوى نسبة ٤٣،٦٪ في المتوسط سنوياً طوال هذه الفترة المشار اليها.
- ان الطبيعة المتقلبة للدخل الريعي قد اكسبت صفة التقلب هذه الى نسبة الطاقة الاستيعابية بحيث تراوحت بين ١٨،٧٪، ٢١،٤٪ في بداية الفترة مشيرة الى ارتفاع مستوى الدخل الريعي في بداية الثمانينات. وتراوحت بين ٥٧،٨٪ ـ الى ٥٢٪ في منتصف الثمانينات وتتراوح بين ٥٣، ٦٣٪ في السنوات الاخيرة منذ عام ١٩٨٦ . تابع بيانات الجدول رقم (١٢ـ٢).

٢ ـ ٤ ـ ١ ـ ٣ الطاقة الاستيعابية المحلية:

تبيّن الطاقة الاستيعابية المحلية قدر الانفاق الاجمالي الذي يمكن للاقتصاد المحلي استيعابه خلال فترة معينة ويقاس بالمعادلة التالية التي اقترحها الاستشاريون العرب[١٩] استناداً الى النموذج الكينزي عام ١٩٧٤، وبتطبيق لها من جانب (Armen Alchian) عام ١٩٦٤[٢٠].

$$DA = Y + M - X + \triangle I$$

حيث:

DA = الطاقة الاستيعابية المحلية.

Y = الناتج المحلي الاجمالي.

جدول رقم (١٢ ـ ٢)
تطور الطاقة الاستيعابية المنفذة للدخل الريعي
خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

(مليون دينار)

بيان / السنوات	الناتج المحلي غير النفطي	اجمالي الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بما فيه المخزون	الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي	الدخول الريعية: الدخل النفطي	الدخول الريعية: صافي دخول عوامل الانتاج	الدخول الريعية: اجمالي	الطاقة الاستيعابية / الدخل الريعي %
١٩٨٠	٢٦٥٤٫٩	٣٨٥٤٫٠	١١٩٩٫٢	٥٠٨٦٫٣	١٣١٠	٦٣٩٦٫٣	١٨٫٧
١٩٨١	٢٨٧٠٫٨	٤٢٠٩٫٨	١٣٣٩٫٠	٤١١٥٫٠	٢١٣٧	٦٣٥٢٫٠	٢١٫٤
١٩٨٢	٣٤٤٨٫٨	٥٩٦٤٫٩	٢٥١٦٫٠	٢٧٦٣٫٥	١٧٠٩	٤٤٧٢٫٥	٥٦٫٣
١٩٨٣	٣٠٩٦٫٣	٥٦٩٦٫٣	٢٦٠٠٫٠	٣٠٣٧٫٩	١٤٦١	٤٤٩٨٫٩	٥٧٫٨
١٩٨٤	٢٩٨٠٫٣	٥٥٥٥٫٨	٢٥٧٥٫٥	٣٤٠٠٫٥	١٤٧٠	٤٨٧٠٫٥	٥٢٫٩
١٩٨٥	٢٨٤٧٫٢	٥١٢١٫٤	٢٢٧٤٫٢	٢٩٨٣٫٢	١٣٨٨	٤٣٧١٫٢	٥٢٫٠
١٩٨٦	٢٩٧٤٫٥	٤٨٨٩٫٣	١٩١٤٫٨	١٨٤١٫٨	١١٨٢	٣٠٢٣٫٨	٦٣٫٣
١٩٨٧	٣٢١٢٫٣	٥٢١١٫٥	١٩٩٩٫٢	٢٢٣٢٫٢	١٤٩٦	٣٧٢٨٫١	٣٥٫٦
اجمالي الفترة	٢٤٠٨٥٫١	٤٠٥٠٣٫١	١٦٤١٨٫٠	٢٥٤٦٠٫٤	١٢١٥٣	٣٧٦١٣٫٤	٤٣٫٦
المتوسط الفترة	٣٠١٠٫٦	٥٠٦٢٫٩	٢٠٥٢٫٠	٣١٨٢٫٥	١٥١٩٫١	٤٧٠١٫٦	—

المصدر:

نفس المصادر للجدول رقم (١١ ـ ٢).

جدول رقم (١٣ ـ ٢)

تطور الطاقة الاستيعابية المحلية وعناصرها ونسبتها الى الناتج المحلي والناتج القومي

خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧

بيان السنوات	عناصر الطاقة الاستيعابية المحلية					إجمالي الناتج القومي	الطاقة الاستيعابية الى	
	الناتج المحلي	الواردات السلعية والخدمية	الصادرات السلعية والخدمية	التغير في المخزون	طاقة الاستيعاب		الناتج المحلي ٪	الناتج القومي ٪
١٩٨٠	٧٧٤١٫١	٢٦٥٥	٦٠٦٥٫٠٠	١٠٥٫٠٠	٤٢٢٦٫١	٩٠٥١٫٢	٥٤٫٦	٤٦٫٧
١٩٨١	٦٩٨٥٫٨	٢٦٨٨	٤٨٥٥٫٠٠	٨٩٫٠٠	٤٧٢٩٫٨	٩١٢٢٫٨	٦٧٫٧	٥١٫٨
١٩٨٢	٦٢١٢٫٣	٣٢٥٣٫٣	٣٣٨٦٫٠٠	١٢٩٫٠٠	٥٥٥٠٫٠٠	٧٩٢١٫٣	٨٩٫٣	٧٠٫٠٠
١٩٨٣	٦١٣٤٫٢	٣٠٦٣٫٠٠	٣٥٩٦٫٠٠	(١٨٫٣)	٥٦١٩٫٥	٧٥٩٥٫٢	٦١٫٦	٧٤٫٠٠
١٩٨٤	٦٣٨٠٫٨	٣٠٣٧٫٠٠	٣٨٦٢٫٠٠	١٤٫٢	٥٥٤١٫٦	٧٨٥٠٫٨	٨٦٫٨	٧٠٫٦
١٩٨٥	٥٨٣٠٫٤	٢٧٤٣٫٠٠	٣٤٦٢٫٠٠	(٣٦٫٨٥)	٥١٤٨٫٢	٧٢١٨٫٤	٨٨٫٣	٧١٫٣
١٩٨٦	٤٨١٦٫٣	٢٤٧٥٫٠٠	٢٤٠٢٫٠٠	(٥١٫٥٤)	٤٩٤٠٫٨	٦٩٩٨٫٣	١٠٢٫٦	٧٠٫٦
١٩٨٧	٥٤٤٤٫٥	٢٣٧٨٫٠٠	٢٦١١٫٠٠	—	٥٢١١٫٥	٦٩٤٠٫٥	٩٥٫٧	٧٥٫٠٠
اجمالي الفترة	٤٩٥٤٥٫٤	٢٢٢٩٢٫٣	٣٠٢٣٩	٢٣٠٫٦	٤٠٩٦٧٫٥	٦٢٦٩٨٫٥	٨٢٫٧	٦٥٫٣
المتوسط السنوي	٦١٩٣٫٢	٢٧٨٦٫٥	٣٧٧٩٫٩	٢٨٫٨	٥١٢٠٫٩	٧٨٣٧٫٣	—	—

المصدر:

نفس المصادر للجدول رقم (١ ـ ٤)

M = الواردات السلعية والخدمية.
X = الصادرات السلعية والخدمية.
I = التغير في المخزون، ويلاحظ اضافته اذا كان سالباً وطرحه في حالة كونه موجباً.

وبتطبيق هذه المعادلة في الجدول رقم (١٣ـ٢) تبيّن ما يلي:

- بلغ حجم الطاقة الاستيعابية المحلية نحو (٤٠٫٩) مليار دينار تقريباً بالاسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ بمتوسط سنوي قدره (٥٫١) مليار دينار خلال الفترة.
- ان نسبة المقدرة الاستيعابية الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت نحو ٨٢٫٧٪ في المتوسط سنوياً طوال الفترة موضع الدراسة غير انه من الملاحظ ارتفاع هذه النسبة في النصف الثاني من سنوات الفترة مقارنة بالنصف الاول منها، ويرجع ذلك الى تدني الناتج المحلي في الفترة الاخيرة وليس الى زيادة المقدرة الاستيعابية بالمعنى المطلق.
- بلغ الناتج القومي الاجمالي خلال الفترة نحو اكثر من (٦٢٫٦) مليار دينار بمتوسط سنوي يزيد عن (٧٫٨) مليار دينار خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧، الامر الذي جعل نسبة الطاقة الاستيعابية لا تزيد عن ٦٥٫٣٪ من هذا الناتج سنوياً. وتعطي هذه النسبة دلالة قوية للاهمية النسبية لصافي العوائد الداخلية المتحصلة من الخارج.
- ويلاحظ ارتفاع نسبة الطاقة الاستيعابية في السنوات الاخيزة وخاصة عام ١٩٨٧ حيث بلغت نحو ثلاثة ارباع الناتج القومي في ذلك العام مقارنة بنحو ٧٠٪ عام ١٩٨٤، ونحو ٤٦٫٧٪ عام ١٩٨٠ مؤكدة الانخفاض المتوالي لصافي العوائد الداخلية في الفترة الاخيرة.

ويلخص الجدول التالي نتائج قياساتنا للطاقة الاستيعابية وفقاً للطرق الثلاث المطبقة.

جدول رقم (١٤ ـ ٢)

المتوسط السنوي لطاقة الاستيعاب النفطي والريعي والاقتصاد المحلي بالقيمة والنسبة المئوية خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)

بيان / الفترة	الطاقة الاستيعابية المنفذة لكل من الدخل النفطي والدخل الريعي			الطاقة الاستيعابية المحلية في المتوسط		
		٪ للدخل النفطي	٪ للدخل الريعي	قيمة	٪ للناتج المحلي	٪ للناتج القومي
متوسط الفترة ٨٠ ــ ١٩٨٧	٢٠٥٢	٪٦٤٫٥	٪٤٣٫٦	١٥٢٠٫٩	٪٨٢٫٧	٪٦٥٫٣

المصدر: جداول أرقام (٢ ـ ١١)، (٢ ـ ١٢)، (٢ ـ ١٣).

ويتبين من الملخص السابق أن الاقتصادي الكويتي لا زالت طاقته الاستعابية أقل من قوته التمويلية والادخارية بنحو ٣٥٪ تقريباً حتى مع انخفاض الناتج القومي الاجمالي في الفترة الاخيرة. كما يبيّن أيضاً أن التصدير النفطي ظل يمول الانفاق على الاستهلاك والاستثمار بنسبة ٦٤٫٥٪ من قيمته المتوسطة سنوياً خلال الفترة موضع الدراسة، وتنخفض هذه النسبة للدخل الريعي لتصل الى نحو لا يزيد عن ٤٣٫٦٪ من هذا الدخل.

وملخص هذه النتائج الهامة هو أن الاقتصاد الكويتي قادر بقوة موارده التمويلية الاضافية توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي وتعزيزها وزيادة كفاءتها في المرحلة المقبلة، ويتعيّن بحث سبل زيادة هذه المقدرة ومجالاتها، وهو ما نتناوله فيما يلي بعد وقفة تقويمية مع نماذج القياس السابقة. واقتراح مقياس تنموي للطاقة الاستيعابية الكويتية.

٢ــ٥ وقفة تقويمية ونموذج مقترح للقياس:

٢ ــ ٥ ــ ١ وقفة تقويمية:

يتضح لنا باستعراض نماذج التقدير التي سقناها آنفاً أنها من العمومية التي تنأى بتقدير طاقة الاستيعاب المحلية عن أرض الواقع الاجتماعي الاقتصادي لكل دولة على حدة، وبمعنى آخر لا يظهر أي نموذج منها بعض القضايا التي يعتبر ابرازها ضرورياً لبيان طبيعة الاقتصاد الوطني والاهداف التي يرغب المجتمع الاستثمار فيه وأمثلة ذلك ما يلي:

(١) عدم بيان طبيعة الاقتصاد الوطني:

يمكن تطبيق أي نموذج من النماذج المطروحة لقياس الطاقة الاستيعابية على أي اقتصاد وطني سواء أكان متقدماً أو آخذاً في النمو فلا تبين العناصر المتضمنة في أي من الطرق التي تم مسحها من جانب الكاتب أهداف الانفاق وخاصة التكوين الرأسمالي أو نتائج هذا الانفاق. ففي البلدان الصناعية المتقدمة لا تتجاوز أهداف الانفاق القومي تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق توفير القدرة على الامساك بحدود مرغوبة لكل من التضخم والبطالة، أما في البلدان الآخذة في النمو فانها بالاضافة الى ذلك تسعى الى تغيير بنيان الاقتصاد الوطني وتحقيق زيادة التشابك الاقتصادي بين قطاعاته المختلفة وتوفير المقدرة الذاتية على انتاج الحاجات الاستراتيجية.

ان النماذج المطروحة تعامل البلدان الآخذة في النمو بنفس القدر الذي تعامل به الاقتصاديات الصناعية المتقدمة فتبدو طاقة الاستيعاب ضئيلة جداً في البلدان الاولى الامر الذي يكشف عن قصور هذه النماذج ودلائل ذلك في الآتي:

(أ) وفقاً للنظرية الكينزية فاننا نجد انه بينما تسود علاقة عكسية بين جرعات الانفاق الوطني والعائد الاجتماعي ومعدلاته في البلدان المتقدمة صناعياً، نجد أن هناك علاقة طردية بين الزيادة في الانفاق الكلي والعائد الاجتماعي في

البلدان الآخذة في النمو. وتفسير ذلك يكمن في أن زيادة الانفاق على الاستثمار وبناء الطاقات الانتاجية في هذه البلدان يؤدي الى خلق مزيد من فرص الاستثمار ومزيد من الوفورات المتحققة من تدعيم قاعدة رأس المال الاجتماعي، الامر الذي يؤدي الى زيادة الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص في الانشطة المختلفة، وهو عكس ما يحدث في البلدان المتقدمة صناعياً بفضل انخفاض توقعات الارباح كلما ازداد الاستثمار.

(ب) تبدأ مشكلة الدول المتقدمة في الاتجاه نحو الكساد وتعطل جانب من الأصول الرأسمالية وقوة العمل من لحظة قصور الطلب عن استيعاب اجمالي المعروض السلعي، فنظراً لتمتع اقتصاديات هذه الدول بمرونة مرتفعة للجهاز الانتاجي بها فان قوى العرض لديها متفوقة على قوى الطلب، وهذا عكس الحال أيضاً في البلاد الآخذة في النمو التي تلجأ الى الاستيراد من هذه الدول المتقدمة لسد فجوة الانتاج المحلي من السلع المختلفة رأسمالية ووسيطة واستهلاكية. وحتى عام ١٩٨١ كانت الطاقة الاستيعابية المحلية للواردات في الكويت على سبيل المثال أكثر من (١٫٥) مليار دينار كويتي، وهذا الرقم هو مجرد رافد من مجالات زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية في الكويت[٢١].

(٢) تجاهل دخل الاستثمارات الخارجية:

باستعراض نماذج التقدير المتعلقة بالدولة النفطية ذات الفائض الاستثماري نجدها قد تجاهلت دخل الاستثمارات الخارجية باعتباره رافداً هاماً من روافد الادخار القومي، بل لقد أصبح هذا الدخل لا يقل أهمية الآن في اجمالي المدخرات القومية عن العائدات المتولدة من الصادرات النفطية. ويعني عدم أخذ هذه الطاقة الادخارية في الاعتبار عند تقدير الطاقة الاستيعابية لدول الفائض الاستثماري ما يلي:

١ ـ افتراض أن هذه الدول لا تتوفر لديها الرغبة في استقدام رؤوس أموالها متمثلة في أرصدة الاستثمارات الخارجية أو حتى التفكير باعادة تدوير الدخول السنوية المتولدة عن توظيفاتها المختلفة في عملية التنمية المحلية وتعزيز

قدراتها الانتاجية المحلية، والواقع أن هذا الافتراض غير صحيح لأن هذه الدول تعي تماماً خطورة استمرارها في تكديس ثرواتها في العالم الخارجي سواء لتعريضه للمخاطر السياسية أو لتعريض هذه الثروات للتآكل بفعل موجات التضخم وانهيار أسعار صرف العملات الاجنبية المقومة بها تلك الاستثمارات.

٢ - افتراض استمرار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت دول الفائض الى استثمار فوائضها في بداية تكوينها متمثلة في ضعف قدرتها على الاستيعاب وقوة العوامل المؤدية الى هذ الضعف. والحقيقة أن معظم دول الفائض تمكّنت من تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لها على النحو الذي يجعلها قادرة الآن على استعادة جانب من ثرواتها وبناء قدرتها الذاتية على النمو، حيث شيّدت معظم عناصر البنية الاساسية وأرست نواة للتوسع في مجالات الانتاج المختلفة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وتشكّلت لديها قوة عمل متنوعة المهارات في كافة فروع النشاط الاقتصادي وان كانت في حاجة الى مزيد من تدعيم هذه العمالة من حيث الكم والكيف.

٣ - تجاهل الامكانات الكامنة لدول الفائض من زاوية قدرتها على توسيع طاقاتها الاستيعابية من خلال التكامل الاقتصادي سواء فيما بينها أو من خلال التكامل الاقتصادي العربي، الأمر الذي يمكن من استعادة رؤوس الأموال وتوظيفها على هذين المستويين.

٤ - افتراض أن جهات التوظيف الخارجية الحالية هي الافضل عائداً أو الاكثر أمناً لرؤوس الاموال العربية الفائضة، ولكن هذا الافتراض يغفل حقيقة أن دول الفائض يمكن أن تحقق عائداً أكبر باستعادة هذه الاموال للوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية، وسوف تكون في حاجة الى استيعاب قدر متزايد من عائداتها وفوائضها من الاجل الطويل[٢٢]. وتتمثّل دلائل هذا الاتجاه في استمرار تبني هذه الدول للخطط الانمائية الطموحة، وتحقيقها لقدر متزايد من بناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية كما سبقت الاشارة، الامر الذي يؤكد جدية طموحها الى تحقيق تنمية مستقلة تعتمد على مواردها الذاتية. وسوف يتطلّب التغلب

على ضيق القاعدة الموردية لمعظم دول الفائض معدلات استثمار أكبر نسبياً من المعدلات الراهنة.

(٣) النظرة الخاطئة الى النفط وفوائضه:

تتمثّل هذه النظرة الخاطئة في اعتبار النفط بصورته الخام مجرد مصدر للدخل والطاقة، ومن ثم يتم تصديره على صورته الخام لتمويل الخطط الانمائية للدول المصدرة واستثمار ما يزيد عن حاجاتها التمويلية في الاسواق العالمية. وتندفع معظم البلدان النفطية المصدرة الى بيع أكبر كمية ممكنة من النفط للحفاظ على مستويات انفاقها المرتفعة بفعل الاجراءات المطبقة من جانب الدول المستوردة سواء في ترشيد الاستهلاك وتنمية المصادر البديلة للنفط أو زيادة انتاج النفط لديها(٢٣).

وفيما يتعلق بفوائض الاموال النفطية فقد سارعت البلدان المتقدمة المستوردة باتخاذ التدابير اللازمة لاحتوائها في أسواقها حتى لا يفلت منها زمام المبادرة في ادارة نظام النقد الدولي ونظام المدفوعات والاستثمارات الدولية ويصبح في ايدي الدول المصدرة للنفط ذات الفائض(٢٤)، ولا يخفى أن هذا السعي قد نجح الى حد كبير وأصبحت هذه الفوائض تخدم الاقتصاديات المتقدمة بأكثر مما تخدم به اقتصاديات الدول النامية بل ان توظيفات هذه الفوائض قد اكسبت أصحابها صفة الدائن التابع الذي لا يملك استرداد ثروته بشروطه الذاتية في الوقت الذي يريده.

ومن الملاحظ استمرار النظرة التقليدية الى النفط الخام وينبغي على الدول النفطية أن تتبنى نظرة أخرى بدلاً منها تؤكد على أن هذه الثروة هي مدخلات صناعية ومستلزمات انتاج يمكن أن تسهم في تعزيز مقدرتها على التوسع الصناعي وتنويع القاعدة الانتاجية، الامر الذي يجعلها تحجم عن تسييل هذه الثروة النادرة بغرض تصديرها على صورتها الخام.

كما ان مشكلة استثمار الفوائض المالية المتحققة عن الصادرات النفطية

يجب النظر اليها على أنها مشكلة طويل المدى مرتبطة بتنمية الاقتصاد المحلي فيما يترتب عليها من وفورات اقتصادية وتقنية ومالية كما هي مرتبطة بالاسواق الخارجية وما يقتضيه ذلك من وضع السياسات الكفيلة بجعلها تحقق أقصى قدر من العائد ويضمن لها أعلى قدر من الأمان، وأن الاستخدام الامثل لها ينبغي أن يتضمن توسيع الطاقة الاستيعابية لكل دولة وفي تعزيز التنمية العربية. وأن المشكلة الحقيقية هي في تبني الوسائل والأساليب التي تمكن من استثمار هذه الفوائض عربياً وتوفير البنية التنظيمية والمؤسسية اللازمة لذلك(٢٥).

وبناء على ذلك لا بد من البحث عن مقياس تنموي للطاقة الاستيعابية يأخذ في اعتباره الأبعاد السابقة وذلك ما سنفعله في الجزء الثاني مباشرة. ونؤكد هنا أن هذه المحاولة انما تستهدف في المقام الأول بيان أن زيادة الطاقة الاستيعابية للكويت هي أمر ممكن وليست أمراً مستحيلاً اذا ما تأكدت النية لتحقيق ذلك.

٢ ــ ٥ ــ ٢ مقترح لقياس الطاقة الاستيعابية الممكنة:

بأخذ البعد الانمائي للاقتصاد الكويتي باعتباره اقتصاداً ذا فائض استثماري ليس لديه قيود تمويلية ونقترح لقياس الطاقة الاستيعابية له حساب مجموعة من الكميات التي ينبغي انجازها بواسطة الجهد الانمائي في المرحلة المقبلة، وفيما يلي نتناول هذه الكميات وطرق القياس المقترحة باعتبار أن هذه الكميات ستتحقق في خلال سنوات ٨٨ــ١٩٩٣ .

(١) **الكميات المقترحة وتقديرها**، وتتمثل هذه الكميات في الآتي:

أ ــ فجوة انتاج الحاجات الاساسية:

وتتمثل هذه الفجوة في الفرق بين الانتاج المحلي والطلب الكلي الداخلي على كل سلعة من السلع المكوّنة لها والتي تغطي بالاستيراد من العالم الخارجي وامثلتها:

ــ أنواع السلع الغذائية المستوردة.

ــ السلع الاستهلاكية المصنعة.

ـ السلع الوسيطة كمواد البناء والتشييد والاسمدة.
ـ بعض السلع الرأسمالية.

وفي حالة عدم توفر بيانات عن هذه الفجوات يمكن اعتبار الواردات هي حجم الفجوة من هذه السلع في الاقتصاد المحلي.

ب ـ الزيادة في الصادرات وطنية المنشأ:

ويفترض في هذه الزيادة أن تلبي غرضين، الاول هو مقابلة المعونات الخارجية التي تقدمها الكويت سنوياً والتي تبلغ نسبتها نحو ٣،٨٧٪ من الناتج القومي[٢٦]، ويقصد من هذه المقابلة الوفاء بالاحتياجات السلعية للدول المتلقية بما يوازي قيمة المعونة بانتاج محلي بدلاً من الاعتماد على الاستيراد في اشباع هذا النوع من الطلب، وينصرف الفرض الثاني الى تلبية احتياجات مشروعات الاستثمار المباشر التي يمكن أن تقوم في الدول العربية أو الدول النامية في اطار التكامل، ومن هذه السلع مستلزمات الانتاج الوسيط في الصناعة والزراعة والبناء والتشييد والسلع الاستهلاكية التي لا تتوفر بدائلها في الدول المستثمر فيها.

ج ـ معدل الاستثمار:

بالطبع سيواجه الانتاج الاضافي بمعدل استثمار مرتفع يحدّد حجمه معامل رأس المال/ الانتاج السائد في القطاعات غير النفطية، ولا شك أن مستوى الاستثمار الاضافي سوف يتأثر بحجم الطاقات المعطلة في رأس المال القائم في تلك القطاعات بمعنى أنه ينخفض في حالة وجود طاقات معطلة، ولتحديد معدل الاستثمار ينبغي الاحاطة أولاً بقيمة معامل رأس المال/ الانتاج ومعدل الزيادة الاضافية في الناتج المحلي غير النفطي، حيث أن[٢٧]:

$$I = R * K$$

حيث:

I = معدل الاستثمار.

R = معدل النمو في الناتج المحلي.

K = معدل رأس المال/ الانتاج بصورته الحدية.

وقد قمنا بحساب معامل رأس المال/ الانتاج للقطاعات غير النفطية في الكويت بعد استبعاد رأس المال القائم في القطاعات النفطية والغاز فتبيّن أنه يساوي ٤٫٥:١ أي أن كل وحدة من الناتج غير النفطي تتطلّب لانتاجها ٤٫٥ وحدة رأس مال وذلك عام ١٩٨٤، بالاستناد الى دراسة صديق صالح وبدرية خلف الصادرة عن معهد الكويت للابحاث العلمية في أغسطس ١٩٨٨ . وسوف نعتبر هذا المعدل هو المعامل الحدي الذي نقوم باجراء تقديراتنا على اساسه[٢٨].

د ــ المكون الاستيرادي الاضافي:

بما أن احلال الواردات الاستهلاكية سوف يكون نمطاً مأخوذاً به في مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية، فمن الجائز القول بأن الاستيراد سوف يزيد بنسبة ما تشكّله السلع الرأسمالية في اجمالي الاستثمار، وقد اعتمدنا على النشرة الاحصائية الفصلية للبنك المركزي في حساب نسبة السلع الرأسمالية المستوردة الى اجمالي الاستثمار جدول رقم (١٥ــ٢)، (١٦ــ٢) فوجدنا انها تساوي (٦٤٦٫٥) مليون دينار عام ١٩٨٦، تشكّل نحو ٥٦٪ تقريباً من اجمالي الاستثمار البالغ نحو (١٠٩٧٫٦) مليون دينار في نفس السنة، غير أن هذه النسبة ترتفع الى نحو ٧٢٪ اذا أخذت كمتوسط للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ . وسوف نأخذ بالنسبة الاقل وهي ٥٦٪ نظراً لما أشارت اليه تقارير متابعة الخطة الانمائية الجارية لأسباب تباطؤ الاستثمارات في الوقت الراهن وأهمها الدخول في مرحلة الاستكمال النهائي للبنية الاساسية واستكمال مشروعات الهياكل الارتكازية للقطاعات المختلفة. ونظراً لارتباط الزيادة في الاستثمارات بالاستيراد الرأسمالي فقد انخفضت الاهمية النسبية للاستثمارات في اجمالي الانفاق القومي[٢٩].

(٢) معدلات الطاقة الاستيعابية الممكنة:

استناداً الى دراسة سابقة قام بها الباحث فسوف يتم الاعتماد على تقدير

جدول رقم (١٥ ـ ٢)
تطور المكون الاستيرادي الوسيط والرأسمالي
في اجمالي الناتج المحلي غير النفطي
خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(مليون دينار)

بيان / السنوات	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	المكون الاستيرادي من السلع الوسيطة	نسبة الاستيراد الوسيط والرأسمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٩٨٠	٢٦٥٤٫٩	١٢٦٦٫٧	٤٧٫٧
١٩٨١	٢٨٧٠٫٨	١١٩٦٫٠	٤١٫٧
١٩٨٢	٣٤٤٨٫٨	١٥٤٣٫٣	٤٤٫٧
١٩٨٣	٣٠٩٦٫٣	١٣٣٣٫٠	٤٣٫٠
١٩٨٤	٢٩٨٠٫٣	١٢٤٨٫٥	٤١٫٩
١٩٨٥	—	—	—
١٩٨٦	٢٩٧٤٫٥	٩٩٤٫١	٣٣٫٤
الاجمالي	١٨٠٢٥٫٦	٧٥٨١٫٦	٤٢٫١٪
المجموع	٣٠٠٤٫٢	١٢٦٣٫٦	

المصدر: بيانات البنك المركزي الكويتي والمجموعة الاحصائية السنوية.

(-) غير متاح.

جدول رقم (١٦ ـ ٢)
تطور الواردات السلعية موزعة بين سلع استهلاكية وسلع وسيطة واستثمارية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(مليون دينار)

بيان / السنوات	اجمالي الواردات السلعية	سلع استهلاكية وغير مصنفة	% الى اجمالي الواردات	سلع وسيطة ورأسمالية	% الى اجمالي الواردات
١٩٨٠	١٧٦٤،٩	٤٩٨،٢	٢٨،٢	١٢٦٦،٧	٧١،٨
١٩٨١	١٩٤٥،٤	٧٤٩،٤	٣٧،٩	١١٩٦،٠	٦٢،١
١٩٨٢	٢٣٨٤،٦	٨٤١،٣	٣٥،٣	١٥٤٣،٣	٦٤،٧
١٩٨٣	٢١٤٩،١	٨١٦،١	٣٨،٠	١٣٣٣،٠	٦٢،٠
١٩٨٤	٢٠٤١،٧	٧٩٣،٢	٣٨،٨	١٢٤٨،٥	٦١،٢
١٩٨٥	—	—	—	—	—
١٩٨٦	١٦٧٣،٥	٦٧٩،٤	—	٩٩٤،١	٥٩،٤
اجمالي	١١٩٥٩،٢	٤٣٧٧،٦	—	٧٥٨١،٦	—
متوسط سنوي	١٩٩٣،٢	٧٢٩،٦	٣٦،٦	١٢٦٣،٦	٦٣،٤

المصدر: بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية، ابريل/يونيو ١٩٨٨ مصدر سابق ص ٤٩.

(-) غير متاح

الطاقة الاستيعابية الممكنة للدخل الريعي والاقتصاد المحلي وفقاً للمعادلتين التاليتين[٣٠]:

أ ــ معادلة الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي:

$$AR = E1 + E2 - (Yn1 + Yn2)$$

حيث:

AR = الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي.

E1 = الانفاق الفعلي على الاستهلاك والاستثمار متضمناً التغير في المخزون

E2 = الانفاق الاضافي بغرض توسيع القاعدة الاقتصادية على كل من الاستهلاك والاستثمار.

YN1 = الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الفعلي.

YN2= الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الاضافي.

ب ــ معادلة الطاقة الاستيعابية الممكنة للاقتصاد المحلي:

$$AP = (Y1 + Y2) + (M1 + M2) - (X1 + X2) \pm \triangle I$$

حيث:

AP = المقدرة الاستيعابية الممكنة للاقتصاد المحلي.

Y1 = الناتج المحلي الاجمالي قبل الزيادة.

Y2 = الناتج الاضافي (غير النفطي).

M1 = الواردات قبل الزيادة.

M2 = الواردات الاضافية لتوسيع المقدرة الانتاجية.

X1 = الصادرات وطنية المنشأ قبل الزيادة.

X2 = الصادرات المقترح اضافتها.

$\triangle I$ = التغير في المخزون للناتج الاضافي الفعلي.

(٣) تقدير متغيرات وكميات الطاقة الاستيعابية الممكنة:

وتمثل الزيادة المتطلبة في التغيرات الكلية والمعدلات، وفيما يلي نقوم

بتلخيص هذه الزيادات استجابة لتحدي توسيع الطاقة الاستيعابية وتنويع القاعدة الاقتصادية استناداً الى الاسس التي طرحناها آنفاً للتقدير والبيانات المتضمنة في جداول هذا الفصل عن المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ونجدها على النحو التالية:

١ ــ الزيادة في الناتج غير النفطي لمقابلة فجوة الحاجات الاساسية:

اعتبرنا هذه الفجوة مساوية لقيمة الواردات لتعذر حساب فجوات انتاج السلع الاساسية المختلفة، وفي عام ١٩٨٧ بلغت قيمة الواردات الاجمالية (١٣١٤) مليون دينار.

٢ ــ الصادرات الاضافية وتساوي:

- قيمة الزيادة في الانتاج لمقابلة المساعدات الخارجية الكويتية بدلاً من الوفاء بمقابل عيني مستورد لهذه المعونات، وهذا القدر يساوي (٢٦٨٫٦) مليون دينار.
- الزيادة في الصادرات لمقابلة احتياجات الاستثمارات المباشرة في مشروعات التكامل العربي الجديدة من مستلزمات البناء والتشييد والمستلزمات الوسيطة للمشروعات الزراعية والصناعية التي لا يوجد لها بديل في الدول المضيفة للاستثمارات، ونقترح أن تساوي دخل الاستثمارات الخارجية الذي بلغ نحو (٢٣٥٥) مليون دينار عام ١٩٨٦ وبلغ متوسطه السنوي خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٦ وفقاً لاحصاءات البنك المركزي نحو (١٨٩٤) مليون دينار.

٣ ــ الاستهلاك الاضافي:

بفرض ان الاستهلاك سيزيد بنفس نسبة زيادة السكان (٤٫٥٪) سنوياً، فيصبح الاستهلاك عام ١٩٩٣ يساوي الاستهلاك عام ١٩٨٧ مضروباً في

(١+٥،٤)^٥=٥٢٠٦ بزيادة قدرها (١٠٣٦،٥) مليون دينار وبمتوسط سنوي قدره (٢٠٧،٣) مليون دينار(*).

٤ ــ اجمالي الناتج الاضافي من القطاعات غير النفطية:

يلاحظ أن الناتج الاضافي المتطلب لمقابلة فجوات اشباع الحاجات الاساسية والزيادة في الاستهلاك والتصدير بغرض مقابلة المعونات الخارجية والاستثمارات المشتركة في الدول العربية والصديقة هي عبارة عن:

١٣١٤ + ٢٦٨ + ١٠٦٣،٥ + ٢٣٥٥ = ٥٠٠٠،٥ مليون دينار.

٥ ــ معدل الاستثمار:

كما سبق القول فان معدل الاستثمار المتطلب لتنفيذ الناتج المشار إليه وقدره ٥٠٠٠،٥ يتحدد بمعدل النمو المستهدف ومعامل رأس المال الحدي، ولكن معدل النمو في الناتج يساوي الزيادة في الناتج غير النفطي/ الناتج غير النفطي = ٥٠٠٠،٥ ــ ٢٣١٢،٢ = ١٥٦٪ تقريباً، وبما ان معامل رأس المال الحدي يساوي ٤:١ في القطاعات غير النفطية.

اذن معدل الاستثمار = معدل نمو الناتج x معامل رأس المال/ الناتج

$I = R * K$

اذن معدل الاستثمار = ١٥٦٪ x ٤،٥٪ = ٧٠٢٪.

وبالتالي يكون رأس المال المتطلب هو ٧٠٢٪ x ٥٠٠٠،٥ = ٣٥١٠٣،٥ مليون دينار طوال الفترة بمتوسط سنوي قدره نحو ٧٠٢٠،٧ مليون دينار سنوياً.

(*) استناداً الى المعادلة التالية:
ص١ = ص٠ (١ + ر) ن:
حيث ص١ = الاستهلاك في السنة النهائية، ص٠ هي الاستهلاك في سنة الاساس،
ر = معدل النمو المستهدف للاستهلاك، ن = سنوات الفترة.

٦ ـ معدل الاستيراد الرأسمالي:

كما أوضحنا من قبل تبلغ نسبة الاستيراد الرأسمالي الى جملة الاستثمار نحو ٥٦٪، وبالتالي يكون الاستيراد المتطلب لتنفيذ الاستثمارات الاجمالية عبارة عن قيمة الاستثمارات المستهدفة مضروبة في نسبة الاستيراد الرأسمالي.

٠٫٥٦ x ٣٥١٠٣٫٥ =

الاستيراد الرأسمالي المستهدف = ١٩٦٥٨ مليون دينار

ويكون المتوسط السنوي لهذا القدر هو ٣٩٣١٫٦ مليون دينار.

٧ ـ ملخص للزيادات المستهدفة:

ولنا أن نتصور قيمة المتغيرات الاجمالية على النحو التالي بالمليون دينار:

١ ـ الناتج المحلي غير النفطي عام ١٩٨٧ = ٣٢١٢٫٢

٢ ـ الناتج المحلي غير النفطي عام ١٩٩٣ = ٨٢١٢٫٧

٣ ـ الاستهلاك الاجمالي عام ١٩٨٧ = ٤١٦٩٫٥

٤ ـ الاستهلاك الاجمالي عام ١٩٩٣ = ٥٢٣٣٫٠

٥ ـ الاستثمار الاجمالي عام ١٩٨٧ = ١٠٤٢٫٠

٦ ـ الاستثمار الاجمالي عام ١٩٩٣ = ٨٠٦٢٫٧

٧ ـ الصادرات عام ١٩٨٧ = ٢٢٣٠٫٥

٨ ـ الصادرات عام ١٩٩٣ = ٤٨٤٣٫٥

٩ ـ الواردات عام ١٩٨٧ = ٢٣٧٨٫٠

١٠ ـ الواردات ام ١٩٩٣ = ٦٣٠٩٫٦

١١ ـ وبفرض ثبات قيمة دخول عوامل الانتاج من الخارج المتحققة عام ١٩٨٧ وقدرها ٢٣٥٥ مليون دينار وكذلك ناتج النفط في نفس السنة وقدره ٢٢٣٢٫٤ مليون دينار فيصبح الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٣ هو:

٨٢١٢٫٧ + ٢٣٥٥ + ٢٢٣٢٫٤ = ١٢٨٠٠٫١ مليون دينار.

٨ ــ الطاقة الاستيعابية الممكنة للدخل الريعي:

حيث أن:

$$Ar = (E_1 + E_2) - (Yn_1 + Yn_2)$$

الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي = الاستهلاك الاجمالي + الاستثمار الاجمالي - الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لعام ١٩٩٣ .

= (٥٢٣٣٫٠ + ٨٠٦٢٫٧) - (٣٢١٢٫٢ + ٥٠٠٠٠٫٥).

= ٥٠٨٣٫٠ مليون دينار كويتي.

وتعني هذه النتيجة أن كافة الدخول الريعية يمكن استيعاب ما هو أكبر منها في حالة الشروع في توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك لأنه يكون على هذه الدخول تمويل جانب من الانفاق الاجمالي يقدر بنحو (٥٠٨٣٫٠) مليون دينار مع أن هذه الدخول لم تتجاوز نحو (٤٧٠١٫٦) مليون دينار سنوياً طوال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ .

٩ ــ الطاقة الاستيعابية الوطنية:

حيث أن:

$$Ap = (Y_1 + Y_2) + (M_1 + M_2) - (X_1 + X_2) \pm \triangle I$$

٨٢١٢٫٧ + ٦٣٠٩٫٦ - ٤٨٤٣٫٥ + صفر = ٩٦٧٨٫٨ مليون دينار.

وهكذا يرتفع مستوى الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني الى نحو اكثر من ٩٫٦ مليار دينار.

٢ ــ ٦ مقارنة الطاقة المنفذة والطاقة الممكنة:

٢ ــ ٦ ــ ١ فيما يتعلق بالطاقة الاستيعابية للدخل الريعي:

يتبيّن من مقارنة الطاقة الفعلية والطاقة الممكنة وكما هو موضح بالجدول رقم (١٧ــ٢) ما يلي:

ــ ان الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة

جدول رقم (١٧ ـ ٢)
مقارنة بين الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للدخل الريعي
للفترتين ٨٠ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢

(مليون دينار)

الدخل الريعي		الانفاق الاجمالي		الناتج القومي الاجمالي		الطاقة الفعلية للدخل الريعي			الطاقة الممكنة للدخل الريعي		
متوسط سنوي ٨٠ ـــ ١٩٨٧	عام ١٩٩٣	متوسط سنوي ٨٠ ـــ ١٩٨٧	عام ١٩٩٣	متوسط سنوي ٨٠ ـــ ١٩٨٧	عام ١٩٩٣	قيمة	٪ للدخل الريعي ٨٧/٨٠	٪ للانفاق الاجمالي ٨٠ ـــ ٨٧	قيمة	٪ للدخل الريعي ٨٠ ـ ٨٧	٪ للانفاق الاجمالي ٨٠ ـ ٨٧
٤٧٠١،٦	٤٧٠١،٦	٥٠٦٢،٩	١٣٢٩٦	٧٨٣٧،٣	٩٦٧٨،٨	٢٠٥٢،٠	٤٤	٤٠،٥	٥٠٨٣	٢٤٨	٦٥

المصدر: الجدول رقم (١ ـ ٢) والحسابات السابقة بالمتن

١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ نحو ٢٠٥٢،٠ مليون دينار تعادل نحو ٤٤٪ من الدخل الريعي فقط وتمثّل نحو ٤٠،٥٪ من جملة الانفاق على كل من الاستهلاك والاستثمار.

- ان الطاقة الاستيعابية الممكنة المقدرة وفقاً لهذا المقياس قد بلغت نحو ٥٠٨٣ مليون دينار تعادل ٢٤٨٪ من الطاقة الفعلية المنفذة. وتساوي نحو ١٠٨٪ من اجمالي الدخول الريعية المتوسطة خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧ وهي لذلك تقدر بنحو ٦٥٪ من الناتج القومي بزيادة المقدرة الاستيعابية.
- ان الجدول يوضح أيضاً أن الدخل الريعي سوف لا يغطي سوى نسبة من الانفاق الكلي على الاستهلاك والاستثمار تعادل نحو ٣٥،٣٪ فقط. وهذا يعني أنه بزيادة الطاقة الاستيعابية تدريجياً يتم تهميش الاهمية النسبية للدخول الريعية في تمويل الانفاق الوطني.

٢ ـ ٦ ـ ٢ وفيما يتعلق بمقارنة الطاقة الاستيعابية الوطنية المنفذة والممكنة:

يبيّن لنا الجدولان رقما (١٨ـ٢)، (١٩ـ٢) أن الاتجاه الى تنويع القاعدة الانتاجية بزيادة الطاقة الاسيتعابية يؤدي الى ما يلي:

١ ـ سوف تزداد الطاقة الاستيعابية المحلية من نحو ٥٢١١،٥ مليون دينار كمتوسط متحقق سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ الى نحو ٩٦٧٨،٨ مليون دينار وهو ما يعني أن الطاقة الاسيتعابية الممكنة تصبح نحو ١٨٩٪ من الطاقة الاستيعابية الحالية للاقتصاد الكويتي.

٢ ـ تمثل الطاقة الاستيعابية الممكنة نحو ١٢٣،٥٪ من الناتج القومي السنوي المتوسط المتحقق خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ونحو أكثر من ١٣٩٪ من الناتج القومي عام ١٩٨٧ .

٣ ـ بناء على ما سبق يكون في مقدور الاقتصاد الكويتي استيعاب كافة مصادر الدخل المتولدة سنوياً في الخارج بالاضافة الى امكانية اعادة تدوير قدر من

جدول رقم (١٨ ـ ٢)

الطاقة الاستيعابية المنفذة والممكنة للاقتصاد الكويتي ٨٠ ـ ١٩٨٧، ١٩٩٣

(مليون دينار)

الناتج القومي الإجمالي		الطاقة الإستيعابية الوطنية المنفذة				الطاقة الإستيعابية الممكنة				
متوسط الفترة	لعام	متوسط الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧		لعام ١٩٨٧						
٨٠ ـ ١٩٨٧	١٩٨٧	قيمة	٪ الناتج القومي	قيمة	٪ للناتج القومي	القيمة عام ٩٣	٪ الناتج القومي ٨٠ ـ ٨٧	٪ للناتج القومي ١٩٨٧	٪ الطاقة المنفذة ٨٠ ـ ٨٧	٪ للطاقة المنفذة ١٩٨٧
٧٨٣٧٫٣	٦٩٤٠٫٥	٥١٢٠٫٩	٪٦٥٫٣	٥٢١١٫٥	٪٧٥	٩٦٧٫٨	١٢٣٫٥	٪١٣٩٫٤	٪١٨٩٫٠	٪١٨٥٫٧

المصدر: الجدول رقم (١١ ـ ٢) والحسابات الواردة بالمتن.

جدول رقم (١٩ - ٢)
مقارنة بين الطاقة الاستيعابية الفعلية والممكنة للاقتصاد الكويتي (مليون دينار) (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

بيان السنوات	الطاقة الاستيعابية للدخل الريعي	الطاقة الاستيعابية المحلية	الطاقة الاستيعابية الممكنة
١٩٨٠	١١٩٩,٢	٤٢٢٦,١	٧٩٨٧,٣
١٩٨١	١٣٢٩,٠	٤٧٢٩,٨	٨٩٣٩,٣
١٩٨٢	٢٥١٦,١	٥٥٥٠,٠	١٠٤٨٩,٥
١٩٨٣	٢٦٠٠,١	٥٦١٩,٥	١٠٦٢٠,٨
١٩٨٤	٢٥٧٥,٥	٥٥٤١,٦	١٠٤٧٣,٦
١٩٨٥	٢٢٧٤,٢	٥١٤٨,٢	٩٧٣٠,٠
١٩٨٦	١٩١٤,٩	٤٩٤٠,٨	٩٣٣٨,١
١٩٨٧	١٩٩٩,٢	٥٢١١,٥	٩٨٤٩,٧

المصدر: احتسبت من جداول رقم (١١ - ٢)، (١٨ - ٢).

الاستثمارات الخارجية يتراوح بين ٢٣٫٥٪ ــ ٣٩٫٤٪ من اجمالي الناتج القومي المحقق خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ أو عام ١٩٨٧ .

٤ ــ أنه لكي يتحقق الناتج القومي الممكن تلبية لاغراض توسيع الطاقة الاستيعابية فلا بد من حشد استثمارات تعادل نحو أكثر من ٣٥٫١ مليار دينار تصل بالناتج المحلي الاجمالي غير النفطي الى نحو ٨٢١٢٫٢ مليون دينار عام ١٩٩٣ وتصل بالناتج القومي الاجمالي الى نحو ١٢٨٠٠ مليون دينار في ذلك العام.

٥ ــ تبيّن حسابات الطاقة الاستيعابية الممكنة أن الدخل الريعي سوف تنخفض أهميته النسبية في اجمالي الناتج القومي لتصل الى نحو ٣٦٪ عام ١٩٩٣ مقارنة بنحو ٦٠٪ تقريباً خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ (تابع بيانات الجدولين رقمي (١٧ــ٢)، (١٨ــ٢) لهذ الفصل والحسابات السابقة.

٦ ــ تستطيع الكويت بتنويع القاعدة الاقتصادية ليس فقط زيادة التشابك الاقتصادي وتحقيق الديناميكية اللازمة لهذا التشابك عن طريق بث الاستثمارات في القطاعات السلعية الصناعية والزراعية ولكن أيضاً في تلبية تعميق كفاءة القاعدة الاقتصادية من خلال الواردات الرأسمالية والتكنولوجية التي قدرت بنحو ١٩٫٥ مليار دينار خلال الفترة ١٩٨٨ ــ ١٩٩٣ .

٧ ــ ان تنويع القاعدة الاقتصادية بتوسيع المقدرة الاستيعابية سوف يعمل على تعميق التكامل العربي في مجالات التنمية الاقتصادية وذلك بانتاج السلع والمستلزمات لمشروعات التكامل وخاصة تلك التي لا تتوفر لها بدائل في الدول المضيفة للاستثمارات المباشرة وضمان تدفقها الى هذه المشروعات.

٢ ــ ٧ مواجهة قيود التوسع والبدائل الممكنة:

من أهم التحفظات التي يمكن اثارتها والرد عليها عند التوجه لتوسيع الطاقة الاستيعابية ما يلي:

٢ ــ ٧ ــ ١ قيد العمالة:

يعتبر قيد العمالة ذا أهمية خاصة في المجتمع الكويتي كما سبق أن أوضحنا في الفصل الاول لارتباط التوسع الاستثماري باستيراد مزيد من قوة العمل في

الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى تعديل التركيبة السكانية، ونسارع هنا بالقول بأن التوجه لتوسيع المقدرة الاستيعابية يقتضي أول ما يقتضي اعادة توزيع قوة العمل الحالية في صالح القطاعات الانتاجية، ويكفي الاشارة هنا الى أن قوة العمل الوطنية تتضمن نحو ١١٦ ألف خادم بالاضافة لأعداد العمالة الهامشية في القطاعات المختلفة يمكن الاستعاضة عنهم بعمالة فنية مدربة أو عمالة ماهرة تتناسب كفاءتها والتوجهات البديلة. وهذا العدد وحده يعادل نحو ٢٣١٪ من قوة العمل في النشاط الصناعي، ناهيك عن امكانية اضافة اعداد تقابل اعداد البطالة في قوة العمل والتي قدرت بنحو عشرة آلاف شخص عام ١٩٨٥ .

ومن ناحية أخرى فان الاتجاه الى التكثيف التكنولوجي في القطاعات المختلفة يمكن أن يعيد توزيع العمالة في الانشطة الخدمية لصالح القطاعات السلعية على النحو الذي يمكن من عدم اللجوء الى مزيد من استيراد العمالة. وأخيراً فان عملية اعادة توزيع القوة العاملة على الانشطة واحلالها واعادة تأهيلها سوف ييسر تعديل تركيبة قوة العمل حسب الجنسية ابتغاء تحقيق التوازن والتجانس الاجتماعي فيها لضمان زيادة الانتاجية.

٢ ــ ٧ ــ ٢ مشاركة القطاع الخاص:

تتطلّب عملية توسيع الطاقة الاستيعابية مشاركة واسعة من الاستثمارات الخاصة للوفاء بالجهد الاستثماري اللازم للتنويع خلال الفترة القادمة، الامر الذي يتطلب استثارة القطاع الخاص وحفزه على المشاركة بكافة السبل وبعث روح التحدي لديه. أن التنمية وبناء التطور هي حرب ضد التخلف وهي مسئولية اجتماعية تقتضي المشاركة الفاعلة.

وبرغم ذلك فان دفعة الاستثمارات القوية اللازمة للتنويع وتوسيع المقدرة الاستيعابية قد لا تجد المشاركة الفاعلة في بداية الامر من جانب القطاع الخاص، الامر الذي قد يحمل الدولة (الحكومة) العبء الاكبر في تنفيذ هذه الدفعة.

٢ ــ ٧ ــ ٣ قيد المصالح الاجتماعية:

غالباً ما تواجه الانظمة الانتاجية والاستثمارية الجديدة بمقاومة من جانب

بعض الفئات الاجتماعية التي ترى مصلحتها في استمرار الاوضاع الراهنة.. وللحد من هذه المقاومة المحتملة يتطلّب الامر تكثيف برامج التوعية الانمائية والتخطيطية واخضاع عملية توسيع القاعدة الانتاجية والمقدرة الاستيعابية للتخطيط الوطني ودعمه بالتشريعات الكفيلة بانجاز هذا التوجه باعتبار أن ثمار هذا التوجه لن تجنيها الحكومة فقط، ولكنها سيصيب منها كل أفراد المجتمع وفئاته الاجتماعية المختلفة، بل أن المؤسسات الانتاجية الخاصة سوف تشهد ازدهاراً متوقعاً في القدرة على الانتاج والتصدير بفضل ما يحدثه التنويع من اتساع رقعة السوق أمامها في الداخل والخارج.

٢ ـ ٧ ـ ٤ القيود التمويلية والنقدية ومواجهتها:

(١) القيود التمويلية والنقدية المحتملة:

رغم أن الحديث عن تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع المقدرة الاستيعابية انما يجري في ظل فرضنا الاساسي في هذه الدراسة وهو غياب مشكلة التمويل الاّ أن هذه المشكلة سوف تثيرها تنفيذ الدفعة القوية من الاستثمارات في ظل الاقتصاد الكويتي الذي يتميّز بضآلة قاعدته الانتاجية وضآلة موارده الطبيعية (باستثناء النفط والغاز) الامر الذي يتوقع معه مواجهة بعض المشكلات أهمها:

أ ـ احتمال مواجهة التضخم وانخفاض قيمة الدينار:

يعزز هذا الاحتمال اتجاهات الاسعار العالمية المتعلقة بالتكنولوجيا والسلع الرأسمالية التي سيتم نقلها للاقتصاد الوطني في حالة الاتجاه الى زيادة المقدرة الاستيعابية، بالاضافة الى أن هذه العملية ستقتضي احلال عمالة ذات أجر مرتفع نسبياً عن أجر العمالة العادية والهامشية ناهيك عن بعض الاختناقات التي قد تنشأ في بعض مجالات البنية الاساسية والخدمات المتعلقة بالتوسع. ويؤدي ارتفاع الاسعار والتضخم خلال مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية الى تعرض قيمة الدينار الى الانخفاض، الامر الذي يرفع من تكلفة السلع الرأسمالية المستوردة وينعكس على مستويات المعيشة الحقيقية في المجتمع. وبالرغم من ذلك فانه من المحتمل أيضاً

ارتفاع أسعار النفط في العقد القادم بفضل اتجاه الاحتياطيات العالمية الى النقصان وهو ما يخفف من أثر الاحتمال الاول.

ب ـ احتمال زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة:

بدأ العجز الظاهري يحتل مكانه في ميزانية الدولة بدءاً بنهاية الربع الاخير من عام ١٩٨٤ بمقدار لا يتجاوز (٣٢،٧) مليون دينار وفقاً للنشرة الفصلية للبنك المركزي ابريل/ يونيه ١٩٨٨ وتطوّر هذا العجز ليصبح نحو ٧٦٤،٧ مليون دينار في يونيه ١٩٨٥، قفز الى نحو ١٠٢٥،٣ مليون في يونيه من العام التالي ١٩٨٦ بنسبة زيادة قدرها ٣٤،٢٪ في عام واحد وان كان قد تراجع في الاعوام التالية بمعدلات حثيثة فبلغ نحو ١٣٠٢،٣ مليون، ٧٧٩،٥ مليون عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ وأظهرت نسبة العجز الى اجمالي الايرادات تطوراً متقلباً حيث بلغت نحو ٢٧٪ عام ١٩٨٥٪٨٤، ثم بلغ ٧٠٪ عام ١٩٨٧٪٨٦، ٣٥٪ في نهاية العام المالي ١٩٨٨/٨٧ وعلى النحو المبين في الجدول (١٩ـ٢).

ولا شك ان اضطلاع الدولة بتحقيق توجه توسيع المقدرة الاستيعابية سوف يستدعي زيادة الانفاق بأكثر من المعدلات الحالية، الامر الذي يودي الى مزيد من هذا العجز. وسوف يقتضي ذلك تغيير هيكل السياسات المالية بما يتلاءم مع الاوضاع الجديدة.

ج ـ احتمال تصعيد عمليات المضاربة في سوق الاوراق المالية:

في بداية اقتحام المجتمع مجالات توسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة المقدرة الاستيعابية وتولد شركات جديدة، يتوقع أن تزداد حركة النشاط في سوق الاوراق المالية الرسمية والموازية، وسوف تزداد الاوراق المالية ومعدلات تداولها. ونظراً لأن الاسواق الموازية تفتقر الى الاطر القانونية والتنظيمية التي تتمتع بها السوق الرسمية، ناهيك عن تعرضها لتيارات من الممارسات غير المسئولة الرامية الى تحقيق الربح السريع في ظل الافتقاد الى الرقابة الفعالة بحكم طبيعة تكوينها، فإن ذلك يجعل المضاربة الحادة سمة رئيسية من سماتها في هذه الظروف.

جدول رقم (٢٠- ٢)

تطور الايرادات والنفقات الحكومية والعجز الظاهري في الموازنة العامة خلال الفترة ٨٤/٨٥ - ٨٧/١٩٨٨

(مليون دينار كويتي)

بيان	١٩٨٥/١٩٨٤		١٩٨٦/١٩٨٥		١٩٨٥/١٩٨٤		١٩٨٦/١٩٨٥	
	المعتمد	المحقق	المعتمد	المحقق	المعتمد	المحقق	المعتمد	المحقق
جملة الإيرادات	٣٢٢٧،٠	٢٧٤٤،٧	٣١١٦،٠	٢٣٤٥،١	١٩١٢،٧	١٧٣٠،٩	١٩٧٩،٤	٢٢٥١،٧
- نفطية	٢٩١٣،٠	٢٤٩٣،٨	٢٨٠١،٩	٢٠٩٤،٧	١٦٥٦،٠	١٤٨٣،٩	١٧٢٦،٤	١٩٩١،٤
- غير نفطية	٣١٤،٠	٢٥٠،٩	٣١٤،١	٢٥٠،٤	٢٥٦،٧	٢٤٧،٠	٢٥٣،٠	٢٦٠،٣
- ٪ الى الإجمالي	٪٩،٧	٪٩،٢	٪١٠	١٠،٧	١٣،٤	١٤،٢	١٢،٨	١١،٥
جملة الإنفاق والمخصصات	٤٠٨١،٢	٣٥٠٩،٤	٣٧٧٣،١	٣٣٧٠،٤	٣٢٤٤،١	٣٠٣٣،٢	٣٣٥٥،٩	٣٠٣١،٢
- مشاريع إنشائية	٨١٢،٦	٦٢٨،٨	٦٩٤،٠	٥٧٤،٢	٦٠٤،٩	٥٠١،٩	٦٥٠،٠	٤٥٤،٤
- ٪ الى الإجمالي	٪١٩،٩	٪٢٣	٪١٨،٤	٪١٧،٠	٪١٨،٦	١٦،٥	١٩،٣	٪١٥
الفائض (أو العجز)	(٥٨٤،٢)	(٧٦٤،٧)	(٦٥٧،١)	(١٠٢٥،٣)	(١٣٣١،٤)	(١٣٠٢،٣)	١٣٧٦،٥	(٧٧٩،٥)
٪ الى إجمالي الإيرادات	٪٢٦،٤	٪٢٧،٨	٪٢١	٪٤٣،٧	٪٦٩،٦	٪٧٥،٢	٪٦٩،٥	٣٤،٦

المصدر: وزارة التخطيط دولة الكويت: الخطة الانمائية للسنوات (٨٥/٨٩ - ٨٩/١٩٩٠) تقرير متابعة تنفيذ السياسات، التقرير الثالث (١/٧/١٩٨٧ - ٣٠/٦/١٩٨٨)، ص ١١١.

وتنعكس نتائج ذلك كله الى تأثيرات سلبية على الشركات وحقوق المساهمين والقدرة على حشد المدخرات وتعبئتها من جانب البنوك والمؤسسات المصرفية فضلاً عن تعقيد مناخ الاستثمار، ومع ذلك فان التوسع التدريجي في الجهاز الانتاجي سوف يحد من هذه العمليات.

(٢) مواجهة القيود التمويلية والنقدية والتجارية:

ولمواجهة المشكلات المحتملة السابقة فلا بد من الأخذ بمجموعة من التوجهات الجديدة يمكن حصرها في الآتي:

أ ــ اطلاق يد البنك المركزي:

سوف يكون من الضروري اطلاق يد البنك المركزي من كافة القيود وتبني الادوات النقدية الملائمة التي يتمكن بها من الحفاظ على قيمة العملة الوطنية والحد من ارتفاع الاسعار وتوجيه الائتمان الى مجالات النشاط المستهدفة وحشد المدخرات الوطنية تجاه الانشطة الانتاجية. ويتطلّب الامر أن يقوم البنك المركزي باستخدام كافة أدوات التوجيه النقدية الكمية والنوعية التي تضمن له السيطرة على عرض النقد والائتمان واجمالي السيولة المحلية، وهيكل أسعار الفائدة، فضلاً عن الرقابة الفعالة على الجهاز المالي والمصرفي وتوجيهه في اطار السعي الى توسيع المقدرة الاستيعابية الامر الذي يتطلّب تكامل الخطط النقدية والخطط المالية وسياساتها.

ب ــ ضرورة تجميد السوق الموازية للاوراق المالية المعروفة بسوق المناخ في الكويت

فنظراً للسلبيات المتوقعة منها والمشار اليها أعلاه وأهمها تعقيد أو عرقلة مناخ الاستثمار وافتقاد الثقة في المشروعات الجديدة وتعريض حقوق المساهمين للضياع أو تجدد أزماتها كتلك التي حدثت عام ١٩٨٢[٣١]، يقتضي في مرحلة توسيع المقدرة الاستيعابية تجميد هذا السوق والتركيز بصفة أساسية على السوق الرسمية حيث يتم توجيه رأس المال الى الوجهة المستهدفة وضمان الاستقرار

للاقتصاد الوطني أثناء مرحلة التوسع.

ج ــ ضرورة تبني سياسة مالية ملائمة:

ونقصد بالملاءمة هنا كفاءتها في ترشيد استخدام الموارد المالية الى الحدود القصوى وأن تتضمن سياسات ترشيد الاستخدام القدرة على تغيير أنماط الاستهلاك والاستخدام في صالح زيادة الجهد الادخاري الوطني، والحد من الاسراف في استخدام الموارد بصفة عامة، وأن تتضمن الادوات المالية ما يكفل قنوات تمويلية تحد من العجز الحكومي حتى وان كانت غير تقليدية في الاقتصاد الوطني كالادوات الضريبية المختلفة وأن تتضافر هذه الادوات مع الادوات النقدية في السيطرة على معدلات الاسعار وتخصيص الموارد وتوجيه الاستثمار، وفي هذا السياق يكون من الضروري اعادة النظر في سياسة الدعم الحالية بحيث يرتبط تقديم مبالغ الدعم والاعفاءات والحوافز المختلفة بمدى الالتزام من جانب المؤسسات والافراد بتوجه توسيع المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى يكون من اللازم أن يواكب برنامج الدعم قواعد للمحاسبة لا بد منها تكفل تصحيح الانحراف عن مجالات التوجه الوطني.

د ــ تبني سياسة ملائمة للتجارة الخارجية:

نقصد بالملاءمة هنا أمرين الاول هو تكاملها مع السياسات المالية والنقدية في جوانب حماية قيمة العملة الوطنية من التدهور وترشيد أنماط الانفاق وتعزيز توجهات الاستثمار الجديدة. والثاني هو قدرتها على تحقيق مقدرة تساومية مرتفعة في الحصول على الواردات الرأسمالية والتقنية، ويتم ذلك بتنويع مصادر الحصول على الورادات منها. ان زيادة المقدرة التساومية يعني تخفيف غبن الاسعار العالمية الذي يفرضه التقيد بسوق معينة، ومغالاة الشركات متعددة الجنسية في تحديد أسعار منتجاتها من السلع الرأسمالية والتقنيات المختلفة.

٢ ــ ٧ ــ ٥ بدائل المستقبل:

في قياساتنا السابقة للطاقة الاستيعابية الممكنة عرضنا لبديل واحد مدته

خمس سنوات، وكما اشرنا فإن تكلفة هذا البديل هي نحو أكثر من (٣٥) مليار دينار، الامر الذي قد يتعذر تنفيذه في هذه المرحلة القصيرة. وبما أن هدف توسيع المقدرة الاستيعابية هو هدف طويل الاجل، فيمكن تحقيق التنويع خلال عشر سنوات، وفي ظل هذا الاختيار يكون معدل الاستثمار السنوي في حدود (٣،٥) مليار دينار في المتوسط وحتى عام ١٩٩٨، ويمكن البدء بتوسيع صناعة البتروكيماويات ذات الكثافة الرأسمالية التقنية المرتفعة في الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤) مع حصر وتنفيذ فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات غير النفطية الاخرى.

ومما يبعث على التفاؤل بشأن المستقبل تنامي الجهود التخطيطية في الكويت، وزيادة الاهتمام المجتمعي بهذه الجهود، الامر الذي يمكن استمراره من تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية للاجهزة التخطيطية، وزيادة كفاءتها في تقرير الادوات والمؤشرات التي تمكن القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في عملية تنويع وتوسيع الطاقة الاستيعابية.

هوامش الفصل الثاني

(١) انظر د. عباس المجرن: «تنمية الاقتصاد الكويتي» ورقة منشورة في: د. فهد الراشد وآخرون: **قضايا التنمية الاجتماعية في الكويت وأوراق الحلقة النقاشية التي عقدتها وزارة التخطيط وكلية الاقتصاد والعلوم الساسية جامعة الكويت في الفترة من ١٢ ـ ١٥ مارس ١٩٨٩ .**

(٢) د. حسين طه الفقير: **المتغيرات الدولية والعربية في الثمانينات**، وزارة التخطيط ـ دولة الكويت، سبتمبر ١٩٨٩، صـ (٣١، ٤١).

(٣) انظر في تعريف الطاقة الاستيعابية على سبيل المثال كلا من:

١ ـ B. Higgins: Economic Development, Op. cit., pp. 614-615.

٢ ـ Ragaei El-Mallakh, Jacob K. Atta, The Absorptive Capacity of Kuwait, Lexington Books D.C. Health and Co. 1981.

٣ ـ د. السيد عبد العزيز دحيه: **الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية، مذكرة رقم (١٢٦٥)**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (١٩٨٠)، صـ (٣).

٤ ـ د. صبري أحمد أبو زيد: قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري، **المؤتمر الدولي العاشر للاحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، خلال الفترة من ٣٠ مارس الى ٤ ابريل ١٩٨٥**، صـ (٣٦ ـ ٤١).

(٤) تضم هذه المشاريع:

- **مشروع الخطة الخمسية ١٩٦٨/٦٧ ـ ١٩٧٢/٧١ الصادر عن مجلس التخطيط بدولة الكويت.**
- **مشروع الخطة الخمسية ١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠ الصادر عن وزارة التخطيط، دولة الكويت.**

(٥) **انظر في ذلك ما يلي:**

١ ـ World Bank: Kuwait, Report on Long Term Strategy, Vol.1 - (The Report), Draft Confedential, July 19, 1981 p.Vi.

٢ ـ بنك الكويت الصناعي: **مشاكل الصناعة في الكويت (١٩٨٤)**، صـ (١٢).

(٦) ولا يعني ذلك ان انجاز مشروعات البنية الاساسية في الكويت قد تم دون مصاحبات سلبية حيث

تمثّلت هذه المصاحبات في معايشة التضخم من ناحية وغبن في تكلفة بناء هذه الاستثمارات من ناحية أخرى:

أ ـ من ناحية معايشة التضخم يذكر الدكتور عبد الفضيل أهم سببين لذلك وهما:

الاول: وجود فائض الطلب نظراً للانفاق بأكثر من طاقة العرض المحلي سواء على مستلزمات الانتاج أو على استقدام قوة العمل.

الثاني: اعتماد الاقتصاد الكويتي على الاستيراد في اشباع حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية المعمرة والنهائية.

أنظر:

د. محمود عبد الفضيل: **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٦)**، ابريل ١٩٧٩، صـ (١٣٥) وجدول رقم (٨ ـ ١).

ب ـ اما عن **غبن التكلفة** الناجم عن تنفيذ هذه الهياكل، فيذكر الدكتور رمزي زكي السبب الجوهري في ذلك وهو **الاعتماد على الشركات متعددة الجنسية في تنفيذ هذه الاستثمارات سواء في الكويت أو في غيرها من البلدان العربية النفطية.**

أنظر:

د. رمزي زكي: **«ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد العربي وقضايا واخطار المستقبل» بحث منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة العدد (٦)**، كانون اول (ديسمبر) ١٩٨٨ صـ (١٢٧ ـ ١٢٨).

(٧) World Bank, Ministry of Planning: State of Kuwait Industrial Development Strategy, Review Narconsult A.S. 1979 pp.2-7, 2-8.

(٨) Saddig A. Salih, Badria Khalaf; Estimation of Capital Stocks and Investment Pattern in Kuwait, ED-1 Final Report (KISR), August 1988, pp. 21-23.

(٩) انظر بنك الكويت المركزي: **الاقتصاد الكويتي ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤**، صـ (٤٨ ـ ٤٩)، وايضاً: بنك الكويت المركزي: **التقرير الاقتصادي (١٩٨٧)**، صـ ٣٥ .

(١٠) **المصدر السابق مباشرة**، صـ (٦٢ ـ ٧١).

(١١) أنظر **تفصيلاً**:د. سليمان المنذري: **«نظرة مستقبلية حول التعاون والتنسيق بين البورصات العربية» بحث مقدم لندوة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الاوراق المالية العربية واتجاهاتها المستقبلية**، الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية، الدار البيضاء من ١٦ ـ ١٩٨٦/١٢/٢٨، صـ (١٤٦ ـ ١٦٦).

(١٢) ويرى الاستاذ فاضل ناصر القلاف بالاضافة الى ذلك ضرورة تنشيط السوق الثانوية في الكويت بالوسائل الملائمة، ايضاً انظر:

أ ـ فاضل ناصر القلاف: **بورصة الاوراق المالية الكويتية، تنميتها وتطويرها**، د.ت، صـ (٣٣ ـ ٣٧).

(١٣) انظر: United Nation: Energy Statistics Year book 1986, Table 1, pp. 16-23.

(١٤) انظر بنك الكويت المركزي، **الاقتصاد الكويتي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٤)**، مصدر سابق صـ (١١ ـ ١٢).

(١٥) بنك الكويت المركزي: **النشرة الاحصائية الفصلية ابريل/ يونيه ١٩٨٨** .

(١٦) انظر تفصيلاً:

د. صقر أحمد صقر: **النظرية الاقتصادية الكلية** مرجع سابق.

د. عادل أحمد حشيش: **اقتصاديات المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٣، ص ١٣٣.

(١٧) ١ ـ قمنا بحساب معاملات جيني/هيرشمان بناء على المعادلة التالية:

$$CjT = 100\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(Tij/Tj)^2}$$

حيث:

T = التجارة (صادرات او واردات).

is = المجموعات السلعية من (0) الى (10) حسب تصنيف الامم المتحدة لسلع التجارة الخارجية.

J = الدولة الداخلة في التجارة وهي الكويت هنا.

٢ ـ كما قمنا بحساب درجة التجانس بناء على المعادلة التالية:

$$DJ = \sum_{i=1}^{n}\left|\frac{Xij}{XJ} - \frac{Mij}{MJ}\right|$$

ويلاحظ أننا استثنينا القسم (3) من المجموعات السلعية ويمثل النفط حيث:

DJ = درجة التجانس.

X = الصادرات

XJ = اجمالي الصادرات

M = الواردات

MJ = اجمالي الواردات

وكلما زادت هذه الدرجة تفيد بزيادة عدم التجانس أنظر:

Gouda Abdel Khalek: Development Performance in the Arab World Centre d'Etude et de Recherche sur le Monde Arabe Contemporaine, 1987, p.103.

(١٨) انظر:

World Bank: Kuwait, Report on Long Term Development Strategy, Op. cit., p.36, Table 1-9.

(١٩) انظر:

١ ـ مصدر المعادلة:

Pan Arab Consultant for Petroleum Economic and Industrial Development: Towards an Optimal Production and Investment Strategy for the Arab Petroleum

Exporting Countries in the Light of Alternative Energy Sources Through the Year 1985, No.1, 1974, p.23.

٢ ـ فيما يتعلق بتطبيق النموذج الكينزي انظر:

Mallakh, Jacob, K. Atta, The Absorptive Capacity of Kuwait, Op. cit., pp.3-5.

٣ ـ ولفهم اكبر لكيفية اشتقاق هذه المعادلة انظر تحليلاً مفصلاً لنموذج الفجوتين عند الدكتور رمزي زكي في:

د. رمزي زكي: **ازمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨ .

٤ ـ وانظر ايضاً عرضاً للنموذج الكينزي في:

Gardner Ackley: Macroeconomic Theory, The Macmillan Co. New York, Sixth Pringing 1964, pp. 359-398.

(٢٠) Armen Alchian & William Allen: University Economics (Wadsworth Publishing Co. Inc., 1964, pp.575- 577.

(٢١) انظر محمد سليمان غانم: **الاقتصاد الكويتي، دراسات في الاقتصاد الطفيلي**، معهد الثقافة العالمية ـ الاتحاد العام لعمال الكويت، الطبعة الاولى، يوليو ١٩٨٦، صـ (٧٣) وجدول رقم (٢).

(٢٢) انظر:

د. زين العابدين ناصر: **البترول ومعالم النظام المالي في الكويت**، جامعة الكويت، مجلة الحقوق والتربية، العدد الثاني ـ الطبعة الاولى (١٩٧٧)، صـ (٣٠).

(٢٣) انظر تفصيلاً:

د. حميد القيسي: **«مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك، بحث منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الثالثة، العدد** (٦٠)، كانون اول/ ديسمبر ١٩٨٧، صـ (٦٧).

(٢٤) معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية: **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، المنظمة العربية للتدريب والثقافة والعلوم، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٧٧، صـ (٤).

(٢٥) المرجع السابق مباشرة صـ (١٠٠ ـ ١٠١).

(٢٦) مصدر هذه النسبة هو:

عبد الوهاب على التمار (مشرف):

الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٥ ـ صـ (٤٧) جدول رقم (٣).

(٢٧) انظر د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، مصدر سابق صـ (٥٧).

(٢٨) Saddig A. Salih Badria Khalaf: Estimation of Capital Stocks and Investment Pattern in Kuwait, Op. cit., p.12.

(٢٩) وزارة التخطيط ـ دولة الكويت: **الخطة الانمائية للسنوات ٨٥/٨٦ ـ ٨٩/٩٠، متابعة تنفيذ السياسات، التقرير السنوي الثالث، (١٩٨٧/٧/١ ـ ١٩٨٨/٦/٣٠)، صـ (١٠٧).**

(٣٠) د. حسين طه الفقير: **الطاقة الاستيعابية، قياساتها محدداتها في البلدان الآخذة في النمو ـ قضايا نظرية،** وزارة التخطيط ـ دولة الكويت ديسمبر ١٩٨٨، الفصل الاول.

(٣١) من أهم آثار تلك الازمة (ازمة المناخ) التي تدخلت الحكومة الكويتية لتلافيها ببرامج محددة هي التأثير السلبي على المراكز المالية للبنوك وتدفق الائتمان وتدهور أسعار الاصول ومستوى النشاط الاقتصادي في مجموعة ونشأت ما تسمى بمشكلة الديون الصعبة التي تمثلت في ضياع قدرة كثير من المؤسسات الافراد عن الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك وقد واجه البنك المركزي المشكلة **ببرنامج لتسوية هذه الديون** استهدفت تعزيز الثقة في الجهاز المالي والحفاظ على سيولة الجهاز المصرفي واحداث التوازن النقدي، انظر تفصيلاً لهذا البرنامج في:

سالم عبد العزيز السعود الصباح: **أضواء على السياسة النقدية والاقتصاد الكويتي، بنك الكويت المركزي، د.ت، صـ (١٠٧ ـ ١١١).**

الفصل الثالث

فجوة الادخار القومي

الاستثمار المحلي وقضية تكامل الأموال العربية

الفصل الثالث

فجوة الادخار القومي الإستثمار المحلي
وقضية تكامل الأموال العربية محلياً وعربياً

مقدمة:

بعد أن توصلنا في نهاية الفصل السابق الى تقرير إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية للإقتصاد الكويتي، نتناول في هذا الجزء قضية أخرى ترتبط ارتباطاً مباشراً بتحديات التنمية في مرحلة التسعينات. وهي قضية ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بهدف تنويع القاعدة الإقتصادية وزيادة الطاقة الإستيعابية الوطنية. انها تتعلق بالثروة العربية والكويتية الخارجية وكيف يمكن الإفادة من هذه الثروة في دعم المقدرة التمويلية التي تمكن من زيادة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد الوطني. والإقتصاديات العربية في مجموعها.

وقد أشرنا في مقدمة هذه الدراسة الى حقيقة تشابك أبعاد التنمية للإقتصاد محلياً وعربياً ودولياً بالنسبة لأي اقتصاد عربي ذي فائض استثماري.

ويبدأ هذا الجزء بتناول فجوة الإدخار/الإستثمار المحلي باعتبارها الأساس الذي تشكلت عن وجودها الأرصدة الخارجية مع توضيح انعكاسات هذه الفجوة على عدد من المتغيرات النقدية والعينية في الاقتصاد الوطني.

ويتناول التحليل بعد ذلك قضية تكامل الأموال العربية والكويتية محلياً ودولياً مع ما تضمنه من تقدير للأرصدة الخارجية، وتوضيح المجالات الموظفة فيها دولياً، والمخاطر التي تتعرض لها، وسبل إعادة تدويرها في الإقتصاديات العربية، والضمانات المرتبطة بذلك، وبيان المجالات التي يمكن استعادتها اليها على المستوى المحلي والعربي.

٣ ـ ١ مفهوم فجوة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي وانعكاساتها:

تعبر هذه الفجوة عن فائض (أو عجز) المدخرات القومية عن جملة الإستثمار المحلي. وحيث تأخذ هذه الفجوة قيمة سالبة في كافة البلدان النامية التي لا تتمتع بفائض في الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات فإنها تكون موجبة في البلدان التي تحظى بتحقيق هذا الفائض ومن بينها دولة الكويت.

ويمكن الحصول على قيمة فجوة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي بطريقتين، تعتمد الأولى منها على بيانات ميزان المدفوعات والإستثمار المحلي، وتعتمد الثانية على بيانات الإنفاق المحلي الإجمالي استهلاك واستثمار[1]:

الطريقة الأولى:

د ق = ث ح + (ص − و) + ع حيث:

د ق = جملة الادخار القومي، ث ح = الاستثمار المحلي

ص = الصادرات الاجمالية، و = الواردات الاجمالية

ع = صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج (دخول الاستثمارات).

وبما أن قيمة الفجوة (ف) تتمثل في فائض اجمالي المدخرات القومية عن قيمة الاستثمار المحلي فيمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

دق = ث ح + ف ومنها:

ف = د ق − ثح.

الطريقة الثانية:

بناء على هذه الطريقة نجد أن:

ن ق = س + دق حيث:

ن ق = جملة الناتج القومي، س هي اجمالي الاستهلاك الحكومي والخاص ولكن:

د ق= ن ق −س وبالتالي يكون الفائض هو:

ف = ن ق − (س + ث ح)

٣ ــ ١ ــ ١ تطور فجوة الإدخار/الإستثمار المحلي:

لقد اعتمدنا الطريقة الثانية في حساب هذه الفجوة للإقتصاد الكويتي خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧ والمبينة في الجدول رقم (١ ــ ٣) والذي نتبين منه باستقراء بياناته ما يلي:

(أ) ارتباط التطور في قيمة المدخرات القومية بالتطور في قيمة الناتج القومي الإجمالي:

حيث سلك الناتج القومي اتجاهاً نزولياً خلال الفترة ٨٠ ــ ١٩٨٧ من ٩،١ مليار دينار تقريباً للعام ١٩٨٠ الى نحو ٦،٩ مليار دينار للعام ١٩٨٧ في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الإدخار القومي من ٥،٨ الى ٢،٨ مليار تقريباً عن نفس الفترة.

وترتيباً على التطور فقد انخفضت قيمة الفجوة من ٥،٢ مليار دينار للعام ١٩٨٠ الى نحو ١،٧ مليار للعام ١٩٨٧ رغم الإتجاه النزولي لكل من الإستهلاك والإستثمار المحلي الإجمالي بعد العام ١٩٨٢.

(ب) ارتفاع نسبة الإدخار القومي/الإستثمار المحلي الإجمالي:

وحيث قاربت هذه النسبة عشرة أمثال الإستثمار المحلي الإجمالي في بداية الفترة (٩٨٧٪) إلاّ أنها استمرت في الإنخفاض حتى العام ١٩٨٥ لتصل الى نحو ٢٦٠،٥٪، وتراوحت في العامين الآخرين بين ٣٠٢٪ تقريباً و ٢٦٦٪ لتبلغ نسبة ٤٣٦،٤٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٧.

ويعني هذا التطور أن الإدخار القومي ما زال يفوق الجهد الاستثماري المحلي بنسبة ١٦٦٪ من قيمة الإستثمار المحلي للعام ١٩٨٧ ونحو ٢٤٦،٤٪ في المتوسط سنوياً منذ عام ١٩٨٠ والى نهاية عام ١٩٨٧.

(ج) انخفاض مستوى استيعاب المدخرات الوطنية وزيادة الميل للتسرب:

يمكن اعتبار نسبة الإستثمار الإجمالي/الإدخار القومي مؤشراً للقدرة

جدول رقم (١ - ٣)

مؤشرات فجوة الادخار القومي/ الاستثمار المحلي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

(مليون دينار - اسعار جارية)

بيان / السنوات	إجمالي الناتج القومي (١)	جملة الإنفاق الإستهلاكي (٢)	جملة الإدخار القومي (٣)	إجمالي الإستثمار المحلي (٤)	قيمة فجوة الإدخار المحلي (٥)	نسبة قيمة الفجوة الى الناتج القومي (٦) ٪	نسبة الإدخار القومي/ الإستثمار المحلي (٧) ٪	طاقة الإستيعاب المحلي للمدخرات القومية (٨)* ٪
١٩٨٠	٩٠٥١٫٢	٣٢٦٨٫١	٥٧٨٣٫١	٥٨٦٫٠	٥١٩٧٫١	٥٧٫٤	٩٨٧	١٠٫١
١٩٨١	٩١٢٢٫٨	٣٥٧٤٫٩	٥٥٤٧٫٩	٦٣٤٫٩	٤٩١٣٫٠	٥٣٫٨	٨٧٤	١١٫٤
١٩٨٢	٧٩٢١٫٣	٤٣٩٩٫٩	٣٥٢١٫٤	١٥٦٥٫٠	١٩٥٦٫٤	٢٤٫٧	٢٢٥	٤٤٫٤
١٩٨٣	٧٥٩٥٫٢	٤١٨٩٫٦	٣٤٠٥٫٦	١٥٠٦٫٧	١٨٩٨٫٩	٢٥٫٠	٢٢٦	٤٤٫٢
١٩٨٤	٧٨٥٠٫٨	٤٢٣٥٫٣	٣٦١٥٫٥	١٣٢٠٫٥	٢٢٩٥٫٠	٢٩٫٢	٢٧٣٫٨	٣٦٫٥
١٩٨٥	٧٢١٨٫٤	٣٨١٣٫٨	٣٤٠٤٫٦	١٣٠٧٫٦	٢٠٩٧٫٠	٢٩٫٠	٢٦٠٫٥	٣٨٫٤
١٩٨٦	٦٩٩٨٫٣	٣٨٤٣٫٦	٣١٥٤٫٧	١٠٤٥٫٧	٢١٠٩٫٠	٣٠٫١	٦	٣٣٫١
١٩٨٧	٦٩٤٠٫٥	٤١٦٩٫٥	٢٧٧١٫٠	١٠٤٢٫٠	١٧٢٩٫٠	٢٥٫٠	٢٦٦٫٠	٣٧٫٦
متوسط سنوى	٧٨٣٧٫٣	٣٩٣٦٫٨	٣٩٠٠٫٤	١١٢٦٫٠	٢٧٧٤٫٤	٣٥٫٤	٪ ٣٤٦٫٤	٪٢٨٫٨

المصدر: احتسبت من: - المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٦، ١٩٨٧ . - تقرير متابعة الخطة الاقتصادية للسنة الثالثة ١٩٨٨/٨٧

* نسبة الاستثمار المحلى/ المدخرات القومية.

الإستيعابية المحلية للمدخرات الوطنية وهي لا تمثل سوى نسبة متوسطة قدرها ٢٩٪ تقريباً من المدخرات الوطنية طوال الفترة ١٩٨٧/٨٠ . ويمثل ارتفاعها بعد العام ١٩٨١ انعكاساً لتدهور المدخرات الإجمالية نتيجة لتدهور اجمالي الناتج القومي، كما سبق الإشارة وحتى مع ذلك فلم تزد عن نحو ٤٤،٢٪ عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣، و ٣٧،٦٪ العام ١٩٨٧ .

وترتب على الوضع المتقدم أن نحو ٢،٧٧ مليار دينار كويتي في المتوسط سنوياً كانت تزيد عن حاجة الإنفاق على الإستثمار محلياً طوال الفترة من ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٧ .

ويمكن اعتبار هذا القدر مؤشراً لتسرب المدخرات الوطنية اذا تمت نسبته الى متوسط الإدخار القومي السنوي:

$$\text{نسبة التسرب} = \frac{\text{قيمة الفجوة الموجبة للمدخرات الوطنية}}{\text{جملة الادخار القومي}} \times ١٠٠)$$

واستناداً الى البيانات الموضحة في الجدول المشار إليه نجد أن هذه النسبة تمثل ١٧٪ في الثمانينات.

٣ ـ ١ ـ ٢ انعكاسات فجوة الإدخار القومي/الاجمالي/ الإستثمار المحلي:

تمثل هذه الإنعكاسات مجموعة من النتائج المترتبة على استمرار اتساع فجوة المدخرات القومية، ويمكن رصدها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي للإقتصاد الكويتي على النحو التالي:

(أ) اختلال النمو بين كل من الناتج القومي الحقيقي واجمالي وسائل الدفع:

يوضح الجدول رقم (٢ ـ ٣) مقارنة للتغير السنوي لكل من الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس العام ١٩٧٨ واجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق والمعنى الواسع لها[٢] خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ حيث تبين أن معدلات التغير السالبة في الناتج القومي بالأسعار الثابتة قد واكبها معدلات تغير موجبة في اجمالي وسائل الدفع والتسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص.

جدول رقم (٢ - ٣)

معدلات التغير في الناتج القومي بالأسعار الثابتة واجمالي وسائل الدفع والائتمان المحلي

(مليون دينار)

بيان	الناتج القومي الإجمالي				التغيرات النقدية والائتمانية						معدل الإستقرار النقدي	
					وسائل الدفع		السيولة العامة		التسهيلات الإئتمانية			
السنوات	القيمة بالأسعار الجارية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٩٨٠ = ١٠٠	القيمة بالأسعار الثابتة	معدل التغير ٪	قيمة M1	معدل التغير ٪	قيمة M2	معدل التغير ٪	قيمة	معدل التغير ٪	باستخدام وسائل الدفع M1	باستخدام الإئتمان المحلي
١٩٨٠	٩٠٥١٫٢	١١٤٫٥	٧٩٠٥٫٠٠	-	٦٧٠	-	٢٨٥٨	-	٢٦٧١	-	-	٣٥٫٤
١٩٨١	٩١٢٢٫٨	١٢٢٫٩	٧٤٢٣٫٠٠	(٦٫١)	١٢١٥	٨١٫٣	٣٨٦٨	٥٣٫٣	٣٤٠٤	٢٩٫٣	٨٧٫٤	٤٣٫٨
١٩٨٢	٧٩٢١٫٣	١٣٢٫٥	٧٤٢٣٫٣	(١٩٫٥)	١١٨٠	(٢٫٩)	٤١٧٨	٨٫٠٠	٤٢٩٢	٢٤٫٣	١٦٫٦	١٩٫١
١٩٨٣	٧٥٩٥٫٢	١٣٨٫٧	٥٤٧٦٫٠٠	(٨٫٤)	١١٢٨	(٤٫٤)	٤٣٦٨	٤٫٣	٤٧٥٣	١٠٫٧	٤٫٠٠	٤٫٠٠
١٩٨٤	٧٨٥٠٫٨	١٤٠٫٤	٥٥٩١٫٧	٢٫١	٩١٤	(١٨٫٩)	٤٤٩٧	٢٫٩	٥٠٤٥	٦٫١	(١٦٫٨)	٩٫٨
١٩٨٥	٧٢١٨٫٤	١٤٢٫٤	٥٠٦٩٫١	(٩٫٣)	٨٩٤	(٢٫٢)	٤٤٤٩	(٠٫٧)	٥٠٦٨	٠٫٥	٧٫١	٥٫٦
١٩٨٦	٦٩٩٨٫٣	١٤٣٫٤	٤٨٦٦٫٦	(٣٫٩)	٩٢٢	٣٫١	٤٥٦٢	٢٫٥	٥١٥٦	١٫٧	٧٫٠	٥٫٧
١٩٨٧	٦٩٤٠٫٥	١٤٤٫٧	٤٧٩٦٫٥	(١٫٤)	٩٧٥	٥٫٧	٤٧٧٢	٤٫٦	٥٤٧٢	٦٫١	٧٫١	

* تساوى جملة المطالب على القطاع الخاص في هذا الجدول.

المصادر:

- بيانات الناتج القومي مصدرها الجدول رقم (٣ - ١٤).
- بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبيانات وسائل الدفع والتسهيلات الائتمانية مصدرها بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية اعداد مختلفة.

وكما هو موضح بالجدول المشار اليه لم تشهد الفترة تغيراً موجباً في تطور الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٧ عدا سنة ١٩٨٤ وقدره ٠،٠٢١، أما عن عرض النقود (M2) فلم يشهد تغيراً سلبياً. طوال الفترة المشار إليها باستثناء عام ١٩٨٥، حيث كان معدل التغير سالباً وقدره ٠،٠٧٪.

وفيما يتعلق بإجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق (M1) فقد شهد تغيراً سالباً طوال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ ولكنه مع ذلك كان يعبر عن تفوق على تلك التغيرات السلبية التي لحقت بالناتج القومي الحقيقي باستثناء عام ١٩٨٤ .

وبالنسبة للتغيرات التي لحقت اجمالي المطالب على القطاع الخاص (التسهيلات الائتمانية) فقد استمرت موجبة طوال سنوات الفترة، وبذلك ظلت أكبر من التغيرات في الناتج القومي الحقيقي.

وتفيد التطورات المشار إليها في كل من الناتج القومي واجمالي وسائل الدفع والتسهيلات الإئتمانية أن هذه الفترة شهدت اتجاهات تضخمية يمكن الإستدلال على وجودها بحساب معامل الإستقرار النقدي (أو معدل الضغط التضخمي) الذي يمكن حسابه **بطريقتين:**

الأولى[٣]:

حيث $S = \triangle M1/M1 - \triangle Y/Y$

S = معامل الإستقرار النقدي.

$M1$ = وسائل الدفع.

Y = الناتج القومي الحقيقي.

$\triangle$ = التغير.

الثانية: [٤]

حيث $S = \triangle C/C - \triangle Y/Y$

C = المطالب على القطاع الخاص أو التسهيلات الإئتمانية.

وعندما تكون النتيجة موجبة يكون الاقتصاد الوطني في حالة تضخم والعكس في حالة النتيجة السالبة لهذا المؤشر.

وقد أوضح حساب هذا المعامل كما هو مبين في الجدول المشار إليه أن قيمته ظلت موجبة طوال سنوات الفترة بناء على طريقتي الحساب السابقة باستثناء عام ١٩٨٤ وفقاً للطريقة الأولى التي تعتمد على إجمالي وسائل الدفع بالمعنى الضيق.

وبناء على اتجاهات التطور في كل من الناتج القومي الحقيقي والمتغيرات النقدية والمالية المشار إليها يمكننا القول أن النتيجة المأخوذة من حساب معامل الإستقرار النقدي الموضحة بالجدول المشار اليه لا تفيد بسيادة الإتجاهات التوسعية بقدر ما تفيد بسيادة حالة التضخم الركودي (STAGFLATION) تلك الحالة التي يتزامن فيها التضخم والإنكماش معاً.[٥] ويمكن القول أيضاً أن الحالة الأخيرة يتسبب فيها التضخم المستورد (IMPRTED INFLATION) الى حد كبير في الإقتصاد الكويتي بسبب ارتفاع نسبة الانكشاف على العالم الخارجي وبسبب اعتماد النشاط الإقتصادي الكويتي الداخلي على الاستيراد من السلع الإستهلاكية والرأسمالية والوسيطة، فضلاً عن الإعتماد على قوة العمل الأجنبية بدرجة كبيرة[٦]. ويضاف الى ذلك ارتفاع تكلفة الواردات نتيجة لاستمرار الحرب الإيرانية العراقية طوال تلك الفترة.

(ب) الاختلال بين اجمالي الموجودات الأجنبية والمطلوبات الأجنبية للبنوك المحلية

ويتمثل هذا الإختلال في تفوق قيمة الموجودات الأجنبية على قيمة المستحقات أو المطلوبات الأجنبية. ويعني ذلك أن هذه البنوك غير قادرة على توظيف كامل ما لديها من موارد أجنبية داخل الاقتصاد المحلي من ناحية وحرمان الإقتصاد الوطني من جانب أساسي من مدخراته أن تبعث في قطاعاته المختلفة في صورة ائتمان أو توظيف من ناحية أخرى. وبمعنى آخر فإن هذا الفرق بين الموجودات والمطلوبات الأجنبية يمثل ذلك الجانب من جهد الإدخار الوطني الذي يستثمر به القطاع الخارجي على حساب الإقتصاد المحلي.

وتتمثل الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية في الأرصدة والودائع لدى البنوك

جدول رقم (٣ - ٣)
تطور نسبة الموجودات الأجنبية الى المطلوبات الأجنبية
في البنوك المحلية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(بالمليون دينار)

بيان / السنوات	الموجودات الأجنبية (١)	المطلوبات الأجنبية (٢)	نسبة الموجودات/ المطلوبات (١)/(٢) ٪
١٩٨١	٢٥١٣،٢	١٣٩٨،٣	١٩٧،٧
١٩٨٢	٢٥١٨،٠	١٦٣٠،٩	١٥٤،٤
١٩٨٣	٢٦٠١،٣	١٧٠٠،٩	١٥٣،٠
١٩٨٤	٢٨٣٤،٥	١٧١٩،٥	١٦٤،٨
١٩٨٥	٢٥٥٦،٤	١٥١٤،٣	١٦٨،٨
١٩٨٦	٢٤٩٦،٥	١٣٥١،٠	١٨٤،٨
١٩٨٧	٢٥٢٤،٢	١٣٣٠،٩	١٨٩،٧
*١٩٨٨	٢٥٤٧،٨	١٣١٤،٣	١٩٣،٨

* تمثل بيانات النصف الأول من عام ١٩٨٨.

المصدر: بنك الكويت المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، ابريل/يونيه ١٩٨٨، ص ١٤ جدول (١٣).

الأجنبية بما فيها شهادات الإيداع (CDS) والسلف والخصميات لغير المقيمين والإستثمارات الخارجية في الأسهم والسندات. أما الموجودات الأجنبية للبنك المركزي فتتمثل في الذهب والحساب الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والودائع والموجودات التي تشمل أذونات الخزانة والسندات والأوراق المالية الأخرى[٧].

ويمكن تبين مدى هذا الاختلال بتتبع البيانات الموضحة في الجدول رقم (٣ ـ ٣) حيث يتضح أن قدر الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية كان يتراوح بين ٢،٥ ـ ٢،٨ مليار دينار كويتي خلال الفترة (٨١ ـ ١٩٨٨).

في حين أن المطلوبات الأجنبية كانت تتراوح بين (١،٣) بليون الى (١،٨) بليون دينار خلال هذه الفترة. ومن الملاحظ وفقاً لبيانات الجدول المشار إليه أن نسبة الموجودات/المطلوبات الأجنبية قد انخفضت عامي ١٩٨٢، ١٩٨٣ الى نحو ١٥٤٪، ١٥٣٪ غير أنها أخذت اتجاهاً صعودياً بعد ذلك لتصل الى نحو ١٩٠٪ عام ١٩٨٧ وارتفعت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٨ الى نحو ١٩٤٪.

ويمكن لنا بيان ما يمثله حجم صافي الموجودات الأجنبية للبنوك مجتمعة (بنك مركزي ـ بنوك تجارية ومتخصصة) وشركات الإستثمار الى مجموعة المتغيرات النقدية والمالية من واقع البيانات الموضحة في الجدول رقم (٤ ـ ٣) حيث تبين ما يلي:

(ج) ارتفاع القيمة المطلقة لصافي الموجودات الأجنبية:

حيث بلغت هذه القيمة نحو ٢،٦ مليار دينار عام ١٩٨٤، ارتفعت الى نحو ٢،٨ مليار عام ١٩٨٦ ثم عادت الى نحو قريب من قيمتها عام ١٩٨٤ في نهاية عام ١٩٨٧ حيث بلغت ٢،٥ مليار دينار، وهذه القيمة تعادل ما يقرب من ٩ مليارات من الدولارات الأمريكية حسب أسعار الصرف للعام المشار اليه.

(د) ارتفاع نسبة صافي الموجودات الأجنبية الى مجموع وسائل الدفع (M1) واجمالي السيولة المحلية (M2):

ويتمثل هذا الإرتفاع في نسبة قدرها ٢٥٨٪ من إجمالي وسائل الدفع عام

١٩٨٧ وهي نسبة تعتبر مرتفعة حتى مع مقارنتها بوضعها عام ١٩٨٦ الذي بلغت فيه نحو ٣٠٤٪. كما شكلت نسبة الموجودات الأجنبية الى إجمالي السيولة (M2) نحو ٥٢،١٪ عام ١٩٨٧ مقارنة بنحو ٦١،٤٪ عام ١٩٨٦ كما هو موضح بالجدول رقم (٤ ـ ٣).

وتوضح هاتان النسبتان مدى صعوبة التخلي عن التوظيف خارج الإقتصاد المحلي ما لم يقترن بتوسيع القاعدة الإقتصادية أو الطاقة الإستيعابية المحلية لأنه بدون ذلك تؤدي إستعادة هذه التوظيفات الى ضغوط تضخمية لا قبل للإقتصاد المحلي بتحملها أو تعطيلها دون توظيف وتعريضها للتآكل بفعل التضخم. وبالتالي يكون التركيز من جانب البنوك على كيفية تنظيم عائداتها استناداً الى ادارة الموجودات/المستحقات في الأجل القصير (Asset/Liability Management).

(هـ) الحاجة الى تنويع التوظيفات الخارجية:

إن النظر في هيكل الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي وتطوره يوضح الى أي حد ما زالت هناك حاجة الى تنويع هذا الهيكل. ففيما يتعلق بموجودات البنك المركزي الأجنبية (التي تتمثل في الذهب والحساب الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي «RESERVE POSITION IN THE IMF» والودائع وأذونات الخزانة الأجنبية والسندات والأوراق المالية الأخرى) نجد أن الودائع والأرصدة الأجنبية تشكل نحو أكثر من ثلاثة أرباع الموجودات الأجنبية طوال الفترة ٨٥ ـ ١٩٨٧ مقارنة بنسبة تراوحت بين ٨٢،٨٪ الى ٨٨،٣٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ومثلت نحو ٧٠٪ فقط عام ١٩٨٣ وفقاً للنشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي ابريل/يونيو ١٩٨٨ .

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فقد مثلت هذه النسبة نحو ثلاثة أرباع الموجودات الأجنبية خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٢ ثم أخذت في الإنخفاض بعد ذلك لتصل الى نحو ٥٥،٥٪ عام ١٩٨٦ ارتفعت الى نحو ٥٦،٤٪ عام ١٩٨٧، راجع الجدول رقم (٣ ـ ٥).

جدول رقم (٤ ـ ٣)

علاقة صافي الموجودات الأجنبية بكل من المعروض النقدي واجمالي الودائع خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٧

السنوات	المعرض النقدي		إجمالي الودائع بالبنوك التجارية	صافي الموجودات الأجنبية	صافي الموجودات الأجنبية الى:		
	مجموع وسائل الدفع *M1	السيولة المحلية **M2		***	M1 %	M2 %	إجمالي الودائع ٪
١٩٨٤	٩١٤،٠	٤٤٩٧،٠	٤٥٥٩،٦	٢٦٣٤،١	٢٨٨،٢	٥٨،٦	٥٧،٧
١٩٨٥	٨٩٤،٠	٤٤٤٨،٠	٤٥٠٥،٨	٢٦٥٣،١	٢٩٧،٠	٥٩،٦	٥٨،٩
١٩٨٦	٩٢٢،٠	٤٥٦٢،٠	٤٤٥١،٣	٢٨٠٣،٥	٣٠٤،٠	٦١،٤	٦٣،٠
١٩٨٧	٩٧٥،٠	٤٧٧٤،٠	٤٦٣٢،٩	٢٥١٨،٠	٢٥٨،٠	٥٢،٧	٥٤،٤

المصادر:

ـ بنك الكويت المركزي:

التقرير الاقتصادي، ص ٣٢، جدول رقم (٣).

النشرة الاحصائية الفعلية، ابريل/يونيه ١٩٨٨

مصدر سابق ص ٥ جدول رقم (٩)، ص ٢ جدول (١)

* النقد المتداول + ودائع تحت الطلب = مجموع وسائل الدفع

** M1 + شبه النقد أو (الودائع غير الجارية + ودائع التوفير).

*** بالبنك المركزي والبنوك التجارية والمتخصصة وشركات الاستثمار.

جدول رقم (٥ - ٣)

تطور قيمة الودائع والأرصدة لدى البنوك الأجنبية ونسبتها في اجمالي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧

بيان	البنك المركزي			البنوك التجارية		
السنوات	إجمالي الموجودات الأجنبية	الودائع	٪	إجمالي الموجودات الأجنبية	أرصدة** لدى بنوك أجنبية	٪
١٩٨٠	١٠٩٤،٤	٩٠٦،٣	٨٢،٨	١٨٨٠،١	١٤٣٦،٧	٤
١٩٨١	١١٧٢،٧	٩٨٨،٧	٨٤،٣	٢٢٤٥،٥	١٧٣٨،٥	٧٧،٤
١٩٨٢	١٧٣٨،٠	١٥٣٤،٥	٨٨،٣	٢٢٥١،٠	١٦٧٣،٨	٧٤،٣
١٩٨٣	١٥٥١،١	١٠٨٤،٢	٧٠،٠	٢٣٠١،١	١٥٠٥،٠	٦٥،٤
١٩٨٤	١٤٣٠،١	١٠٤٩،٥	٧٣،٣	٢٥٠٧،٦	١٥٠٢،٣	٦٠،٠
١٩٨٥	١٦٠٤،٨	١٢٣٦،٢	٧٧،٠	٢٢٢٩،٦	١٣٦٦،٩	٦١،٣
١٩٨٦	١٦١٠،٣	١٢٢٢،٣	٧٦،٠	٢١٧٩،٠	١٢٠٩،٩	٥٥،٥
*١٩٨٧	١٤٩٠،٠	١١٤٢،٠	٧٦،٦	٢٢٤٦،٤	١٢٦٧،٧	٥٦،٤

* تمثل متوسط الربع الأول من عام ١٩٨٧.
** بما فيها شهادات الايداع CPS.

المصدر: احتسبت من بنك الكويت المركزي: النشرة الاحصائية الفصلية يناير/ مارس ١٩٨٧ المجلد (٤)، العدد (١)، ص ص ٨، ١١.

ويشير هيكل التوظيفات الموضح بالجدول المشار إليه أن هذه التوظيفات لا تحقق أقصى عائد للإقتصاد الوطني لأن معظمها مستثمر في أصول قصيرة الأجل وأن زيادة الطاقة الإستيعابية المحلية يمكن أن تؤدي الى توظيفات أكثر عائداً لهذه الأموال.

ومن ناحية أخرى فإن زيادة الطاقة الإستيعابية للحدود الممكنة محلياً يقتضي أن تجد هذه الطاقة عمقاً خليجياً وعربياً يمكن أن يعزز استمرارية وكفاءة وديناميكية القاعدة الإنتاجية المحلية. هذا ما سوف نتناوله في الجزء التالي.

٣ ـ ٢ دعم تكامل رأس المال الوطني محلياً وعربياً:

نقصد بتكامل رأس المال الوطني محلياً قدرة الإقتصاد المحلي على الإستفادة القصوى بالمقدرة التمويلية القومية، وتعظيم العائد الإجتماعي من التوظيفات الخارجية بحيث تصب وفوراتها الإقتصادية في تدعيم القاعدة الإنتاجية الداخلية الى الحد الذي يجعلها قادرة على إشباع الإحتياجات المحلية اعتماداً على الذات، وفضلاً عن ذلك تمكن الإقتصاد الوطني من توفير الكوادر المدربة والكفاءات القادرة على تنفيذ الجهود الإنمائية عن طريق المقدرة التقنية العالية التي يمكن نقلها للمجتمع عن طريق التوظيفات في الأسواق الأجنبية.

ونقصد بتكامل رأس المال الوطني عربياً تعزيز استمرارية كفاءة قاعدة الإنتاج المحلية، وذلك بأن يكون عمقها الطبيعي هو تنمية الإقتصاديات العربية سواء داخل التجمع الخليجي العربي أو في سائر الأقطار العربية. وبذلك تتهيأ بهذا التكامل سبل إعادة تدوير الموجودات الأجنبية العربية حكومية وخاصة سواء على المستوى المحلي أو المستوى العربي. وتؤكد الكتابات الجادة حول هذا الموضوع أن تحقيق هذا التكامل في المستقبل يعتبر مسؤولية عربية جماعية لتحقيق تنمية عربية شاملة ومستقلة(٨)، كما تؤكد أيضاً أن الإبقاء على فكرة ضآلة الطاقة الإستيعابية الخليجية أو العربية لا يخلو من الشك والريبة في من يروج لها في ظل بقاء المنطقة العربية في حالة من التبعية وبقاء المنطقة العربية الخليجية تعاني من وضعين متنافرين، الفجوة التقنيّة والمعرفية والثراء المادي في آن واحد(٩).

وبناء على ما ذكر نحاول في هذا الجزء التعرف على الأرصدة العربية والكويتية بصفة خاصة الموظفة في الخارج ومقتضيات إعادة تدويرها لتدعيم التنمية المحلية والعربية ومجالات هذا التدوير.

٣ ـ ٢ ـ ١ الموجودات الخارجية العربية وهيكل توظيفاتها:

رغم عدم توفر بيانات دقيقة عن حجم الإستثمارات العربية في الخارج، الا أن التقديرات المتاحة عن هذه الأرصدة في الكتابات المختلفة تعتبر من الضخامة التي يعول عليها دور تاريخي في اقتلاع جذور التخلف من بلدان الفائض النفطي وسائر بلدان الوطن العربي.

وتوضح بعض التقديرات أن الأرصدة العربية الخارجية لكل من السعودية والكويت والإمارات العربية تقدر بنحو ٢٧٢ مليار دولار للعام ١٩٨١ تمثل أرصدة الكويت فيها نحو ٧٥ ملياراً عن نفس العام مقارنة بنحو ٤٥ مليار للعام ١٨٧٩ من اجمالي قدره ١٤٠ ملياراً لهذه الدول في تلك السنة. ومن ناحية أخرى قدرت الموجودات الأجنبية الخاصة لكل من السعودية والكويت بنحو ٣٠ ملياراً من الدولارات الأمريكية ونحو سبعة مليارات أخرى للقطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة في بداية الثمانينات[١٠].

وعلى أي حال توضح التقديرات الحديثة المبينة في الجدول رقم (٦ ـ ٣) أن حجم الموجودات الأجنبية للدول العربية الخليجية يتراوح بين ٤٦٠ ـ ٦٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ أما الإستثمارات التي يملكها القطاع الخاص داخل هذه الموجودات فتقدر بنحو ١٢٠ ـ ٢٢٠ مليار دولار عن نفس العام المشار اليه.

ويشير الجدول رقم (٧ ـ ٣) الى هيكل توظيفات رؤوس الأموال العربية في الخارج حيث تبين أن الإستثمارات المباشرة لم تزد عن ٢٣٫٩٪ من اجمالي التوظيفات لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ١٩٨٥ ولم تصل الى ثلث الموجودات الأجنبية حتى للعام ١٩٨٨ بالنسبة لجميع الدول المصدرة للنفط بما فيها البلدان العربية. وتبلغ الأصول السائلة ممثلة في الودائع المصرفية والأوراق

جدول رقم (٦ - ٣)

مجموعة من تقديرات الموجودات الوطنية لـدول مجلس التعاون الخليجي خـلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨

(مليون دولار)

السنوات	الموجودات الأجنبية	
	إجمالي	خاصة
١٩٧٤	٥٧،١ [١]	٢٣ [٤]
١٩٨٠	٢٣٠،٠ [٢]	-
١٩٨٢	٣٧٤،٠ [٣]	-
١٩٨٥	٢٠٥ [٢] - ٤١١،٤ [١]	-
١٩٨٦	٤٥٠،٠ [٤]	١٢٥ [٥] - ٢٢٥ [٤]
١٩٨٧	٣٠٠ [٤] - ٤٢٣ [٤]	١٠٠ [٤]
١٩٨٨	٤٦٠ - ٦٢٠ [٤]	١٢٠ - ٢٢٠ [٤]

المصادر:

(١) التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٦٢.

(٢) عبد الكريم صادق: اعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في الخارج للمنطقة العربية، الواقع الراهن والامكانات المتاحة، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مارس (آذار) ١٩٨٩، ص ١٦.

(٣) منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي العاشر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ص ١٠١.

(٤) رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المربكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، صص ١٢٧ - ١٣٨.

(٥) تمثل ثروات الأفراد العرب الموظفة لدى وسطاء ماليين في الخارج ومصدرها: اليوم السابع (٢٩) كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦) وكذلك:

د. ابراهيم سعد الدين وآخرون: التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، ص ١٩٨.

جدول رقم (٧ ـ ٣)
هيكل توظيفات الموجودات الخارجية للدول النفطية
بما فيها الدول العربية عامي ١٩٨٥، ١٩٨٨

(نسب مئوية)

	١٩٨٥	١٩٨٨
١ ـ حسب نوع التوظيف		
ودائع مصرفية	٢٨،٣	٤٠،٣
اوراق حكومية	٢٦،٨	٥،٢
استثمارات مباشرة	٢٣،٩	٣١،٠
احتياطيات أجنبية	٥،٩	١٣،١
قروض للدول النامية	١٥،١	٢،٨
صندوق النقد الدولي	—	٧،٦
المجموع	١٠٠	١٠٠
٢ ـ حسب الدول **		
المملكة المتحدة	١٣،٨	١٤،٦
دول السوق الأوروبية الأخرى	١٧،٤	
الولايات المتحدة	١٨،٠	١٢،٨
دول صناعية أخرى	١٧،٢	١٨،١
مراكز مالية لا اقليمية (اتشور)	٩،٦	١١،٠
الدول النامية	١٣،٦	١٣،١
ائتمانات لغير المصارف	٢،٥	٢،٨
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي	٧،٩	٧،٦
المجموع	١٠٠	١٠٠

* التوظيفات لهذا العام تتعلق بدول مجلس التعاون الخليجية.

** تتعلق بإجمالي الدول المصدرة للنفط (أوبك).

المصدر: نفس المصدر رقم (٢) في الجدول (٦ ـ ٣)، ص ١٦، ص ١٨.

الحكومية نحو ٥٥٫١٪ من اجمالي توظيفات الدول العربية للعام ١٩٨٥ والى نحو ٤٥٫٥٪ لإجمالي توظيفات دول الأوبك للعام ١٩٨٨ الأمر الذي يجعل هذه التوظيفات معرضة للتآكل عن طريق التضخم العالمي[١١].

ومن ناحية أخرى يلاحظ من الجدول المشار إليه في نصفه الأسفل استئثار الدول الصناعية الغربية بمعظم التوظيفات الخارجية لدول الأوبك بما فيها الدول ذات الفائض النفطي. ففي الوقت الذي لا تحظى الدول النامية مجتمعة بما فيها الدول العربية بنحو ١٣٫١٪ من هذه ا لتوظيفات للعام ١٩٨٨ نجد الدول الصناعية المتقدمة تحظى بنسبة ٦٥٫٥٪ من إجمالي هذه التوظيفات في نفس العام. وكانت أكثر من ذلك في العام ١٩٨٥ حيث بلغت ٦٦٫٤٪ للعام ١٩٨٨.

ويلاحظ ارتفاع نسبة الفوائض الموظفة في المراكز المالية الدولية Offshore وهي مؤسسات مالية تقوم على تدوير الفوائض العربية وتمويل استيرادات البلدان ذات الفائض ومنها تلك المراكز التي أقيمت في دولة البحرين غداة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ومن الجدول المشار إليه نجد أن هذه المراكز الدولية تستأثر بنحو ١١٪ من اجمالي التوظيفات العربية عام ١٩٨٨ . ويمكن إضافة هذه النسبة الى حصة الدول الرأسمالية المتقدمة لتصبح ٧٦٫٥٪ للعام ١٩٨٨.

وفيما يتعلق بالتوظيفات العربية داخل الوطن العربي فقد بلغت نحو ١٣٫٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨٦/٨١ ويعادل هذا المبلغ نسبة ٣٫٠٨٪ من إجمالي الموجودات العربية الخارجية للعام ١٩٨٦ . ومع ضآلة هذه النسبة الا أنها تشكل نحو ٤١٫٥٪ من جملة المساعدات العربية الإنمائية في ذلك العام[١٢].

ويشير الجدول رقم (٨ ــ ٣) الى توزيع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية ومنه يتبين أن إجمالي التوظيفات قد بلغ ١٣٫٣ مليار دولار منذ انشاء هذه المؤسسات وحتى نهاية العام ١٩٨٧ استأثرت قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين بنسبة ٣٨٫٤٪ منها وحظى قطاع النقل والمواصلات

جدول رقم (٨ - ٣)

توزيع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حسب مجموعة البلدان المستفيدة والقطاع حتى ١٩٨٧/١٢/٣١

بيان / الجهة والدول	عدد العمليات	الزراعة والصناعة		النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية		الطاقة والمياه		أخرى		المجموع		النصيب النسبي ٪
		المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	٪
بلدان عربية	٨٧٨	٥١٢٦	٢٨،٤	٢٩١٠	٢١،٨	٤٠٠٢،٦	٣٠	١٣١١،١	٩،٨	١٣٣٤٩،٧	١٠٠	٥٢،٦
البلدان الافريقية	٦٥١	١٤٠٩،٤	٣٠،٨	١٥٦٣،٧	٣٤،١	٩٥٣،٩	٢٠،٨	٦٥٦،٤	١٤،٣	٤٥٨٣،٤	١٠٠	١٨،١
البلدان الأسيوية	٤٢٨	٢١٤٣	٣٠،٨	١٢٨٠،٨	١٨،٤	٣٠٩٧،٦	٤٤،٦	٣٨٩،٤	٦،٣	٦٩١٠،٩	١٠٠	٢٧،٣
بلدان امريكا اللاتينية	٧١	٨٠،٧	٢١،١	٢٨،٦	٧،٢	١١٩،٩	٣١،٥	١٤٩،٠	٤٠،٠	٢٧٨،٢	١٠٠	١،٥
البلدان الأخرى	١٢	١٣،٦	١١،٧	٦٤،٩	٥٦،٠	٣٧،٣	٣٢،١	—	—	١١٥،٨	١٠٠	٠،٥
الاجمالي	**٢٠٤٠**	**٨٧٧٢،٨**	**٣٤،٦**	**٥٨٤٧،٩**	**٢٣،١**	**٨٢١١،٤**	**٣٢،٤**	**٢٥٦٠،٠**	**٥٦،٩**	**٢٥٣٣٨،١**	**١٠٠**	**١٠٠**

المصدر: بيانات حصل عليها الباحث من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، فبراير ١٩٨٩.

بنحو ٢٢٪ وذهبت النسبة المتبقية لقطاعات الطاقة والمياه والقطاعات الأخرى. ويلاحظ أن بقية البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية كان نصيبها نحو ١٢٫٠ مليار دولار من اجمالي هذه التوظيفات (تابع بيانات الجدول المشار إليه).

٣ ـ ٢ ـ ١ ـ ٢ تقدير الأرصدة الكويتية:

يمكن لنا التوصل الى تقدير قد يكون قريباً من الواقع لأرصدة الموجودات الأجنبية الكويتية وذلك باعتبار هذه الأرصدة مساوية لرصيدي الإحتياطي العام للدولة واحتياطي الأجيال القادمة بالإضافة الى أرصدة الإستثمارات الكويتية الخاصة في الخارج.

أولاً: الأرصدة الحكومية ممثلة في أرصدة الإحتياطيات:

تتمثل أرصدة الإحتياطات الكويتية في احتياطي الأجيال القادمة والإحتياطي العام. وقد تم تكوين الإحتياطي الأول أساساً لمقابلة احتياجات الكويت من الموارد التمويلية والإنمائية لفترة ما بعد النفط. ويضاف الى هذا الإحتياطي نسبة ١٠٪ سنوياً من الإيرادات النفطية. أما الإحتياطي العام فقد تم تكوينه لمقابلة عجز الميزانية والإستثمار والأقراض للدول الأخرى. ويذكر أن القروض التي حصلت عليها العراق من الكويت أثناء حربها مع ايران وقدرها ١٣ مليار دولار، كانت من هذا الإحتياطي[١٣].

وقد تم تقدير أرصدة الإحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة في ضوء ما وصلت اليه هذه الأرصدة عام ١٩٨٥/٨٤ وفي ظل افتراض مستويات مختلفة للإنتاج والإيرادات النفطية وغير النفطية وفي ظل تقدير عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٩٠/٨٩، وسوف نلجأ الى التقدير الثالث من بين اثني عشر تقديراً لهذه الإحتياطات، ويستند هذا البديل الى افتراض متوسط انتاج يومي يتراوح بين ١١٠٠ ـ ١٤٥٠ ألف برميل يومياً، سعر برميل النفط يعادل (١٥) دولاراً، ومعدل نمو سنوي للإيرادات غير النفطية يعادل نحو ٣٫٦٪[١٤]، وقد فضلنا هذا التقدير لاقترابه من تقديرات حصص الإنتاج لدول الأوبك التي قامت بها هيئة الطاقة الدولية (International Energy Agency) حيث تبلغ حصة

الكويت في هذه التقديرات نحو ١٫٠٣٧ مليون برميل/يوم في النصف الأول من عام ١٩٨٩ مقارنة بنحو ١٫٦ مليون برميل في نوفمبر ١٩٨٨ (أنظر جدول رقم ٢١ ـ ٣)، وفيما يتعلق بالأسعار فإن الأسعار المطروحة في اجتماعات الأوبك في نفس الفترة تتراوح بين ١٥ ـ ١٨ دولاراً للبرميل[١٥].

ويوضح الجدول رقم (٩ ـ ٣) تقديراً لتطور أرصدة الإحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة مقوماً بالدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ . وأخذا في الإعتبار ما قدمناه سابقاً من استعراض للموجودات الأجنبية للبنك المركزي وبقية القطاع المصرفي وشركات الإستثمار أمكننا إضافة أرصدة الإحتياطي العام الى أرصدة احتياطي الأجيال القادمة واعتبارها جميعاً هي جملة الموجودات الكويتية.

ويلاحظ اتجاه الرصيد الكلي لهذه الإحتياطات الى الإنخفاض من نحو ٢٣٫٣ مليار دينار تقريباً عام ١٩٨٥/٨٤ الى نحو ١٩٫١ مليار دينار عام ٨٩/ ١٩٩٠، وذلك للإستمرار في تمويل الموازنة العامة طوال الفترة موضع التقدير من أصل وعائدات الإحتياطي العام للدولة الذي من المتوقع انخفاضه من ١١٫٤ مليار الى ١٫٤ مليار دينار خلال الفترة ٨٥،٨٤ ـ ١٩٩٠/٨٩ . أما احتياطي الأجيال القادمة فمن المنتظر أن يرتفع الى ٢٠٫٥ مليار دينار عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ١١٫٨ مليار في سنة الأساس ١٩٨٥/٨٤ .

ومن ناحية أخرى نجد أن إجمالي الأرصدة مقوماً بالعملة الأجنبية قد ارتفع عام ١٩٨٦/٨٥ الى نحو ٨٢٫٦ مليار دولاراً مقارناً بنحو ٧٨٫٩ مليار عام ٨٤/ ١٩٨٥ ثم أخذ اتجاهاً نزولياً أودى به الى نحو ٦٩٫٥ مليار عام ٩٠/٨٩ بسبب التآكل المستمر في أرصدة وعائدات الإحتياطي العام.

ثانياً: الأرصدة الخارجية الخاصة:

إن عدم وجود تقديرات متاحة لحجم أرصدة الإستثمار الخارجية للقطاع الخاص يجعل أي محاولة لتقدير هذه الأرصدة متضمنة لقدر من المجازفة. وبالرغم

جدول رقم (٩ ـ ٣)
تقدير تطور أرصدة الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة
خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٩٠/٨٩

(بالمليون دينار)

بيان السنوات	الاحتياطي العام مليون دينار **	احتياطي الاجيال مليون دينار ***	اجمالي مليون دينار	القيمة الحالية بالمليون دولار امريكي ****
١٩٨٥/٨٤	١١٤٣٢٫٧	١١٨٤٣٫٣	٢٣٢٧٦	٧٨٩٠٥٫٦
١٩٨٦/٨٥	١١١٥٦٫٠	١٣٢١٥٫٠	٢٤٣٧١	٨٢٦١٧٫٧
١٩٨٧/٨٦	٨٩٠٠٫٣	١٤٥٢٧٫٠	٢٣٤٢٧٫٣	٧٩٤١٨٫٥
١٩٨٨/٨٧	٦٣٩٥٫٤	١٥٩٤٠٫٩	٢٢٣٣٦٫٣	٧٥٧٢٠٫٠
١٩٨٩/٨٨	٣٩١١٫٦	١٧٤٦٣٫٣	٢١٣٧٤٫٩	٧٢٤٦١٫٠
١٩٩٠/٨٩	١٤٠٨٫٥	١٩١٠٣٫٨	٢٠٥١٢٫٣	٦٩٥٣٦٫٧

* فعلي.

** معدل العائد السنوي = ٥٪ سنوياً. وبذلك قدرت مبالغ العجز الحكومي التي سوف تمول عن طريق هذا الاحتياطي نحو ١١٣٩٢,٥ مليون دينار منها مبلغ ١٣٦٨,٣ مليون من العائدات السنوية ونحو ١٠٢٤,٢ مليون من أصل الاحتياطي.

*** معدل العائد السنوي على هذا الاحتياطي قدرت بنحو ٨,٥٪ سنوياً.

**** سعر الدولار = ٢٩٥ فلساً لكل السنوات.

ومصدر بيانات الاحتياطي هو:

وزارة التخطيط: **التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة للدولة خلال الفترة** (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩، يناير ١٩٨٦، جدولي (٤)، (٧).

من ذلك يمكن الإعتماد على بيانات العائد المسجلة بميزان المدفوعات (الدخل من الإستثمارات) في تقدير حجم الأرصدة أو الموجودات الأجنبية للقطاع الخاص في ظل معلومية حجم الأرصدة أو الموجودات الأجنبية الحكومية. **ويستند التقدير الى اعتبار الأرصدة الخاصة تساوي نسبة من الأرصدة الحكومية هي نفس نسبة الدخل من الإستثمارات مضافاً إليها نصف دخل المؤسسات المالية من الإستثمارات الأجنبية المسجلة في ميزان المدفوعات الكويتي.**

وبإجراء هذا الحساب في الجدول رقم (١٠ ــ ٣) تبين ما يلي:

ــ بلغ إجمالي الدخل من الإستثمارات الخارجية الإجمالية المسجل بميزان المدفوعات نحو من ١٣٫٣ مليار دينار كويتي خلال الفترة ١٩٨٦/٨٠ بمتوسط سنوي قدره ١٨٩٤٫٧ مليون دينار.

ــ بلغ المتوسط السنوي للدخل من الإستثمارات الخاصة نحو ٣٦٣ مليون دينار سنوياً بينما بلغ متوسط دخل المؤسسات المالية نحو من ٤٠٦ مليون دينار.

ــ بلغ إجمالي نصيب القطاع الخاص من دخل الإستثمارات متضمناً نصيبه في دخل المؤسسات المالية نحو ٣٩٦٢٫٠ مليون دينار بمتوسط سنوي قدره ٥٦٦٫١ مليون دينار وبنسبة متوسطة قدرها ٥٠٪ من إجمالي دخل الحكومة من الإستثمارات الخارجية خلال هذه الفترة.

وبناء على ما سابق تبلغ الإستثمارات الخارجية وفقاً لهذا الحساب نحواً من ٤١٫٣ مليار دولار أمريكي (٥٠٪ من أرصدة الإحتياطي) للعام ١٩٨٦/٨٥ أو نحو من ٣٤٫٨ مليار دولار في جملة الإحتياطي المقدر عام ١٩٩٠/٨٩ . وبذلك تصبح إجمالي أرصدة الإستثمارات الخارجية الكويتية (حكومية + خاصة) ١٢٣٫٩ مليار دولار عام ١٩٨٦/٨٥ أو نحو من ١٠٤٫٣ مليار عام ١٩٩٠/٨٩ (راجع الجدول رقم ١٠ ــ ٣).

ومن الجدير بالذكر أن الكويت قد كونت خبرات لا بأس بها في مجالات الإستثمار الدولي الأمر يجعل منها مثالاً للخبرات العربية الناجحة في هذا الإطار. وتمتلك الكويت حالياً مجموعة متنوعة من الإستثمارات تحت مظلة

جدول رقم (١٠ - ٣)

تطور الدخل من الاستثمارات الخارجية المسجل بميزان المدفوعات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

السنوات	الحكومة	المؤسسات المالية	القطاع الخاص	الاجمالي	نصيب القطاع الخاص في المؤسسات المالية	اجمالي دخل القطاع الخاص	الخاص ٪ دخل الحكومة
١٩٨٠	٩٣٣	٣٢٧	٣٦٠	١٦٢٠	١٦٣٫٥	٥٢٣٫٥	٥٦
١٩٨١	١٦٥٠	٤١٥	٤٢٩	٢٤٩٤	٢٠٧٫٥	٦٣٦٫٥	٣٩
١٩٨٢	٩٦٥	٤٣٨	٤٢٨	١٨٣١	٢١٩٫٠	٦٤٧٫٠	٦٧
١٩٨٣	٨٩٦	٤٣٥	٣٤٧	١٦٧٨	٢١٧٫٥	٥٦٤٫٥	
١٩٨٤	٨٤٣	٤٧٥	٤٠٠	١٧١٨	٢٣٧٫٥	٦٣٧٫٥	٧٥٫٥
١٩٨٥	٨٦٤	٤٠٥	٣١٨	١٥٨٧	٢٠٢٫٥	٥٢٠٫٥	٦٠٫١
١٩٨٦	١٧٤٩	٤٣٧	٢٥٩	٢٣٥٥	١٣٧٫٥	٤٣٢٫٥	٢٤٫٧
اجمالي	**٧٩٠٠**	**٢٨٤٣**	**٢٥٤١**	**١٣٢٨٣**	**١٤٢١٫٠**	**٣٩٦٢٫٠**	**٥٠٫٠**
متوسط سنوي	١١٢٨٫٦	٤٠٦	٣٦٣	١٨٩٤٫٧	٢٠٣٫٠	٥٦٦٫١	٪٥٠

مصدر البيانات هو:

بنك الكويت المركزي: التقدير السنوي والنشرة الاحصائية الفصلية أعداد مختلفة.

مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للاستثمار في مناطق عديدة من العالم أهمها الولايات المتحدة وبريطانيا، المانيا الغربية، اسبانيا، اليابان، سنغافورة، وماليزيا. ويوضح الجدول رقم (١١ ـ ٣) الإستثمارات الكويتية المباشرة في أوروبا والولايات المتحدة وشرق آسيا حتى العام ١٩٩٠.

وتبين من الجدول المشار إليه أن المساهمات الكويتية بلغ بعضها ١٠٠٪ من ملكية المؤسسات في أوروبا والولايات المتحدة وخاصة في تلك الإستثمارات الموظفة في البترول والعقار. كما تصل الملكية العربية الى ما يقرب الربع في الصناعات الهندسية والكيماويات، كما تصل الى نحو ثلاثة أرباع ملكية المؤسسة في أنشطة الإستثمار الفندقي. أما في شرق آسيا فتراوحت نسبة الملكية من ٥٪ الى ١٧٪، وتنصرف مجالاتها الى العقارات والتصنيع. وترتفع قيمة المساهمة الى نحو ٣٠٠٠ مليون دولار في مجالات البترول والصناعات الهندسية وتقل عن ذلك في المجالات الإستثمارية (تابع بيانات الجدول رقم ١١ ـ ٣).

ويلاحظ أن الإستثمارات الأخرى غير المباشرة إنما تتمثل في استثمارات قصيرة الأجل قد تم توضحيها في الجدول رقم (٧ ـ ٣) ضمن استثمارات دول الأوبك.

وأياً كانت مجالات التوظيف فإن الإستثمارات المباشرة شأنها شأن الإستثمارات الأخرى تظل معرضة لأخطار جمة باعتبارها تمثل دعامة رئيسية وآلية من آليات الإقتصاد الرأسمالي المتقدم في الجوانب النقدية والمالية والإنتاجية، فضلاً عن تغذية نشاط الشركات متعددة الجنسية التي أصبحت ضالعة في تدوير الأموال النفطية مستمرة التراكم. وبالطبع فإن هذا التطور إنما يجعل تلك الدول حريصة على استخدام هذه الأرصدة في ثنايا اقتصادياتها.

٣ ـ ٣ مقتضيات إعادة تدوير الأرصدة العربية الخارجية:

يكاد يتفق الإقتصاديون العرب على ضرورة إستعادة الأموال العربية الخارجية وبعثها في شرايين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العربي حتى تشعل فيه وثبة

جدول رقم (١١ - ٣)

الاستثمارات الكويتية المباشرة في المناطق المختلفة من العالم حتى عام ١٩٩١

اسم الشركة	مجال العمل	نسبة الملكية ٪	القيمة بالمليون دولار
١ - الولايات المتحدة			
- سانتافيا الدولية	بترول	١٠٠	٢٥٠٠
- جاليري والاس هوسن	فندقه	٣٠ - ٧٠	٥٠٠
- اتلانتا هيلتون	فندقه	١٠٠	١٨٥
- ويسترن ريسورس	بترول	٣٠	١٠٠
٢ - بريطانيا			
- بيريتش بتروليم	بترول	٩٫٩	٣٥٠٠
- مجموعة سانت مارتن	عقارات	١٠٠	١٥٠٠
- بنك ميرلاند	بنوك	١٠	٤٠٠
- ترست هاوس	فندقه	٣	١٠٠
- بنك رويال سكوتلاند	بنوك	٢	٦٠
٣ - المانيا			
- ديملر بنز (مرسيدس)	سيارات	١٤	٣٠٠٠
- هوكست	كيماويات	٢٢	٢٢٠٠
- فيا لفتلافت	هندسة	٢٢	٤٠٠
٤ - اسبانيا			
- مجموعة توراس	توظيف	٧٢	٢٠٠٠
٥ - اليابان			
- البترول العربية	بترول	-	٤٠٠
٦ - سنغافورة			
- فيرست كانتال	عقارات	١٧	٣٥
- افيمو	مهمات عسكرية	١٠	١٠
٧ - ماليزيا			
- سيم داربي	تصنيع	٥	١٠٠

المصادر: ١ - Time - December 22, 1990, P. 16

٢ - مجلة المجلة العدد (٥٧٢)، ٢٩ يناير ١٩٩١، ص ٢٦.

النمو والخروج من براثن الفقر والتبعية. وتستند هذه الدعوة الى تمتع الوطن العربي بامتداد جغرافي متنوع وقاعدة موردية بكر في معظمها، وتنوع في مصادر الطاقة وقوة العمل، وحشد سكاني يضمن الإستمرارية في أداء المشروعات الجديدة فضلاً عن العوامل الثقافية والحضارية المشتركة[١٦].

وفي نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، وهي دول تصدير رأس المال يرى بعض الإقتصاديين العرب أن التكامل الذي يتم بينها قد استند الى ركائز موضوعية تتمثل في وحدة أهدافها نحو تحقيق التنمية استناداً الى قدرة تمويلية، وتشابه في الموارد يمكنها من توحيد سياساتها ازاء تنمية قواعدها الإنتاجية والتعامل مع المورد الأساسي لها وهو النفط. **ورغم ذلك فإن ركيزة التكامل العربي الشامل بينها وبين الأقطار العربية مجتمعة هي ركيزة قوية اذا استند هذا التكامل على المدخل التخطيطي الإنمائي ومنجزات الإتفاقات العربية في شأن السوق العربية المشتركة، المشروعات العربية المشتركة، الأسواق المالية العربية والبناء المؤسسي المالي العربي، وبذلك ينطلق التكامل من وضع جزئي الى وضع شمولي**[١٧]. ويؤكد البعض الآخر من الكتّاب العرب على أن المشكلات التي يمكن أن تواجه التكامل يمكن تلافيها تحت مظلة الجامعة العربية وأهمها مشكلات تباين الأنظمة السياسية، أو نشوء التوزيع اللامتكافيء لثمار المشروعات نتيجة لاختلاف تكاليف الإنتاج من منطقة لأخرى أو نشوء مشكلات الميل للتركيز للإستثمارات نتيجة لتباين الوفورات الخارجية بين المناطق المتقدمة والأقل تقدماً حيث تتمتع الأولى بالسوق المتسعة، أو توفر المستلزمات والتسهيلات المتاحة من رأس المال الإجتماعي، وقوة العمل الفنية المدربة... الخ[١٨].

وفي إطار عرض مقتضيات تكامل رأس المال محلياً وعربياً يمكن لنا مناقشة أربعة منها نعتقد أنها عناصر حاكمة في تقرير مصير الأرصدة العربية كتحد للمرحلة المقبلة للكويت ولسائر الدول العربية المصدرة لرأس المال، وفيما يلي تناول لكل منها.

٣ ــ ٣ ــ ١ المخاطر المحيطة حول الأرصدة العربية في الخارج:

تأخذ التوظيفات الخارجية للأموال العربية بصفة عامة أشكالاً أشرنا إليها

جزئياً في الحديث عن فجوة الإدخار/الإستثمار في الكويت، وتتمثل معظمها في قنوات قصيرة الأجل كالودائع المصرفية وشهادات الإيداع أو استثمارات مباشرة في الأسهم والسندات والذهب. وليس من الصعوبة الإستدلال على مدى الخطورة المحيطة بهذه التوظيفات باستعراض عناصر المناخ القانوني والسياسي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة على أنشطة الإستثمار الأجنبي فيها أو بالشراكة معها في استثمارات خارج حدودها. وتتمثل هذه العناصر في مجموعة من القيود القانونية على ممارسة الأنشطة المختلفة في مجالات الإتصال والنقل والملاحة والطاقة والتعدين والأراضي والنظام المصرفي، تلك القيود التي تصل الى حد المصادرة أو وقف النشاط للإستثمارات الأجنبية سواء كانت داخل البلاد أو خارجها طالما تمس المصالح الإقتصادية الأمريكية وفقاً لقانون الطوارىء القومية(١٩).

ومن أهم المخاطر الإقتصادية التي تتعرض لها الموجودات المالية الأجنبية المملوكة للدول العربية تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، حيث يؤدي انخفاض سعر العملات الأجنبية عند تحويل الإيداعات المقومة بها الى عملات أخرى، وكذلك في حالة الإستيراد أو الإستثمار بعملات أخرى الى انخفاض قيمتها. كما يؤدي التضخم المستمر في بلدان السوق المتقدمة الى هبوط القوة الشرائية للودائع والإستثمارات العربية في الدول الأجنبية(٢٠)، وأخيراً تتعرض هذه الموجودات لخسائر أنماط التوظيف التي قدرت في حدودها الدنيا بنحو (١٨١) مليار دولار في العام ١٩٨٥(٢١). كما يقدر تقرير مقدم من اتحاد غرف الخليج العربي أن التقلب المستمر في أسعار تبادل العملات والسياسات المتبعة لتخفيض قيمة الأرصدة العربية في الدول الصناعية المتقدمة يؤدي الى تآكل التوظيفات في أصول مالية أجنبية بمعدل لا يقل عن ١٠٪ سنوياً(٢٢).

٣ ــ ٢ ــ ٢ حاجة الإقتصاد الوطني المصدر لرأس المال الى إحلال الواردات:

يعتبر ارتفاع مستوى الواردات في الإقتصاد المحلي من المنتجات الأولية والمصنعة والسلع الرأسمالية دليلاً قوياً (وداعياً أساسياً) لإيجاد المجالات المحلية التي

يمكن الإستثمار فيها وزيادة الطاقة الإستيعابية الوطنية، وتوضح البيانات المتاحة بالجدول رقم (١٢ ـ ٣) أن دول مجلس التعاون الخليجية قد استوردت من العالم الخارجي ما قيمته (٢٨،٧) مليار دولار عام ١٩٧٧، ارتفعت هذه القيمة الى أكثر من (٥٢،١) مليار للعام ١٩٨٠، وكان معدل النمو السنوي المتوسط في واردات هذه الدول خلال الفترة ٧٧ ـ ١٩٨٠ نحو ٢٧،٤٪، وكان يمثل نحو ٥٣٪ في كل من السعودية وعمان خلال الفترة المشار إليها وبالرغم من انخفاض معدل النمو السنوي في الفترة التالية ٨٠ ـ ١٩٨٧ الى نحو (- ٤،٢٪) في المتوسط، إلا أن حجم واردات هذه الدول ما زال مرتفعاً، وقد بلغ نحو (٣٦،٧) مليار دولار عام ١٩٨٧ .

وفيما يتعلق بالإقتصاد الكويتي فيوضح الجدول المشار إليه أن حجم الإستيراد يصل الى قرابة (٦) مليارات من الدولارات عام ١٩٨٧، كما تشير بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الى أن الواردات الكويتية تتوزع حسب الإستخدام عام ١٩٨٦ الى سلع رأسمالية بنسبة ٢٣،٢٪، ووسيطة بنسبة ٣٦،١٪، استهلاكية بنسبة ٤٠،٧٪، أما توزيعها حسب النشاط الإقتصادي، تمثل السلع الزراعية والغذائية فيها نحو ١٦٪، وتمثل السلع المصنعة بمختلف أنواعها نحو ١٤٪.

ويتضح من العرض السابق أنه في حالة اتجاه الإقتصاد الوطني لإحلال الواردات سوف يكون من اللازم القيام بإنفاق استثماري بما يلبي انتاج قيمته تصل الى نحو (٦) مليارات من الدولارات الأمر الذي يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الطاقة الإستيعابية. ولا يعني ذلك الإستغناء عن الواردات بصفة نهائية فسوف تستمر الحاجة الى **الإستيراد الرأسمالي في صورة تقنيات ومعدات وآلات** ضرورية، **الأمر الذي لا غنى عنه في الأجل القصير لاستمرار عملية بناء التنمية ولكن مع ذلك يظل التوجه لإحلال الواردات أو تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الإستراتيجية من أهم عناصر أو شروط زيادة الطاقة الإستيعابية** المحلية[٢٣].

جدول رقم (١٢ - ٣)
تطور قيمة الواردات (سيف) لدول مجلس التعاون الخليجي
خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٧

السنة / الدول	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٧	معدل النمو السنوي ٪	
				٧٧ - ١٩٨٠	٨٠ - ١٩٨٧
السعودية	١٤٦٦٠	٣٠١٧٠	١٩١٤٠*	٣٥،٠	(٥،٢)
الكويت	٤٨٤٠،٧	٦٥٢٨،٤	٥٩٨٧،٠*	١١،٦	(١،٢)
البحرين	٢٠٢٨،٨	٣٤٨٣،٤	٢٦١٢،٠	٢٣،٩	(٣،٥)
قطر	١٢٢٥،٠	١٤٣٩،٤	١٠٩٨،٠	٥،٨	(٣،٤)
عمان	٨٧٤،٦	١٧٨١،٧	٧٠٥،٥	٣٤،٧	(٨،٦)
الامارات	٥٠٤٨،٢	٨٧٤٦،٠	٧٢٢٥،٨	٢٤،٣	(٢،٥)
الاجمالي	٢٨٦٧٧،٣	٥٢١٤٨،٩	٣٦٧٦٨،٣	٢٧،٤	(٤،٢)

(١) قمنا بتحويل القيمة بالعملات المحلية من واقع أسعار الصرف المعلنة لكل سنة وفقاً للمصدر التالي :

IMF: International Financial Staistics, Voi. xxx VII, no. 6. June 1984, Vol. xli, noll november 1988

٣ ـ ٣ ـ ٣ الحاجة الى زيادة الجهد التصديري وربطه بالمساعدات الخارجية:

يؤدي التوجه الى تنويع مصادر الدخل الى زيادة الجهد التصديري فتتوفر عن طريق الصادرات حصيلة من النقد الأجنبي تعتبر بديلة للإيرادات النفطية المتقلبة. وفيما يتعلق بالكويت كدولة مصدرة لرؤوس الأموال فإنها لن تواجه بعقبات تصريف المنتجات التي تواجه الدول الأخرى المستوردة لرأس المال اذا سعت الى ربط المساعدات الخارجية التي تقدمها للدول الأخرى بجهود الإنتاج المحلي. ويتلخص هذا التوجه في إنتاج السلع التي تشتريها الدول المتلقية للمعونات من السوق العالمية عن طريق هذه المساعدات وخاصة اذا كانت سلعاً استهلاكية أو وسيطة كالأسمدة والإسمنت وغيرها. ويمكن التوسع في هذا المطلب لإنتاج احتياجات المشروعات المشتركة من السلع الوسيطة وهي المشروعات الإنمائية التي تساهم فيها الكويت برؤوس أموال في الدول العربية والصديقة وخاصة اذا لم تكن مثل هذه السلع متاحة في الدول المضيفة للإستثمارات[٢٤].

وفيما يتعلق بإجمالي المساعدات الإنمائية العربية الميسرة التي قدمتها الأقطار العربية المصدرة للبترول الى الدول النامية الأخرى فقد بلغت حوالي (٧٣،٢) مليار دولار بين عامي ١٩٧٠، ١٩٨٤ بمتوسط سنوي يقدر بنحو (٤،٩) مليارات، وقد بلغ هذه المتوسط أقصاه عام ١٩٨٠ ببلوغه نحو (٩،٦) مليارات من الدولارات الأمريكية. وكانت نسبة هذه المساعدات الى الناتج المحلي الإجمالي ٢،١٪، وكانت مرتبطة الى حد كبير بمدى الزيادة والإنحسار في حصيلة العوائد النفطية ولكنها استمرت أكثر من ثلاثة أمثال النسبة المحددة للمعونات الدولية الميسرة (٠،٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ونحو خمسة أمثال النسبة المقدمة من دول لجنة مساعدات التنمية وثمانية أمثال النسبة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، ومثل العون العربي حوالي ١٣،١٪ من إجمالي المساعدات العالمية[٢٥].

وقد بلغ إجمالي العون الإنمائي المقدم من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات فقط نحو (٥٥٨٠) مليون دولار عام ١٩٨٠ بلغ نصيب الكويت في إجمالي هذه المساعدات نحو (١١٨٦) مليون دولار يمثل

جدول رقم (١٣ - ٣)
معونات التنمية المقدمة من أربع دول عربية الى الدول الأخرى
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠

(مليون دولار أمريكي)

السنة / البيـــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المملكة العربية السعودية						
القيمة	١٩٩٧	٢٤٠٧	٢٤٠٩	١٤٧٠	٢٢٩٨	٣٠٣٣
٪ من الناتج القومي	٥٫٦٢	٥٫١٣	٤٫٠٩	٢٫٢٧	٣٫٠١	٣٫٦٠
الكويت						
القيمة	٩٧٦	٦١٦	١٥١٧	١٢٦٨	١٠٥٣	١٫١٨٦
٪ من الناتج القومي	٨٫١١	٤٫٥٢	١٠٫٠٢	٧٫٣٦	٤٫٠٨	٣٫٨٧
قطر						
القيمة	٣٣٩	١٩٥	١٩٧	١٠٦	٢٧٧	٢٩٩
٪ من الناتج القومي	١٥٫٦٢	٧٫٩٥	٧٫٩٠	٣٫٥٦	٥٫٨٩	٤٫٥٠
الامارات العربية المتحدة						
القيمة	١٠٤٦	١٠٥٩	١١٧٥	٦٨٤	١١١٣	١٠٦٢
٪ من الناتج القومي	١١٫٦٨	٩٫٢١	٨٫٠٥	٤٫٨٢	٦٫١٨	٣٫٩٦

المصدر: الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، نشأتها أداؤها دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط اشراف عبد الوهاب علي التمار، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت ١٩٨٥، ص ٤٧.

نحو ٣٫٨٧٪ من الناتج القومي الإجمالي في تلك السنة مقارنة بنحو ٨٫١١٪ عام ١٩٧٥، ١٠٫٢٪ عام ١٩٧٧، ٧٫٤٪ عام ١٩٧٨ وذلك وفقاً للبيانات المتاحة بالجدول رقم (١٤ – ٣).

وفي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي قدرت جملة مساعدات التنمية الدولية التي قدمتها دولة الكويت بنحو ١٦٫١ مليار دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٧* . وقد تراوحت نسبة هذه المساعدات بين ١٫٢ ٪ – ٢٪ من ناتجها القومي خلال النصف الثاني من الثمانينات وحتى عام ١٩٨٩/٨٨ كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قد قدم ٣٦٠ قرضاً قيمتها ١٥٨٤ مليون دينار تعادل ٥٫٤ مليار دولار أمريكي**.

واذا اعتبرنا أن نسبة المساعدات الخارجية/الناتج القومي التي تحققت في عام ١٩٨٠ رغم انخفاضها عن السنوات السابقة لذلك العام هي التي سادت في الأعوام التالية وحتى نهاية الفترة، فيمكن لنا بيان قدر المساعدات الخارجية الكويتية بالعملة المحلية والدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٧ في الجدول رقم (١٤ – ٣)، وبالنظر في مكونات الجدول المشار إليه فإن المساعدات الكويتية المقدرة خلال الفترة المشار إليها بلغت نحو (٢٠٧٦٫١) مليون دينار تعادل نحو ما يقرب من (٧) مليارات من الدولارات الأمريكية وبمتوسط سنوي خلال الفترة المذكورة بلغ نحو مليار دولار تقريباً (٩٩٨٫٨) مليون، وذلك باستخدام أسعار الصرف الفعلية للدينار الكويتي المعلنة من قبل البنك المركزي الكويتي (تابع بيانات الجدول المشار إليه).

ونخلص من ذلك الى أن الإقتصاد الكويتي (والإقتصاديات العربية النفطية الأخرى) يحظى بمجال آخر من مجالات توسيع الطاقة الإستيعابية وذلك بما

---

* أنظر:
IMF, The Compostion and Distribution of Financial Assistance for Arab Countries and Arab Regional Institutions, Middle Eastern Department , July 1990, P.19.
Department, July 1990, P.19.

** بيانات غير منشورة تم الحصول عليها من الصندوق في فبراير ١٩٩٠ .

جدول رقم (١٤ - ٣)

تقدير المساعدات الخارجية الكويتية بالعملة المحلية والدولار الامريكي خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٧

بيان السنوات	(١) الناتج القومي مليون دينار	(٢) نسبة المساعدات الخارجية الناتج القومي ٪	قدر المساعدات الخارجية بالمليون دينار	(٣) سعر صرف الدينار الكويتي	المساعدات الخارجية الكويتية بالمليون دينار
١٩٨١	٩١٢٢،٨	٣،٨٧	٣٥٣،٠٥	٢٧٨،٨١٩	١٢٦٧،٥
١٩٨٢	٧٩٢١،٣	٣،٨٧	٣٠٦،٥٥	٢٨٧،٩٠٦	١٠٦٣،٧
١٩٨٣	٧٥٩٥،٢	٣،٨٧	٢٩٣،٩٣	٢٩١،٤٧٢	١٠٠٨،٢
١٩٨٤	٧٨٥٠،٨	٣،٨٧	٣٠٣،٨٣	٢٩٥،٩٧٦	١٠٢٦،٩
١٩٨٥	٧٢١٨،٤	٣،٨٧	٢٧٩،٣٥	٣٠٠،٨٤٤	٧٢٩،٤
١٩٨٦	٦٩٩٨،٣	٣،٨٧	٢٧٠،٨٣	٢٩٠،٥٣٤	٩٣١،٧
١٩٨٧	٦٩٤٠،٥	٣،٨٧	٢٦٨،٦٠	٢٧٨،٨٦٥	٩٦٤،٣
اجمالي	٧٨٣٧،٣	٢،٨٧	٢٠٧٦،١٤	٢٩٦،٧٤٠	٦٩٩١،٧

المصادر:

١ - وزارة التخطيط: **المؤشرات الأساسية للقطاعات المختلفة** أكتوبر ١٩٨٨.

جداول الحسابات القومية.

٢ - هذه النسبة مصدرها هو:

عبد الوهاب على التمار (مشرف).

الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط نشأتها - آداؤها، دورها المأمول في تطوير التنمية المحلية، ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة للنشر، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٥، ص ٤٧، جدول رقم (٣).

٣ - بيانات بنك الكويت المركزي.

يعادل إستثمارات تلبي إنتاج بديل للمعونات النقدية يقدر بنحو مليار دولار سنوياً وبالطبع يزداد هذا القدر اذا أضيف إليه الناتج المستهدف لتلبية احتياجات المشروعات المشتركة للكويت في البلدان العربية والبلدان الصديقة من الدول النامية.

٣ ـ ٣ ـ ٤ الحاجة الى النظرة الجديدة لاستخدامات النفط:

تؤكد التوجهات الإنمائية التي تقترن بتوسيع الطاقة الإستيعابية دعوتنا الى **ضرورة النظر الى النفط باعتباره مدخلاً صناعياً وكمستلزمات إنتاج محلية متاحة بوفرة أمام التوسع الصناعي.** إن هذا الإتجاه الجديد يؤدي تطبيقه على نطاق واسع الى خلق التشابك بين الموارد النفطية وبين القطاعات الإقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتبر بديلاً استراتيجياً يتحقق عن طريق تنميته تجنب الآثار السلبية للنمط الريعي للبنيان الإقتصادي والدخول.

وبناء على ذلك فلا يجب أن تشكل الأسعار المرتفعة للنفط دافعاً لتصديره في صورته الخام استعاضة عن تصنيعه في المستقبل. حقاً لقد تشكلت الموجودات العربية الخارجية استناداً لتطور أسعار النفط بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث لم يكن في ذلك العام ما يزيد عن (٥،٢) دولارات ارتفع الى نحو (٣٤،٣) دولاراً للبرميل عام ١٩٨١ . وفي المقابل ازدادت الإيرادات النفطية الجارية لست دول عربية فقط هي: (الإمارات، السعودية، الكويت، ليبيا، قطر، العراق) من أقل من (٢١) مليار دولار الى (١٩٩) مليار تقريباً للعام ١٩٨٠ . واذا كانت فترة الثمانينات قد شهدت انحساراً في العائدات النفطية الجارية بسبب تراجع الأسعار الى نحو (١٣،٥) دولاراً للبرميل للعام ١٩٨٦، وأقل من (١٧) دولار العام ١٩٨٧، وبالتالي تراجعت هذه الإيرادات الى (٤٦،٧) مليار، (٥٥،٥) مليار في العامين المشار إليهما. أنظر الجدول رقم (١٦ ـ ٣)، فإن المراحل القادمة قد تستعيد أسعار النفط الى أوضاعها المرتفعة، ولكن في ظل تراجع في الإحتياطات العالمية، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في استراتيجيات النفط على مستوى كافة الدول العربية المنتجة. وبحيث تتضمن هذه الاستراتيجيات استخدام النفط كمدخلات صناعية للإستثمارات المتطورة.

جدول رقم (١٥ ـ ٣)
تطور أسعار وعائدات النفط لمجموعة البلدان العربية النفطية خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٧)

السنة	السعر الحالي (دولار / برميل)	العائدات الجارية (مليون دولار)
١٩٧٣	٢,٧ ـ ١١,٥(**)	٢٠٧٠٥
١٩٧٤	١١,٢٠	٦٩٥٠٦
١٩٧٥	١٠,٩٠	٦١٣٢٠
١٩٧٦	١١,٧٠	٧٦١٠٥
١٩٧٧	١٢,٨٠	٨٣٩٨٠
١٩٧٨	١٢,٩٠	٨١٢٦٦
١٩٧٩	١٨,٦٠	١٣٣٢٠٨
١٩٨٠	٣٠,٥٠	١٩٨٥٠٧
١٩٨١	٣٤,٣٠	٨١٩٠٤
١٩٨٢	٣١,٠٠	١٢٩٧٤٣
١٩٨٣	٢٨,١٨	٩١٧١٣
١٩٨٤	٢٧,٥٠	٨٧١٠١
١٩٨٥	٢٦,٧٠	٧٣٠٣٩
١٩٨٦	١٣,٥٠	٤٦٧٢٧
١٩٨٧	١٦,٩(***)	٥٥٤٥٣

* هذه الدول العربية هي: الامارات، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا.

المصادر:

د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل (محرران: التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، يونيه ١٩٨٩، ص ٤٦، ٤٧.

** يمثل السعر الأول ٣ دولارات سعر ما قبل الحرب، ويمثل السعر الأعلى ١١,٥ سعر ما بعد الحرب مباشرة، أنظر.

رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المربكة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ١٥.

***IMF: IFS, Vol., XLIII, No.10, Oct., 1990

جدول رقم (١٦ - ٣)
تطور الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية في البلدان العربية
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٨

(مليون دولار)

بيان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٨		
البلدان	الادخار	الاستثمار	الفجوة	الادخار	الاستثمار	الفجوة	الادخار	الاستثمار	الفجوة
الاردن	٩٢٠	٢٧٨	(٣٧٠)	٣٩٣	١٣٥٥	(٩٦٢)	٢٥٨	١٣٢٧	(١٠٦٩)
الامارات	٦٩٠٣	٣٠٤٤	٣٨٥٩	١٩١٩٥	٨٤٠٢	١٠٧٩٣	٤٣٤٧	٥٩٥٩	(١٦١٢)
البحرين	١١٣	٣٩١	(٢٧٨)	١٤١٥	١٢٨٧	١٢٨	٨٠٦	١١٩٧	(٣٩١)
تونس	١١٣٤	١٣٥٧	(٢٢٣)	٢١٠١	٢٥١٦	(٤١٥)	٢٢٣٦	٢٤١١	(٢٤٥)
الجزائر	٥٨٦١	٧١٨٢	(١٣٢١)	١٧٠١٩	١٦٥٥١	٤٦٨	١٠٧١٤	١٧٨٥٧	(٧١٤٣)
جيبوتي	١٦	٣٢	(١٧)	-٤٣	٦٣	(١٠٦)	١٢	٨٧	(٧٥)
السعودية	٢٥٣٩٩	٥٢٤٤	٢٠١٥٥	٨٥٨١٧	٣٠٥٨٨	٥٥٢٢٩	١٧٢٢٠	١٧٠٨٨	١٣٢
السودان	١٤٤	٧٦١	(٦١٧)	١٠٣١	١٩٩٦	(٩٦٥)	-٢٣٠٣	١٣٨٦	(٣٦٨٩)
سوريا	٥٠٦	١٣٩٤	(٨٨٨)	٩٣٢	٣٥٩٧	(٢٦٦٥)	٢٩٤٠٠	٢١٥٥	(١٨٦١)
الصومال	٥٨	١٦٠	(١٠٢)	-٢٣٩	٩٤	(٣٣٣)	-٥٢	٢٥١	(٣٠٣)
العراق	٢٧٣٩	٢٥٧٧	١٦٢	٣٤٨٩٩	١٦٢٤٧	١٨٦٥٢	١٨٨٧٣	١٢٨٦٧	٦٠٠٦
عمان	٧١٩	٧٤٧	(٢٨)	٢٢٤٥	١٣٤٨	٨٩٧	١٧٩٢	٢١٧٩	(٣٨٧)
قطر	١٤٤٠	٤٢٤	١٠١٦	٣٧٥٤	١٣٣٥	٢٤١٩	٢٤٣	١٢٢٢	(٩٧٩)
الكويت	٨٨٥٠	١٥٣٠	٧٣٢٠	٢١٤٤٧	٣٩٨٦	١٧٤٦١	٩٧٥٤	٣٨٠٠	٥٩٥٤
لبنان	٢٦٢٨	٣٣٩٩	(٧٧١)	٣٤٠٨	٤٧٧٨	(١٣٧٠)	-	٧٢٠	(٧٢٠)
ليبيا	٣٧٤٩	٣٩٠١	(١٥٢)	١٧٠٩١	٨٥٠٩	٨٥٨٣	٨٨٣	٤٩٨٠	(٤٠٩٧)
مصر	١٧٨١	٤٤٤٩	(٢٦٦٨)	٣٧٨٦	٧٣٦٢	(٣٥٧٦)	٣١٧٣	٤١٤١	(٩٦٨)
المغرب	١٧٠٨	٢٢٦٢	(٥٥٤)	٢٨٤٥	٤٥٥٥	(١٧١٠)	٤٧٤٠	٥٢٣٢	(٤٩٢)
موريتانيا	٣٦	١٩١	(١٥٥)	١١	٢٥٧	(٢٤٦)	٣٥	٢٣٤	(١٩٩)
اليمن	-٢٦٨٠	٢٥٢	(٢٩٣٢)	٥٧٧	١٤٥٤	(٨٧٧)	-٨٠٩	٦٩٤	(١٥٠٣)
الاجمالي	٦١٠١٢	٣٩٥٧٦	٢١٤٣٦	٢١٧٧١١	١١٦٢٨٠	١٠١٤٣١	٧٢٢١٤	٨٥٣٩٠	١٣٦٤١

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية (١٩٧٥ - ١٩٨٧). وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الأول بالجداول القطرية والجزء الثاني الجداول التجميعية، الكويت، مايو ١٩٨٩.

وفيما يتعلق بالكويت ومجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وكثير من الأقطار العربية المنتجة تعتبر خطواتها التي اتخذت في صناعة البتروكيماويات دعامة أساسية لانطلاقها في استخدام مواردها المحلية مستقبلاً لدعم القاعدة الإنتاجية والتقنية بها.

٣ ـ ٣ ـ ٥ اتساع فجوة الموارد المحلية في كثير من الأقطار العربية:

(أ) المستوى الكلي:

تعتبر فجوة الموارد المحلية تمثيلاً صارخاً لحاجة الإقتصاد القومي للتمويل الخارجي خاصة اذا اعتمد الإستثمار على خطط دقيقة، وتعتبر هذه الفجوة مقياساً لمدى الطاقة الإستيعابية للأموال الخارجية.

وبالنظر في أرقام الجدول رقم (١٧ ـ ٣) الذي يوضح تطور فجوة الموارد المحلية في أقطار الوطن العربي مجتمعة أن الوطن العربي في مجموعه لا يعاني من نقص الأموال المتاحة للإستثمارات الإجمالية، ففي العام ١٩٧٥ كان حجم الفجوة الموجب (زيادة المدخرات عن الإستثمارات) لمجموع عشرين دولة عربية يمثل أكبر من (٢١،٤) مليار دولار، ازدادت الى نحو (١٠١،٤) مليار للعام ١٩٨٠، وانخفض هذا القدر الى نحو (١٣،٢) مليار للعام ١٩٨٨ .

ويعزي هذا التطور في أرقام الفجوة الموجبة الى زيادة أسعار النفط في عقد السبعينات، الأمر الذي انعكس على حجم الإدخار العربي طوال هذا العقد وعلى حجم الإستثمار الفائض، حيث ازدادت كل هذه الكميات كما هو واضح من الجدول المشار إليه. وحدث العكس تماماً خلال عقد الثمانينات. ففي الوقت الذي تراجعت فيه فوائض المدخرات تراجع حجم الإستثمار العربي من (١١٦،٢) مليار دولار في العام ١٩٨٠ الى (٨٥،٤) مليار تقريباً في العام ١٩٨٨ .

(ب) المستوى القطري:

يتبين بمتابعة مسيرة الإستثمار وفجوة الموارد المحلية في كل من الأقطار

جدول رقم (١٧ ـ ٣)

تطور فجوة الموارد المحلية في البلدان العربية النفطية وغير النفطية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨

البيان	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٨		
البلدان	الاستثمار	الفجوة	٪	الاستثمار	الفجوة	٪	الاستثمار	الفجوة	٪
دول غير نفطية									
الأردن	٢٧٨	(٢٧٠)	١٣٣	١٣٥٥	(٩٦٢)	٧١	١٣٢٧	(١٠٦٩)	٨٠٫٥
تونس	١٣٥٧	(٢٢٣)	١٦٫٤	٢٥١٦	(٤١٥)	١٦٫٥	٢٤٨١	(٢٤٥)	١٠٫٠
جيبوتي	٣٣	(١٧)	٥١٫٥	٦٣	(١٠٦)	١٧١	٨٧	(٧٥)	٨٦٫٢
السودان	٧٦١	(٦١٧)	٨١٫٠	١٩٩٦	(٩٦٥)	٤٨٫٣	١٣٨٦	(٣٦٨٩)	٢٦٦
سوريا	١٣٩٤	(٨٨٨)	٦٣٫٧	٣٥٩٧	(٢٦٦٥)	٧٤	٢١٥٥	(١٨٦١)	٨٦٫٣
الصومال	١٦٠	(١٠٢)	٦٣٫٧	٩٤	(٣٣٣)	٣٥٤	٢٥١	(٣٠٣)	١٢١
لبنان	٣٣٩٩	(٧٧١)	٢٢٫٧	٤٧٧٨	(١٣٧٠)	٢٨٫٠٦	٧٢٠	(٧٢٠)	١٠٠
مصر	٤٤٤٩	(٢٦٦٨)	٦٠٫٠٠	٧٣٦٢	(٣٥٧٦)	٤٨٫٥	٤١٤١	)٩٦٨)	٢٣٫٣
المغرب	٢٢٦٢	(٥٥٤)	٢٤٫٥	٤٥٥٥	(١٧١٠)	٣٧٫٥	٥٢٣٢	(٤٩٢)	١٠٫٠٠
موريتانيا	١٩١	(١٥٥)	٨١٫٠٠١	٢٥٧	(٢٤٦)	٩٥٫٧	٢٣٤	(١٩٩)	٨٥٫٠٠
اليمن	٢٥٢	(٢٩٣٢)	١١٦٣٫٠٠	١٤٥٤	(٨٧٧)	٦٠٫٣	٦٩٤	(١٥٠٣)	٢١٦٫٥
الاجمالي	**١٤٥٣٦**	**(٩٢٩٧)**	**٪٦٤**	**٢٨٠٢٧**	**(١٣٢٢٥)**	**٤٧٫٢**	**١٨٧٠٨**	**(١١١٢٤)**	**٥٩٫٤**
دول نفطية									
الامارات	٣٠٤٤	٣٨٥٩	١٢٧	٨٤٠٢	١٠٧٩٣	١٢٨	٥٩٥٩	١٦١٢	٢٧٫٠٠
البحرين	٣٩١	٢٧٨	٧١	١٢٨٧	١٢٨	١٠	١١٩٧	٣٩١	٣٢٫٦
الجزائر	٧١٨٢	(١٣٢١)	١٨٫٤	١٦٥٥١	٤٦٨	٠٫٣	١٧٨٥٧	(٧١٤٣)	٤٠٫٠
السعودية	٥٢٤٤	٢٠١٥٥	٣٨٤٫٣	٣٠٥٨٨	٥٥٢٢٩	١٨١	١٧٠٨٨	١٣٢	٠٫٨
العراق	٢٥٧٧	١٦٢	٦٫٣	١٦٢٤٧	١٨٦٥٢	١١٥	١٢٨٦٧	٦٠٠٦	٤٦٫٦
عمان	٧٤٧	(٢٨)	(٣٫٧)	١٣٤٨	٨٩٧	٦٦٫٥	٢١٧٩	(٣٧٨)	(١٨)
قطر	٤٢٤	١٠١٦	٢٤٠	١٣٣٥	٢٤١٩	١٨١	١٢٢٢	(٩٧٩)	(٨٠)
الكويت	١٥٣٠	٧٣٢٠	٤٧٨	٣٩٨٦	١٧٤٦١	٤٣٨	٣٨٠٠	٥٩٥٤	(١٥٧)
ليبيا	٣٩٠١	(١٥٢)	(٤)	٨٥٠٩	٨٥٨٢	١٠١	٤٩٨٠	(٤٠٩٧)	(٨٢٫٢)
الاجمالي	**٢٥٠٤٠**	**٣١٢٨٩**	**٪١٢٥**	**٨٨٢٥٣**	**١١٤٦٢٩**	**٪١٣٠**	**٦٧١٤٩**	**١٤٩٢**	**٪٢٫٢**

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: الحسابات القومية للبلدان العربية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧). وتقديرات ١٩٨٨، الجزء الأول بالجداول القطرية والجزء الثاني الجداول التجميعية، الكويت، مايو ١٩٨٩.

العربية ذات الفائض النفطي والأقطار العربية غير النفطية استناداً للجدول رقم (١٨ ـ ٣) ما يلي:

ـ هناك أحد عشر قطراً عربياً يتعايش مع فجوة الموارد بصورتها السلبية طوال الوقت، وقد بلغت نحو (١١،١) مليار دولار للعام ١٩٨٨ مقارنة بنحو (١٣،٢) مليار عام ١٩٨٠، (٩،٣) مليار في العام ١٩٧٥، وتضم هذه الدول الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن). وأن نسبة الفجوة الى إجمالي الإستثمار المحلي قد بلغت ٥٩،٤٪ للعام ١٩٨٨، ٤٧،٢٪ للعام ١٩٨٠ مقارنة بنحو ٦٤٪ عام ١٩٧٥.

ـ هناك تسع دول عربية وهي (الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا) ظلت محتفظة بفجوة موجبة في مجموعها منذ العام ١٩٧٥ والى العام ١٩٨٨، ولكن حجم هذه الفجوة تراجع من (١١٤،٦) مليار دولار في العام ١٩٨٥ الى نحو (١،٥) مليار دولار فقط للعام ١٩٨٨، ومن اللافت للنظر داخل هذه المجموعة هو تحول دول ذات فائض ادخاري الى دول ذات فجوة ادخارية كالجزائر، ليبيا، عمان، قطر.

ـ أن مبالغ الإستثمار قد تراجعت في حقبة الثمانينات في كافة أقطار الوطن العربي سواء التي تتمتع بفائض ادخاري أو التي ليس لديها فوائض ادخارية. فقد تراجع الإستثمار في المجموعة الأولى بنسبة ٤١،١٤٪ عام ١٩٨٨ مقارناً بعام ١٩٨٠، وتراجع في المجموعة الثانية وهي الدول غير النفطية بنسبة ٢٣،٢٪ خلال تلك الفترة.

ـ إن حجم الفجوة السالبة على مستوى دول الوطن العربي مجتمعة يبلغ نحو (١٣،٧) مليار دولار عام ١٩٨٨ منها نحو (١٢،٦) مليار دولار يتعلق بدول نفطية وهي ليبيا والجزائر وعمان وقطر.

جدول رقم (١٨ - ٣)
ملخص واردات السلع الغذائية الرئيسية

(المقادير بالألف طن وبتكلفة بالمليون دينار)

بيان	١٩٨٠		١٩٨٦	
	المقادير	الكلفة	المقادير	الكلفة
الحبوب	٢٢٩١٢	٥٢٥٢	٣١٩٩٢	٤٨٠٢
(القمح)	١١٩٨٣	٢٥٢٦	١٤٦٧٦	١٩٢٣
السكر	٣٧٨١	٢٠٨١	٣٩٦٩	٨٣٣
البقول والبطاطس	٨٥٢	٣٧٧	٩٥٨	٣٦٣
الخضار	٦٥٤	٢٧١	٧٦٦	٢٥٦
الفواكه	١٥٨٤	٧٠١	١٢١٦	٥٧٠
الأغنام والماعز	*١٠٢٣١	٦٦٩	*١٣٤١٠	٨١٥
اللحوم	٨٢٢	١٣٩٢	١٠٣٨	١٤٩٤
لحوم الدواجن	٤٩٦	٨٣٢	٤٥٤	٥٢٢
اللبن	**٢٨٥	**٨٩٥	**٢٥٣	**٩٥٧
الزبد والجبن	٣٤٩	٦٥٤	٣٥٦	٦٤٩
البيض	١٣٦	٢٠٤	١٠٣	١٥٢
الشاي والبن والتبغ	٣٤٢	١٣٤٦	٥٣٠	١٧٤٢
الزيوت الحيوانية والنباتية	١٢٣٥	٩٧٩	٢١٥٨	١١٣٨
الاجمالي	-	١٥٦٥٣	-	١٤٢٩٣
كافة المنتجات الزراعية	-	١٨٥٤٧	-	١٩٣٩٢

* بالألف رأس.

** المحلي والمكثف.

*** الطازج والجاف والمكثف.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٨)، ص ٣٧٢.

(ج) نتائج استمرار فجوة الموارد المحلية العربية في غيبة التكامل العربي:

من أهم النتائج السلبية لاستمرار فجوة الموارد العربية:

(١) تفاقم الديون العربية، ففي العام ١٩٨٠ بلغت الديون الإجمالية المستحقة على ١٤ دولة مدينة[٢٥]، نحو (٦٥،٦) مليار دولار ازدادت الى (١٢٣،٤) مليار عام ١٩٨٧ وبإضافة الديون العراقية الى هذا الرقم تصبح هذه الديون نحو أكثر من (٢٠٣) مليار دولار في العام الأخير[٢٧]، وتشير بيانات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للعام ١٩٨٩ الى أن إجمالي الدين العربي يمثل ٢٣٨٪ من الصادرات للدول المدينة وان التدفق السلبي أو صافي التحويل يمثل ٢،٢٪ من إجمالي الصادرات في هذه الدول.

(٢) تعرض الدول العربية المدينة لقبول سياسات التكييف Adjustment Policies . ومن المعروف أن سياسات التكيف التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان المدينة تتجاهل معظمها المشكلات الإقتصادية والإجتماعية الحقيقية لهذه الدول، الأمر الذي يضر بطموحاتها الإنمائية ويبقيها عاجزة عن الإنطلاق بالتنمية المستقلة.

ولا تكاد توجد دولة عربية مدينة لم تتعرض لهذه السياسات اللعينة[٢٨] على أن أخطر ما وصلت إليه هذه السياسات هو عملية تخصيصية القطاع العام (PRIVATIZATION) بما تعنيه من تحويل الدين المالي الى أصول انتاجية يملكها الأجانب لغياب القطاع الخاص الوطني القادر على شراء المشروعات العامة في معظم البلدان المدينة، الأمر الذي يترتب عليه فقدان الإستقلال السياسي والإقتصادي الذي تحقق بعد كفاح مرير للشعوب العربية وشعوب العالم الثالث في النصف الأول من هذا القرن[٢٩].

٣ ــ ٣ ــ ٦ استمرار المشكلات الرئيسية للوطن العربي:

ويعتبر هذا العامل من أهم المقتضيات التي تستوجب استخدام الأموال

العربية في مواجهتها وتتمثل هذه المشكلات المستمرة في فجوة الغذاء، الفجوة التقنية أو الرأسمالية وضآلة التجارة البينية العربية ونسبتها الى مجموع التجارة العربية.

ويلاحظ أن هذا القدر من المشكلات العربية المستمرة هو عين الداء الذي يعرقل مسيرة التنمية على المستوى القطري والجماعي في الوطن العربي، فحيث تؤدي المشكلتان الأولى والثانية إلى الإستدانة الثقيلة واستنزاف الموارد المالية العربية بسبب احتكار الدول المتقدمة لهذه الموارد، تؤدي المشكلة الثالثة الى أضعاف التكامل الإقتصادي العربي والقدرة التساومية العربية. وفي النهاية الإستمرار في العجز عن استغلال الموارد المتاحة والكامنة في الوطن العربي.

ويشير الجدول رقم (١٩ ـ ٣) الى ازدياد حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال فترة الثمانينات سواء في صورتها الكمية أو المالية معبراً عنها بكمية وقيمة الواردات الغذائية من المجموعات السلعية الرئيسية. حيث تبين ارتفاع كلفة هذه الواردات الى نحو (١٤،٢) مليار دولار في العام (١٩٨٦) في الوقت الذي بلغت قيمة الواردات من كافة السلع الزراعية نحو (١٩،٤) مليار دولار وهي أعلى من قيمتها في العام (١٩٨٠) التي بلغت فيه نحو (١٨،٥) مليار دولار. وتعتبر واردات الحبوب أهم مكون في الإستيراد الغذائي حيث بلغت نحو (٣٢) مليون طن تقريباً في العام ١٩٨٥ مقارنة بنحو (٢٣) مليون طن للعام ١٩٨٠ وقد بلغت الواردات العربية من الحبوب نحو ١٦،٥٪ من اجمالي واردات الحبوب العالمية وبلغت واردات دول الخليج العربية وليبيا نسبة ٣،٨٪ من اجمالي الواردات العالمية (تعادل ٧،٣ مليون طن) عام ١٩٨٨، وهي تعادل نفس الكمية التي استوردتها الصين والهند في العالم المشار إليه. وسوف تزداد خطورة هذه الفجوة في عقد التسعينات وذلك لاتجاه المعونات الغذائية الى الإنخفاض فضلاً عن انخفاض المخزون العالمي من الحبوب الذي أصبح لا يمثل سوى ١٦٪ من جملة الإستهلاك في العام ١٩٨٩[٣٠].

ومن المفارقة أن تستمر البلدان العربية في الإعتماد على الإستيراد الغذائي

جدول رقم (١٩ - ٣)
حجم الفجوة المتوقعة في انتاج السلع الرأسمالية
عام ١٩٩٠

(مليون دولار أمريكي)

بيان	الرمز الدولي للسلعة		قيمة فجوة الطلب ـ العرض
١ ـ الباصات والشاحنات	٤	٧٣٢	٨٤٨٧
٢ ـ مصنعات الحديد	٦٩		٦٨٦٥
٣ ـ السفن والقوارب	٧٣٥		٤٣٩٣
٤ ـ مضخات ومعدات التكييف	٢	٧١٩	٤٠٩٩
٥ ـ معدات الاتصالات	٧٢٥		٤٠٦٨
٦ ـ معدات توزيع القوة	١	٧٢٢	٣٥١٠
٧ ـ معدات التشييد والبناء	٤	٧١٨	٣١٠٦
٨ ـ معدات المناولة الميكانيكية	٨	٧١٩	٢٩٢٧
٩ ـ الطائرات	٧٣٥		٢٥٦٣
١٠ ـ معدات معالجة المعادن	٥١	٧١٩	٢٢٦٣
١١ ـ معدات الاحتراق الداخلي	٥	٧١١	١٤٥٧
١٢ ـ معدات القياس والقوة	٧٢٩,٥	٧١٩,٥	١١٧٢
١٣ ـ مكائن الأدوات	١	٧١٥	٨٦٥
١٤ ـ مكائن النسيج	١	٧١٧	٨٦٠
١٥ ـ الجرارات	٥	٧١٢	٨٢٦
١٦ ـ الأفران الصناعية والكهربائية	٧١٩,١٣	٧٢٩,٩٢	٦٧٥
١٧ ـ توربينات الغاز	٦	٧١١	٦٥٨
١٨ ـ محركات البخار	١	٧١١	٦٥٧
١٩ ـ محركات الطائرات	٤	٧١١	٣٩١
٢٠ ـ المعدات الطبية	٧٢٦		١٤٠
٢١ ـ أخرى			٢٣٠٧
اجمالي الفجوة المتوقعة			٥٢١٨٩

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (١٩٨٨).

رغم أنها تمتلك امكانات تغطية هذه الفجوة لوجود الأراضي القابلة للاستزراع وتوفير الإمكانات التمويلية للإستثمار الزراعي والإعتماد على الأساليب التقنية المتقدمة لرفع الإنتاجية[٣١]. حيث يقدر الخبراء إمكانية زيادة المساحة الصالحة للزراعة الى (٣٠٠) مليون فدان بدلاً من (٥٠) مليون هي المساحة الفعلية[٣٢].

والواقع أن هذا الحلم يقتضي تحقيقه القيام بتعبئة الموارد المائية العربية والتغلب على مشكلة قصور الموارد المائية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي المروية في معظم الأقطار العربية، الأمر الذي يستوجب توجيه جانب من الأموال العربية الى الإستثمار في تنمية المصادر المائية العربية[٣٣].

وفيما يتعلق بالفجوة الرأسمالية فيوضح الجدول رقم (٢٠ ـ ٣) أن قيمة المبالغ المقدر تخصيصها للإستيراد من السلع الرأسمالية في الوطن العربي قد بلغت نحو (٥٢،٢) مليار دولار في العام (١٩٩٠) تتضمن وسائل النقل بأنواعها ومعدات التشييد والبناء، المحركات والتوربينات، الأفران والمعدات الطبية... الخ.

ويمكن ارجاع الإعتماد الكبير على الإستيراد الرأسمالي الى تخلف القاعدة الصناعية والتقنية العربية، واختلال البنيان الصناعي على مستوى العالم العربي وعلى مستوى أقطاره منفردة[٣٤]. وتشكل هذه الظاهرة سنداً قوياً لعودة الأموال العربية للإستثمار في تلك المجالات.

وفيما يتعلق بالجدولين (٢١ ـ ٣)، (٢٢ ـ ٣) فيشيران الى ضآلة قيمة ونسبة التجارة العربية في جملة التجارة العالمية وانخفاض الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية. فيوضح الجدول الأول تراجع التجارة العربية مقارنة بالتجارة العالمية في الواردات من ١،٣٪ الى ٠،٤٪ من إجمالي الواردات العالمية بين العامين (١٩٨٠)، (١٩٨٦) في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة الصادرات من ١٢،٤٪ الى ٤،٢٪ من إجمالي الصادرات العالمية بين هذين العامين.

ويشير الجدول الثاني الى استمرار نسبة التجارة العربية البينية منخفضة

جدول رقم (٢٠ ـ ٣)
تطور التجارة العربية الخارجية بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

(مليون دولار أمريكي)

بيان	١٩٨٠	١٩٨٦
١ ـ الصادرات العالمية	١٨٩٥٫٥	١٩٩١٫٦
٢ ـ الصادرات العربية	٢٣٥٫٤	٧٫٠
نسبة (٢) الى (١) ٪	١٢٫٤٢	٤٫٢٥
٣ ـ الواردات العالمية	١٩٤٦٫٤	٢٠٧٩٫٦
٤ ـ الواردات العربية	١١٢٫١	٩٤٫١
نسبة (٤) الى (٣) ٪	١٫٣	٠٫٤

المصدر: مصدر الجدول السابق (٢٢ ـ ٣)

جدول رقم (٢١ ـ ٣)
تطور التجارة العربية البينية بين عامي ١٩٨٠، ١٩٨٦

(مليون دولار أمريكي)

بيان	١٩٨٠	١٩٨٦
مجموع التجارة البينية	٢٢٫٩	١٢٫٨
الصادرات البينية	١١٫٧	٦٫٤
الواردات البينية	١١٫٢	٦٫٤
نسبة مئوية		
صادرات بينية/صادرات اجمالية	٤٫٩٩	٧٫٥٤
واردات بينية/واردات اجمالية	٩٫٩٨	٦٫٧٧
تجارة بينية/تجارة اجمالية	٦٫٦٠	٧٫١٤

المصدر: مصدر الجدول السابق (٢٠ ـ ٣).

جدول رقم (٢٢ - ٣)
تطور مؤشر الانكشاف على العالم الخارجي في أقطار الوطن العربي
خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)
(اجمالي التجارة الخارجية/ الناتج الاجمالي × ١٠٠)

السنوات / مجموعات الدول	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧
١ ـ مجلس التعاون العربي			
الاردن	١٣٤٫٥	١٤٥٫٣	١١٩٫١
العراق	٩٥٫٠	٧٨٫٣	٥٣٫٠
مصر	٦١٫٤	٨٤٫١	٣٩٫٠
اليمن	٤٢٫٥	٧٧٫٧	٢٧٫٦
٢ ـ مجلس التعاون الخليجي			
السعودية	١٠١٫٥	١٠١٫٢	٨٣٫١
الكويت	١٠٦٫٥	١١٢٫٦	٩١٫٦
البحرين	٢٤١٫٠	٢٠٥٫١	١٥٤٫٤
عمان	١١٧٫٨	٩٨٫٩	٨٣٫٣
قطر	٩٠٫٤		٧٧٫٣
الامارات	١٠٢٫٥	١١٢٫٤	٩٦٫٢
٣ ـ مجلس التعاون لدول المغرب العربي			
ليبيا	٩٨٫٤	٩٧٫٤	٦١٫٧
تونس	٦٧٫٤	٨٦٫٦	٧١٫١
الجزائر	٨٠٫٧	٦٤٫٧	٣٨٫٥
المغرب	٥٥٫٨	٤٧٫٧	٥٥٫٣
٤ ـ بقية الدول العربية			
السودان	٣٦٫١	٣٤٫٣	٣٠٫٠
اليمن الجنوبي	٧٠٫٦	١١٣٫٩	٧٥٫٥
الصومال	٣٩٫٨	٣٠٫٧	٣٣٫٩
سوريا	٥٥٫٤	٤٢٫٦	٣١٫٦
لبنان	١٠٤٫٧	١٠٤٫٥	١٣٣٩٫٨
جيبوتي	١٥٢٫٨	٤٢٫٦	٣١٫٦
موريتانيا	٩٩٫٤	١٠٤٫٠	١١١٫٦
فلسطين	-	-	-

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول من المصدر التالي:
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧. الكويت فبراير ١٩٨٩.
(-) غير متاح.

حيث لم تتعد ١٫٧٪ من اجمالي التجارة العربية (صادرات وواردات) عام ١٩٨٦، علماً بأنها لم تتجاوز ٦٫٦٪ في العام ١٩٨٠.

ومن ناحية أخرى ورغم ضآلة نسبة التجارة العربية في إجمالي التجارة العالمية الا أن الوزن النسبي لقيمة التجارة منسوبة الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي هو وزن مرتفع للغاية في معظم الأقطار العربية هذا الوزن النسبي الذي يعبر عنه بمؤشر انكشاف الإقتصاد المحلي على العالم الخارجي. فنجد أن هذا المؤشر يقترب من ١٠٠٪ في معظم الدول العربية النفطية خليجية ومغربية وفي عام ١٩٨٧ كانت هناك أربع دول عربية يرتفع فيها المؤشر عن ١٠٠٪ منها دولة واحدة نفطية وتراوح بين ٥٣٪ الى ٨٣٪ في سبع دول منها ٤ دول نفطية، كما كانت هناك سبع دول ينخفض فيها المؤشر عن ٥٠٪ منها دولة نفطية. ويوضح ارتفاع هذا المؤشر الإعتماد الكبير على القطاعات الخارجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع العوامل الريعية والخارجية التي تتحكم في توليد هذا الناتج على مستوى الأقطار العربية.

وحاصل القول أن مواجهة حاسمة لهذه المشكلات التي تناولناها لن تتأتى مع استمرار القيد التمويلي في الأقطار العربية المستوردة لرأس المال ويقتضي الأمر تحقيق نوع من التكامل تستطيع الدول العربية من خلاله التغلب على الندرة النسبية للموارد التي تتيحها حرية انتقال رأس المال وبقية عناصر الإنتاج وتستطيع أيضاً زيادة ديناميكية التنمية عن طريق الوفورات الإقتصادية واسعة النطاق سواء كانت داخلية أو خارجية (Internal, External, Economies) التي توفرها قدرة متزايدة على استغلال الموارد والتطوير التكنولوجي وتطوير الموارد البشرية[٣٥].

٣ ــ ٣ ــ ٧ تحديات المتغيرات المستجدة في النظام العالمي:

يشهد العالم منذ مطلع الثمانينات مجموعة هائلة من المتغيرات التي تستوجب اعادة تدوير الأموال الخارجية للدول العربية وتحقيق التكامل الإقتصادي السلمي القائم على المنافع المتبادلة بين الدول العربية وتكمن ضرورة هذا التكامل

في النتيجة النهائية التي ستفضي إليها هذه التغيرات المستجدة ممثلة في تهميش دور ووزن الكيانات الصغيرة في النظام العالمي والعلاقات الدولية، وذلك بأضعاف قدرتها التساومية أمام قوى عظمى متوافقة في سياساتها تجاه الآخرين[٣٦].

ويمكن ابراز أهم هذه المتغيرات الجديدة في الآتي[٣٧]:

(١) التقارب بين القوتين العظميين وخروج الكتلة الشرقية وعلى رأسها الجمهوريات السوفيتية على الشيوعية كأيديولوجية وكنظام إجتماعي إقتصادي والإتجاه الى نظام السوق[٣٨].

(٢) الإعلان عن قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ووحدة الالمانيتين لتصبح المانيا ظاهرة أوروبية.

(٣) ظهور اتجاهات لنشأة التكتلات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة كالإتحاد المزمع بين دول شرق آسيا (اليابان والدول حديثة التصنيع)، اتحاد أمريكا الشمالية... الخ.

(٤) الثورة الصامتة في إنتاج الخامات المتطورة القائمة على المستلزمات النفطية[٣٩].

(٥) التقدم الهائل في العلوم والتقنيات التي أصبحت المحدد الرئيسي للتطور.

(٦) إنفجار الظاهرة المالية الدولية وأهم سماتها الإنتشار السرطاني لفروع البنوك دولية النشاط. والنمو الإنفجاري للموجودات بالبنوك الكبرى واتساع نشاط المؤسسات التمويلية غير المصرفية وزيادة الميل للتدويل والإندماج لهذه المؤسسات[٤٠].

(٧) تعاظم الإستثمار الدولي والتجارة الدولية في الخدمات.

(٨) تنامي الإتجاهات الحمائية وظهور الحمائية غير الجمركية أو التقييدية (Non Tarrif - Barriers).

(٩) الإتجاه الى التحول للسوق الحر وخصخصة وسائل الإنتاج والتوزيع في كافة دول العالم.

(١٠) تنامي الصحوة الدينية وتياراتها السياسية.

(١١) ازدياد المشكلة البيئية لزيادة التصنيع في العالم واستخدام المحروقات والمواد

الكيماوية على نطاق واسع في عمليات الإنتاج والإستهلاك.

وهكذا فإن مجمل هذه التطورات إنما يستوجب أن يكون للعرب وضع جديد في النظام العالمي واتجاهاته وأن يكون لهم دور مستقل في نظام تقسيم العمل الدولي، والمشاركة في مواجهة المشكلات العالمية الجديدة. ولن يتأتى ذلك الا بعمل عربي مشترك وتكامل اقتصادي يقوم على استغلال الثروات المتاحة وتعظيم المنافع المتبادلة والجماعية ومراعاة الواقع الإجتماعي والإقتصادي لكل قطر من خلال ايجاد التوازن بين المصالح المتباينة لأقطاره[٤١].

إن ذلك يقتضي الحديث عن الوسائل الممكنة ومجالات الاستخدام وقدر الضمانات التي تيسر انتقال الموارد بين البلدان العربية.

٣ ــ ٤ الوسائل والمجالات والضمانات:

٣ ــ ٤ ــ ١ المقدرة المالية على تغطية الفجوة:

فيما يتعلق بمدى قدرة الأموال العربية على تغطية الإحتياجات الإستثمارية للأقطار العربية المستوردة والمصدرة لرأس المال نجد أن هذه المقدرة مرتفعة للغاية، فبأخذ تقدير الموجودات الخارجية للعام ١٩٨٨ والذي تراوحت فيه بين (٤٦٠، ٦٢٠) مليار دولار (جدول ٦ ــ ٣) وبأخذ معدل عائد يساوي معدل الفائدة على الإقراض الدولي السائد في ذلك العام وقدره ٨٫١٪ فإن الدخل من هذه التوظيفات يكون قد تراوح ما بين (٣٧٫٢) مليار الى (٥٠٫٢) مليار دولار في ذلك العام.

وبذلك يستطيع دخل هذه الإستثمارات تغطية فجوة الموارد المحلية العربية البالغة (١٣٫٢) مليار دولار في البلدان المستوردة لرأس المال أكثر من مرتين الى أربع مرات في ذلك العام المشار إليه (٢٫٨ مرة الى ٣٫٨ مرة). ويتبين إذن أن **العبرة ليست بتوفر المقدرة المالية ولكن بتوفر الإرادة العربية في تغيير الواقع الذي يعيشه الوطن العربي والرغبة الأكيدة في احتلال موقع متميز في النظام**

العالمي الجديد.

٣ ـ ٤ ـ ٢ المقومات الضرورية لإعادة تدوير الأموال العربية:

يمكن القول من خلال الرؤية التي تطرحها هذه الدراسة أن هذه المقومات تتمثل في ثلاث ركائز هي ركيزة مؤسسية تصب فيها المدخرات المعبأة لأغراض التنمية العربية وتستند في القيام بمهامها الى معايير تحتكم الى المشكلات والطموحات العربية، وركيزة تشريعية وإجرائية تتعلق بإزاحة كافة القيود والمعوقات التي تعترض حرية انتقال وتوظيف الأموال العربية وتوفير الضمانات اللازمة للإستثمارات، وركيزة عملية تنصرف الى تحديد المجالات التي تصب فيها هذه الإستثمارات.

(أ) الركيزة المؤسسية (صندوق التكامل والأجيال القادمة)

يقترح الباحث أن تتمثل هذه الركيزة في إنشاء صندوق يمكن أن نطلق عليه صندوق التكامل والأجيال القادمة يتولى عملية الإستثمار العربي في مواجهة المشكلات التنموية التي يعاني منها، وفي تكوين قواعد إنتاجية وتقنية للأجيال العربية القادمة تغنيهم عن الإستمرار في استنزاف الموارد الناضبة ـ وأن يتم تأسيس هذا الصندوق باتفاقية عربية تحت مظلة الجامعة.

ولتأمين الدفعة القوية Big - Push لاستثمارات هذا الصندوق فيجب أن يبدأ برأس مال كبير نسبياً نقترح أن يساوي قيمة الفجوات العربية مجتمعة (فجوات الموارد المحلية) والتي هي تعادل وفقاً للجدول رقم (١٨ ـ ٣) نحو (٢٣٫٥) مليار دولار لكل من البلدان العربية المستوردة لرأس المال والمصدرة لرأس المال عام ١٩٨٨.

ونقترح أن تتمثل موارد هذا الصندوق من الآتي:

١ ـ نسبة ٥٪ من العائدات النفطية للدول المصدرة لرأس المال ونسبة ٢٫٥٪ من صادرات الدول المستوردة لرأس المال.

٢ ـ نسبة ٥٪ من العائدات على الإستثمارات الموظفة في البلدان الصناعية المتقدمة لكافة بلدان الوطن العربي.

٣ ـ العائدات السنوية الذاتية للصندوق.

وفيما يتعلق بمعايير التمويل فنقترح أن تضم التالي:

ـ الإحتكام الى التكلفة والعائد في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية.
ـ قدرة المشروع الممول على إشباع الحاجات الأساسية العربية وتكامل الأسواق.
ـ قدرة المشروع على الحد من الإستدانة الأجنبية.
ـ إسهام المشروع في زيادة القاعدة التقنية والمعلوماتية العربية والإرتقاء بأنشطة البحث والتطوير قطرياً وعربياً.
ـ إسهام المشروع في زيادة قيمة ونسبة التجارة العربية البينية.
ـ إسهام المشروع في زيادة تكامل البنيان الإقتصادي والصناعي المحلي والعربي
ـ مراعاة المشروع الممول للأثار البيئية.
ـ إسهام المشروع في تطوير الموارد البشرية والحد من البطالة العربية.
ـ إسهام المشروع في تنمية مصادر الطاقة المتجددة والمياه، وبالإضافة الى إعطاء أولوية لبناء مقدرة عسكرية ودفاعية متطورة تحرس المسيرة الإنمائية وتردع الطامعين في الثروات العربية.

(ب) الركيزة التشريعية والإجرائية:

تضم هذه الركيزة مجموعة الوسائل والإجراءات والتشريعات التي من شأنها تطوير أسواق المال العربي، تتمثل عناصرها في كافة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية والأمنية التي تؤثر في القرارات الإستثمارية ونجاحها واستمرارها[٤٢]:

(١) تطوير أسواق رأس المال العربية:

من أهم الجوانب التي يذكرها الكتاب العرب والمتعلقة بكفاءة أسواق رأس المال العربية فضلاً عن انخفاض درجة ترابطها ضآلة التنظيم سواء في سوق الإصدار أو السوق الثانوية (سوق التداول) وعدم تنوع الأدوات الإستثمارية فضلاً عن المعوقات القانونية والمؤسسية، ومنافسة التمويل الأجنبي للإستثمارات المباشرة العربية[٤٣]. ومن أهم الإجراءات المطلوبة لتطوير السوق العربية وجعلها قادرة على حشد وتعبئة المدخرات نحو بناء التنمية العربية والحد من تسرب جانب كبير منها للخارج تتمثل في الآتي:

- إزالة الأنظمة والإجراءات المقيدة لحركة تدفق الأموال والإستثمارات بأنواعها وهي العملية التي تسمى (Deregulation).
- السعي لدعم الأسواق المالية العربية في مواجهة ظاهرة الإندماج المالي العالمية.
- تضمين الأسواق المالية العربية الأدوات الفعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات الإنمائية على مستوى كل قطر وعلى مستوى العالم العربي كله.

(٢) تحسين بيئة الإستثمار العربية:

يتم تحسين بيئة الإستثمار وزيادة ثقة المتعاملين فيها على مستوى العالم العربي عن طريق إزاحة كافة المعوقات التي تتسم بها هذه البيئة. وقد قامت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بحصر هذه المعوقات في الآتي[٤٥]:

معوقات بنيوية:

وتتمثل في نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية في كثير من أقطار الوطن العربي وخاصة مجالات النقل والإتصالات والخدمات وهو ما يؤدي الى تقليل الحافز على الإستثمار بسبب ارتفاع التكاليف الناشيء عن هذه المعوقات. والواقع أن وجود هذه العوامل هي إحدى المقتضيات الرئيسية لإعادة تدوير الأموال العربية، ولا سبيل لتحسين وزيادة الطاقة الإستيعابية العربية الا بالقضاء على مثل هذه المعوقات.

معوقات إقتصادية وسياسية:

ومن أهمها عدم الإستقرار الإقتصادي، وعدم وضوح التوجهات الحكومية المتعلقة بالإستثمار العربي والأجنبي، الفلسفات الإقتصادية السائدة ودرجة تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والتجارة الخارجية. ويمكننا القول أن هذه العوامل كانت تمثل جانباً من الإطار الذي خرجت فيه الأموال العربية الى الأسواق المتقدمة عند ظهور الفوائض العربية وهي الآن لا تشكل وزناً نسبياً كبيراً في جملة المعوقات في ظل التحرر الإقتصادي الذي شهدته معظم الإقتصاديات العربية.

معوقات قانونية:

وأمثلتها الإفتقار الى قانون موحد لتنظيم الإستثمارات في الأقطار العربية وعدم استقرار التشريعات المتعلقة بالإستثمار وضماناته، القيود القانونية على المستثمرين الوافدين، القيود على التملك،... الخ.

معوقات تنظيمية واجرائية:

ومن أمثلتها تعدد الأجهزة المشرفة على الإستثمار، تعدد الإجراءات الحكومية، ضآلة كفاءة العاملين في الإدارات الفنية للإستثمار العربي، نقص الخبرات الفنية والإدارية.

معوقات ترجع الى المستثمر:

ومن أهمها ضعف المقدرة الإستثمارية، وضآلة خبرات المستثمر، وعدم دقة دراسات الجدوى، الخطأ في اختبار الإدارة، ضعف مستوى الخدمات التسويقية، ظاهرة التعثر المالي في عدد من المشروعات.

ويرى الأستاذ عبد اللطيف الحمد رئيس الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي أنه آن الأوان لمعالجة القصور في أداء مستثمري القطاع الخاص بحيث يتعاظم دورهم في الاستثمار الانتاجي في الدول العربية الخليجية وأن يستعيدوا ما

يقدر بنحو ١٥٠ مليار دولار يملكونها في الأسواق الأجنبية لإعادة تدويرها في الاقتصادات الخليجية والعربية كما ينبغي على الحكومات العربية أن تساعد في ذلك بالتركيز على تنمية المهارات البشرية والادارية وانتاج بدائل الواردات والتوسع في اجراءات التحرير الاقتصادي والتخصيصية[٤٦].

معوقات خاصة بالمشروعات العربية المشتركة:

وتتمثل في عدم وجود إطار قومي مناسب للمشروعات المشتركة لتباين السياسات الإقتصادية من قطر الى آخر، وغموض الأحكام التأسيسية، طوال فترة إنشاء بعض المشروعات، مشكلات التسويق والتمويل. والواقع أن المعايير التي عرضناها في مقترح إنشاء صندوق التكامل والأجيال القادمة كفيلة لتجنب الحديث عن هذه المعوقات.

(٣) ضمانات الإستثمار:

بالإضافة لإزالة معوقات الإستثمار بأنواعها (الخاص والعام والمشترك) فإن تحقيق التنفيذ الفعلي للفرص الإستثمارية المتاحة عربياً يقتضي أن يتم الإتفاق في إطار الجامعة العربية على مجموعة من المبادىء التي توفر الغطاء التأميني للإستثمارات العربية بأنواعها[٤٧]، وتضفي عليها الصبغة القومية وهي كما بلورتها ورقة العمل المقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي[٤٨]:

- توفير المناخ الملائم لعودة الفوائض المالية العربية الى المنطقة العربية بإزالة معوقات الإستثمار، وتوفير الحد الأدنى من الإستقرار والطمأنينة والضمان والتأثيرات التي تخلقها التيارات السياسية المختلفة، وإبعاد المشاريع التنموية العربية عنها.
- إضفاء البعد القومي على كافة مجالات الإستثمار العربي، ومنح رجال الأعمال العرب الدور المناسب للمساهمة في البرامج التنموية القطرية والقومية في إطار من التنسيق المشترك.
- توفير غطاء واسع لتأمين الإستثمار العربي، ومنح رجال الأعمال العرب الدور المناسب للمساهمة في البرامج التنموية القطرية والقومية في إطار من التنسيق

المشترك.

- توفير غطاء واسع لتأمين الإستثمار العربي الخاص من مخاطر الحرب والإضطرابات الداخلية والتأميم والمصادرة وقيود انتقال رأس المال. وذلك بأسلوب من الرقابة الجماعية العربية وتقرير العقوبات الإقتصادية على القطر الذي يخل باتفاقاته.
- تأمين الخطوات المبذولة من قبل المنظمات وبعض الدول العربية لربط الأسواق المالية العربية مع بعضها البعض بهدف زيادة حجم السوق المالية واتساع دورة رأس المال في هذه المناطق وتكوين مراكز مالية للإقتراض وصولاً للسوق العربية الموحدة.
- فرض وسائل رقابية أوسع على بعض الشركات المساهمة التي تتحول من شركات إنتاج الى شركات مضاربة، ووضع الضوابط القانونية للحد من تجاوزاتها ومنع انعكاس آثار هذا التجاوز على مشاريع التنمية الإقتصادية والإستثمارات العربية.
- توصية الحكومات العربية بالتركيز على مشروعات البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق البرية والبحرية والمواصلات ووسائل النقل الأخرى حيث أن ما يبذل الآن لا يزال أقل من المستوى المطلوب.
- ضرورة الإلتزام بصيغة لاستراتيجية عربية تأخذ بمنهج التخطيط للتنمية قومياً والتنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية الخمسية.
- وضع برامج للأولويات العربية ضمن استراتيجية الإستثمار العربية.
- اقرار مبدأ تحقيق الإعتماد على الذات في إشباع الإحتياجات الأساسية وأهمها الغذاء والتكنولوجيا والمياه.
- تنفيذ كافة الإتفاقيات السابقة المتعلقة بتحرير التجارة عربياً وتحرير الإقتصاد العربي من التبعية للخارج وتيسير إنتقال المواطنين العرب وحرية ممارسة النشاط الإقتصادي وانتقال السلع والمنتجات العربية داخل الوطن العربي دون قيود.
- الأخذ باستراتيجية للتصنيع العربي تتضمن بناء صناعات متكاملة في الوطن العربي، ووضع برامج التدرب الفني والحرفي التي تلبي احتياجات هذه

الاستراتيجية من المهارات والكوادر العربية.

ويلاحظ أن البلدان العربية التي تأخذ بسياسة الإنفتاح الإقتصادي منذ مطلع السبعينات وحتى الآن ومن بينها مصر وتونس والمغرب والأردن وغيرها تتضمن تشريعاتها وأنظمتها الإقتصادية كل هذه الضمانات بالإضافة الى ضمانات أخرى بشأن حرية استخدام مستلزمات الإنتاج المحلية والإعفاءات المقررة للأنشطة الاستراتيجية وحرية تحويل الأرباح واستعادة رؤوس الأموال. وفضلاً عن ذلك فإن الدول العربية لديها أسواق مالية، وكثير من هذه الأسواق تتمتع بقدر وافر من التنظيم. ناهيك عن انفتاحها للداخل والخارج ويجب أن تمثل النواة لتحقيق اندماج الأسواق العربية[٤٩].

(٣) تحديد مجالات الإستثمار:

يعتبر توفر المجالات الإستثمارية وتنوعها ظاهرة عربية توفر المقوم الأول لتكامل الأسواق والموارد بين الدول المستوردة والمصدرة لرأس المال، وفيما يلي أمثلة للفرص الإستثمارية التي تم حصرها عن طريق المنظمة العربية للتنمية الصناعية وطرحت في المؤتمرات المنعقدة في إطار مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، واللقاءات الثنائية بين رجال الأعمال العرب، وفي إطار لقاءات دول مجلس التعاون الخليجية وتقارير المنظمة العربية للأمن الغذائي وغيرها وهي:

مجالات الإستثمار الصناعي:

- مشروعات البتروكيماويات.
- مشروعات الحديد والصلب والتعدين والحراريات.
- مشروعات صناعة الألمنيوم.
- مشروعات صناعة الأسمدة.
- مشروعات صناعة الإسمنت.
- مشروعات الصناعة الدوائية.
- مشروعات صناعة وسائل النقل (نهري، بحري، جوي).
- مشروعات صناعة الجلود والأحذية والملابس.

ـ مشروعات صناعة الزجاج.
ـ مشروعات صناعة الإطارات.
ـ مشروعات السخانات الشمسية.
ـ مشروعات حديد التسليح.
ـ مشروعات صناعة الأخشاب.
ـ مشروعات صناعة الأدوات الصحية.
ـ مشروعات المنتجات الكيماوية والمبيدات الحشرية.
ـ مشروعات المباني الخرسانية الجاهزة وانتاج الرخام والسيراميك.
ـ مشروعات البلاستيك.
ـ مشروعات الصابون والزيوت.
ـ مشروعات أعمدة الكهرباء والأنابيب المعدنية.
ـ مشروعات انتاج الفحم الحجري.
ـ مشروعات انتاج الكابلات والأسلاك.
ـ مشروعات الكروم والنحاس والملامين.
ـ مشروعات الصناعات الغذائية والمعلبات.

ويمكن أن نضيف الى هذه المجالات مشروعات إنتاج الآلات والمعدات والصناعات الحربية.

مجالات الزراعة والأمن الغذائي:

ـ مشروعات لإنتاج البذور الزيتية.
ـ مشروعات لإنتاج السكر.
ـ مشروعات لإنتاج اللحوم والألبان.
ـ مشروعات لتكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.
ـ مشروعات لصيانة الموارد الطبيعية ومقاومة التصحر.
ـ مشروعات إنتاج الاعلاف.
ـ مشروعات إنتاج المياه المعدنية.

ويمكن أن نضيف المشروعات التالية:

ـ مشروعات إستصلاح الأراضي القابلة للزراعة.
ـ مشروعات توفير المياه.
ـ مشروعات إنتاج الحبوب الرئيسية.
ـ مشروعات لإنتاج المحاصيل الخضرية والفاكهة.

مجالات تطوير الكفاءات والخبرات الفنية العربية:

ـ إقامة مراكز لدراسة الأراضي والغابات.
ـ إقامة مراكز للتدريب على أعمال النفط.
ـ إقامة مراكز للدراسات التأمينية.
ـ إقامة مراكز للدراسات المتعلقة بالبريد والنقل والإتصال.
ـ إقامة مراكز للبحوث التكنولوجية والصناعية.
ـ إقامة مراكز لتنمية الأراضي والغابات والمراعي.
ـ إقامة مراكز لتنمية الحفاظ على البيئة.

... الخ.

مجالات البنية الأساسية:

كما بيّنا من قبل فإن الإستثمارات في مجالات البنية الأساسية ضروري للغاية **نظراً لما تحققه الوفورات الخارجية التي تتولد عنها من دوافع تؤدي الى ازدهار الأنشطة الإنتاجية بغض النظر عن طول الفترة الزمنية اللازمة لجنى هذه الوفورات، وبغض النظر عن أن** العائد من هذه الإستثمارات هو عائد غير مباشر طالما كانت ضرورية لتعزيز البنية الإنتاجية في الأقطار العربية.

وبناء على ذلك فإنه ينبغي النظر الى مجالات الإستثمار في رأس المال الإجتماعي على أنها **فرص استثمارية تؤدي الى زيادة الطاقة الإستيعابية المحلية**

للبلدان العربية وليست قيداً على الطاقة الإستيعابية وأمثلة هذه المجالات:

- المشروعات المتعلقة بالنقل والمواصلات والإتصال.
- المشروعات المتعلقة بتوفير الطاقة والمياه.
- المشروعات المتعلقة بالرعاية الصحية.
- المشروعات المتعلقة بخدمات التعليم والتدريب والبحث العلمي.
- المشروعات المتعلقة بشق الترع والمصارف وحفظ المياه.

... الخ.

ويتبين من العرض المتقدم أن معظم الأسواق العربية أصبح مهيأ لاستقبال الإستثمارات العربية بأنواعها المختلفة بما تملكه هذه الأسواق من موارد متعددة مادية وبشرية، وبما هو متاح لها من مجالات إستثمارية إنمائية وضمانات متزايدة تؤمن الإستثمارات في هذه المجالات. والمطلوب هو التنسيق المستمر بين خطط وسياسات الدول العربية لتحقيق المصالح المشتركة من إعادة تدوير الأموال العربية. ومتى نجحت الجهود المتعلقة بذلك تكون الإستثمارات العربية قد وضعت في الطريق الصحيح لمواجهة التحديات العالمية المستجدة وانتشال الأمة العربية من براثن التخلف والتبعية، وهو التحدي الحضاري في الآونة الراهنة.

واذا كانت هذه الدعوة تمثل طموحاً عربياً يقوم على احترام الحقوق والمصالح المتبادلة بين الأقطار العربية، فإلى أي مدى يمكن أن يؤثر زلزال الغزو العراقي للكويت على هذه الدعوة، وهي إحدى الدول العربية المصدرة لرأس المال؟.. ذلك ما سوف نجيب عليه في الفصل الرابع الذي يتناول تحديات الكويت والأموال العربية بعد التحرير.

هوامش
الفصل الثالث

أنظر:

(١) د. محمود عبد الفضيل: **مقدمة في المحاسبة القومية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢، صـ (٢٢، ٢٣)، وكذلك د. يسري علي مصطفى: **المحاسبات القومية**، مذكرة رقم ٤٨٣، معهد التخطيط القومي، القاهرة ــ اعادة طبع يناير ١٩٧٧، صـ (٤٢، ٤٤).

(٢) من الجدير بالذكر أن اجمالي وسائل الدفع (المعروض النقدي ــ اجمالي السيولة) لها معنيان:
الأول: جملة وسائل الدفع بالمعنى الضيق، وهي ذلك الجزء من وسائل الدفع الذي يستخدم كوسيط للمبادلة متضمناً صافي النقد المتداول خارج البنوك والودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية (M1).
الثاني: جملة وسائل الدفع بالمعنى الواسع (M2) وهو يضم بالاضافة الى المعنى الأول (M1) أشباه النقود (QUASI-MONEY) متمثلة في الودائع الأجنبية والادخارية في البنوك وودائع التوفير وصناديق توفير البريد.
ورغم تمتع أشباه النقود بدرجة سيولة عالية فهي لا تستخدم في تسوية المدفوعات أو كوسيط للمبادلة قبل تحويلها لودائع تحت الطلب، وكذلك يستبعدها صندوق النقد الدولي عند حساب اجمالي وسائل الدفع.
واستناداً الى آراء (GURLEY AND SHAW) فان تحليل التغيرات في الطلب الكلي الفعال (الانفاق على الاستهلاك والانفاق على الاستثمار) يستند الى تحليل التغير في السيولة العامة التي تضم الأصول المالية والأصول النقدية، وكلاهما يؤثر على قرارات الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري أي الطلب الفعلي ــ أنظر:
د. كامل فهمي بشاي: **دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي**، دراسة خاصة بالاقتصاد المصري، الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨١) صـ (٧١ ــ ٧٥).

(٣) أنظر:
ــ د. رمزي زكي: **مشكلة التضخم في مصر مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص (١٣٥).

(٤) وقد يتم حساب هذا المعامل بقسمة معدل التغير في الائتمان أو المطالب على القطاع الخاص على معدل التغير في الناتج القومي الحقيقي لتصبح المعادلة:

$$S = \Delta C/C \Big/ \Delta Y/Y$$

وهنا عندما يكون خارج القسمة واحداً صحيحاً يكون الاقتصاد في حالة استقرار، واذا كانت قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود اتجاهات انكماشية أو تضخمية.

أنظر:

د. فؤاد مرسي: **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ١٩٦٠ ــ ١٩٧٥**، المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٨، ص (٢١، ٧٢).

(٥) ولذلك يقاس معدل التضخم الركودي وفقاً للمعادلة التالية:

$$SF = F + L$$

حيث:

SF = معدل التضخم الركودي.

F =معدل التضخم.

L = معدل البطالة.

أنظر:

د. رمزي زكي: **التضخم المستورد**، دار المستقبل العربي، القاهرة ٨١٩٨٤

(٦) عند قياس أثر التضخم المستورد يقترح تقسيم الاقتصاد الى قطاع مكشوف (EXPOSED) وقطاع محمي (SHELTERED) على أساس أن القطاع الأول هو الأكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار العالمية، الأمر الذي يتمخض عنه ارتفاع في أسعار مستلزمات انتاج القطاع وعنصر العمل، وسرعان ما يصل هذا الارتفاع الى القطاع المحمي نتيجة قيام مستلمي الأجور والأرباح بانفاق أكبر فترتفع أسعار القطاع المحمي وتزيد حدة التضخم كلما زادت الهوة بين الانتاجية في القطاعين، ولقياس أثر التضخم المستورد تستخدم المعادلة التالية:

$$P = A1\,PS + A2\,PE + A3\,PM$$

حيث:

P = معدل التغير النسبي في الأسعار الداخلية.

PS = معدل التغير النسبي في أسعار القطاع المحمي.

PE = معدل التغير النسبي في أسعار القطاع المكشوف.

PM = معدل التغير النسبي في أسعار الواردات.

أنظر المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصاء **الأساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة أثاره وسبل معالجته**، بغداد ١٩٨٤، صـ (١٦، ١٧).

(٧) تعتبر شهادة الايداع وشهادة لحاملها قابلة للتحويل والتبادل تثبت ايداع مبلغ معين من المال لدى مصرف معين لأجل معين وبسعر فائدة معينة، وتتمتع هذه الشهادات بسيولة سهلة للغاية وقابلة للتحويل والتداول من مالك لآخر، ولذلك فهي تكتسب معظم خصائص الودائع النقدية وتعتبر أداة استثمارية في سوق الدولار الدولي (EURODOLLAR).

(٨) أنظر في ذلك:

د. صقر أحمد صقر: **عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي**، مجلس التخطيط، العدد (٢) من سلسلة الدراسات الانمائية، الكويت أبريل (١٩٧٤)، صـ (٥٣ ــ ٦٥).

(٩) أنظر كل من:

ـ حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة العربية**، دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨، ص (١١٥).

ـ **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، مصدر سابق، صـ (٩٥).

(١٠) عبد الوهاب على التمار (محرر): **الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، نشأتها، أداؤها، ودورها في تطوير التنمية المحلية**، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت ١٩٨٥، ص (٩٨).

(١١) **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام**: القاهرة ١٩٨٨، صـ (١٦٢).

(١٢) د. حسين طه الفقير، **دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات** ص (١٠٨).

(١٣) Petroleum Economist, Vo. 57, No. 9, September 1990, P. 19

(١٤) وزارة التخطيط دولة الكويت: **التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة للدولة خلال الفترة (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩)**، (غير منشور) يناير ١٩٨٦، صـ (٣ ـ ٥).

(١٥)

The Middle East, No. 171, January 1989, pp. 43-44.

(١٦) أنظر على سبيل الأمثلة:

١ ـ Dr. Jwad Hashim: «Towards a Gulf Monetary Area», Published in: May Ziwar Daftari (ed.): Issues in Development, The Arab Gulf States, MD. Research and Services Ltd., London 1980, pp 192-193.

٢ ـ د. أمين حافظ: **دور الخليج العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الخليج العربي، الندوة العلمية الأولى، الكتاب الأول**، جامعة البصرة ١٩٨٥، صـ (١٨٠ ـ ١٨٤)..

٣ ـ حبيب الله محمد رحيم التركستاني: **التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مطابع دار البلاد، السعودية ٧١٩٨٦ صـ (٢٥ ـ ٢٦).

(١٧) أنظر تفصيلاً:

د. عبد المحسن زلزلة: «التكامل الاقتصادي أمام التحديات»، بحث منشور في: عادل حسين وآخرين: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٥، صـ (١٤٤ ـ ١٤٥).

(١٨) د. صقر أحمد صقر: **عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي، مجلس التخطيط ـ دولة الكويت، العدد (٢) من سلسلة الدراسات الانمائية**، الكويت، أبريل ١٩٧٤، صـ (٥٣ ـ ٥٦).

(١٩) أنظر تفصيلاً لهذه الجوانب القانونية والسياسية في:

عبد الوهاب على التمار (محرر): **أصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مصدر سابق**، صـ (١١٩ ــ ١٤٣).

(٢٠) استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، مصدر سابق، ص (٥٨ ــ ٦٠).

(٢١) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧**، مصدر سبق ذكره، صـ (١٦٢).

(٢٢) **المستثمر العربي والتنمية، ورقة عمل مقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي الى مؤتمر المستثمرين العربي المنعقد في الطائف في الخامس من جمادى الثاني**، ١٤٠ هـ ــ ٣٠ مارس ١٩٨٢، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية، الطبعة الثالثة، مارس ١٩٨٥، صـ (٧).

(٢٣) راجع الجوانب النظرية لزيادة الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الكويتي ــ **الفصل الثاني من الدراسة**.

(٢٤) يمثل هذا المطلب أحد التوجهات الفرعية في الغايات بعيدة المدى المفسرة للاستراتيجية، ويقترن ذلك باقامة الوحدات الصناعية الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة انسجاماً مع توجه تعديل التركيبة السكانية أنظر:

وزارة التخطيط، دولة الكويت، **غايات التنمية بعيدة المدى للمجتمع الكويتي، يناير ١٩٨٩**، صـ (١٣، ١٤).

(٢٥) **التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، مصدر سابق، صـ (١٨١).**

(٢٦) هذه الدول هي: الأردن ــ تونس ــ الجزائر ــ جيبوتي ــ عمان ــ العراق ــ سوريا ــ الصومال ــ لبنان ــ مصر ــ المغرب ــ موريتانيا ــ اليمن (الشمالي والجنوبي).

(٢٧) ازدادت الديون العراقية من نحو (٥) مليارات دولار عام ١٩٨٤ الى نحو (٨٢) ملياراً عام ١٩٨٨، وترجع هذه الزيادة البالغة الى ظروف الحرب العراقية الايرانية أنظر هذه الأرقام في:

The Economic Intelligence Unit: Iraq, Country Report No. 3, 1989, p. 2.

(٢٨) تفاوتت اجراءات التخصصية المتبعة في الوطن العربي من دولة لأخرى فمنها من اقتصرت عن تسليم الادارة للقطاع الخاص، ومنها من طبقت اجراءات نقل الملكية في أنشطة خدمية وسلعية وخفضت عدد المنشآت العامة وسنت الاجراءات الكفيلة بالحد منها في المستقبل، كما قام البعض منها بتصفية المشروعات الخاسرة أو المتعثرة، ومنها من اكتفت بخصخصة بعض الأنشطة الفرعية داخل وزارات الدولة مثل الكويت. وعلى أية حال لم تظهر حتى الآن نتائج ايجابي للخصخصة سواء على مستوى العالم المتقدم أو العالم الثالث ومنها البلدان العربية:

١ ـ أنظر حصراً لاجراءات الخصخصة التي تمت على مستوى الوطن العربي في حقبة الثمانينات في:

د. حسين طه الفقير: **دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات** مصدر سابق، صـ (١٢٥ ــ ١٣٥).

(٢) وانظر النتائج السلبية لبرامج الخصخصة التي اتبعت في تونس في: د. حسين طه الفقير: تعقيب على دراسة حول الميزانية العامة في تونس وأسباب عجزها «ورقة مقدمة **لندوة عجز الموازنة العامة للدولة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ٢٦ ــ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩**، من صـ (١١ ــ

١٥) من التعقيب.

(٢٩) د. رمزي زكي: **محنة الديون وسياسات التحرير في دول العالم الثالث**، القاهرة، ١٩٩١، صـ (٤٢).

(٣٠) د. حسين طه الفقير: «حرب القمح قادمة والتبعية الغذائية تتحول لاوربا» **جريدة السياسة الكويتية**، الأحد ٢٠ مايو ١٩٩٠، صـ (٤).

(٣١) د. محمد عبد العزيز عجمية: **فصول في الاقتصاد العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، صـ (٦٦).

(٣٢) د. عبد القادر سيد أحمد وآخرون: **الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، وأهميتها وتوزيعها**، معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ صـ (١١٣).

(٣٣) أنظر:

د. محمود عبد الفضيل: «جدلية البترول والمياه والزراعة العربية، نظرة مستقبلية»، ورقة مقدمة الى **ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية التي نظمها معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة ١١ ــ ١٣ يناير ١٩٨٧)**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، فبراير ١٩٨٧، صـ (٩٥ ــ ١٠٨).

(٣٤) أنظر مظاهر تخلف البنيان الصناعي العربي وخطورة الاستثمار في الاعتماد على الخارج في:

د. طه عبد العليم طه: «النفط والتصنيع في العالم العربي»، ورقة مقدمة الى **ندوة آثار عوائد النفط على التنمية العربية التي نظمها معهد التخيط القومي** مصدر سابق، صـ (١٢٤).

(٣٥) راجع آثار التكامل الاقتصادي من الناحية النظرية في:

بيلا يلسا: **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد وآخرين، مراجعة د. صلاح الدين عبد الوهاب، الدار القومية للطباعة والنشر، **سلسلة اخترنا لك، العدد (١١٨)**، القاهرة ١٩٦٤، صـ (٢٤، ٨٧، ١٢٣).

(٣٦) لقد حدث ذلك الوفاق بعد تبني الرئيس جورباتشوف لسياسات البيروسترويكا والمكاشفة (الجلاسنوست) والمضي في التخلي التدريجي عن النظام الشيوعي الذي أسقط عام (١٩٩١) بعد أن استمر عقيدة ونظاماً اجتماعياً واقتصادياً ما يقرب من ٧٠ عام راجع:

ــ **البيروسترويكا والجلاسنوست: من وثائق جورباتشوف**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٨ .

Salah Jawad: «Historical Transformation - in Relations - Between East and West on the Basis of Gorbacheve's Perestroika», Published in MEMO, No. 4, Feb. 1989.

(٣٧) يمكن الرجوع الى التفاصيل في هذه الجوانب مجتمعة في المصادر التالية:

ــ د. حسين طه الفقير: **دراسة في الأوضاع الدولية والعربية**، مصدر سابق.

ــ د. علي السلمي: **الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٣٥)**، يناير ١٩٩١ .

ـ عبد العظيم شندى: **القرن المقبل من عام ١٩٩٢ الى عام ٢١٠٠**، مؤسسة شندى، القاهرة، (د. ت).

(٣٨) يستهدف مشروع أوربا الموحدة (١٩٩٢) تحقيق أهداف معاهدة روما التي نشأت على أساسها الجماعة الاقتصادية الأوربية (European Economic Community) في ٢٥ مارس ١٩٥٧، والتي تمثلت في تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج وتوحيد السياسات الاقتصادية والبيئية وقوانين البنوك والتأمين، والمواصلات، والمواصفات والمقاييس، والهجرة، ومن شأن قيام هذا الاتحاد الأوربي مواجهة الدول الأخرى بسياسات موحدة فيقلل وضعية المساومة لأي دولة منفردة معه. كما أن توحد المانيا في العام (١٩٩٠) أمر سيضيف الى القوى الاقتصادية والسياسية لأوربا بل يتوقع البعض انضمام دول الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي بعد أن عادت الى نظام السوق الى البيت الأوربي وهو أمر سوف يؤثر على حجم المساعدات الموجهة الى بلدان العالم الثالث، كما يترتب عليه نقل مزيد من الأسلحة الى هذه البلدان في المستقبل القريب.

ـ أنظر آثار قيام أوربا الموحدة في **أوراق مناقشات حول مصر والجماعة الاقتصادية الأوربية (١٩٩٢) التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة بالاشتراك مع مؤسسة فريددش ايبرت ١٩٩١**، وعلى سبيل المثال:

د. عبد المنعم سعيد: «الحقيقة والخيال: مصر والجماعة الأوربية ١٩٩٢»، صـ (١٦١ ـ ١٩٠).

ـ انظر المخاوف المرتقبة من توحيد الالمانيين على شعوب العالم الثالث والقوة المرتقبة لهذه الوحدة في البيت الأوربي في كلمة الدكتور على الدين هلال في:

مناقشات حول توحيد الالمانيين، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة ١٩ سبتمبر ١٩٩٠، صـ (٤ ـ ٨).

(٣٩) من أمثلة هذه الخامات: الحديد، اللدائن الهندسية، المركبات الكيمائية، والهندسية، السيراميك الهيكلي، المنتجات ذات الأساس الزجاجي، طاقات الالكترونيات وأشباه المواصلات.. إلخ. ورغم ارتفاع معدل النمو في هذه الخامات الى نحو ١٨٪ خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٩٠، الا أن هذه الخامات تحتكر انتاجها مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة وتحيطها بأسوار من السرية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخامات تقوم في معظمها على منتجات البتروكيماويات وهو ما يجعل الدول الصناعية المستهلكة للنفط تتكتل لتأمين النفط والامدادات النفطية، أنظر تطور الانتاج من هذه الخامات في البلدان المتقدمة:

P. Dubarle: Advanced Materials: Silent Revolution, The OECD Observer No. 159, August/September 1989, p. 6.

(٤٠) فعلى سبيل المثال يوضح تطور الظاهرة المالية في منتصف الثمانينات أن عدد فروع أكبر (١٠٠) بنك في العالم قد بلغ نحو (٤٦٦٠) فرعاً يوجد منها في الدول النامية (٢٢٤٦) بنكاً، وفي الدول الاشتراكية (١١٨) فرعاً. كما وجد أن هناك ثمانية مراكز (أوف شور) لها فروع عددها (٦٠٦) وهي مراكز مالية لا اقليمية من أهم مهامها استقطاب مدخرات العالم الثالث واعادة تدويرها في

الدول الصناعية المتقدمة. كما تشير البيانات المتاحة أن الموجودات لأكبر (١٠٠) بنك متعدد الجنسية في العالم قد بلغت نحو (٣٢٨٠) مليار في عام ١٩٨٧، وتلاحظ هنا أن الأموال العربية الخارجية تقل نسبتها في هذا الاجمالي لنحو ٢٠٪ تقريباً إذا أخذ بالتقدير الأعلى لهذه الأموال وقدره (٦٤٠) مليار دولار. أنظر تفصيلاً لتطور الظاهرة المالية في:

U.N., Foreign Direct Investment and Transnational Corporation in Services, New York (1989) pp. 36, 77, 81.

(٤١) راجع هذه الأسس في:

١ ـ سمير أمين: «النظام الاقتصادي العالمي الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية في البلدان النامية» منشور في: إيليا حريق (محرر): **العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**، دار المشرق والمغرب بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣ صـ (٢٤٤ ـ ٢٤٦).

٢ ـ اسماعيل صبري عبدالله: «مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات والاعتماد الجماعي على النفس»، في المصدر السابق مباشرة صـ (٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٤٢) قارن عناصر منافع الاستثمار الجيد في:

Ibrahim F. I. Shihata: «Promotion of Arab and Foreign Investment, General Remarks a Paper presented at A Siminar Held in Kuwait, Dec. 11-13, 1989, and Published in Said El-Naggar (Edit.): Investment Policies in the Arab Countries, INF 1990 pp. 127-131.

(٤٣) قارن مثلاً:

١ ـ د. سليمان المنذري: **الأسواق العربية لرأس المال، نشأتها التاريخية، خصائصها الأساسية، امكانات التكامل فيما بينها**، دار الرازي، الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٨٧، صـ (١٥٥ ـ ١٨٥).

٢ ـ اسامة جعفر فقيه: **تنظيم أسواق المال العالمية وانعكاساته على الأسواق المال العربية**، صندوق النقد العربي، اكتوبر ١٩٨٩، صـ ١٠ ـ ١٦).

(٤٤) المصدر السابق مباشرة، صـ (٩).

(٤٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة الدراسات الاستثمارية (مطبوع غير دوري)، العدد السابع**، الكويت (١٩٨٨).

(٤٦) في الواقع أن الدعوة إلى تعميم برامج التخصيصية (Privatization) ينبغي أن يقترن معها دعوة مماثلة لاعداد برامج كفيلة بتجنب سلبياتها على القوى العاملة وتوزيع الدخل ومستويات الأسعار والبطالة حسب ظروف كل دولة وأن تقوم تلك البرامج على تقويم العائد الاجتماعي منها أنظر الورقة المركزة للأستاذ الحمد في:

ا. عبد اللطيف يوسف الحمد: «رؤية مستقبلية لاقتصاديات التسعينات في دول مجلس التعاون

الخليجي» ورقة للحوار في اطار الموسم الثقافي الأول لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩، ص ص ١٤ ـ ١٦.

(٤٧) ينصرف معني الضمان (Investment Guarantee) الى المهام والاجراءات التي تؤمن الاستثمار الخارجي من المخاطر غير التجارية بحيث يجد المستثمر التعويض الملائم في حالة تعرض الاستثمارات للأخطار الأخرى، أنظر:

Abdel Rahman Taha: «Investment Guarantees, The Role of the Inter-Arab Investment Guarantee Corporation», Published in: Said El-Naggar: Investment Policies in the Arab Countries, Op. Cit., p. 102.

(٤٨) أنظر:

«المستثمر العربي والتنمية» ورقة عمل مقدمة من اتحاد غرف الخليج العربي الى **مؤتمر المستثمرين العرب المنعقد في الطائف في الخامس من جمادى الثاني (١٤٠٢) هـ ـ ٣٠ مارس ١٩٨٢**، اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية، الطبعة الثالثة، مارس (١٩٨٥) صـ (٧، ٣١، ٣٤).

(٤٩) أنظر: أسامة جعفر فقيه: **تنظيم أسواق المال العربية**، مصدر سابق صـ (١٣، ١٦).

الفصل الرابع
تحديات الكويت والأموال العربية
بعد التحرير

مقدمة:

استمرت الحرب العراقية الايرانية منذ خريف العام ١٩٧٩ وحتى ٢٠ أغسطس من العام ١٩٨٨ عندما قبلت كل من العراق وايران وقف اطلاق النار وتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٠ يوليو من العام ١٩٨٧ الذي أطلق عليه عام حرب الناقلات.

وبعد انتهاء هذه الحرب ظهرت في الوطن العربي بوادر وفاق جديدة مواكبة للوفاق الحادث في النظام العالمي بين الكتلتين الرأسمالية والشيوعية. وانتهت هذه البوادر بقيام اتحادين عربيين في بداية عام ١٩٨٩ هما اتحاد التعاون العربي الذي يضم العراق ومصر، الأردن واليمن، واتحاد التعاون المغربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. وأصبح في الوطن العربي ثلاث مجموعات اقليمية حيث كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يضم الدول العربية الخليجية الست قائماً من قبل. غير أن الابتهاج العربي بذلك الوفاق لم يدم أكثر من عام ونصف العام حيث وقع العدوان العراقي على الكويت في بداية النصف الثاني من العام ١٩٩٠ م.

٤ ـ ١ ـ العدوان على الكويت... كارثة التراجع العربي:

بعد مقدمات خلافية بين العراق والكويت والامارات بدأت بمذكرة العراق الى الجامعة العربية في ١٥ يوليه ١٩٩٠، يتهم فيها الدولتين بالعمل على تخفيض أسعار النفط بزيادة الانتاج على النحو الذي يؤدي الى خفض الايرادات العراقية بنحو مليار دولار سنوياً، واتهام الكويت بالاستيلاء على البترول العراقي من حقل الرميلة منذ العام ١٩٨٠، ويطالب الكويت مع غيرها من الدول الخليجية ليس

فقط بالغاء الديون التي حصلت عليها العراق أثناء الحرب وقدرها (٣٠) مليار دولار من كل من الكويت والسعودية، ولكن بالعمل على تكوين مشروع على غرار مشروع مارشال لتعويض العراق بعض ما خسره في الحرب.

وقد أعقب هذه المذكرة رد كويتي أوضح بطلان الادعاءات العراقية وأن الحقل الذي تنتج منه الكويت يقع ضمن الأراضي الكويتية وأن العراق هي التي تتجاوز داخل الأراضي الكويتية. وحذرت المذكرة الكويتية من أن هذا الأسلوب في التعامل سوف يعيد الأمة العربية الى دائرة الانتقال عن القضايا المصيرية للأمة العربية[1]. وقد فشلت المحاولات العربية في تهدئة الموقف المتوتر بين البلدين.

وفي الصباح المبكر للثاني من أغسطس ١٩٩٠ زلزلت الأرض زلزالها في الكويت بعد أن اجتاحها نحو (٤٥٠) ألف جندي واستولت على وزارة الدفاع الكويتية وكافة المنشآت الحيوية، واستمر زحف القوات العراقية الى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لتصبح على مقربة من الحدود السعودية.

وبعد أن أعلن العراق أن قواته انما دخلت الكويت استجابة لنداء الشعب الكويتي وما أطلق عليه الحكومة الكويتية المؤقتة في اليوم الأول من الغزو، وحكومة الكويت الحرة في اليوم الثالث. ثم في اليوم الخامس من الغزو أعلن العراق مساواة الدينار الكويتي بالدينار العراقي الذي كانت قيمته السوقية تعادل (١: ١٤) من الدينار الكويتي، وذلك تمهيداً لاعلان ضم الكويت نهائياً الى العراق، وذلك هو الذي حدث يوم الثامن من الغزو (٩ أغسطس).

وفيما يتعلق بممارسات الغزو والاحتلال العراقي داخل الكويت فقد يطول سردها في مثل هذا البحث، خاصة وأن الباحث هو شاهد عيان لتلك الفظائع التي ارتكبت ضد الكويتيين والوافدين سواء كانوا عرباً أو أجانب. وما يمكن قوله هنا أن القوات العراقية النظامية والشعبية قد مارست كافة أنواع النهب المنظم وغير المنظم للكويت، وقامت باستلاب مقتنيات كافة المؤسسات الاقتصادية الحكومية والخاصة والتعاونية ونهب موجودات الجهاز المصرفي والوحدات التمويلية الأخرى، وباطلاق سراح المساجين تشكلت العصابات تؤازرها جماعات الجيش الشعبي في

نهب الممتلكات الفردية وقتل كل معترض على هذه الأفعال، ومورست عمليات التعذيب والقتل الجماعي والسطو على الحرمات وانتهاك الأعراض والمقدسات في ظل الفوضى التي عمت في الكويت.. ومع مرور الأسبوعين الأولين من الغزو افتقدت المؤن وخيم شبح الجوع والأمراض بسبب تراكم المهملات في الشوارع وكثير من الجثث. وبسبب هذه الفظائع حدثت أكبر هجرة جماعية في العصر الحديث من كل من الكويت والعراق اتخذت صورة الفرار الجماعي هرباً من تلك الممارسات.

وبرفض النظام العراقي كافة المبادرات الدولية والعربية والاسلامية وقرارات الادانة المتوالية من المجتمع الدولي تمت محاصرة الكويت بقوات الأمم المتحدة والقوات الامريكية والغربية والعربية والاسلامية التي وفدت الى المنطقة بطلب الكويت والسعودية ودول الخليج العربية. في الوقت الذي رفع فيه النظام العراقي شعار الجهاد المقدس ضد القوات الدولية والعربية والاسلامية التي احتشدت لاخراجه من الكويت، وقد كان لها ذلك بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لعملية عاصفة الصحراء التي ترتب عليها سحق معظم منجزات التنمية التي تمت في كل من العراق والكويت خلال العقود الماضية وحتى منتصف العام ١٩٩٠ . ان أسوأ ما قامت به القوات الصدامية من تدمير هو اشعالها كافة آبار النفط الكويتية، الأمر الذي مثل تدميراً مباشراً لجزء من الثروة العربية واتلافاً للبيئة لم تشهده هذه المنطقة من قبل.

وهكذا أضاع النظام العراقي بوادر التكامل العربي التي بدأت تتنامى بنهاية الثمانينات استجابة للتغيرات في النظام العالمي الجديد وأوجد براكين جديدة للفتنة في الصف العربي، وقنوات جديدة للهيمنة الأجنبية على العرب وتردي لموقعهم النسبي بين عالم التكتلات ناهيك عن الخسائر الجسيمة التي لحقت منجزات الشعب العراقي وثرواته.

٤ ـ ١ ـ ١ ـ محاولة لتفسير ما حدث:

هناك مجموعة من العوامل قد رددها الكتاب في وقت الأزمة يمكن أن

تساهم مجتمعة في تفسير وقوع الكارثة العربية التي ترتبت على احتلال العراق للكويت يمكن تلخيصها في مجموعة من العوامل المتصلة بطبيعة النظام الحاكم في العراق وقدرته على اللعب بمشاعر الأحباط لدى الجماهير العربية والنظام العربي المهترئ. وتتمثل المجموعة الثانية في العوامل المتصلة بسعى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من أجل تجريب قوتها في تأمين الامدادات النفطية والهيمنة على المورد الاستراتيجي.

(١) طبيعة النظام العراقي والتناقضات العربية:

النظام العراقي هو نظام ديكتاتوري ورّط الشعب العراقي ومن خلفه كثير من العرب في خوض حرب الثماني سنوات مع ايران ظناً منه في رأي البعض «أنه يمكن أن يصبح شرطي الخليج بعد شاه ايران»وقد ساعدته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتحجيم الثورة الاسلامية ذات التوجهات المناهضة للغرب(٢) وذات الأطماع المستمرة في دول المنطقة العربية أيضا .

وبعد انتهاء الحرب مع ايران كان العراق قد فقد كل عائداته النفطية المتحققة خلال الفترة ١٩٧٩ ــ ١٩٨٨ بتخصيصها للانفاق العسكري فضلاً عن ديون خارجية قدرها (٨٢) مليار دولار، فولى وجهه شطر الكويت الجارة المسالمة وفيرة الثروة، لا لكي يأخذ منها ما يعوضه عن خسائره، ولكن لالتهامها كلها بدعوى انها جزء من العراق، **في الوقت الذي تنازل فيه لايران عن كل ما حارب من أجله لمدة ثماني سنوات مفاخراً بأنه يحمي البوابة الشرقية للأمة العربية.**

وقد ارتكز هذا التفكير على اعتقاد خاطئ يتمثل في أن الولايات المتحدة والدول الغربية لن تعارضه مكافأة له على تحجيم الثورة الاسلامية في إيران (٣). وأن التناقضات العربية وهشاشة النظام العربي المتلازمتين ستعملان على عدم ايجاد موقف عربي موحد لردعه واخراجه من الكويت في حالة احتلاله لها.

وبالنظر الى التناقضات العربية نجدها قد تمثلت في انقسام التوجهات

والمصالح وضعف النظام العربي بصفة عامة وهو ما تجسد في عدم قدرة البلدان العربية على اخراج العراق من الكويت فور احتلالها وتباين مواقف ادانته تحت قبة الجامعة العربية لاحتلاله دولة شقيقة.

ومن ناحية أخرى فقد داعب النظام العراقي مشاعر الاحباط العربي تجاه القضايا المصيرية ممثلة في حل مشكلة فلسطين وتحقيق تنمية توفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للغالبية العظمى من العرب، وتنقذهم من مصيدة التبعية للغرب رغم الثراء المادي الذي حققته الحقبة النفطية منذ العام ١٩٧٣ وحتى نهاية الثمانينات[٣]، وتمثلت نتيجة ذلك في خروج بعض مظاهرات التأييد للنظام العراقي رغم حقيقة العدوان السافرة[٤]. **وأغرب الأمور التي فوجىء بها العرب أثناء فترة العدوان هو انقسام مواقف اليسار العربي بكافة تياراته القومية والشيوعية والاسلامية، فأصبح التيار منها تيارين، فتيار اتخذ موقفاً متخاذلاً أمام قضية التحرر والديمقراطية التي لا خلاف عليها فالتزم جانب الصمت أو التأييد للعدوان، وتيار استمسك بهذه القضية فأدان العدوان وهاجمه واستبسل في كشف بطلانه وبيان آثاره الخطيرة على القضايا العربية المصيرية. وفي كل الأحوال فان انقسام مواقف التيار العربي قد ساهم بشكل واضح في بلبلة الرأي العام العربي على النحو الذي شوهد طوال فترة الاحتلال العراقي للكويت.**

(٢) سعي الغرب لتأمين الامدادات النفطية واستبعاد النفط من أسلحة التفاوض العربية:

يعتبر النفط بمثابة الحياة للدول الصناعية الكبرى التي تعتمد عليه في تحريك عجلة الحياة اليومية في الأغراض المنزلية، توفير الطاقة للمصانع ووسائل النقل بأنواعها والجيوش، انتاج الخامات المتطورة التي تقوم على المستلزمات من ناتج البتروكيماويات وفي ذلك يقول «توماس مورجان» رئيس اللجنة التي شكلت من جانب الكونجرس في العام ١٩٧٥ لدراسة احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط في حالة فرضها حظراً نفطياً على الغرب، «**ان المصلحة القومية**

تتجسد في تأمين النفط والمصلحة القومية بحكم التعريف هي البقاء، وتتلاشى الدول من الوجود اذا أخفقت في الحفاظ على هذه المصلحة القومية الأساسية»[٥].

وباستطلاع الأرقام المنشورة عن الانتاج والاحتياطي من النفط في منطقة الخليج العربي يتبين الى أي حد تمثل هذه المنطقة دعامة المصلحة القومية المعرفة على النحو السابق من جانب توماس مورجان، فيوضح الجدول رقم (١ ــ ٤) أن منطقة الشرق الأوسط التي تتضمن ايران والعراق بالاضافة الى دول الخليج العربي الست تنتج نحو ٣٦٪ من اجمالي الانتاج العالمي من النفط (باستثناء الدول الشيوعية) حيث تقدم هذه الدول أكثر من (١٦) مليون برميل يومياً من الانتاج العالمي البالغ (٤٤) مليوناً للعام ١٩٩٠ . وتمتلك نحو (٦٦٠) مليار برميل تمثل ٧٢٪ من جملة الاحتياطي العالمي من النفط في نفس العام. ويشير الجدول الى حقيقة في غاية الخطورة وهي أن الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وبقية الدول الصناعية الغربية سوف ينفد منها الاحتياطي النفطي مع نهاية العقد الحالي اذا استمرت بنفس المعدلات الحالية للانتاج، بينما يستمر هذا الاحتياطي الى نحو قرن ونصف القرن في كل من السعودية والامارات والكويت والعراق (١٤١ سنة، ١٤٦ سنة، ١٦٨ سنة، ٩٧ سنة) في هذه الدول على الترتيب. أما في ايران فمدة الاحتياطي وفقاً لتقديرات العام ١٩٩٠ هي (٨٧) سنة تقريباً. **وبغض النظر عن مدى صدق هذه التقديرات فان اتجاه الاحتياطي الغربي الى الزوال مع نهاية هذا العقد انما يعني تزايد حاجة الغرب الى استنزاف المخزون العربي منه خلال المرحلة المقبلة ومنع استغلال النفط كسلاح تفاوضي مع اتجاه الانتاج العالمي والاحتياطي الى الانخفاض في المرحلة المقبلة.**

والواقع أن البحث عن وسائل لتأمين الامدادات النفطية الخليجية من جانب الولايات المتحدة لم يكن وليد الثمانينات ولكنه بدأ مع انتهاء حرب اكتوبر ١٩٧٣، بعد أن استخدم النفط العربي كسلاح في المواجهة مع اسرائيل. ثم جاءت الصدمات النفطية التالية في العام ١٩٧٨ بعد اندلاع الثورة الاسلامية في

جدول رقم (١ - ٤)

الاحتياطيات والانتاج من النفط (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)

	الاحتياطي		الانتاج/مليون برميل		عدد سنوات الاحتياطي
	مليار برميل	٪	مليون برميل	٪	
الأمريكتان	١٥٧٫٠٢٠	٪١٧٫٢	١٥٫٦٩٦	٪١٤٫٩	-
الولايات المتحدة	٢٥٫٧٦٠		٧٫٦٧٥		٩٫٢
كندا	٦٫١٣٣		١٫٥٨٨		١٠٫٦
المكسيك	٥٦٫٣٦٥		٢٫٦١٨		٥٩٫٠
فنزويلا	٥٨٫٥٠٤		١٫٧٣٢		٩٢٫٦
دول أخرى	١٠٫١٥٨		٢٫٠٨٣		-
أوروبا الغربية	١٨٫٨٢٢	٪٢٫٠	٣٫٧٥٩	٪٨٫٥	-
بريطانيا	٤٫٢٥٥		١٫٧٤٣		٦٫٧
النرويج	١١٫٥٤٦		١٫٤٧٠		٢١٫٥
دول أخرى	٣٫٠٢١		٠٫٥٤٦		-
أفريقيا	٥٨٫٨٣٧	٪٦٫٤	٦٫٣٦٩	٪١٤٫٥	-
الجزائر	٩٫٢٠٠		٠٫٦٩٨		٣٦٫١
ليبيا	٢٢٫٨٨		١٫١٠٠		٥٦٫٧
نيجيريا	١٦٫٠٠		١٫٦٠٥		٢٧٫٣
مصر	٤٫٥٠		٠٫٨٥٤		١٤٫٤
دول أخرى	٦٫٣٣٧		٢٫١١٢		
آسيا والشرق الأقصى	٢٢٫٥٤٥	٪٢٫٤	٣٫٢١٤	٪٧٫٠	-
أندونيسيا	٨٫٢٠٠		١٫٢٠٩		١٨٫٦
ماليزيا	٢٫٩٥٠		٠٫٥٥٧		١٤٫٥
الهند	٧٫٥١٦		٠٫٦٧٣		٣٠٫٦
دول أخرى	٣٫٨٧٩		٠٫٧٧٥		-
الشرق الأوسط	٦٦٠٫٤٤٧	٪٧٢	١٦٫٠٣١	٪٣٥٫٥	-
السعودية	٢٥٤٫٩٥٩		٤٫٩٣٦		١٤١٫٥
الامارات العربية	٩٨٫١٠٥		١٫٨٤٤		١٤٥٫٨
الكويت	٩٤٫٥٢٥		١٫٥٤٣		١٦٨٫٠
العراق	١٠٠٫٠٠		٢٫٨٣٠		٩٦٫٨
ايران	٩٢٫٨٦٠		٢٫٩٣٤		٨٦٫٧
دول أخرى	١٩٫٩٩٨		١٫٩٣٤		-
مجموع العالم غير الدول الاشتراكية	٩١٧٫٤٧١	١٠٠	٤٤٫٠٧٠	١٠٠	-
مجموع العالم	١٠٠٢٫٠٠٠	١٠٠	٥٩٫٣٨١		

المصدر: عبد الرزاق فارس الفارس: أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١، ص ٣٦.

ايران، وفي العام ١٩٨٠ بعد تفجر الصراع العراقي الايراني لتعزز هذا البحث وتحوله الى عمل جدى بالتكوين الفعلي لما أطلق عليه قوة الانتشار السريع.

ففي العام ١٩٧٥ قام الكونجرس الأمريكي بدراسة الاحتياجات المطلوبة للقوات الامريكية للاستيلاء على الآبار النفطية الرئيسية للمملكة العربية السعودية. والتي يوضحها الجدول رقم (٢ ــ ٤)، وفي ضوء هذه الدراسة أعلن شيسلنغر وزير الدفاع الأمريكي وقتها، أنه من المجدي في الواقع القيام بعمليات عسكرية ضد الدول المصدرة للبترول الواقعة بالقرب من الخليج الفارسي(٦)، وفي ذلك الوقت كانت تبعية الولايات المتحدة للنفط الخارجي تمثل ٣٧٪ من اجمالي احتياجاتها وكانت هذه التبعية تتراوح بين ٧٠ ــ ١٠٠٪ في معظم دول حلف شمال الاطلنطي، و١٠٠٪ لليابان، وكانت نسبة استهلاك النفط الى اجمالي استهلاك الطاقة تمثل أكثر من ٤٥٪ في كل من الولايات المتحدة وكندا وتتراوح بين ٤٥ ــ ٩٨٪ في معظم دول حلف شمال الأطنلطي، ونحو ٧٥٪ في اليابان، جدول رقم (٣ ــ ٤).

وبعد الصدمة النفطية الثانية إثر اندلاع الحرب العراقية الايرانية قامت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بالكونجرس الأمريكي باعداد دراسة عن الجغرافيا السياسية للنفط بهدف بيان متغيرات سوق النفط العالمية خلال الثمانينات ومدى تأثر الولايات المتحدة وحلفائها بهذه المتغيرات.

وأهم ما أوضحته هذه الدراسة التي قاد فريقها هنري جاكسون، هو رصد المصلحة الامريكية ومصلحة حلفائها الغربيين واليابان في تأمين النفط الخليجي بالاستيلاء عليه وذلك من خلال اظهار نسب الاعتماد على هذا النفط في اجمالي الواردات النفطية والتي بلغت وفقا لهذه الدراسة ٧٣٪، ٤٠٪، ٦٧٪، ٧٢٪، ٦٤٪، ٣٢٪ لكل من فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب في العام ١٩٧٩(٧).

وقد خلصت الدراسة المشار اليها أن سياسات الطاقة المتعلقة بالواردات النفطية (يقصد بها هنا الوسائل المستخدمة للحد من الاستهلاك، وانتاج بدائل الطاقة والوسائل الدبلوماسية لتأمين الامدادات) غير كافية بمفردها لتجنيب

جدول رقم (٢ ـ ٤)

تقدير لجنة الكونجرس الأمريكي للاحتياجات المطلوبة للقوات المحاربة في منطقة الآبار النفطية الرئيسية بالسعودية عام ١٩٢٥

بيان	الاعداد المطلوبة	الاعداد الجاهزة تحت الطلب
هجوم المظليين:	٢	١
غرفة محمولة جواً	٢	١
عدد الطلقات الجوية المكافئة (بطائرات س ١٤١)	١١٨٧	٧٠ طائرة س ٥ ٢٣٤ طائرات ص ـ ١٤١
الهجوم بالقوات البرمائية		
فرقة مشاة بحرية	١	٣
سفن برمائية	٤٨	٦٥
تأمين الأهداف الأساسية:		
المناطق العائمة فقط: الفرق العسكرية	٢	١٩
المعاونة الجوية اللصيقة:	٤	١٩
القيادة الجوية التكتيكية (سرب طائرات (اف ـ ٤)	٦	١٦
الجناح الجوي لمشاة البحرية	١	٣
سرب طائرات للتزود بالوقود في الجو (عند الاستدعاء	٣	٣٦
الدفاع الجوي:		
دفاع المناطق		
اسراب طائرات (اف ـ ٤) تابعة للقيادة الجوية التكتيكية		
الاعداد المشاركة في العمليات الحربية	٦	١٦
الاعداد الجاهزة عند الطلب	٦	ـ
الأجنحة الجوية التابعة لحاملات الطائرات	١	١٣
اسراب طائرات التزود بالوقود في الجو (عند الاستدعاء	٢	٣٦
دفاع المواقع:		
ادوية صواريخ هوك	٣ ـ ٥	١٥
صواريخ شابارال/فولكان	٤	١٦
حماية قوافل الناقلات:		
حاملات الطائرات	١٦	١٣
طردات ومدمرات	١٠٤٨	١٦٨
غواصات هجومية	عدد غير معروف	٦٦

المصدر: دراسة الكونجرس الأمريكي: أمريكا تغزو الخليج، ترجمة وجيه راضي، سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، ص ١١٤.

جدول رقم (٣ - ٤)

الأهمية النسبية للنفط في اجمال استهلاك الطاقة واجمالي الواردات النفطية في بعض دول حلف شمال الاطلنطي واليابان ١٩٧٥

بيان البلدان	النسبة المئوية للنفط من اجمالي استهلاك الطاقة ٪	النسبة المئوية للنفط المستورد من اجمالي الاحتياجات النفطية ٪
الولايات المتحدة	٤٦	٣٧
كندا	٤٤	٠ - ١
دول اوربا الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي		
بلجيكا	٦٠	١٠٠
الدنمرك	٩٨	١٠٠
فرنسا	٦٦	٩٩
المانيا	٥٥	٩٥
ايطاليا	٨٥	١٠٠
هولندا		٩٦
النرويج	٤٥	٧٠ (٢)
المملكة المتحدة	٤٦	١٠٠ (٢)
اليابان	٧٥	١٠٠

(١) كانت تستورد كندا في ذلك العام نصف احتياجاتها المحلية ولكنها كانت تصدر نفس الكمية تقريباً الى الولايات المتحدة.

(٢) كان من المتوقع أن تكتفي النرويج ذاتياً عندما تصل حقول بحر الشمال الى انتاجها المقرر عام ١٩٧٥. أما بريطانيا التي بدأت انتاجها في ١٨ يونيه ١٩٧٥ وكان وصولها الى هذه المرحلة يقتضي (٥) سنوات.

المصدر: نفس مصدر الجداول رقم (٢ - ٤) ص (٢٥).

الولايات المتحدة وحلفائها شبح انقطاع الامدادات النفطية، ولا بد من اللجوء للوسائل الفورية (العسكرية) تضامناً مع الحلفاء. الذين ليس من مصلحتهم الاختلاف حول هذا الهدف. ومن ثم طالبت الدراسة بتضامن الحلفاء مع الولايات المتحدة لانجاز المهام التالية[8].

ـ بناء احتياطي محلي من النفط وملء الاحتياطي الاستراتيجي منه وتشجيع القطاع الخاص على تخزين النفط.
ـ تأمين الخطط المتعلقة بالطوارئ، التشاور في ما يتعلق بتأمين النفط.
ـ اعطاء أولوية كبرى للاجراءات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط ومنع التغلغل السوفيتي في المنطقة.
ـ تدعيم البرامج الخاصة بالاسراع في استكشاف النفط وتنميته خارج منطقة الشرق الأوسط.

وبحلول النصف الثاني من العام ١٩٨٠ كانت ادارة كارتر قد انتهت من اعداد قوة الانتشار السريع بقيادة الليوتانت جنرال «بول كيلي» من سلاح مشاة البحرية المارينز وحددت مبررات التدخل في الخليج من جانبها مع الحلفاء **سواء بطلب من دولة معينة أو عنوة** في التهديدات التالية[10]:

١ ـ عدوان سوفيتي مباشر ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط أو طرق نقل النفط البحرية في منطقة الخليج.
١ ـ عدوان بواسطة قوة اقليمية أخرى ضد دولة منتجة للنفط أو ضد حقول النفط.
٣ ـ الارهاب، التمرد أو الثورة من داخل دولة منتجة للنفط.

وبهذا الطرح الأمريكي للخيار العسكري كان لا بد من تعضيده بالدراسات التي تركز على أهمية النفط الاستراتيجية للغرب والشرق معاً، ولفت نظر الدول الخليجية الى ضرورة التحالف مع الغرب لتأمينها أن تصبح مطمعاً لكل الدول المستهلكة بعد عام ٢٠٠٠ . وعلى الجانب العسكري لم تكن هناك وسيلة أمام الولايات المتحدة وحلفائها سوى ايجاد المبررات الكافية لتجريب قدرتها على

تأمين المنطقة. وفيما يتعلق بالجانب الأول فان أبرز الأمثلة عليه كتاب جون بلوك «الخليج» الصادر في لندن في العام ١٩٨٨ ومحاضرة لجيمس شيسلنغر والذي يعمل في مؤسسة شيرسون ليمان هاتون، أمام مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر في مدينة مونتريال مقاطعة كيوبيك ـ كندا يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩ تحت عنوان **الطاقة وعلم السياسة الطبيعية في القرن الواحد والعشرين.**

ان الجزء العاشر من كتاب جون بولوك يقدم استشرافاً لمستقبل الخليج حيث يقرر انه بحلول عام ٢٠٠٠ سيشكل البترول نحو ٦٪ فقط من موارد الطاقة القابلة للاسترداد. ويشكل الغاز الطبيعي نسبة ٥٪ وسيبلغ الانتاج النفطي ذروته العام (١٩٩٠) عندما سيبلغ (٨٥) مليون برميل في اليوم، ومن تلك السنة فصاعداً من المتوقع أن يكون انتاج الطاقة دون احتياجات العالم. ولما كان احتياطي العالم من النفط يمثل (٥٨٥) بليون برميل، وأن حصة أوبك منه هي ثلاثة أرباع هذا الرقم، وأن حصة الشرق الأوسط تبلغ أكثر من ٦٠٪ منه **فان اعتماد الغرب في الواقع سيكون على البترول العربي في الوقت الذي ستعاني فيه دول المعسكر الشرقي من نقص الموارد النفطية**، وهو ما يخلق المنافسة الشديدة بين هاتين القوتين العظميين. وبهذه التنبؤات وصل بولوك الى مفترق اذ كان عليه أن يجيب على التساؤل.. وماذا عن دول الخليج العربية؟

ويجيب على ذلك باحتمال قيام اتحاد فيدرالي بين دول مجلس التعاون الخليجي تسانده الولايات المتحدة التي تدرك هذه الدول انها هي التي ستدافع عنها ولو من وراء الأفق[١١].

أما جيمس شيسلنغر فقد تضمنت محاضرته أمام مؤتمر الطاقة نفس المعاني التي ركز عليها جون بولوك مؤكداً على الآتي[١٢]:

١ ـ اتجاه الاحتياطي والانتاج العالميين الى التدهور خلال عقد التسعينات وازدياد أهمية النفط الخليجي وتوقع الصراع العالمي والصراعات العربية/العربية على النفط خلال عقد التسعينات.

٢ ــ ازدياد حاجة امريكا ودول غرب أوربا المتزايدة للنفط العربي وأنه بنهاية عام ١٩٩٠ سوف يزداد الطلب الأمريكي بنحو (٤،٥) مليون برميل يومياً ليبلغ الضعف تقريباً خلال فترة خمس سنوات. وستزداد الواردات بنفس النسبة في منتصف التسعينات.

٣ ــ ان أسعار النفط ستواصل ارتفاعها بدءاً بالعام (١٩٩٠).

٤ ــ اعتباراً للنقاط السابقة الذكر فان ميزان القوة من وجهة نظر علم السياسة الطبيعية سوف يكون بيدي القوة التي سيقدر لها الهيمنة على النفط في المرحلة المقبلة.

وقد دعا الخطاب دول الأوبك بضرورة مساعدة الولايات المتحدة كي تتصدى للصراع المحتمل قريباً حول النفط[١٣].

وبالنظر الى تسلسل الاهتمامات الغربية على النحو الذي بيناه آنفاً، كانت الضرورة القومية تقتضي تآزراً عربياً قائماً على التضامن والتعاون والاخاء في الاستعداد لأي مخاطر تتعرض لها الدول العربية الخليجية أو ثروتها النفطية وذلك بتكوين درع أمني يكون قادراً على ردع أي عدوان على أي دولة نفطية بما فيها العراق. وبدلاً من ذلك سيطرت الانانية والرغبة في التسلط والجهل بالمتغيرات الدولية على النظام العراقي فجرؤ على ارتكاب جريمته واناب بذلك الدول المتربصة بالمنطقة العربية والثروة العربية في استفتاح حقبة الصراع على النفط[١٤]، كما أوجد المبررات الدولية والشرعية امام هذه الدول لتدمير المنجزات الانمائية والقدرات العسكرية للشعبين الشقيقين في الكويت والعراق. بعد ان أضاع كافة الفرص التي أتيحت له لتجنب هذه الكوارث والانسحاب من الكويت.

٤ ــ ١ ــ ٢ ــ الآثار السياسية والاقتصادية لحرب الكويت على كل من الكويت والعراق:

من الناحية النظرية هناك آثار متعددة للحرب في الجوانب السياسية

والجوانب الاقتصادية، وفيما يتعلق بالآثار الأولى فتتمثل في الأثر على التماسك الداخلي للدول المتحاربة والحليفة، والأثر على تركيز السلطات، أما الآثار الاقتصادية فتتمثل في الأثر على تخصيص الموارد والعدالة التوزيعية[١٥].

ومن أهم الآثار الاقتصادية التي أمكن حصرها بعد حرب تحرير الكويت ما يتجسد في حصر الخسائر البشرية والمادية الذي قدره مراد الدسوقي وعلى النحو التالي [١٦]، والجدول رقم (٤ ـ ٤).

١ ـ تعرضت الكويت لعملية دمار شامل سواء على أيدي القوات العراقية أو على أيدي قوات التحالف اثناء التحرير وتقدر تكاليف اعادة تعمير الكويت بنحو (٤٠) مليار دولار. كما فقدت الكويت مئات الشهداء من المدنيين الأبرياء أو العسكريين سواء في عمليات المقاومة قبل التحرير أو أثناء التحرير.

٢ ـ بلغ عدد قتلى العراق (٨٠٠٠٠) قتيل وبلغ عدد الجرحى (٩٠٠٠٠) جريح وبلغ عدد الأسرى والمفقودين نحو (١٠٠) ألف. أما القتلى المدنيين فبلغ عددهم نحو (١٥٩١) قتيلاً، وقد قتل من جنود التحالف نحو (١٨٤) قتيلاً، وبلغ عدد الجرحى (٢٣٨) والمفقودين (٩٤) فرداً.

٣ ـ دمرت الصواريخ والقنابل التي أسقطت على العراق والكويت وقدر وزنها بنحو (١٤٢) ألف طن، البنية الأساسية العراقية عن طريق الغارات الجوية التي زادت على نحو (٩٧) ألف غارة.

٤ ـ قدرت تكاليف عملية عاصفة الصحراء (جوية وبرية وازالة مخلفات وتكاليف عودة القوات) من نحو (٥٠ ـ ٦٠) مليار دولار، من المؤكد ان هذه المبالغ تحملتها كل من السعودية والكويت.

وفيما يتعلق بقيمة الخسائر التي لحقت الكويت وقطاعاتها الاقتصادية المختلفة من جراء العدوان وممارساته وحرب التحرير فإنه حتى مثول هذه الدراسة للنشر لم يجر تقدير نهائي لها. وبالرغم من ذلك فإن التقديرات الأولية التي أعلنت عنها هيئة التعويضات الكويتية ووزارة النفط تزيد على (٢٠٠) مليار

جدول رقم (٤ ـ ٤)
مقارنة بين الخسائر العراقية وخسائر قوات التحالف بعد حرب تحرير الكويت

العراق		البيان	قوات التحالف	
قبل الحرب	ما تم تدميره		قبل الحرب	ما تم تدميره
٤٢٨٠	٤٠٠٠	الدبابات	٣٣٦٠	٤
٣١١٠	٢١٤٠	المدفعية	٣٦٣٣	١
٢٨٧٠	١٨٧٠	ناقلات الافراد والمدرعة	٤٠٥٠	٩
١٦٠	٧	هليوكوبتر	١٩٥٩	١٧
٨٠٩	١٠٣ (ث)	طائرات قتالية	٢٦٠٠	٤٤
٦٠	٨٣ (ثث)	سفن حربية	١٢٠	٢

(×) ١٣٩ طائرة عراقية نزحت الى ايران وما زالت هناك.
(××)استولت العراق على ما يزيد على ٢٨ قطعة بحرية بعد غزو الكويت كانت تابعة البحرية الكويتية وقد تم تدمير معظمها أيضًا.

المصدر:
عميد: أ. ح/ مراد ابراهيم الدسوقي: عاصفة الصحراء، الدروس والنتائج، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١، صـ(٢٢).

دولار. أما خسائر قطاع النفط فقد بلغت وحدها (٢٢) مليار دينار كويتي تعادل أكثر من (٧٥) مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٢ تتضمن الأضرار في المنشآت والأصول، الهدر في النفط الخام ومنتجاته، تكلفة اخماد الحرائق في (٧٥٢) بئرا في الحقول الكويتية، (٣٦٤) بئراً في حقول العمليات المشتركة، الدخل النفطي الضائع نتيجة لتوقف النشاط الانتاجي، وتكاليف التمويل والأضرار والخسائر الجانبية. علما بأن هذه التقديرات لا تتضمن قيمة أضرار المكامن النفطية والأضرار البيئية*.

* وزارة النفط، تقرير عن الوضع الراهن في القطاع النفطي، الكويت في ٢٥ أبريل (١٩٩٢) ص ٩ (غير منشور).

وكانت بعثة الأمم المتحدة قد قدمت توصيفاً أولياً للأضرار الجسيمة التي لحقت بالكويت من جراء تلك الكارثة ملخصاً في الآتي:**

- اشتعال الآبار النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل المحلي ونهب تجهيزاته الرأسمالية والتقنية أو تخريبها وكان معدل الطاقة يومياً من النفط (٤) ملايين برميل، ويقتضي اصلاح صناعة النفط انفاق اكثر من (٥) مليارات دولار.
- دمار أجزاء بالغة الأهمية من القدرة على توليد الطاقة الكهربائية وجزء من شبكة التوزيع وأن تكلفة اصلاحها تتجاوز مليار دولار.
- جسامة الأضرار التي لحقت الهياكل الأساسية لقطاع النقل والموانيء والمرافيء واصابة المطار الوطني بأضرار جسيمة وتعرضه لسرقة المعدات وتقدر تكلفة اصلاح القطاع بنحو مليارين من الدولارات.
- فقدان نصف أسطول النقل البري أما بالمصادرة أو بالتدمير وتقدر تكلفة اعادة الأسطول إلى سابق مستواه ـــ٥٦٠) ألف مركبة بنحو أكثر من خمسة بلايين دولار.
- تقدر تكلفة اصلاح شبكة الاتصالات بالسواتل (الأقمار الصناعية) وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية بأكثر من مليار دولار فضلاً عن الوقت الذي سيستغرقه الاصلاح.
- تعرض الخدمات الاذاعية والتليفزيونية والصحفية وأجهزة الارسال القوية للدمار والنهب والتخريب ويتطلب اصلاحها أو استعادتها لسابق سيرتها نحو أكثر من نصف مليون دولار.
- تقدر تكلفة اللازمة لقطاع الاسكان نتيجة لعمليات النهب والاتلاف التي لحقت المنازل والشقق (١٧) ألف وحدة سكنية بنحو (٢،٥) مليار دولار.
- اتلاف المنتجعات السياحية ونحو ٨٠٠ غرفة فندقية من الفئة الممتازة وفئات الدرجة الأولى ونهب معدات وتخريب المناطق السياحية.

** الأمم المتحدة: الكويت، تقرير إلى الأمين العام عن مدى وطبيعة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية للكويت أثناء الاحتلال العراقي، أبريل ١٩٩١، ص ص ١٢ ـ ١٣ .

- تدمير جانب من المباني الحكومية والهياكل الحضرية الأساسية ومبنى مجلس الأمة، والواجهة البحرية، المعرض التجاري الدولي، النوادي الرياضية ويلزم اصلاح هذه الهياكل نحو (٥٠٠) مليون دولار.
- ضياع نفائس الجهاز المصرفي الذي يضم البنوك التجارية والمتخصصة، ونحو (١٣٠٠) ألف أوقيةترويسية من الذهب قد أخذت من البنك المركزي قيمتها (٥٠٠) مليون دولار.
- تعرض المنشآت التجارية جملة وتجزئة والمخازن الكبيرة للنهب أو النقل وتقدر جملة الخسائر بنحو مليار دولار.
- تعرض صناعة البتروكيماويات في جانب منها للازالة التامة للمكنات والمعدات الحديثة ونهب المخزون من المواد الأولية وقطع الغيار والمنتجات الجاهزة ويناهز تقدير الخسائر في هذه الصناعة مليار دولار.
- تعرض قطاعات التعليم والصحة والبيئة لخسائر مبينة نتيجة لنهب المعدات والتجهيزات العلمية والمختبرات العلمية والبيئة.
- التآكل والتلف الذي تعرضت له الهياكل الأساسية للكويت لتوقف أعمال الصيانة طوال فترة الاحتلال وتجمد السوائل في الأجزاء المعدنية والخزانات وغيرها.
- الخسائر غير القابلة للتقدير الكمي الناجمة عن انحطاط المرافق الصحية، استنزاف التراث الثقافي الوطني وضياع سنة دراسية لا سبيل الى تعويضها على جميع الطلاب والتدهور البيئي والتي ستعاني الكويت آثارها على مدى أجيال قادمة.

والواقع أن تحديد الآثار الاجمالية لهذه الكارثة العربية فيه كثير من المجازفة في الوقت الراهن، وذلك لأن فصول هذه الآثار لم تكتمل بعد. وقد تكون تداعياتها بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها، أبعد كثيراً عما يجسد في صورة بيانات وأرقام ما لم يتم تداركها ومحاصرة آثارها بعمل عربي جماعي مشترك.

٤ ـ ٢ ـ القضايا الاقتصادية والتخطيطية حتى ليلة وقوع العدوان العراقي:

٤ ـ ٢ ـ ١ ـ ركود الحركة الاقتصادية في الكويت ودول الخليج:

تميزت حقبة الثمانينات بسيادة اتجاهات انكماشية في دول الخليج العربية ومنها الكويت. ورغم ارتفاع العائدات النفطية والناتج المحلي الاجمالي في بعض السنوات من هذه الحقبة، إلا أن الاتجاه العام لهذه الفترة تمثل في الاتجاه الانكماشي. ويعبر عن هذا الاتجاه بتراجع معدلات الانفاق القومي علي بنود الاستهلاك والاستثمار ووجود عجز في الطلب الكلي ذي نسبة مرتفعة في جملة الانتاج القومي.

ويشير الجدول رقم (٥ ـ ٤) الى الاتجاهات الانكماشية لدول الخليج العربية الست ممثلاً في تراجع معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي وكافة بنود الاتفاق بلغت نحو ٨،٤٪ للناتج القومي، ٦،٣٪ للانفاق القومي، ١٥٪ تقريباً للصادرات، ١٠،٣٪ للواردات، كما بلغ متوسط عجز الحساب الجاري ٢،٩ مليار دولار خلا الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ . ويرجع ذلك الى آثار استمرار الحرب العراقية الايرانية طوال تلك الفترة وما نجم عنها من ارتفاع تكاليف الاستيراد، فضلاً عن تدهور أسعار النفط التي شهدتها الفترة وارتفاع نسبة الانفاق العسكري في جملة الانفاق الحكومي.

أما الجدول رقم (٦ ـ ٤) فيشير الى الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الكويتي خلال الفترة المشار اليها والتي بلغت (٢٢٧٣،٣) مليون دولار سنوياً وبلغت نسبتها ٣٠٪ من الناتج القومي الاجمالي. والواقع أنه بانتهاء عام ١٩٨٩ كانت الجهود الكويتية المبذولة بصدد تحديد أسباب وسبل مواجهة هذه الفجوة الانكماشية قد تم الانتهاء منها وتضمينها في السياسات الاقتصادية العامة للدولة (١٤).

ودخلت الكويت النصف الأول من العام ١٩٩٠ وكانت قد انتهت من اعداد مشاريع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) والخطة الخمسية الثانية ١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤)، والخطط الخمسية القطاعية المنبثقة عنها، وبعد أن بذلت جهوداً مضنية طوال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الأولى في تطوير جهودها التخطيطية. وتمثلت تلك الجهود في اعداد دليل الخطة ودليل المتابعة على المستوى الكلي والقطاعي والوحدي، وعقدت عشرات الندوات بالاشتراك مع الجهات المختلفة بشأن ترسيخ الوعي التخطيطي لدى العاملين في الوحدات الحكومية والوزارات المختلفة، كما نفذت العديد من البرامج التدريبية المتعلقة بهذه القضية،

جدول رقم (٥ ـ ٤)

الاتجاهات الانكماشية في دول مجلس التعاون الخليجية

خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧ (بليون دولار)

بيان السنوات	الاستهلاك النهائي	الاستثمار المحلي	الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	الواردات	الحساب الجاري	الانفاق العام
١٩٨٣	١٦٥٫٠	٥١٫٦	٢١٦٫٦	١٨٠٫٧	٩٩٫٢	٨٤٫٢	(٥٫٤)	٩٧٫٢
١٩٨٤	١٥٩٫٢	٤٦٫٨	٢٠٦٫٠	١٦٨٫١	٨٤٫٩	٧٨٫٧	(٣٫٦)	٩١٫٧
١٩٨٥	١٤٨٫٨	٤٢٫٥	١٩١٫٣	١٥٠٫٨	٨٢٫٦	٦٨٫٠	—	٨٠٫٠
١٩٨٦	١٣٩٫٥	٣٤٫٦	١٧٤٫١	١٢٤٫٧	٥٢٫٣	٥٧٫٧	(٥٫١)	٦٥٫٧
١٩٨٧	١٣٧٫١	٢٩٫٧	١٦٦٫٨	١٢٧٫١	٥٢٫٠	٥٣٫٦	(٠٫٤)	٧٤٫٦
متوسط معدل النمو ٪	(٤٫٥)	(١٢٫٨)	(٦٫٣)	(٨٫٤)	(١٤٫٩)	(١٠٫٦)	*(٢٫٩)	(٦٫٣)

(   ) تعنى سالبا.

* متوسط سنوي بالمليار دولار.

المصدر: بنك الكويت الوطني مجلس التعاوني الخليجي بالأرقام (المملكة العربية السعودية ـ قطر ـ دولة الكويت ـ سلطنة عمان ـ الامارات العربية المتحدة ـ دولة البحرين) عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، من ص ٨، ١٣، ١٧.

جدول رقم (٦ - ٤)

الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الكويتي ممثلة في عجز الطلب الكلي خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨

(مليون دينار)

بيان / السنوات	الناتج القومي* الاجمالي (١)	الانفاق القومي بالأسعار الجارية: الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	الاستثمار** المحلي الاجمالي	الطلب الكلي (٢)	عجز أو فائض الطلب (٣) (١) — (٢)	نسبة فائض (أو عجز) الطلب الى الناتج القومي ٪
١٩٨٤	٧٨٩٤٫٦	١٣٤٥٫٢	٢٧٣٤٫٧	١٣٥٠٫٧	٥٤٣٠٫٦	(٢٤٦٤٫٠)	٣١٫٢
١٩٨٥	٧٨٣٦٫٩	١٤٤٤٫٨	٣٠٨٤٫٠	١٢١٦٫١	٥٧٤٤٫٩	(٢٠٩٢٫٠)	٢٦٫٧
١٩٨٦	٧٣٢٢٫٧	١٤٠٣٫٢	٢٦٨٢٫٦	١١٤٩٫٩	٥٢٣٥٫٧	(٢٠٨٧٫٠)	٢٨٫٥
١٩٨٧	٧٥٣١٫٧	١٣٦٩٫٤	٢٧٨٦٫٩	٩١٠٫٤	٥٠٦٦٫٧	(٢٤٦٥٫٠)	٣٢٫٧
١٩٨٨	٧٥٧٨٫٤	١٣٥١٫٤	٢٩٨٧٫٧	٩٨٠٫٣	٥٣١٩٫٤	(٢٢٥٩٫٠)	٢٩٫٨
متوسط سنوي	٧٦٣٢٫٨	١٣٨٢٫٨	٢٨٥٥٫٢	١١٢١٫٥	٥٣٥٩٫٥	(٢٢٧٣٫٣)	٪٣٠
متوسط معدل النمو السنوي ٪	(٪)	(٪٢٫٢)	(٪١٫١)	(٪٧٫٧)	(٪٢٫٥)	—	—

* الناتج القومي الاجمالي = الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية + صافي دخل عوامل الانتاج في الخارج.

** يشمل التغير في المخزون. ( ) تعني سالبا.

مصدر البيانات IMF: Kuwait - Recent Economic Developments, Confidential Information, April 27, 1990, p. 54.

كما كانت على وشك الانتهاء من استكمال قاعدة المعلومات التخطيطية التي تستهدف تحسين عملية التخطيط والمتابعة. واعتمدت على النماذج الاقتصادية العلمية في اعداد تصورات الخطة طويلة الأجل، كما أجرت العديد من الدراسات المتعلقة بتطوير التخطيط في الكويت.

ومع نهاية النصف الأول من العام ١٩٩٠ دخلت المشاريع التخطيطية المشار اليها الى إطار المناقشة التشريعية تمهيداً لاقرارها والبدء في تنفيذها مع بداية النصف الثاني من العام لولا وقوع العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس نفس العام.

وما يهمنا في هذا الموضع هو بيان التوجهات التخطيطية الكويتية التي تضمنتها المشاريع المشار اليها لنتبين منها مدى ملاءمة هذه التوجهات وانسجامها مع المتغيرات الدولية والاقليمية السائدة في مطلع التسعينات وبيان التوجهات ذات الطبيعة الاستمرارية للكويت والقضايا المستجدة بعد تحرير الكويت. وفيما يلي نعرض لأهم هذه التوجهات والأهداف الكمية التي رصدت لتحقيقها:

٤ ـ ٢ ـ ٢ ـ التوجهات طويلة الأجل والأهداف الكمية:

(أ) التوجهات طويلة الأجل:

ارتكزت توجهات المشروع طويل الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) على مسارات العمل الانمائي المتضمنة في استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت التي أعدها المجلس الأعلى للتخطيط في نهاية عام ١٩٨٩ وعلى مجموعة من البدائل المتعلقة بالحوار مع المستقبل والتي أخذت في الاعتبار المتغيرات. وأهم هذه التوجهات هي[١٨]:

(١) المحافظة على استقلال دولة الكويت وعروبتها وتأمين سيادتها على أرضها وسيادة أمنها الوطني وتأكيد حرية قرارها في مواجهة التحديات.

(٢) تعزيز الدور الفعال للكويت في مجال العلاقات الدولية والعربية والاسلامية والتأكيد على أهمية التكامل العربي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

(٣) اعادة هيكلية الاقتصاد الوطني والاعتماد على التقنيات الكثيفة وتنمية الموارد والمصادر البديلة للنفط.

(٤) معالجة قضايا العنصر البشري وتعديل التركيبة السكانية وقوة العمل وتنمية الموارد البشرية بما يعمل على رفع كفاءة المواطن وزيادة التماسك الاجتماعي.

(٥) الحد من مشكلة الانكشاف الغذائي على الخارج في اطار التعاون الخليجي والعربي.

(٦) زيادة دور القطاع الخاص في العملية الانمائية وتحديد جوانب انطلاق هذا القطاع والعمل على دعمها في الأجل الطويل.

(٧) التعامل مع التطورات في سوق النفط بسياسات ملائمة لاستخراجه واستخداماته وسياسات الطاقة بما يحافظ على الثروة الوطنية.

(٨) مواكبة التطورات التقنية العالمية وتطوير خطط وسياسات بناء قاعدة تقنية متطورة للكويت.

(٩) اعادة هيكلة الانفاق العام بما يقتضيه تطور القاعدة الانتاجية والتقنية والتنمية البشرية.

(١٠) تأمين الموارد الخارجية وزيادة عائداتها استفادة من التغيرات الحادثة في النظام العالمي الجديد.

(١١) تعميق أواصر التعاون الخليجي ودعم اتجاهات التكامل العربي.

(ب) الأهداف الكمية طويلة الأجل:

استخدمت في تحديد الأهداف الكمية للمشروع طويلة الأجل أحدث النماذج العلمية والتي تم اختيارها وتطويعها للظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت والمبادئ التي تضمنتها استراتيجية التنمية بعيدة المدى. وقد تم ذلك بتعاون وزارة التخطيط ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، وفيما يلي أهم تلك الأهداف:

(١) أهداف السكان وقوة العمل:

يوضح الجدول رقم (٧ ـ ٤) تقديرات السكان وقوة العمل في الكويت

خلال فترة الخطة (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥). وقد استندت هذه التقديرات الى توجهات استراتيجية التنمية بعيدة المدى المتعلقة بتعديل التركيبة السكانية في صالح السكان الكويتيين والعمالة الوطنية واستناداً الى اتجاهات النمو في المجتمع السكاني وقوة العمل والاحتياجات المتوقعة للأنشطة الاقتصادية وسياسات التحكم في مسار المتغيرات الاقتصادية ومعدلات نمو الطلب الاجمالي. ويتبين من الجدول المشار اليه ما يلي:

ـ ان اجمالي السكان في الكويت سوف يزداد من نحو (٢٫٦٠٩٫٢٥٥) نسمة في سنة الأساس (١٩٩٠) الى نحو (٣٫٠٤٤٫٥٣٣) نسمة عام ٢٠١٥، كما أن معدل النمو السنوي للسكان سوف ينخفض من ٢٫٧٪ خلال الخمس سنوات الأولى الى ١٫٥٪ تقريباً خلال الخمس سنوات الثالثة والرابعة، ثم يبدأ في الازدياد مرة أخرى في الخمس سنوات الأخيرة ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥، حيث يصل الى ٢٫٢٪ سنوياً. وهكذا تكون نسبة الزيادة السكانية التي توقعتها الخطة طوال الفترة اكثر من ٦٤٪ مقارنة بسنة الأساس.

ـ ان اجمالي السكان الكويتيين سيزداد من نحو (٥٨١) ألف نسمة عام ١٩٩٠ الى نحو (١٣٨٠) ألفاً عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة اجمالية قدرها ١٣٨٪ تقريباً، وقد حرصت الخطة أن يكون معدل النمو السنوي مقارباً لنحو ٣٫٥٪ طوال الفترة، ولتزداد نسبة الكويتيين الى اجمالي السكان من نحو ٢٧٫٧٪ عام ١٩٩٠ الى نحو ٤٠٫١٪ عام ٢٠١٥.

ـ ان قوة العمل الاجمالية سوف ترتفع من نحو (٨٨٨٫٥٩٢) نسمة عام ١٩٩٠ الى نحو (١٫٧٥٢٫٣٤٤) نسمة عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة اجمالية قدرها ٧٢٪. وأن معدل النمو السنوي لها سوف ينخفض من ٣٫٣٪ في الخمس سنوات الأولى الى ١٫٥٪ خلال الخمس سنوات الرابعة، ثم يزداد الى نحو ٢٫٥٪ في الخمس سنوات الأخيرة.

ـ ان اجمالي قوة العمل الوطنية سوف ترتفع من (١٢٤٫٩٢٣) نسمة (وهي

جدول رقم (٧ - ٤)
حجم وهيكل السكان وقوة العمل

المتغير	سنة الأساس ١٩٩٠		سنوات الخطة										معدلات النمو السنوية ٪				
			١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٩٥/٩٠	٠/٩٥	٥/٠	١٠/٥	١٥/١٠
			قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪					
جملة السكان	٢٠٩٦٢٥٥	١٠٠	٢٢٩٠٢٤٠	١٠٠	٢٦٧٤٦٦٥	١٠٠	٢٨٣٢٦٧	١٠٠	٣٠٨٥٤٨٧	١٠٠	٣٤٤٠٥٣٣	١٠٠	٢٫٧	٢٫٣	١٫٤	١٫٥	٢٫٢
المواطنون	٥٨١٠٣٨	٢٧٫٧	٦٩٥١٦٢	٢٩٫١	٨٢٩٦٣١	٣١٫٠	٩٨٧٧٢٣	٣٤٫٥	١١٧٠٢٧٥	٣٧٫٩	١٣٧٩٨٧٦	٤٠٫١	٣٫٧	٣٫٦	٣٫٥	٣٫٥	٣٫٣
الوافدون	١٥١٥٢١٧	٧٢٫٣	١٦٩٥٠٧٨	٧٠٫٩	١٨٤٥٠٣٤	٦٩٫٠	١٨٧٥٥٤٤	٦٥٫٥	١٩١٥٢١٢	٦٢٫١	٢٠٦٠٦٥٧	٥٩٫٩	٢٫٣	١٫٧	٠٫٣	٠٫٤	١٫٥
جملة القوى العاملة	٨٨٨٥٩٢	١٠٠	١٠٤٣٠٢٢	١٠٠	١١٧٥٥٩٣	١٠٠	١٢٥٢٧٢٢	١٠٠	١٣٥٢٢١٠	١٠٠	١٥٢٧٣٤٤	١٠٠	٣٫٣	٢٫٤	١٫٣	١٫٥	٢٫٥
المواطنون	١٢٤٩٢٣	١٤٫١	١٥٩٨٨٧	١٥٫٣	٢٠٣٢٦٠	١٧٫٣	٢٥٦٨٠٨	٢٠٫٥	٣٢١٨٢٦	٢٣٫٨	٤٠٠١٦٤	٢٦٫٢	٥٫١	٤٫٩	٤٫٨	٤٫٦	٤٫٦
الوافدون	٧٦٣٦٦٩	٨٥٫٩	٨٨٣١٣٥	٨٤٫٧	٩٧٢٣٣٣	٨٢٫٧	٩٩٥٩١٤	٧٩٫٥	١٠٣٠٣٨٤	٧٦٫٢	١١٢٧١٨٠	٧٣٫٨	٢٫٩	١٫٩	٠٫٥	٠٫٧	١٫٨

المصدر: وزارة التخطيط/دولة الكويت: مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ - ٢٠١٥)- الكويت: يناير (١٩٩٠).

تشكل نسبة ١٤،١٪ من الاجمالي لعام ١٩٩٠) الى (١٦٤،٠٠٠ نسمة (تشكل ٢٦،٢٪ من الاجمالي) في نهاية الخطة. لتصبح الزيادة الاجمالية طوال الفترة نحو أكثر من ٢٢٠٪. وقد حرصت الخطة أن يكون معدل الزيادة السنوي أكثر من ٤،٦٪. للعمالة الكويتية طوال الفترة باستثناء الفترة الخمسية الأولى الذي قدر أن يكون فيها نحو ٥،١٪ سنوياً.

(٢) مؤشرات الرفاه والثروة:

تتمثل هذه المؤشرات في متوسط نصيب الفرد الكويتي من الناتج المحلي والاستهلاك، الأصول المالية وهي جميعاً مبينة في الجدول رقم (٨ ـ ٤) الذي تم اشتقاقه من السلوك المتوقع للمتغيرات الاقتصادية والمجتمع السكاني خلال الخمسة والعشرين عاماً. وتبين أن متوسط نصيب الفرد الكويتي في الناتج القومي الجاري سوف يصل الى (٩،٤) ألف دينار في نهاية العام ٢٠١٥ مقارناً بنحو (٣،٢) ألف دينار عام ١٩٩٠ ويصل هذا المتوسط الى (٣،٧) ألف دينار في العام الأخير من الخطة مقارناً بنحو (٣) آلاف دينار في سنة الأساس استناداً للأسعار الحقيقية. أما متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي فقد استهدفت الخطة أن يصل الى (٢،٢) ألف دينار عام ٢٠١٥ مقارنة بنحو (١،٧) ألف دينار في سنة الأساس. ويتبين من الجدول المشار اليه أن متوسط نصيب الفرد في جملة احتياطي الأجيال القادمة سوف يرتفع من (٣٩،٤) ألف دينار في سنة الأساس الى (١٠٢،٧) ألف دينار في نهاية الخطة (تابع بقية المؤشرات من الجدول المشار اليه).

(٣) الناتج المحلي الاجمالي:

استهدفت الخطة طويلة الأجل الارتقاء بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من نحو (٦٢٢٠) مليون دينار في سنة الأساس (١٩٩٠) الى نحو (١١ ٤٦٢) مليون عام ٢٠١٥ بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٢،٥٪ سنوياً طوال الفترة، وان كان

جدول رقم (٨ ـ ٤)
مؤشرات الرفاه والثروة
(١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)

المؤشـــــرات	سنة الأساس	سنوات الخطة				
	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
١) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (ألف دينار)	٣،٠	٣،٢	٣،٧	٣،٧	٣،٧	٣،٧
٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الجاري (ألف دينار)	٣،٢	٤،٣	٦،٣	٧،٤	٨،٣	٩،٤
٣) متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك لكلي الحقيقي (ألف دينار)	١،٧	١،٩	٢،٢	٢،٢	٢،١	٢،٢
٤) متوسط نصيب الكويتي من الأصول المالية (مليون دينار)						
ـ الاحتياطي العام	١٣،١	٦،٢	٧،٢	١٠،٠	٩،٦	٥،٢
ـ احتياطي الأجيال القادمة	٣٩،٤	٤٧،٢	٥٧،٦	٧٠،٣	٨٥،٢	١٠٢،٦
٥) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الحقيقي:						
ـ الايرادات الحكومية ٪	٧٧٠	٧٤،٥	٧٢،٠	٧١،٨	٧٢،٧	٧١،١
ـ المدخرات الحكومية ٪	٣٢،٨	٣٩،٣	٤٥،٣	٤٤،٧	٤٥ـ٤	٤٤،٤
ـ عائدات الاستثمارات الخارجية ٪	٣٩،٢	٣٢٠	٢٤،٣	٢٥،٥	٢٦،٩	٢٧،٤

المصدر: وزارة التخطيط: مشروع الخطة طويلة الأجل، مصدر سابق ص ٩٣.

سيتفاوت من فترة خمسية الى أخرى خلال فترة الخطة الاجمالية، ويوضح الجدول أن الخطة قد استهدفت الارتقاء بمصادر الدخل غير النفطية لتزداد نسبة ما تساهم به قطاعات التبادل الدولي من ٩٪ من الاجمالي عام ١٩٩٠ الى نحو ١٣٪ عام ٢٠١٥ وأن تنخفض المساهمة النسبية للنفط الخام من ٥١٫٣٪ الى ٤١٫٨٪ خلال الفترة. كما استهدفت الخطة الارتقاء بالنصيب النسبي للقطاعات المحلية انتاجية وخدمية من ٣٩٫١٪ من الاجمالي في بداية الفترة الى أكثر من ٤٥٪ في نهايتها. قارن الجدول (٩ ـ ٤).

(٤) الدخل الحكومي:

يضم الدخل الحكومي قيمة الصادرات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية الخارجية، بالإضافة الى العائدات الحكومية الأخرى ممثلة في الحصيلة الضريبية والرسوم وفائض الهيئات الحكومية. ويتبين من الجدول رقم (١٠ ـ ٤) أن اجمالي الدخل الحكومي سوف يزداد في فترة الخطة من (٣٩٤٨) مليون دينار في سنة الأساس الى (١٨٩٦٩) مليوناً في السنة النهائية، وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٦٫٥٪. ويأتي الدخل من الصادرات النفطية في المرتبة الأولى حيث من المتوقع أن يصل الى (١٣٣٩٠)، وبذلك تبلغ نسبة النمو السنوي المركبة له نحو ٨٪ سنوياً، وسوف تشكل أكثر من ٧٠٪ من اجمالي الدخل الحكومي في العام الأخير من الخطة مقارناً بنحو ٤٩٫٥٪ من هذا الاجمالي في سنة الأساس. كما يتوقع أن ينمو دخل الاستثمارات الخارجية بمعدل يبلغ ٤٫٢٪ وبالتالي سيشكل هذا الدخل نسبة ١٦٫٢٪ في نهاية الخطة مقارناً بنحو ٢٧٫٦٪ في بدايتها.

ومن ناحية أخرى يتوقع أن تنمو الموارد الحكومية الأخرى بنفس نسبة نمو الدخل من الاستثمار الخارجي ٤٫٢٪ غير انها ستظل تشكل النسبة الأقل في اجمالي الموارد الحكومية حيث لن تزيد نسبتها عن ١٣٫٢٪ في نهاية الخطة مقارنة بنحو ٢٢٫٨٪ في بدايتها.

جدول رقم (٩ ـ ٤)
تطور حجم وهيكل الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بالأسعار الحقيقية
(١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)

(مليون دينار)

النشاط الاقتصادي	سنة الأساس ١٩٩٠		سنوات الخطة										معدلات النمو السنوية ٪				
			١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٥		٢٠١٠		٢٠١٥		٩٥/٩٠	٠/٩٥	٥/٠	١٠/٥	١٥/١٠
			قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪					
قطاعات التبادل الدولي	٣٧٨٧٫٦	٦٠٫٩	٤٦٧٤٫٠	٦١٫٠	٦٠٠٢٫٤	٦١٫٢	٦٢٧٩٫٩	٥٩٫٢	٦٦٢١٫٩	٥٧٫٨	٦٩٧٥٫٠	٥٤٫٨	٤٫٣	٥٫١	٠٫٩	١٫١	١٫٠
النفط الخام	٣١٩٢٫٩	٥١٫٣	٤٠٦٥٫٤	٥٣٫١	٥٣١٣٫٣	٥٤٫٢	٥٣١٣٫٢	٥٠٫١	٥٣١٣٫٢	٤٦٫٤	٥٣١٣٫٢	٤١٫٨	٥٫٠	٥٫٥	٠٫٠	٠٫٠	٠٫٠
الصناعات النفطية	٣٥٧٫٢	٥٫٨	٣١٤٫٣	٤٫١	٣٠٠٫٣	٣٫١	٤٧١٣	٤٫٤	٦٦٠٫٨	٥٫٨	٨٠٦٠	٦٫٣	(٢٫٥)	(٠٫٩)	٩٫٤	٧٫٠	٤٫١
سلعية أخرى غير نفطية	٢٣٧٫٥	٣٫٨	٢٩٤٫٣	٣٫٨	٣٨٨٫٨	٣٫٩	٤٩٥٫٤	٤٫٧	٦٤٧٫٩	٥٫٦	٨٥٠٠٫٨	٦٫٧	٤٫٤	٥٫٧	٥٫٠	٥٫٥	٥٫٧
القطاعات المحلية	٢٤٣٢٫٤	٣٩٫١	٢٩٨٨٫٠	٣٩٫٠	٣٨٠٥٫١	٣٨٫٨	٤٣٢١٫٠	٤٠٫٨	٤٨٤٠٫١	٤٢٫٢	٥٧٤٠٫٢	٤٥٫٢	٤٫٢	٥٫٠	٢٫٦	٢٫٣	٣٫٥
انتاجية	١٤١٢٫٨	٢٢٫٧	١٨٠٠٫٨	٢٣٫٥	٢٤٢٨٫٨	٢٤٫٨	٢٧٢٩٫٦	٢٥٫٨	٣٠٣٣٫٤	٢٦٫٥	٣٧٣٣٫١	٢٩٫٤	٥٫٠	٦٫٢	٢٫٤	٢٫١	٤٫٢
خدمية (حكومية)	١٠١٩٫٦	١٦٫٤	١١٨٧٫٢	١٥٫٥	١٣٧٦٫٣	١٤٫٠	١٥٩١٫٤	١٥٫٠	١٨٠٦٫٧	١٥٫٧	٢٠٠٧٫١	١٥٫٨	٣٫١	٣٫٠	٣٫٠	٢٫٦	٢٫١
جملة الناتج بسعر تكلفة العوامل	٦٢٢٠٫٠	١٠٠	٧٦٦٢٫٠	١٠٠	٩٨٠٧٫٥	١٠٠	١٠٦٠٠٫٩	١٠٠	١١٤٦٢٫٠	١٠٠	١٢٧١٥٫٢	١٠٠	٤٫٣	٥٫١	١٫٦	١٫٦	٢٫١

نفس مصدر الجدول السابق، ص ٨٢.

جدول رقم (١٠ ـ ٤)

تطور الدخل الحكومي ومصادره خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٥

(مليون دينار)

السنوات / الموارد الحكومية	سنة الاساس ١٩٩٠	سنوات الخطة					معدلات النمو السنوي المركب %
		١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	
اجمالي الموارد الحكومية	٣٩٤٨	٦١٤٢	١٠٢٤٣	١٢٧٣٢	١٥٦٤٥	١٨٩٦٩	٦،٥
ـ الدخل من الاستثمارات الخارجية	١٠٨٩	١٣٨٤	١٦٥٧	٢٠٨٠	٢٥٤٤	٣٠٦٧	٤،٢
ـ الدخل من الصادرات النفطية	١٩٥٧	٣٥٢٦	٦٩٠٢	٨٦٤٧	١٠٨٣٣	١٣٣٩٠	٨،٠
ـ أخرى	٩٠٢	١٢٣٢	١٦٨٤	٢٠٠٥	٢٢٦٨	٢٥١١	٤،٢

نفس مصدر الجدول السابق، ص ٨٧.

٤ ـ ٢ـ ٢ ـ الأهداف التخطيطية المتوسطة الأجل والأهداف الكمية المتوسطة:

لقد ارتكزت توجهات مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ـ ٩٤/ ١٩٩٥) على كافة المحاور الانمائية المتضمنة في المشروع طويل الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) باعتبارها جزءاً منه بالاضافة الى ثلاثة محاور للعمل الانمائي في الأجل المتوسط، وفيما يلي نتناول كلاً من الأهداف النوعية والكمية المتضمنة في هذا المشروع الخمسي:

(أ) محاور العمل الانمائي:

وتتمثل في الآتي:

(١) ترسيخ انجازات الخطة الخمسية الأولى (٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩).

(٢) كشف المجالات الجديدة للحركة التي تلائم احتياجات التنمية خلال الخمس سنوات.

(٣) تكثيف الجهود لاصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد والمجتمع.

(ب) الأهداف النوعية للخطة:

تضمن المشروع ستة أهداف نوعية هي:

(١) توفير متطلبات بناء الانسان الكويتي في الجوانب العلمية والفنية والادارية والتقنية.

(٢) توفير متطلبات المرحلة لتنمية المجتمع بكافة أبعادها المرتكزة على القيم الأصيلة والمشاركة الايجابية وتلبية كافة الاحتياجات المتطورة للانسان والمجتمع.

(٣) تعديل التركيبة السكانية والمحافظة على تماسك وتجانس أفراد المجتمع من حيث الدين واللغة والقيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية... الخ.

(٤) رفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدته الاستيعابية الانتاجية والتقنية.

(٥) تحقيق مساهمة أوسع لأنشطة القطاع الخاص في الجهود الانمائية بصفة عامة وتهيئة المناخ الملائم لاطلاق طاقاته وتطويرها.

(٦) العمل على توفير امكانات متقدمة للبحث العلمي وتطبيقاته المتعددة.

(ج) الأهداف الكمية:

(١) الموارد الكلية واستخداماتها:

تركزت الأهداف المتعلقة بقائمة الموارد والاستخدامات بزيادة الانتاج المحلي بمعدل ٤،١٪ سنوياً خلال الخطة، كما ركزت على دعم علاقات التشابك الاقتصادي بين القطاعات حيث استهدف أن تنمو الأنشطة غير النفطية بمعدل ٥،٧٪ سنوياً خلال الفترة. فضلاً عن توفير درجات معقولة من الاكتفاء الذاتي والحفاظ على ما تحقق منه من المنتجات السلعية والخدمية. أنظر الجداول (١١ ـ ٤)، (١٢ ـ ٤)، (١٣ ـ ٤).

(٢) الناتج المحلي الاجمالي:

قدرت الخطة المتوسطة معدلاً للنمو بلغ ٤،٢٪ سنوياً وليزداد الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل من نحو (٦٨٩٤) مليون دينار في سنة الأساس ١٩٩٠ الى (٨٣٩٥) مليون دينار. ويقوم هذا التقدير على أساس تحقيق الكفاءة الانتاجية لكافة القطاعات مقارنة بقيمة الانتاج الاجمالي الحقيقي. وعلى أساس الارتقاء بمعدلات نمو الانتاج السلعي الى نحو ٥،٥٪ سنوياً خلال الفترة. الجدول رقم (١٤ ـ ٤).

ومن ناحية أخرى حرصت الخطة على تحقيق أفضل استخدام للناتج المحلي الاجمالي بما يحافظ على معدلات الرفاه ويعزز قوى الانتاج ويرقى بحصيلة الصادرات الصافية. ويتبين من الجدول رقم (١٥ ـ ٤) أنه كان من المستهدف نمو الاستهلاك النهائي بمعدل ٢،٧٪ سنوياً، بينما استهدف معدل ٦٪ سنوياً لنمو الاستثمار الاجمالي. أما الحصيلة الصافية للصادرات فقد قدر أن تنمو بمعدل ٧،٣٪ سنوياً وذلك لتفوق معدل نمو الصادرات المستهدف الذي بلغ نحو ٤،٧٪ سنوياً مقارناً بمعدل ٢،٧٪ سنوياً للواردات.

جدول رقم (١١ - ٤)
الصورة التوازنية لمجمل الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة
(قائمة الموارد والاستخدامات)

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

الموارد والاستخدامات	السنــــــوات									
	١٩٩١/٩٠	٪	١٩٩٢/٩١	٪	١٩٩٣/٩٢	٪	١٩٩٤/٩٣	٪	١٩٩٥/٩٤	٪
أولاً: المـــوارد	**١٢٢٠٩**	**١٠٠**	**١٢٧٢٧**	**١٠٠**	**١٣١٣٩**	**١٠٠**	**١٣٥٨٣**	**١٠٠**	**١٤٠٠٧**	**١٠٠**
الانتاج المحلي	٩٧٠٣	٧٩،٤	١٠١٢٣	٧٩،٥	١٠٤٤٣	٧٩،٥	١٠٨١٧	٧٩،٦	١١١٨٩	٨٠،٠
الواردات	٢٥٠٦	٢٠،٦	٢٦٠٤	٢٠،٥	٢٦٩٦	٢٠،٥	٢٧٦٦	٢٠،٤	٢٨٨	٢٠،٠
ثانياً: الاستخدامـــات	**١٢٢٠٩**	**١٠٠**	**١٢٧٢٧**	**١٠٠**	**١٣١٣٩**	**١٠٠**	**١٣٥٨٣**	**١٠٠**	**١٤٠٠٧**	**١٠٠**
الطلب النهائي	٤٥٤٦	٣٧،٢	٤٧٨٢	٣٧،٥	٤٩٣٧	٣٧،٦	٥٠١٥	٣٦،٩	٤٩٧٨	٣٥،٥
الطلب الوسيط	٣٣٦٠	٢٧،٥	٣٤٨١	٢٧،٣	٣٥٧٥	٢٧،٢	٣٦٨٧	٢٧،١	٣٨١٣	٢٧،٢
الصادرات	٤٣٠٣	٣٥،٣	٤٤٧٤	٣٥،٢	٤٦٢٧	٣٥،٢	٤٨٨١	٣٦،٠	٥٢١٦	٣٧،٣

وزارة التخطيط/دولة الكويت: مشروع الاطار العام للخطة الانمائية الخمسية للسنوات (٩٠/٩١ - ١٩٩٥٩٤). ابريل ١٩٩٠، جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٢ ـ ٤)
التوزيع القطاعي للانتاج المحلي الاجمالي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

المجموعات القطاعية	قيمة الانتاج وتوزيعه النسبي				الزيادة في الانتاج		معدل النمو السنوي %
	سنة الأساس ١٩٩٠	٪	السنة الأخيرة ١٩٩٥	٪	القيمة	٪	
الانتاج السلعي	٧٤٢٦	٧٧٫٤	٧٧٩٣	٧٩٫٣	١٨٦٧	٨٨٫٥	٤٫٦
ـ النفط ومنتجاته	٦٣١٦	٦٥٫٩	٧٨٢٦	٦٦٫٨	١٥١٠	٧١٫٦	٤٫٤
ـ سلعية أخرى	١١١٠	١١٫٥	١٤٦٧	١٢٫٥	٣٥٧	١٦٫٩	٥٫٧
الانتاج الخدمي	٢١٧٧	٢٢٫٦	٢٤١٩	٢٠٫٧	٢٤٢	١١٫٥	٢٫١
ـ الخدمات الانتاجية	١٨٦٦	١٩٫٤	٢٠٧٣	١٧٫٦	٢٠٧	٩٫٨	٢٫١
ـ الخدمات الاجتماعية	٣١١	٣٫٢	٣٤٧	٣٫١	٣٦	١٫٧	٢٫٢
الاجمالي	٩٦٠٣	١٠٠	١٧١٢	١٠٠	٢١٠٩	١٠٠	٤٫١

المصدر السابق، جدول رقم (١١).

جدول رقم (١٣ - ٤)
أهداف الناتج المحلي الاجمالي
بحسب مصادر تكوينه

(مليون دينار بأسعار عام ١٩٨٤)

القطاعات والانشطة الاقتصادية	سنوات الخطة								معدل النمو السنوي ٪
	١٩٩٠	٪	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	٪	
النفط الخام والعاز الطبيعي	٣٧٠١	٥٤	٣٨٨٦	٤٠٤٢	٤١٤٣	٤٤٦٢	٤٧٠٧	٥٦	٤٫٩
الانتاج السلعي	٥٧٣	٨	٦٢١	٦٦٠	٦٨٩	٧١٥	٧٤٨	٩	٥٫٥
الزراعة والصناعات الغذائية	٨١	١	٨٣	٨٨	٩٢	٩٨	١٠٥	١	٥٫٣
الصناعات النفطية	٣٦٣	٥	٣٧٢	٣٨٠	٣٩٢	٤٠٧	٤٢٢	٥	٣٫١
الصناعات غير النفطية	١٦٢	٢	١٧٠	١٨٢	١٩٠	١٩٥	١٩٨	٢	٤٫١
الكهرباء والماء	(٢٥٢)	(٣)	(٢٥٩)	(٣٦٣)	(٣٦٤)	(٢٧٠)	(٢٧٣)	(٣)	—
التشييد والبناء	٢١٩	٣	٢٥٥	٢٧٣	٢٧٩	٢٨٥	٢٩٦	٤	٦٫٢
الخدمات الانتاجية	١٤١٣	٢١	١٤٣٢	١٤٤٣	١٤٦٨	١٤٩٠	١٥٣٠	١٨	١٫٦
التجارة والتخزين والنقل والمواصلات	٨٦٣	١٣	٨٧٥	٨٨١	٨٠٦	٩١٩	٩٤٨	١١	١٫٩
التمويل والعقارات وخدمات الاعمال	٥٥٠	٨	٥٥٧	٥٦٢	٥٦٢	٥٧١	٥٨٢	٧	١٫١
خدمات تنمية المجتمع	١١٦٢	١٧	١٢٠٨	١٢٥٥	١٣٠٣	١٣٥٥	١٤١٠	١٧	٣٫٩
الادارة العامة	٩٣١	١٤	٩٧٣	١٠١٦	١٠٦٢	١١١٠	١١٦٠	١٤	٤٫٥
الخدمات الاجتماعية	٢٣١	٣	٢٣٥	٢٣٩	٢٤١	٢٤٥	٢٥٠	٣	١٫٦
جملة القطاعات غير النفطية	**٣١٤٧**	**٤٦**	**٣٢٦١**	**٣٣٥٨**	**٣٤٦٠**	**٣٥٦٠**	**٣٦٨٨**	**٤٤**	**٣٫٢**
الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل	٦٨٤٩	١٠٠	٧١٤٧	٧٤٠٠	٧٦٠٣	٨٠٢٢	٨٣٩٥	١٠٠	٤٫٢

تشمل الكيماويات غير البترولية.

نفس مصدر الجدول السابق، جدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤ ـ ٤)
تطور استخدامات الناتج المحلى الاجمالي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

الاستخدامـــــات	سنة الأساس ١٩٩٠		١٩٩١		١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥		معدل النمو السنوي ٪
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	
الاستهلاك المحلي	٣٩٦٠	٥٨	٤٠٦٩	٥٧	٤١٧٠	٥٦	٤٢٧٤	٥٦	٤٣٩٣	٥٤	٤٥٢٧	٥٣	٢٫٧
ـ العام	١٤٩٣	٢٢	١٥٦٢	٢٢	١٦٣١	٢٢	١٦٨٦	٢٢	١٧٦٣	٢٢	١٨٣٨	٢٢	٤٫٢
ـ الخاص	٢٤٦٧	٣٦	٢٥٠٧	٣٥	٢٥٣٩	٣٤	٢٥٨٨	٣٤	٢٦٣٠	٣٢	٢٦٨٩	٣١	١٫٧
الاستثمار الاجمالي	١٠٣٢	١٥	١١٥٨	١٦	١٢٩٩	١٧	١٣٤٠	١٧	١٣٦٣	١٧	١٣٨٤	١٦	٦٫٠
ـ الأصول الثابتة	١٠٨٥	١٦	١٢١٥	١٧	١٣٥٦	١٨	١٣٩٨	١٨	١٤٢١	١٨	١٤٤٠	١٧	٥٫٨
ـ التغير في المخزون	(٥٣)	١	(٥٧)	١	(٥٧)	١	(٥٨)	١	(٥٨)	١	(٥٦)	١	(١٫١)
صافي الصادرات	١٨٢٩	٢٧	١٩١١	٢٧	١٩٥٤	٢٧	٢٠٤٠	٢٧	٢٣٥١	٢٩	٢٦٠٣	٣١	٧٫٣
ـ الصادرات	٤٥٢٢	٦٦	٤٧٠٥	٦٦	٤٨٦٤	٦٦	٥٠١٣	٦٦	٥٣٧٥	٦٦	٥٦٨٢	٦٧	٤٫٧
ـ الواردات	(٢٦٩٣)	٣٩	(٢٧٩٤)	٣٩	(٢٩١٠)	٣٩	(٢٩٧٣)	٣٩	(٣٠٢٤)	٣٧	(٣٠٧٩)	٣٦	٢٫٧
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٦٨٢١	١٠٠	٧١٣٨	١٠٠	٧٤٢٣	١٠٠	٧٦٥٤	١٠٠	٨١٠٧	١٠٠	٨٥١٤	١٠٠	٤٫٥

نفس مصدر الجدول السابق (جدول رقم ١٥).

جدول رقم (١٥ ـ ٤)
أهداف الاكتفاء الذاتي لقطاعات الانتاج السلعي
خلال فترة الخطة

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٤)

القطاعات	سنة الاساس (١٩٩٠)					السنة الاخيرة (١٩٩٥)				
	الانتاج المحلي	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	معامل الاكتفاء الذاتي	الانتاج المحلي	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	معامل الاكتفاء الذاتي
الزراعة والمنتجات الغذائية	١٥٥	٢٦٣	١٠	٤٠٨	٣٨٪	٢٠٩	٣٠٥	١٥	٤٩٩	٤٢٪
النفط ومنتجاته	٦٣١٦	١٥٩	٣٧٤١	٣٧٣٤	٢٣١٪	٧٨٢٦	١٧٦	٤٨٦١	٣١٤١	٢٤٩٪
الصناعات غير النفطية	٣٥٤	١٥٠٠	٧٧	١٧٧٧	٢٠٪	٤٤٦	١٧٧٤	١٠٠	٢١٢٠	٢١٪
الكهرباء والماء	٦٦	-	-	٦٦	١٠٠٪	٧٢	—	-	٧٢	١٠٠٪
التشييد والبناء	٥٣٥	-	-	٥٣٥	١٠٠٪	٧٤٠	—	-	٧٤٠	١٠٠٪

نفس مصدر الجدول السابق (جدول رقم ١٢).

(٣) الطاقة الادخارية والفائض التمويلي:

تعامل مشروع الخطة المتوسطة الثانية مع الطاقة الادخارية الوطنية استناداً الى مبدأ تدويل النشاط الاقتصادي الذي أقرته استراتيجية التنمية بعيدة المدى للتوفيق بين الطاقة الادخارية المرتفعة ومحدوديّة الطاقة الاستيعابية المحلية، ويوضح الجدول رقم (١٦ ـ ٤) الطاقة الادخارية الوطنية المستهدفة لعام ١٩٩٥ التي بلغت (٣٨٤٨) مليون دينار مقارنة بنحو (٢٦٤٩) مليوناً في سنة الأساس، وبذلك يزداد الفائض الاستثماري من نحو (١٣٥٨) عام ١٩٩٠ الى نحو

جدول رقم (١٦ ـ ٤)

الطاقة الادخارية والفائض الاستثماري

خلال فترة الخطة (٩٠/٩١ ـ ٩٤/٩٥)

(بالمليون دينار بالأسعار الجارية)

السنوات	الدخل القومي	جملة الاستهلاك النهائي	جملة الادخار الوطني	الاستثمار المحلي	فائض العمليات الجارية	فائض العمليات الجارية الى الدخل القومي ٪
سنة الاساس ١٩٩٠	٧١١٠	٤٦٦١	٢٤٤٩	١١٠١	١٣٤٨	١٩،٠٠
١٩٩١	٧٦٥١	٥٠٠٢	٢٦٤٩	١٢٩١	١٣٥٨	١٧،٧
١٩٩٢	٨٢٢١	٥٣٤٨	٢٨٧٣	١٥٠١	١٣٧٢	١٦،٧
١٩٩٣	٨٦٨٧	٥٥٤١	٣١٤٦	١٥٨٣	١٥٦٣	١٨،٠٠
١٩٩٤	٩٤٥٧	٥٩٤١	٣٥١٦	١٦٥٣	١٨٦٣	١٩،٧
١٩٩٥	١٠٢١٣	٦٣٦٥	٣٨٤٨	١٧٢٤	٢١٢٤	٢٠،٧
متوسط الفترة (٩١/٩٥)	٨٨٤٦	٥٦٣٩	٣٢٠٦	١٥٥٠	١٦٥٦	١٨،٧

المصدر السابق، جدول رقم (١٦).

(٢١٢٤) مليوناً عام ١٩٩٥، ويعني ذلك تحقيق فائض عمليات جارية تبلغ نسبته ١٨٫٧٪ الى جملة الدخل القومي سنوياً طوال فترة الخطة.

(٤) البرنامج الاستثماري للخطة:

استهدف مشروع الخطة الثانية تنفيذ استثمارات تبلغ نحو (٧٨٠٦٫١) مليون دينار، منها نسبة ٤٣٪ لقطاعات الانتاج السلعي، ونحو ١٤٪ لقطاعات الخدمات الانتاجية، ونسبة ٣٢٪ لخدمات المجتمع، والنسبة المتبقية وقدرها ١١٪ فقد تم تخصيصها للخدمات المركزية والرقابية. ومن ناحية أخرى فقد استهدفت الخطة أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما نسبته ٦٠٫٩٪ من اجمالي البرنامج الاستثماري ويقوم القطاع الخاص والمشترك بتنفيذ النسبة المتبقية وقدرها ٣٩٫١٪ من اجمالي البرنامج. أنظر الجدول رقم (١٧ ــ ٤).

(٥) القوى العاملة والسكان:

(أ) قوة العمل:

استهدفت الخطة تنمية القوى العاملة الكويتية وزيادة نسبتها الى اجمالي قوة العمل وزيادة الوزن النسبي للعمالة الكويتية في القطاع الخاص. ويلاحظ من الجدول رقم (١٨ ــ ٤) أن اجمالي قوة العمل المستهدفة في نهاية الخطة بلغت نحو (١٠٤٣٫٥) ألف نسمة مقارنة بنحو (٩٠٩٫٧) ألف في سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩ وبمعدل نمو سنوي بلغ ٢٫٨٪ سنوياً. وفيما يتعلق بالعمالة من الكويتيين فقد استهدف أن يكون معدل النمو السنوي لها أكثر من ٥٪ ليصل حجم هذه العمالة الى (١٦١٫٦) ألف نسمة في نهاية الخطة مقارنة بما لا يزيد عن (١٢٦٫٥) ألفاً في سنة الأساس. وبذلك كان المتوقع أن ترتفع نسبة مساهمة الكويتيين في قوة العمل من ١٣٫٩٪ في سنة الأساس الى نحو ١٥٫٥٪ في نهاية الفترة.

أما غير الكويتيين فقد استهدفت الخطة ألا يزيد معدل نموهم السنوي عن ٢٫٤٪ سنوياً لتنخفض مساهمتهم النسبية في قوة العمل من ٨٦٫١٪ في سنة الأساس الى أقل من ٨٤٫٦٪ في نهاية الخطة.

جدول رقم (١٧ ـ ٤)
توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعين
الحكومي والخاص

(مليون دينار)

طبيعة الإستثمارات	جملة الإستثمارات	٪	جملة الإستثمارات	٪	جملة لإستثمارات	٪	نسبة الإستثمار الخاص الى الجملة ٪
أنشطة حكومية	٤٧٥٢	٦٠٫٩	٤٧٥٢	٧٥٫٩	–	–	–
أنشطة خاصة	٥٩٦	٧٫٦	–	–	٥٩٦	٣٨٫٥	١٠٠٫٠
أنشطة مشتركة	٢٤٥٨	٣١٫٥	١٥٠٧	٢٤٫١	٩٥١	٦١٫٥	٣٨٫٧
جملة الإستثمارات	٧٨٠٦	١٠٠	٦٢٥٩	١٠٠	١٥٤٧	١٠٠	١٩٫٨

المصدر السابق، جدول رقم (٢٢).

جدول رقم (١٨ ـ ٤)
التطور المستهدف لتوزيع القوى العاملة
بحسب الجنسية والقطاع

الجنسية والقطاع	منتصف سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩		منتصف السنة الأخيرة ١٩٩٥/٩٤		معدل النمو السنوي ٪
	العدد	٪	العدد	٪	
الكويتيــــون	١٢٦٥٤٢	١٣,٩١	١٦١٦٠٠	١٥,٤٤	٥,٠١
القطاع الحكومي	١٥٥١٣	١٢,٧٠	١٤٩٣٦٠	١٤,٢٧	٥,٢٧
القطاع الخاص	٨١٩٠	٠,٩٠	١٢٢٤٠	١,١٧	٨,٣٧
متعطلون*	٢٨٣٩	٠,٣١	–	–	–
غيــر الكويتيــــون	٧٨٣١٢١	٨٦,٠٩	٨٨١٩٠٠	٨٤,٥٦	٢,٤١
القطاع الحكومي	١٥٧٣٥٦	١٧,٣٠	١٦٧٧٠٠	١٦,٠٧	١,٢٨
القاطع الخاص	٤٤٨٩٣٣	٤٩,٣٥	٥٥٢٩٠٠	٥٢,٩٨	٤,٢٥
القطاع العائلي	١٧٠٧٤٩	١٨,٧٧	١٦١٣٠٠	١٥,٥١	(١,١)
متعطلــون	٦٠٨٣	٠,٦٧	–	–	–
الجملة	٩٠٩٦٦٣	١٠٠,٠	١٠٤٣٥٠٠	١٠٠,٠	٢,٧٩

* تحت التعيين.

المصدر السابق، جدول رقم (٢٦).

(ب) السكان:

وفقاً للجدول رقم (١٩ ــ ٤) فقد بلغ عدد السكان في الكويت عام ١٩٩٠/٨٩ نحو (٢٠٨٥) ألف نسمة، وقد قدر أن يكون المجتمع السكاني نحو (٢٣٢٨،٥) ألف نسمة عام ١٩٩٥/٩٤ بمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ نحو ٢،٢٣٪ واستناداً الى توجه تعديل التركيبة السكانية الذي أقرته استراتيجية التنمية بعيدة المدى والخطة طويلة الأجل، فقد استهدفت الخطة أن يزيد السكان الكويتيون بمعدل يقارب نحو ٣،٧ سنوياً مقابل ١،٧٪ تقريباً لغير الكويتيين، وبذلك كان من المقدر أن يزداد عدد الكويتيين من نحو (٥٦٥،٧) ألف نسمة في سنة الأساس الى نحو (٦٧٧،١) ألف نسمة في نهاية الخطة، وهو ما يؤدي الى الارتقاء بنسبة الكويتيين الى إجمالي السكان من ٢٧،١٪ الى ٢٩،١ خلال الفترة.

وبتدقيق النظر في اجمالي توجهات وأهداف الخطط الكويتية السابقة على العدوان العراقي يتبين مدى سلامة الرؤية التخطيطية الكويتية تجاه أكثر القضايا الانمائية أهمية سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على مستوى علاقاته الخارجية في ظل التغيرات العالمية المستجدة مع نهاية الثمانينات. حيث تبرز الأهداف المشار اليها اهتماماً فائقاً حول هذه القضايا والتي أبرزها:

ـ استقلال دولة الكويت وتأمين سيادتها الوطنية.
ـ دعم القدرات الانتاجية المحلية والتعديل الهيكلي في الاقتصاد المحلي.
ـ تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل.
ـ تأمين التوظيفات الخارجية وزيادة دور الاستثمار الخارجي.
ـ مشاركة القطاع الخاص.
ـ الجوانب البيئية والتقنية والعلمية.
ـ التكامل الخليجي والتعاون العربي وضرورته.
ـ التعامل مع مستجدات النظام العالمي من منظور التعاون العربي والاسلامي والدولي.

جدول رقم (١٩ ـ ٤)
التطور المستهدف لحجم وهيكل المجتمع السكاني

الجنسية	منتصف سنة الأساس ١٩٩٠/٨٩		منتصف السنة الأخيرة ١٩٩٥/٩٤		معدل النمو السنوي ٪
	العدد	٪	العدد	٪	
الكويتيـــــون	٥٦٥٧٣٦	٢٧،١٣	٦٧٧١٠٠	٢٩،٠٨	٣،٦٦
غيـر الكويتييـــن	١٥١٩٥٩٢	٧٢،٨٧	١٦٥١٤٠٠	٧٠،٩٢	١،٦٨
الجملة	٢٠٨٥٣٢٨	١٠٠،٠٠	٢٣٢٨٥٠٠	١٠٠،٠٠	٢،٢٣

المصدر السابق، جدول رقم (٢٨).

٤ ـ ٣ ـ تحديات كويت ما بعد التحرير وقضاياها التخطيطية:

٤ ـ ٣ ـ ١ ـ نظرة اجمالية للأوضاع السابقة للغزو الغاشم:

بناءا على التحليل السابق يمكن بيان أهم العناصر المرتبطة بالاقتصاد الكويتي ومسيرته الانمائية في الآتي:

- ان التنمية الكويتية قد واجهت مشكلتين رئيسيتين، تتمثل الأولى في ندرة الموارد الطبيعية وعدم ملاءمة الظروف المناخية والطبيعية. وتتمثل الثانية في صغر المجتمع السكاني وقوة العمل نسبياً الى حجم الجهود الانمائية التي اتبعتها الكويت منذ مطلع الستينات. وقد اعتمدت استثمارات التنمية بصفة أساسية على الموارد المالية المتحققة من الصادرات النفطية. وبالرغم من النجاح الكبير الذي حققته الجهود الانمائية في مجالات البني الأساسية وعناصر الرفاه الاجتماعي وتكوين الأصول الخارجية، الا أنه قد واكب هذا النجاح اختلالان رئيسيان: **الأول** هو اختلال التركيبة الاقتصادية، **والثاني** ـ هو اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل.

- ان الاقتصاد الوطني قد شهد في فترة الثمانينات متغيرات هامة وخطيرة على مستويات مختلفة. ففي بداية هذه الفترة حدثت أزمة سوق المناخ، والتي أرخت بظلالها الكسادية على القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وقد عزز ذلك استمرار الحرب العراقية الايرانية وانخفاض أسعار النفط واتباع بعض السياسات الانكماشية. وابتداء من منتصف الثمانينات بدأت الكويت في التطبيق الفعلي للخطط الانمائية متوسطة الأجل، كما قامت باعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى ووضعت في ضوء مبادئها مشروعي الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥) والخطة الانمائية الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤) الأمر الذي مثل طفرة غير مسبوقة في الجهود التخطيطية الكويتية بل والخليجية أيضاً. غير أن وقوع العدوان العراقي الأحمق على الكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠ حتى ٢٥ فبراير ١٩٩١) وعمليات تحرير الكويت وطرد الجيوش العراقية قد ترتب عليها خسائر

جسيمة في كافة قطاعات الاقتصاد الكويتي وأهمها قطاع النفط الذي تم اشعال جميع آباره.

- ان النظام العالمي لا يزال يشهد تغيرات خطيرة بداية من النصف الثاني من الثمانينات وأهمها حدوث الوفاق بين الكتلتين العظميين وتحول النظام الشيوعي، الذي كانت قمته تفكك الاتحاد السوفيتي، كما بدأ العالم يشهد عصراً للتكتلات العملاقة كالوحدة الأوروبية، والتكتل الشرق آسيوي الآخذ في التبلور، وغيره وهي تغيرات ينبغي أن تستجيب لها الخطط الانمائية في كافة بلدان العالم الثالث.

٤ ـ ٣ ـ ٢ ـ التحديات المستجدة بعد التحرير:

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهم المتغيرات المستجدة بعد التحرير، والتي تشكل أهم تحديات التخطيط الانمائي للكويت في هذه الفترة وعلى النحو التالي:

١ ـ زيادة حساسية العالم تجاه الصراع على النفط العربي، وخاصة النفط الخليجي لما يمثله من وزن نسبي كبير سواء في التجارة الدولية أو الاحتياطات العالمية.

٢ ـ الحاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يرسخ في الوجدان العربي قضية حقوق الانسان ونبذ العداء وترسيخ روح التعاون والاخاء. وذلك بعد أن كشفت أزمة الخليج الاختلال الحاد في النظام العربي في مجملة والثقافي على وجه خاص.

٣ ـ الحاجة الى نظام أمني عربي جماعي يمنع تكرار ما حدث مع أي دولة عضو في الجامعة العربية ويتحقق في ظله الأمن القطري والجماعي، وأول ما تستوجبه هذه الحاجة الاسراع في استكمال جوانب الوحدة الخليجية اقتصادياً وسياسياً.

٤ ـ ازدياد الارتباط الوثيق بين التركيبة السكانية والقضية الأمنية من ناحية، وبين القضية الأمنية وحيازة الثروة الاستراتيجية من ناحية أخرى. وهو أمر قد يتطلب حلولاً غير تقليدية.

٥ ـ الحاجة الى التغيير الذي من شأنه معالجة سلبيات المسيرة الانمائية السابقة والذي

يجب أن يشمل مفهوم التنمية وغاياتها وأنماط الكسب والانفاق وقواعد المحاسبة وأنماط المشاركة.

٦ ـ اللجوء للاقتراض الخارجي لأول مرة في تاريخ الكويت وزيادة استخدامها لوسائل الدين العام المحلي والخارجي في مواجهة العجز المالي ولتجنب تسييل الأصول الخارجية من ناحية أخرى.

٧ ـ الحاجة لمعالجة الركود في الحركة الاقتصادية الكلية والقطاعية في ظل الدمار الذي لحق بالقطاعات المختلفة، وغيبة الأداء الطبيعي للشركات والمؤسسات الخاصة واقتران التوسع في النشاط الاقتصادي باستيراد قوة العمل.

٤ ـ ٣ ـ ٣ـ القضايا المحورية للتخطيط الانمائي:

أوضحنا في التناول السابق جوانب القضايا التخطيطية والرؤية الانمائية للكويت تجاه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كما عبرت عنها أهداف مشروعات الخطط الانمائية، وتبين عدم غلوائها وواقعيتها. ورغم ذلك فان الكارثة التي تعرض لها الشعب الكويتي واقتصاده الوطني تجعل من الضروري تحديد القضايا التي ينبغي أن تعطي لها الأولوية في الجهود التخطيطية المقبلة، استجابة للأوضاع والتحديات الجديدة على المستوى المحلي والعربي والدولي. كما أن هناك مجموعة من هذه القضايا المستجدة عن العدوان في حاجة الى مهام تخطيطية اضافية في المرحلة المقبلة:

١ ـ القضايا المستمرة ذات الأولوية:

وتتمثل هذه القضايا في الآتي:

(أ) تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل:

لا يخفي أن الاحتلال العراقي وممارساته قد أدى الى هجرة جماعية من الكويت وقد يكون هذا الأمر قد سهل على الكويت اجراء التعديل في التركيبة السكانية وقوة العمل دون تكلفة اجتماعية كبيرة. كما سيكون من الضروري لتحقيق التوازن الاجتماعي في الكويت اعادة النظر في قوانين التجنيس على النحو الذي يؤدي الى رفع نسبة الكويتيين في اجمالي السكان وتصحيح نمط المواطنة

لفئة السكان بدون جنسية[٢٠]. الأمر الذي يسهم في زيادة التماسك الاجتماعي في الكويت وقد تكون الوسائل التالية هي معايير ملائمة لاجراء مثل هذا التعديل:

- توفير الارتباط بين حجم الزيادة في القاعدة الاقتصادية وحجم المجتمع السكاني وقوة العمل الوافدة.
- اعادة هيكلة قوة العمل الوافدة بالاتجاهات المخططة لنمو القطاعات الاقتصادية من الناحية العددية والمهارية.
- تحقيق التوازن في قوة العمل الوافدة لصالح نسبة العمالة العربية في اجمالي عرض العمل الوافد.
- اتباع سبل ملائمة للاقامة والتجنيس والمحافظة على التماسك الاجتماعي في المجتمع السكاني.
- الارتقاء بجوانب المشاركة التي تؤدي الى ترسيخ السلام الاجتماعي بين فئات المجتمع في إطار الحقوق والواجبات والقيم الأصيلة للمجتمع.
- تحقيق الارتباط الوثيق بين التعليم ومخرجاته وأهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن يتمثل في الآتي:

ألا يؤثر تعديل التركيبة السكانية بعد التحرير على قدر واتجاه الحركة الاقتصادية؟

والاجابة بلى.. لأن هذا التعديل ينطوي على تخصيص حجم المجتمع السكاني وهو الأمر الذي ينبغي على التخطيط الوطني التعامل معه ومن أهم الآثار المتوقعة على مجمل النشاط الاقتصادي ما يلي:

(١) انخفاض الطلب الكلي (الاستهلاك الاجمالي + الاستثمار الاجمالي + الصادرات) ويرجع هذا الانخفاض الى تدهور القوة الشرائية للمجتمع بفعل تخفيض عدد السكان.

(٢) تدني قدرة الأنشطة غير النفطية على تشغيل الموارد المتاحة لديها بعد أن تزداد ندرة العمل.

(٣) انخفاض الحافز على الاستثمار في الاقتصاد المحلي وذلك لانخفاض توقعات الأرباح من الأنشطة المختلفة ويقترن بذلك ارتفاع الميل لتسرب المدخرات للاستثمار في الخارج أو الاكتناز وتعرض قيمة الدينار للانخفاض.

(٤) تدني آثار المضاعف (Multiplier) وآثار المعجل (Accelerator) على دورة الدخل الوطني والحركة الاقتصادية ويرجع ذلك للاعتماد الكبير على الواردات لتلبية الطلب المحلي والى تسرب المدخرات والاكتناز.

(٥) ركود نسبي متوقع في الأنشطة التي يملكها القطاع الخاص كالعقار والتجارة وأنشطة الصناعات الحرفية والبناء والتشييد.

إن الآثار السابقة لا يمكن تجنبها على مستوى الأجل القصير ولكن يمكن للتخطيط الوطني مواجهتها على مستوى الأجلين المتوسط والطويل وذلك عن طريق برنامج متعدد الأغراض (Multipurpose Programme) نقترح أن يضم العناصر الثمانية التالية:

(١) استعادة مستوى الانتاج النفطي الذي كان سائداً قبل الثاني من أغسطس (١٩٩٠) باعتباره المكون الأساسي في جملة الانتاج المحلي وهي استعادة لا تتطلب حجماً كبيراً من قوة العمل الوافدة.

(٢) اعادة هيكلة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية على النحو الذي يستجيب للمتغيرات السكانية الجديدة من ناحية ويؤدي إلى قيام النشاط الاقتصادي على هيكل مؤسسي أقدر على استيعاب التقنية ورأس المال.

(٣) اعادة تأهيل العمالة الوطنية على نطاق واسع على النحو الذي يؤدي إلى توازن في توزيع العمالة بين أنشطة انتاجية سلعية وأنشطة انتاجية خدمية.

(٤) الاعتماد على أسلوب كثيف التقنية ورأس المال في تشغيل المؤسسات

الانتاجية والخدمية باحلال التقنية ورأس المال ما أمكن من وإلى الانتاج السلعي والخدمي.

(٥) تصحيح نمط استقدام العمالة الذي يقوم على حصر الاحتياجات الحقيقية لكافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم اعادة هيكلتها.

(٦) تعديل سلوك الوحدات الاقتصادية (والمستثمرين) وتغيير اتجاهاتها في تشغيل واستقدام العمالة عن طريق ليس فقط المساعدات المادية التي تقدمها الحكومة. ولكن أيضاً لا بد من تبني برامج حكومية للمساعدات غير المادية (Non-Cash Assistance) وتضم هذه المساعدات توفير برامج التدريب، المعلومات عن الأسواق وفرص الاستثمار المحلي والخارجي، وتعديل التشريعات التي تحكم بيئة العمل والاستثمار الخ.

(٧) التوجيه الثقافي والاعلامي وترسيخ الوعي بالتخطيط وضرورته في اطار تعبئة المواطنين لإعلاء المسئولية الاجتماعية عن التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي (Social Solidirity).

(٨) تبنى الأساليب الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على البطالة الاختيارية في عرض العمل الوطني (Volntary Unemployment)* ومن هذه الأساليب تعديل هيكل الأجور ونظم الحوافز للمشتغلين والمتدربين والملتحقين بنظم التعليم المختلفة، التطوير الاداري والتخصيص الملائم للأنشطة العامة.

(ب) تحقيق اطار المجتمع المنتج:

ينصرف مفهوم المجتمع المنتج من وجهة نظر الباحث الى ذلك المجتمع

* يكاد يكون هناك اتفاق بين الكتاب أن البلدان النفطية الخليجية ومنها الكويت تتضمن قوة العمل الوطنية بها نسبة من البطالة الاختيارية التي تعني وجود أعداد من الناس غير راغبة في العمل عند مستويلات الأجور السائدة لأسباب مختلفة رغم قدرتها على العمل أنظر:
Dr. Henry T. Azzam :"The Labour Market Performance in some Arab Gulf Stater", Published in: May Ziwar Daftare (edt), Issues in Development: **The Arab Gulf States**, Md Research and Services Ltd., London 1980, pp. 39-40.

الذي يتم فيه اعلاء قيمة العمل المنتج بحيث يضم كافة صنوف العمالة بأنواعها العلمية والفنية والادارية والحرفية، وتزداد فيه نسب المشاركة للسكان في مجالات النشاط الاقتصادي كما تزداد فيه الانتاجية الفردية والجماعية الى أقصى حد ممكن.

ولكي يكون المجتمع منتجاً فلا بد من التركيز على التنمية البشرية التي تهدف الى تطوير الانسان من جميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتفاعلاته مع المجتمع، وتنأى عن اعتباره عنصراً للانتاج شأنه شأن عناصر الانتاج الأخرى[٢١]، ويحدد الدكتور حامد عمار الجوانب الأساسية لعملية التنمية البشرية في الآتي[٢٢]:

(١) تحقيق حالة معيشية انسانية توفر نوعية حياة كريمة من خلال اشباع الحاجات في اطار التخطيط.
(٢) اكساب الأفراد المعرفة والقدرة والمهارة مع اتساع تطويرها وتوسيع قاعدة فرص العمل المنتج من خلال زيادة معدلات الحراك الاجتماعي بما يتيح الاحترام لكل فئات العمل دون حصر لبعضها في شرائح اجتماعية معينة[٢٣].
(٣) تحقيق التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع وبين مختلف الشرائح الاجتماعية وأجهزة الدولة والسلطة دون سدود أو موانع قانونية.
(٤) تحقيق المشاركة الايجابية في مسيرة المجتمع في بعدي الحاضر والمستقبل ونجاحه في صنع القرارات واتخاذ السياسات وفي ادارة المؤسسات.
(٥) تمتع المواطن بالحقوق الانسانية وممارسة الحريات العامة التي أفرزتها شرعية حقوق الانسان والوعي باقتران الحقوق بالواجبات والمستويات.
(٦) توفير الفرص والمجالات للتعبير والتجديد والابتكار والابداع في مختلف مجالات النشاط المجتمعي.

ويقتضي تحقيق اطار المجتمع المنتج الالتزام بتخطيط القوى العاملة الذي تكون من أهم واجباته وضع البرامج الوطنية للتدريب مشاركة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأجل الطويل والمتوسط، والمتابعة المستمرة

لتنفيذ هذه البرامج استناداً للمعايير الموضوعية التي تضمن الفعالية لهذه البرامج ومن أهم هذه المعايير استجابة هذه البرامج للتغير في الاحتياجات التدريبية على المستوى القطاعي والوحدي، التطور في استخدام التقنيات والمعارف، قدرة هذه البرامج على تحقيق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية[٢٤]. ولعل نقطة البداية الصحيحة هي إعداد موازين للقوى العاملة في كافة المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة تقوم على حصر دقيق للاحتياجات من العمالة حسب الهيكل المهني مقارنة بالمتاح الفعلي من هذا الهيكل، وهو أمر لا بد منه لتحديد الفائض أو العجز في كل مهنة وتمكين الجهات القائمة من التدريب على وضع البرامج الملائمة لسد هذا العجز وتمكين المخطط من ضبط تيار الهجرة لصالح تحقيق النشاط الاقتصادي المستهدف.

(ج) تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة الطاقة الاستيعابية:

أشرنا من قبل الى تكلفة تنويع الاقتصاد الكويتي وزيادة طاقته الاستيعابية ووجدنا أنها تقتضي انفاقاً سنوياً يقدر بنحو (٣،٥) مليار دينار كويتي أو (١٢) مليار دولار سنوياً لمدة عشر سنوات، وعندها تبلغ قيمة الناتج القومي (١٢،٨) مليار دينار أو ما يعادل (٤٣،٨) مليار دولار امريكي بأسعار عام ١٩٩٠.

ولا شك أن الدمار الذي لحق بالكويت يعتبر فاجعة اقتصادية بكل المقاييس ذلك لأننا لو قمنا باعادة حساب الخسائر التي مني بها الاقتصاد الكويتي لوجدناها في حدها الأدنى تتمثل في نحو (١٣٤،٥) مليار دولار تفاصيلها على النحو التالي:

١ ـ قيمة رأس المال الذي تم تدميره في القطاعات غير النفطية ويمكن تقديره على النحو التالي:

قيمة معامل رأس المال الانتاج قيمة الناتج غير النفطي ٨٩/٩٠

= ٤،٥ x ٢٤٣٣ مليون دينار

= ١٠٩٤٨،٥ مليون دينار كويتي

= ٣٧٤٩٨ مليون دولار أمريكي

٢ ـ ٣٠ مليار دولار تكاليف اعادة الحياة الاقتصادية.

٣ ـ ٢٥ مليار دولار نصف تكاليف حرب تحرير الكويت.

٤ ـ ٣٢ مليار دولار تمثل الناتج المحلي الاجمالي الضائع خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩١(*).

وبذلك تتفوق اجمالي الخسائر على اجمالي الموجودات الخارجية الكويتية الحكومية والخاصة والتي قدرت من قبل بنحو (١٠٤،٣) مليار دولار، حيث تبلغ جملة الخسائر/جملة الموجودات نحو ١٢٩٪.

ولا يمكن تصور أن الكويت يمكن أن تضحي باستثماراتها الخارجية في سبيل تغطية هذه الخسائر اللهم الا بالجزء المتمثل في الأصول السائلة للاحتياطي العام والذي قدرته الدراسة في الفصل الثالث بنحو (١٤٠٨) مليون دينار يعادل (٤٨٢٢،٤) مليون دولار، عام ١٩٩٠ وبذلك فان المتوقع أن تلجأ الكويت ولأول مرة للاقتراض الخارجي الكثيف لعدة سنوات قادمة. وتؤكد هذه الحقيقة أن عملية تنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع الطاقة الاستيعابية التي تطالب بها هذه الدراسة ترسيخاً لمبدأ المجتمع المنتج بعد درس المحنة هو تحد تحسمه الارادة الوطنية في التغيير والازدهار، ولن تكون متغيراً تابعاً للكلفة المالية وحسب. وينبغي تركيز الاستثمارات انسجاماً مع الاطار المجتمعي المستهدف في الآتي:

ـ المشروعات التي تلبي تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، والارتقاء بالقدرات التدريبية والمهارات الفنية والادارية والعلمية والتقنية.

ـ تحقيق الاستفادة القصوى من الوفورات الاقتصادية للاستثمارات الخارجية

(*) قدر الناتج المحلي الاجمالي للعام ١٩٩٠ بنحو (٦٢٢٠) مليون دينار تعادل (٢١،٣) مليار دولار على اساس سعر صرف قدره (٣،٤٢٥) دولار للعام ١٩٩٠ . وقد بلغ ناتج النفط الخام (٣١٩٣) مليون دينار تعادل (١٠،٤) مليار دولار والصناعات النفطية نحو (٣٥٧) مليون دينار تعادل (١،٢) مليار دولار في ذلك العام. استنادا لتقديرات الادارة الاقتصادية للمتغيرات الاقتصادية للعام ١٩٩٠ .

سواء في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات أو دعم الجهاز الانتاجي المحلي تقنياً.

ـ زيادة العمق العربي والدولي لطاقة الاستيعاب المحلية.

ـ الحفاظ على أهداف تعديل التركيبة السكانية وقوة العمل الوطنية وذلك بالتركيز على المشروعات كثيفة رأس المال والتقنية وعالية الامكانات التدريبية.

٢ ــ المهام والقضايا المستجدة بعد التحرير:

لقد رتب الاحتلال العراقي والتحرير أعباء جساماً على الأجهزة التخطيطية الكويتية، كما برزت الأولويات لعدد من القضايا التخطيطية والانمائية يمكن لنا حصرها في التالي:

(١) تحديد الدروس المستفادة من الكارثة:

يتمثل الهدف من تحديد دروس المحنة في كافة المجالات والقضايا المحلية والدولية للكويت في ترشيد القرارات المتعلقة بالتعامل مع هذه الجوانب على مختلف المستويات. والاستفادة من هذه الدروس في اعادة تقدير بعض أهداف المجتمع ووسائل تحقيقها. وبالطبع سوف يكون على الأجهزة التخطيطية قيادة العمل الجماعي في تحديد هذه الدروس على مستوى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) تعديل مشروعات الخطط الانمائية الكلية والقطاعية:

ويمكن تحديد الأسس التي يقوم عليها هذا التعديل المتوقع في الآتي:

ـ الامكانات والقيود المستجدة محلياً وعربياً ودولياً.

ـ التقدير الأمثل للخسائر المادية في الجهاز الانتاجي والقوى البشرية.

ـ نتائج تنفيذ خطة الطوارئ واعادة التعمير.

ـ الدروس المستفادة من العدوان العراقي وحرب التحرير.

ـ الطاقة الاستيعابية الممكنة والملائمة للتغيرات المستهدفة في التركيبة السكانية وقوة العمل.

ويبدأ التعديل انطلاقاً من استراتيجية التنمية بعيدة المدى، ثم الخطة طويلة الأجل، فالخطة المتوسطة والخطط القطاعية والسنوية.

(٣) استعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل:

وتكمن أهمية استعادة الثقة في المستقبل في توفير الطمأنينة والاستقرار لدى رجال الأعمال والقطاع الخاص فتكون الأولوية لديهم هي الاستثمار داخل الاقتصاد المحلي كما تتضمن ترسيخ الانتماء للكويت كبلد عربي مستقل يرتبط مصيره بقضايا أمته العربية والاسلامية، ان ذلك كله سوف يساعد على زيادة التحدي لدى المجتمع في مواصلة الاسهام بدوره الفاعل في المجتمع العربي والاسلامي والدولي. فالقضية الملحة الآن تتمثل في منع مآسي العدوان الأحمق أن تؤثر على الانتماء العربي والقومي الذي هو خصيصة أصيلة في المجتمع الكويتي.

(٤) استعادة الحياة الاقتصادية السائدة قبل وقوع العدوان:

لا شك أن ممارسات العدوان وعمليات التحرير قد أدت الى توقف الحياة الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، فضلاً عن تلك الخسائر التي لحقت بقطاعات البنية الأساسية. وتقتضي اعادة الحياة الى النشاط الاقتصادي عمليتين متكاملتين: **الأولى** هي عملية التهيئة ممثلة في اعادة بناء واصلاح ما خربته الحرب، **والثانية** هي تشغيل عناصر الانتاج المتطلبة في الأنشطة المختلفة بعد اعادة بنائها واصلاح ما خرب من التكوينات الرأسمالية بها. ان أهم مشكلة من المشكلات التي ستعترض عملية استعادة الحياة الاقتصادية الى وضعها السابق هي مشكلة التمويل. ولمواجهة هذه المشكلة لا يجب الاقتصار على القروض الخارجية بل يجب بالاضافة الى ذلك إعمال أدوات السياستين المالية والنقدية تجاه التمويل بالدين العام المحلي وتطبيق الأدوات المالية غير التقليدية في الاقتصاد الكويتي لتأكيد المسئولية الاجتماعية لدى الأفراد والمؤسسات وحشد المدخرات الوطنية الخاصة وتنشيط السوق المالية.

(٥) صيانة الموارد البيئية ومحاصرة التلوث:

تقتضي عملية التنمية الشاملة للمجتمع تحقيق التوازن البيئي وتضمين السياسات البيئية في جملة السياسات الانمائية اقتصادية واجتماعية باعتبار أن علاقة البيئة بالانسان هي علاقة متبادلة الأثر والتأثير[٢٥]. والواقع أنه بعد قيام النظام العراقي باحراق آبار النفط في الكويت تحولت المشكلة البيئية في الكويت الى مشكلة سياسية وتخطيطية في آن واحد. وعلى هذا ينبغي أن يدخل التعامل مع البيئة في إطار جماعي تنصرف مهمته الأولى الى التخلص من حرائق النفط ووقف تلوث المياه وانتزاع الألغام من البحر والبر والمباني.[*]

وعلى مستوى التخطيط الوطني فينبغي أن يقوم الاهتمام بحفظ البيئة على الركائز التالية:

- التشريع البيئي المتكامل.
- استكمال الركن المؤسسي للبيئة وتحديد علاقته بأجهزة التخطيط والمتابعة.
- تفصيل السياسات البيئية على مستوى قطاعي وعلى مستوى الوحدة الانتاجية والاجتماعية.
- ربط البيئة بنظام التعليم والبحث العلمي والاهتمام بالتربية البيئية.
- ترسيخ الوعي البيئي بأضرار التلوث وصيانة البيئة وذلك من خلال سياسة أعلامية بيئية متكاملة[٢٦].
- تعزيز التعاون البيئي عربياً ودولياً.

ذكر تقرير الأمم المتحدة الصادر بعد التحرير أن الألغام والذخائر غير المتفجرة تشكل معا خطراً قد يكون مستديماً على بيئة الكويت وأمن شعبه ورفاهه وقد زرعت الألغام المضادة للأفراد والدبابات على طول السواحل الكويتية كما زرعت حقول الالغام داخل المدن وبين المناطق السكنية والجزر وقدرت البعثة كثافة الالغام بـ ٢ الى ٦ ألغام في كل متر مربع أنظر:
الأمم المتحدة: الكويت، تقرير الى الأمين العام، مصدر سابق ص ٣٣ ـ ٣٥.

جدول رقم (٢٠ ـ ٤)
تقديرات العرض والطلب العالمي وأسعار النفط
خلال الفترة ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٠

السنوات / بيان	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
معدل سعر سلة نفوط الأوبيك (دولار للبرميل)	١٧٫٣	١٨٫٣	٢٣٫٥	٢٨٫٥
الطلب العالمي (باستثناء الدول ذات الإقتصاد				
الموجه مليون برميل/يومياً	٥٢٫٠	٥٣٫٣	٥٦٫٦	٥٨٫٦
أمريكا الشمالية	١٩٫٢	١٩٫٣	١٩٫٨	٢٠٫٢
أوروبا الشمالية	١٢٫٥	١٢٫٨	١٣٫٦	١٣٫٨
أوروبا الغربية	٥٫٨	٦٫٣	٦٫٦	٦٫٨
منطقة الباسفيكي	١٠٫٧	١٠٫٩	١٢٫٣	١٣٫٣
الدول النامية	٣٫٨	٤٫٠	٤٫٢	٤٫٥
دول الأوبيك				
العرض من خارج دول الأوبيك (مليون برميل)	٢٨٫٧	٢٨٫٩	٢٧٫٧	٢٥٫٨
الولايات المتحدة	٩٫٣	٩٫١	٨٫٠	٧٫٦
كندا	٢٫٠	٢٫١	٢٫٢	٢٫٠
بريطانيا	٢٫٠	٢٫٣	٢٫٣	١٫٨
النرويج	١٫٦	١٫٦	١٫٥	١٫٣
بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الأخرى	١٫٠	١٫٠	٠٫٤	٠٫٣
باقي الدول النامية	٧٫٩	٨٫٠	٨٫٩	٨٫٧
المكسيك	٢٫٩	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٤
صافي صادرات دول الكتلة الشرقية	٢٫٠	١٫٩	١٫٦	١٫٧
الطلب على نفط اوبيك والتغيرات في المخزون	٢٤٫٣	٢٥٫٢	٢٨٫٩	٣٢٫٨
سوائل الغاز الطبيعي	١٫٩	١٫٩	١٫٩	١٫٩
انتاج الأوبيك من النفط الخام	٢١٫٩	٢٣٫٣	٢٧٫٠	٣٠٫٩
حصة الأوبيك من السوق العالمية	٤٤٪	٤٤٪	٤٨٪	٥٣٪
الطاقة الإنتاجية للأوبيك (مليون برميل يومياً)	٢٧٫٣	٢٨٫٤	٣٣٫٤	٣٨٫٨
الإنتاج كنسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية	٨٠٪	٨٢٪	٨١٪	٨٠٪

المصدر: نشرة الخليج الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، المجلد رقم (٥) ابريل ١٩٩٠، ص ٣٠.

(٦) المسئوليات الجديدة تجاه القطاع الخاص:

انطلاقاً من الدور المنوط بالقطاع الخاص في بناء المجتمع المنتج في المرحلة المقبلة يمكن اعتبار الجوانب التالية أهم الاسهامات الممكنة في دعم القطاع الخاص:

(١) اتباع نمط من التخصيصية يكون بديلاً للتوجهات القديمة المتعلقة بتخصيص بعض بنود الانفاق العام ينصب أساساً على عملية اقامة المجتمع المنتج[٢٧]. ونقترح أن يتضمن هذا النمط من التخصيصية مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في إنشاء مشروعات انتاجية سلعية وخدمية قائمة على دراسات دقيقة للتكلفة والعائد الاجتماعي وبيع هذه المشروعات للقطاع الخاص بعد أن يتأكد نجاحها وقدرتها على الاستمرار.

(٢) اضطلاع أجهزة التخطيط بمجموعة من الاسهامات التي من شأنها زيادة قدرة القطاع الخاص على تنفيذ الفرص الاستثمارية المتاحة وعوامل النجاح لمشروعاته القائمة وأهم هذه الاسهامات.

- مساعدة القطاع الخاص في تكوين الطاقات البشرية المدربة من خلال المساعدة في تصميم البرامج التدريبية وتوفير المعلومات الضرورية عن سوق العمل.
- توفير المعلومات الأساسية عن الأسواق العربية والدولية وذلك لترشيد القرار المتعلق بالاستثمار والانتاج والتسويق.
- الكشف عن فرص الاستثمار محلياً وتزويد القطاع الخاص بمعايير التكلفة والعائد من تنفيذ هذه الفرص.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أضفنا الى هذه الدراسة ملحقاً للتخصيصية يتناول الاطار المفاهيمي والتطبيقي لها في الاقتصاد الكويتي حتى يمكن توضيح الجوانب العلمية لاجراءاتها وكيفية بلوغ الجدوى الاقتصادية والاجتماعية منها في هذه المرحلة.

٧ ـ اعادة بناء قاعدة المعلومات والبيانات:

نظراً لعملية النهب التي تعرضت لها قاعدة البيانات والمعلومات التخطيطية الكويتية وتدمير غرف المعلومات الأخرى في كافة أجهزة مؤسسات الدولة فسوف يكون على وزارة التخطيط في المرحلة المقبلة اعادة بناء قاعدة للبيانات والاحصاءات التخطيطية في أقصر فترة ممكنة. ويقتضي ذلك شحذ الجهود المعلوماتية من كافة الأجهزة المحلية والاستعانة أيضاً ببعض المنظمات الخارجية دولية أو قطرية. حتى تستجيب هذه القاعدة مع الاحتياجات التخطيطية الملحة.

ـ قضايا ذات أبعاد محلية/خارجية:

من أهم القضايا ذات المحاور المتعددة والتي يجب أن تحظى باهتمام الجهود التخطيطية استثماراً لظروف المحنة التي تعرضت لها الكويت تلك القضايا ذات الأبعاد المشتركة محلياً وعربياً ودولياً، وتتمثل في قضية الاستثمار الخارجي، الثروة النفطية، والأمن العربي والتكامل العربي.

(١) مقتضيات الاستثمارات الخارجية:

تبين أثناء فترة الاحتلال أن الاقتصاد الخارجي للكويت ممثلاً في الاستثمارات الخارجية (بعد توقف تصدير النفط) كانت درعاً مادياً قوياً مكن الكويت من الصمود طوال فترة الاحتلال، فاستخدم جانب من هذه الاستثمارات في عملية تمويل اعاشة الكويتيين خارج وطنهم، تمويل عمليات المقاومة الداخلية والخارجية، فضلاً عن تمويل المجهود الحربي في عملية تحرير الكويت. وقد تأكدت بذلك تلك النظرة الحكيمة للكويت حينما قامت بتكوين احتياطي الأجيال القادمة أثر ارتفاع أسعار النفط في السبعينات. كما لمس القطاع الخاص الكويتي الأهمية الفائقة للاستثمار خارج الوطن. وبعد خروج الاقتصاد الكويتي من المعركة احتفظت العملة الوطنية بقيمتها المرتفعة التي كانت سائدة قبل وقوع العدوان وهو أمر قلما يحدث مع الاقتصاديات الأخرى حتى ولو كانت لدول متقدمة صناعياً.

والواقع أن رؤية المخطط تجاه ازدياد أهمية الاستثمار الخارجي ينبغي أن

تكون ذات شقين. فينصرف الأول الى محاولة تعظيم عائد الاستثمارات استفادة بالظروف والمتغيرات المستجدة في النظام الاقتصادي العالمي وتحقيق التوزيع الجغرافي الأمثل من زاوية تحقيق العائد والأمان لهذه الاستثمارات. أما الشق الثاني فينصرف الى عملية الاستفادة من الفائض الاستثماري في دعم التنمية المحلية الاقتصادية والتقنية ووضع السياسات التي تكفل للاستثمارات الخارجية الخاصة أداء نفس الدور ذلك أن ما تعرضت له الكويت هو حالة استثنائية، والتحدي الحقيقي للقطاع الخاص يكمن في المساهمة الفاعلة في اعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره وضخ المدخرات الوطنية في قطاعاته المختلفة. وقد يكون من الضروري أن يجد هذا المطلب ترجمة له ليس فقط في السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ولكن في السياسات الاعلامية أيضاً.

(٢) استراتيجية بديلة للثروة النفطية:

يمكن القول ان احتلال النظام العراقي للكويت يمثل بداية حقبة الالتهام الدولي للعرب، فبعد فورة اسعار النفط الأولى قدمت الدول الصناعية المتقدمة للعرب كافة الوسائل التي من شأنها ترسيخ انماط الاستهلاك المبدد للموارد وكل فرص التبعية للسوق العالمية. ومع دخول العالم الى حقبة ما قبل انهاء عصر النفط فقد قدم النظام العراقي لهذه الدول الفرصة الذهبية لالتهام العرب ثروة وتراثاً. ويتوقع ان تعمل الدول الصناعية الغربية على استنزاف النفط العربي في هذه المرحلة بكافة الوسائل فإذا نجحت في ذلك فسوف يجرد العرب من أهم مورد استراتيجي. قد يكون هو احدى الدعامات الأساسية لابراز موقعهم في خريطة العالم الجديد[٢٨].

ولقد أبرزت الدراسة الأهمية المتزايدة للنفط عربياً وعالمياً وأنه كان واحداً من الأسباب التي أدت الى وقوع الكارثة العربية الراهنة. وكما تشير البيانات المتاحة عن سوق النفط اتجاه الأسعار للتزايد المستمر خلال العقد الحالي واستمرار الزيادة في الطلب على النفط العربي وخاصة النفط الخليجي منه، فتبين من الجدول رقم (٢٠ ــ ٤) ان الطلب العالمي على النفط سيزداد من نحو (٥٢)

مليون برميل يومياً عام ١٩٨٩ الى نحو (٥٩) مليون برميل تقريباً عام ٢٠٠٠ وبنسبة زيادة قدرها ١،٣٪ سنوياً. أما الطلب على نفط الاوبك فسوف يزداد من ٢٤،٣٪ مليون برميل الى (٣٢) مليون برميل تقريباً بين هاتين السنتين وبنسبة زيادة قدرها ٣،١٪ سنوياً. وفي عام ١٩٩٥ سوف تبلغ حصة الاوبك من انتاج النفط الخام (٢٧) مليون برميل يومياً تشكل ٤٨٪ من جملة السوق العالمية تزداد هذه النسبة الى ٥٣٪ بارتفاع الانتاج الى نحو (٣١) مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٠.

ويشير الجدول الى استمرار تراجع العرض من خارج دول اوبك من نحو (٢٩) مليون برميل عام ١٩٩٠ الى (٢٥،٨) مليون برميل عام ٢٠٠٠، وخلاصة **هذا التطور هو ان العقد الحالي سوف يشهد اهتماماً عالمياً أكبر على النفط العربي، الأمر الذي ينبغي على الدول العربية النفطية مجتمعة تعاوناً مع بقية الدول العربية في تبني استراتيجية نفطية بديلة تكمن في تحسين القدرة التفاوضية العربية وتيسر على العرب شروط التجارة الدولية وخاصة في مجالات التقانه والمعلومات والسلع الرأسمالية، وتقترح ان تكون عناصر هذه الاستراتيجية ممثلة في الآتي:**

- ضرورة الاستمساك بالثروة النفطية فهي ثروة قابلة للنفاد وهي مصدر مرتقب للقوة الاقتصادية والمالية للدول النفطية والعربية.
- ضرورة البدء في الاستثمار في انتاج بدائل الطاقة محلياً وعربياً تحسباً لعصر النضوب النفطي أو عالم ما بعد النفط.
- الاستثمار في تنمية مصادر المياه العربية واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة في البلدان العربية المختلفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي من الغذاء.
- ضرورة اعادة النظر في طريقة تدوير الفوائض النفطية المستقبلية والحالية بما يخدم قضايا التنمية المحلية والعربية ويعمل على تحقيق الأمان للاستثمار العربي عن طريق التنويع الجغرافي لاستخدامات هذه الفوائض.
- استخدام الثروة النفطية كمستلزمات انتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية المحلية

والاستفادة من الثروة التقنية الحادثة في مجال انتاج الخامات المتطورة اعتماداً على البتروكيماويات.

- توحيد السياسات النفطية العربية كجزء من السياسات التجارية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة.

(٣) استراتيجية أمنية عربية موحدة:

من أهم أهداف الاستراتيجية الأمنية العربية المقترحة توفير القدرة الجماعية العربية واحترام كل قطر عربي لسيادة واستقلالية الأقطار الشقيقة الأخرى. واعتباراً لما حدث ينبغي توفير الوسائل الجماعية العربية المانعة لتكرار أي عدوان من جانب شقيق على شقيقه، وتوفير الاعتماد الجماعي العربي على الذات في حماية الثروات العربية ـ وقد يكون انشاء محكمة عدل عربية المقترح من الجامعة العربية في هذه الآونة هو بداية للجهود الجادة في هذا السبيل. ونقطة البداية هو عدم النظر الى نظام عربي متسلط على أنه ممثل للنظام العربي كله فالأنظمة المتسلطة هي الى زوال.

(٤) مشروع تكاملي عربي جديد:

من أهم التحديات الانمائية العربية التي برزت بصورة أكثر الحاحاً بعد حرب تحرير الكويت هو ضرورة تبني مشروع تكاملي عربي افتقد في المراحل الانمائية العربية السابقة يقوم على منطلق تخطيطي في الجانب الاقتصادي والمالي والانساني. وتتمثل أهدافه في تخليص الجماهير العربية من مشاعر الاحباط واليأس من البقاء في مصيدة التبعية المالية والتكنولوجية والغذائية للسوق العالمية. ويحقق للوطن العربي موقعاً يليق به في النظام العالمي الجديد. انه تحدى للبقاء في ركب التطور العلمي والتقني العالمي ونبذ التذيل المهين في موكب المتقدمين.

ولعل انشاء الصندوق العربي للتكامل والأجيال القادمة الذي اقترحه الكاتب لمواجهة الفجوات المتعددة التي يعانيها العرب استناداً للمعايير والضمانات التي طرحتها الدراسة ربما تكون أول خطوة في السعي الى انجاز مثل هذا المشروع.

وما يود الباحث أن يطالب به في ختام هذه الدراسة هو ضرورة توجيه العمل العربي المشترك في هذه الآونة نحو إزالة آثار كارثة احتلال الكويت تجنباً للانقسامات العربية في ظل نظام عالمي برزت فيه التكتلات الاقليمية القائمة على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة. ان تحقيق هذا المطلب ليس بمستعص على العرب اذا استنفر كل ما يجمع الشعوب العربية من أواصر الدم والجوار واللغة والتراث فضلاً عن القضايا المصيرية المشتركة، وأن يتهيأ العرب لدخول القرن الواحد والعشرين متضامنين متوحدين قادرين على صيانة حضارتهم وتعزيز دورهم ومكانتهم غير متفرقين قلوبهم شتى لايقوون على شيء في عالم لا يعبأ بالضعفاء.

ان واجب المفكرين العرب في هذه الآونة تفجير صحوة عربية تمكن من رأب الصدع وتضميد جروح نازفة ولملمة شمل عربي يتبعثر وإلا سيكون الهوان قريناً لأمة أبى اللّه إلا أن تكون خير امة أخرجت للناس.

وفي النهاية فان الدرس الشامل الذي يمكن الخروج به من محنة العدوان العراقي الغاشم يتمثل في ضرورة التغيير على المستوى المحلي والعربي، فعلى المستوى المحلي لا يمكن تخيل أن عناصر المسيرة الانمائية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية السابقة على وقوع العدوان يمكن أن تعود مرة أخرى في فترة ما بعد التحرير. والتغيير المطلوب هو تغيير أنماط الانفاق والكسب وأنماط التشغيل وأنماط المشاركة بما يرقى بالمسئولية الفردية والجماعية ويعمل على إعادة بناء المجتمع انساناً واقتصاداً.

وعلى المستوى الخارجي تبرز ضرورة الاستفادة بمتغيرات النظام العالمي لتعظيم عائد الثروة الوطنية ودعم السبل المؤدية الى تنمية عربية شاملة، وتكامل خليجي وعربي فعال يكون له وزنه وبأسه في عصر التكتلات.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر: محمد أحمد سيد أحمد: «حول اشكالية النظام الدولي الجديد»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١، صـ (٢٦).

(٢) المصدر السابق مباشرة، صـ (٢٦).

(٣) لقد أطلق الدكتور محمود عبد الفضيل على هذا الواقع تعبير الاقتصاد السياسي لليأس مشيراً الى حالة التردي التي تشهدها الجماهير العربية في جوانب المعيشة والكسب وسوء التوزيع وشيوع انماط الاستهلاك الغربي، وتبديد الموارد.. الخ.

انظر: د. محمود عبد الفضيل: «هوامش على دفتر نكسة حرب الخليج»، **مجلة المستقبل العربي العدد (١٥١)، سبتمبر ١٩٩١**، صـ (١١٥).

(٤) ويرى الدكتور محمد محمود الامام ان ما حدث وما يحدث من مؤثرات في العلاقات العربية هو نتاج طبيعي لما فرضته الدول النفطية من تقسيم على الوطن العربي وما حددته لنفسها من دور محدد في القضايا القومية وهو دور الممول فظهرت تقسيمات كثيرة منها المال ودول الرجال، ودول الثورة ودول الثروة، دول الفائض ودول العجز، دول النفط ودول القحط. ويقول: إذا كان أصحاب المال قد أصروا على هذا التصنيف، فعليهم أن يجنوا ثمار ما غرسوا، انظر:

د. محمد محمود الامام: «حول مقولة توزيع الثروة العربية»، يحث مقدم الى **المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات السياسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، خلال الفترة (١ـ٣ ديسمبر ١٩٩٠)، صـ (٦).

(٥) انظر دراسة الكونجرس الامريكي عام ١٩٧٥ في:

امريكا تغزو الخليج، دراسات الكونجرس الامريكي، ترجمة وجيه راضي، سيناء للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى)١٩٩١)، صـ (١٥).

(٦) انظر تحليلاً مفصلاً في:

عبد الرزاق الفارس: «أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١، صـ (٣٧).

(٧) **امريكا تغزو الخليج، مصدر سابق**، صـ (١٢٩).

(٨) تقرير الكونجرس الامريكي: **الجغرافيا السياسية للنفط**، ترجمة علي فهمي، سيناء للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١، صـ (٦٢).

(٩) **المصدر السابق مباشرة**، صـ صـ (١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٧ ـ ١١٤).

(١٠) انظر تفصيلاً في:

قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج، تقرير خاص اعده جيفري ريكورد، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٣، صـ (٢٥).

(١١) انظر:

جون بولوك: **الخليج**، ترجمة داهام موسى العطاونة، د.أ. بيكيكتشن، لندن، ١٩٨٨، صـ (٢١٤ – ٢١٨).

والمرجع كما هو صادر بالأجنبية:

.(John Bulloch: The Gulf, D.A. London, 1988)

(١٢) د. حسين طه الفقير: **تحليل خطاب جيمسي شلسينغر امام مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر والذي عقد في مدينة مونتريال بمقاطعة كيوبيك، كندا في يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٩**، (غير منشور) وزارة التخطيط. الكويت ١٩٩٠، صـ (٨ – ١٠).

(١٣) يقول شليسينغر: ان للولايات المتحدة أفضالاً على منظمة أوبيك ممثلة في مساعدتها في التخلص من الفائض النفطي وتحقيق استقرار السوق بفضل ورداتها المتزايدة.. وبرغم التصريحات الامريكية التي تصف كارتل أوبيك بالنذالة الا أن الأفعال أبلغ من الأقوال، والصديق وقت الضيق، وامريكا كانت الصديق.. هذا الصديق الذي سيتعرض لضائقة في الصرف الاجنبي تعادل ١٠٠ مليار دولار في منتصف التسعينات بسبب مدفوعات النفط، وهو ما سيحد من قوة الاقتصاد الامريكي ومن قوة وضع امريكا السياسي الطبيعي، **المصدر السابق مباشرة، صـ (١١ – ١٢)**.

(١٤) وصفاً لسمات هذه المرحلة التي ابتدأها صدام حسين بغزو الكويت يصدق قول الدكتور عثمان محمد عثمان: ان هذه الغزوة قد أدت الى وقوع متغيرين ستكون لهما أبعد الآثار هما: (أ) التحول من استخدام النفط في الحرب على التخلف والتبعية الى الحرب من اجل النفط. (ب) التحول من تدوير الفوائض الى تدويل المواقع النفطية، انظر:

د. عثمان محمد عثمان: **«الابعاد الاقتصادية لأزمة الخليج، بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربي»**، بحث مقدم الى **المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية**، مصدر سابق، صـ (٩).

(١٥) انظر: أ.ح. مراد ابراهيم الدسوقي: **«عاصفة الصحراء، الدروس والنتائج»**، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١، صـ (٢٢ – ٢٦).

(١٦) أن أخطر هذه العوامل ليس هو حالة الانقسام في المواقف وتباين الاتجاهات، ولكنه هو تشوه العقل العربي الذي يعوق تحديد سبل الخروج من المشكلات الراهنة ويتجسد في ضآلة الارادة أو افتقادها وقلة المقدرة والحيلة لتغيير الواقع المتردي.. قارن مع:

د. شكري محمد عياد: **«القفز على الأشواك: هذا الكلام عن العقل العربي»**، منشور من مجلة الهلال عدد مارس ١٩٩١، صـ (٨ – ١٤).

(١٧) انظر تلك القضايا النظرية في:

د. مصطفى كامل السيد: **«الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية»**، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية مصدر سابق. صـ (٢ – ٦).

(١٨) مصادرنا في ذلك:

١ ـ وزارة التخطيط، دولة الكويت: **مشروع الخطة طويلة الاجل (١٩٩٠ ــ ٢٠١٥)** الكويت، يناير ١٩٩٠ .

٢ ـ وزارة التخطيط، دولة الكويت: **غايات التنمية بعيدة المدى للمجتمع الكويتي**، يناير ١٩٨٩ .

٣ ـ **استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت**، الكويت ديسمبر ١٩٨٩ .

(١٩) مصادرنا في ذلك:

١ ـ وزارة التخطيط، دولة الكويت: **تصورات حول الاهداف والسياسات العامة للخطة الانمائية (١٩٩١/٩٠ ــ ١٩٩٥/٩٤)**، سبتمبر ١٩٨٩ .

٢ ـ وزارة التخطيط، دولة الكويت: **مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ــ ٩٥/٩٤)** الكويت، ١٩٩٠ .

٣ ـ د. عبد الهادي العوضي: **«بناء الانسان الكويتي»**، مصدر سابق، صـ (١٢ ــ ١٥).

(٢٠) نشأت فئة **«البدون»**، نتيجة اخفاء عديد من أبناء البوادي القريبة من الكويت هوياتهم الأصلية طمعاً في الحصول على الجنسية الكويتية لما توفره من امتيازات مادية في الكويت. وهؤلاء منهم المهندس والطبيب والمدرس، وأغلبهم تعلم في الكويت ومنهم الخبرات التي حصلت على تعليم فوق الجامعي في بلدان أخرى فضلاً عن الكثيرين منهم الذين يعملون في الجيش والشرطة، وهناك اتجاهات حالية لحل مشكلة التجنيس لدى هذه الفئة من المجتمع السكاني الكويتي التي يقدر عددهم بنحو (٢٠٠) ألف مواطن، انظر:

حسين عبد الرحمن وآخرين: **«قضية الجنسية في العالم العربي»** تحقيق منشور في مجلة المجلة، العدد (٦٠٥) سبتمبر/أيلول ١٩٩١، صـ (١٦، ١٩)

(٢١) وهنا نجد المفكر الكبير الدكتور حامد عمار وقد نبذ مفهوم تنمية الموارد البشرية باعتبار أن هذه المقولة تستند الى الفكر الكلاسيكي التجريدي الذي ركز على الانسان من حيث كونه كائناً اقتصادياً وحسب. والواقع أن الانسان الإقتصادي كان قد **ابتدعه** ريكاردو (David Ricardo) للتغلب على مختلف الصعاب التي تعترض تحليل البواعث على النشاط الاقتصادي وذلك بتجنب تباين الدوافع التي تسيطر على الأفراد كالعواطف والمشاعر والأحاسيس والتي تعبث بوجدان الفرد وتسيطر على نشاطه. فالإنسان الاقتصادي هو انسان عقلاني لا تحكمه الا المصلحة الذاتية مجسمة في تحقيق أكبر منفعة بأقل جهد، **ومن ثم لا يجوز في تنمية البشر اعتبار الإنسان هو الانسان الاقتصادي أو مورد انتاجي يتساوى مع رأس المال أو الأرض.. وهو أصلاً صانع التنمية وهدفها في آن واحد**. عن فلسفة الإنسان الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي، انظر تفصيلاً رائعاً في:

أ ـ وهيب مسيحة: **فلسفة الاقتصاد**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠، صـ (١٧ ــ ١٩).

(٢٢) د. حامد عمار: «العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية»، بحث منشور في **تنمية الموارد البشرية بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت ٢٦ ــ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧**، دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩، صـ (١٠٩ ــ ١١١، ١٥٠ ــ ١٥١).

(٢٣) ومن الضروري في عملية اكساب المعرفة استكشاف وتقييم العوامل الثقافية التي تؤثر في التنمية

البشرية والتي هي احدى ركائز التنمية الشاملة، انظر:

د. مهدي المنجرة: «الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية»، بحث منشور في المصدر السابق مباشرة، صــ (٢٨٠).

(٢٤) قارن:

Christopher Dougherty: The cost - Effectiviness of National Training System, in Developing Countries, Population and Human Resources Department.
The World Bank, Working Papers (171), March, 1989, pp. 21-32.

(٢٥) أنظر في ذلك:

١ ـ د. وفاء احمد عبدالله: **نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي تعمل على تحقيق التوازن البيئي كمعيار للتنمية المتواصلة، مذكرة خارجية رقم (١٤٨٤)**، معهد التخطيط القومي ١٩٨٨ ص (١٢ ـ ١٣).

٢ ـ د. عيون عبد القادر مطاوع: **قضايا البيئة والتنمية في مصر، التلوث البيئي من خلال مناقشات ممثلي الأمة في مجلس الشعب**، معهد التخطيط القومي، مركز التوثيق والنشر، دراسة رقم (٩) القاهرة ١٩٨٩ ص (٢ ـ ٣).

٣ ـ يعرف الدكتور مجدي علام: الاعلام البيئي بأنه ذلك الاعلام الذي يسعى لتحقيق اغراض حماية البيئة من خلال خطة اعلامية موضوعة على اسس علمية سليمة تستخدم فيها كافة وسائل الاعلام وتخاطب مجموعة معينة من الناس أو عدة مجموعات مستهدفة ويتم اثناء هذه الخطة وبعدها تقييم لأداء هذه الوسائل ومدى تحقيقها للأهداف البيئية لهذه الخطة.

انظر:

د. مجدي علام: **الاعلام البيئي، احدث دراسة حول الانسان ومشكلة البيئة وكيف يكون الاعلام حلمها**، مطابع الاخبار، القاهرة د.ت، صــ (٣٢).

(٢٧) تميزت الميزانية العامة الكويتية بطابع تخصيص للانفاق العام استهدف رفاه المواطن الكويتي من خلال توفير كافة الخدمات التعليمية والصحية والاسكان ودعم الاستهلاك وانتاج وتتضمن مثل هذا التخصيص الوسائل الرئيسية لتوزيع الثروة النفطية، وقد نشأ عنه درجة كبيرة من الاعتماد على هذا الانفاق لدى الأفراد والمؤسسات وتأثرت به معدلات نمو الانتاج غير النفطي ايجاباً وسلباً تأثراً كبيراً طوال المسيرة الانمائية الكويتية منذ منتصف السيتنات وحتى نهاية الثمانينات، انظر في طبيعة النظام المالي الكويتي كلا من:

١ ـ د. رياض الشيخ: خصائص نظام الميزانية العامة لدولة الكويت، الجمعية الاقتصادية الكويتية، ابريل ١٩٧٣، ص (١٢).

٢ ـ د. زين العابدين: **البترول ومعالم النظام المالي في الكويت**، جامعة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٧ ص (٨٩ ـ ٩١).

(٢٨) الاستراتيجية في تعريف مبسط قدمه (Chandler) في العام ١٩٦٢ هي: الإطار الذي يضم الغايات

والأهداف الأساسية بعيدة المدى ومسارات العمل والتخصيص الضروري للموارد الذي يؤدي الى تحقيق تلك الأهداف، انظر:

Smith: John Grieve: Business Strategy Second Edition, Basil Blackwell Icd. London 1990, P.10.

(٢٩) وذلك بعد أن انتهت فترة التسمين الدولي التي تحدث عنها الدكتور ابراهيم بدران، وكيل وزارة الطاقة الاردنية، مشيراً الى تبعية العرب على الغرب في الحصول على الغذاء ومستلزمات التنمية وتعزيز كل فرص الاستهلاك والتبعية ـ انظر:

د ـ ابراهيم بدران: «تطلعات مستقبلية في العمل العربي المشترك» بحث مقدم الى **ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الازمة الاقتصادية الدولية، عمان: ٢٦ ـ ٢٧/ ١٩٨٧/٩، منشور في مجلة الوحدة الاقتصادية العربية السنة الثالثة، العدد (٦)، كانون أول/ديسمبر ١٩٨٧ ص (٣٥).**

خاتمة ومقترحات



خاتمة ومقترحات

تناولت هذه الدراسة تحليلاً لأهم القضايا الإنمائية للمجتمع الكويتي في منظور تخطيطي وأوضحت أبعاد هذه القضايا محلياً وعربياً ودولياً. كما تناولت تحليلاً لكارثة العدوان العراقي على الكويت وآثارها والمستجدات الإنمائية والتخطيطية لكويت ما بعد التحرير.

ويجدر الآن اختتام فصول هذه الدراسة الأربعة بملخص العناصر الرئيسية للدراسة ممثلة في الآتي:

(١) أبعاد المسيرة الانمائية الكويتية حتى وقوع العدوان العراقي في الثاني من أغسطس (١٩٩٠).

(٢) العدوان العراقي على الكويت وآثاره.

(٣) الرؤية التخطيطية لمستجدات الكويت المحررة.

اولاً: المسيرة الإنمائية الكويتية والعناصر الحاكمة:

يمكن القول في ضوء ما تم عرضه في فصول هذه الدراسة أن هناك ثلاثة عناصر حاكمة تشكلت بها آليات ووسائل التنمية الكويتية منذ انطلاقتها الأولى في منتصف الخمسينات وحتى حدوث الغزو العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس (١٩٩٠)، كما أن هذه العناصر الحاكمة يمكن أن ترد إليها أنماط التنمية الكويتية ونتائجها.

العنصر الأول: الفكر التنموي المتبع:

لقد تبنت الكويت شأنها شأن البلدان النامية الأخرى التي استقلت سياسياً في مطلع الخمسينيات مفهوماً للتنمية يقوم على عملية التحديث التي تستهدف زيادة مستوى المعيشة وتحسين مؤشرات الرفاه في المجتمع والتي تتضمن متوسط الدخل الحقيقي للفرد، والارتقاء بالمستويات الغذائية، والاسكان والرعاية الصحية

والتعليم وغيرها. وكما رأينا في تناول الفصل الأول والثاني أن الكويت قد نجحت في الارتقاء بكافة هذه المؤشرات بفضل الانفاق الحكومي الكثيف الذي اعتمد على المصادر الدخلية والنفطية لدرجة أن كثيراً من هذه المؤشرات يكاد يضاهي تلك المؤشرات المتحققة في البلدان الصناعية المتقدمة.

ورغم ذلك فلم تحقق التنمية في ظل هذا المفهوم قدرة متزايدة على الاختيار(*) الذي يمكّن المخطط وصانع القرار من المفاضلة بين أكثر من بديل انمائي، كما لم يتمكن المواطن من الوصول الى مرحلة الاختيار من بين أكثر من نمط للكسب أو الانفاق، ويرجع ذلك لضيق القاعدة الانتاجية المحلية واستمرار البنيان الاقتصادي غير موفر لهذه الامكانية لدى الفرد والدولة على السواء.

العنصر الثاني: القاعدة الموردية الأحادية:

فقد رأينا أن ضيق القاعدة الموردية باستثناء النفط قد جعل عملية التنمية برمتها تستند على نمط ريعي يقوم على تصدير النفط والدخل من الاستثمار الخارجي نظراً للندرة النسبية للموارد الطبيعية الأخرى القادرة على زيادة الطاقة الاستيعابية المحلية. وقد ساهم الاعتماد على عائدات النفط والدخل الخارجي في رفع متوسط الدخل الفردي الى ما يقرب من ذلك المستوى السائد في الدول الصناعية، رفع المقدرة الادخارية الوطنية، مساعدة الحكومة في تنفيذ برامج الاستثمار الضخمة في البني الأساسية والخدمات الاجتماعية المختلفة، وقد مكن الفائض الادخاري من ايجاد بناء مؤسس عريض لقطاع المال والمصارف. فضلاً عن تكوين أصول خارجية قاربت عائداتها السنوية أرقام حصيلة الصادرات النفطية في الخمس سنوات السابقة على العدوان العراقي. وقد أوضحت الدراسة أن وجود

(*) يؤكد الدكتور عمرو محيي الدين أنه من الضروري في المرحلة القادمة أن تطرح مفاهيم التنمية التقليدية جانبا في الكويت وأن يكون مفهوم التنمية مستندا الى القدرة على الاختيار المقترن بحرية الاختيار والقدرة على تنفيذه أنظر: د. عمر محيي الدين: اعادة تعمير الكويت واستراتيجية التنمية بها في ضؤ المتغيرات الاقليمية والدولية، ورقة أولية للمناقشة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر (١٩٩٠) صـ (٧).

النفط في الكويت ودول الخليج العربية الأخرى يمكن من اتخاذ سياسات جماعية ازاء استغلاله في توسيع الطاقة الاستيعابية لها عن طريق الاستثمار التقني الكثيف في البتروكيماويات، وفي تحصين قدرتها التفاوضية في عالم التكتلات.

وبالرغم من تلك الايجابيات التي حققها نمط التنمية الريعية في الإقتصاد الكويتي فإن لهذا النمط سلبيات عديدة لعل من أهمها اعتماد المتغيرات الاقتصادية الكلية في حركتها على القطاع النفطي وايراداته من خلال الانفاق الحكومي والدعم. ومن ثم ظل القطاع الخاص لا يساهم الا بدور محدود للغاية في التنمية المحلية سواء في مجالات توليد الدخل المحلي أو في مجالات تشغيل العمالة الوطنية.

أما استمرار ضآلة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المحلي فتكاد تكون أهم سلبيات النمط الريعي للتنمية الكويتية حيث لم تستوعب القاعدة الإنتاجية المحلية اكثر من ٢٨٪ من اجمالي الطاقة الادخارية الوطنية. ويترتب على ذلك استمرار الاعتماد المفرط على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي استهلاكي واستثماري وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية، وهو ما يترجم في ارتفاع معدل الانكشاف على العالم الخارجي (اجمالي الصادرات والواردات / اجمالي الناتج المحلي X ١٠٠). واستمرار تعرض الاقتصاد المحلي ومصادر الدخل الوطني لرياح السوق العالمية كسادها ورواجها.

العنصر الثالث:

يتمثل هذا العنصر في صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي بالمقارنة بحجم الجهود الإنمائية والمقدرة الدخلية المتولدة عن النفط وهو ما استوجب اللجوء الى القوى البشرية الوافدة. وقد تسارع استقدام العمالة من الخارج منذ بداية السبعينات بصورة غير منضبطة ساهمت عوامل عديدة فيها، يأتي في مقدمتها عدم تواؤم مخرجات التعليم والتدريب كما وكيفا مع متطلبات سوق العمل واحتياجات الأنشطة الاقتصادية الفعلية، الاعتماد على بعض أنواع العمالة المنغلقة

التي لا تسهم في تدريب العمالة الوطنية، تفاقم مشكلات الدول المصدرة للعمالة، وانتشار الأنماط الطفيلية في استقدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، والانخفاض النسبي لأجور العمالة الوافدة من جنسيات متعددة وعزوف العمالة الوطنية عن ممارسة الحرف اليدوية والمهنية أو الأنشطة الخاصة، وتفضيل الوظيفة الحكومية. وقد أثر ذلك سلباً على قيمة العمل وساعد على الاستمرار في استقدام العمالة الأجنبية. وكانت محصلة ذلك كله اختلالاً في التركيبة السكانية الكويتية، واختلالاً في قوة العمل الإجمالية يعبر عن نفسه في انخفاض نسبة الكويتيين الى نحو ٢٧٪ في المجتمع السكاني الذي بلغ (٢٠٦٩،٢) ألف نسمة، ولم تتعد المساهمة النسبية للكويتيين ١٤٪ تقريباً من قوة العمل الإجمالية البالغة (٨٨٨،٦) ألف نسمة في نهاية الثمانينيات.

وقد واكب ذلك معدلات مرتفعة للنمو والاعالة لمجموع السكان غير الكويتيين. ونظراً للتوقعات المتعلقة بازدياد هذا الاختلال وما يتواكب معه من زيادة الظواهر السلبية المشار اليها في الفصل الأول من هذه الدراسة، فقد اعتبر أن استمرار اختلال التركيبة السكانية وقوة العمل هو من الأمور التي تهدد التوازن والاستقرار الاجتماعي في الكويت وذلك ما ترجمته الخطط الوطنية في شكل برامج وسياسات لاحداث التوازن السكاني.

ثانياً: نظرة اجمالية الى حقبة الثمانينات:

من الممكن القول أن حقبة الثمانينات كانت حقبة الاحداث الكبرى في النصف الثاني من هذا القرن على المستوى الدولي بصفة عامة وعلى المستوى الاقتصادي الكويتي بصفة خاصة. وكان أعظم هذه الأحداث هو العدوان على الكويت ووقوف المجتمع الدولي كله في رده.

(أ) على المستوى الدولي:

شهدت الثمانينات نهاية الحرب الباردة بين القوتين الأعظم واتجه النظام الشيوعي الى الزوال في كافة دول الكوميكون. وبسقوط العديد من

الديكتاتوريات العالمية اتجه العالم الى احلال النظم الديمقراطية وترسيخ حقوق الانسان وهو ما ينبيء عن ولادة عالم جديد لم تتحدد معالمه بعد.

ويعتبر الاتجاه نحو التكتل الاقليمي في مناطق العالم المختلفة هو ثاني التحولات التي شهدها النظام العالمي في هذا العقد، حيث تم الاعلان عن قيام أوربا الموحدة عام ١٩٩٢ كما تحققت وحدة الألمانيتين عام ١٩٩٠، كما سعت مجموعة دول شرق اسيا الى قيام اتحاد اقليمي لها. وبالإضافة الى تلك التحولات فقد برزت مجموعة تحولات هامة في علاقتها بالتخطيط التنموي أهمها تنامي ثورة المعلومات وانتاج الخامات المتطورة وانفجار الظاهرة المالية الدولية والتحويل الى القطاع الخاص (Privatization)) وبروز المشكلة البيئية كمشكلة دولية نتيجة لزيادة التصنيع في العالم واستخدام الطاقة والمواد الكيماوية على نطاق واسع في عمليات الانتاج والاستهلاك.. الخ.

(ب) المستوى الاقليمي:

على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط مثلت الحرب العراقية الايرانية أهم متغيرات المنطقة منذ خريف عام ١٩٧٩ وحتى أغسطس من عام ١٩٨٨ حينما أوقفت هذه الحرب. وقد انعكست آثار هذه الحروب سلبياً على الكويت والدول المجاورة ممثلة في الآثار الانكماشية بسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد وارتفاع الانفاق العسكري واتباع سياسات تقييدية بهدف ترشيد الانفاق الحكومي. وفضلاً عن ذلك فقد شهدت أسعار النفط انخفاضاً كبيراً في تلك الفترة بسبب تسابق دول الأوبيك في الانتاج وزيادة انتاج النفط من خارج دول أوبيك. وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي الست بنسبة ٤،٨٪ سنوياً خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧) بسبب انخفاض الصادرات بنسبة ١٤٪، الانفاق الحكومي بنسبة ٦،٣٪، والاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة ١٣٪ والاستهلاك النهائي بنسبة ٤،٥٪ سنوياً خلال الفترة المشار اليها. وبلغت قيمة العجز الجاري المتوسط نحو (٣) مليارات دولار سنوياً.

وقبل نهاية العقد تأسس اتحادان عربيان جديدان هما اتحاد التعاون العربي

الذي ضم كلا من مصر والأردن والعراق واليمن، واتحاد المغرب العربي الذي ضم كافة دول المغرب العربي، بالإضافة الى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي كان قد تأسس في مطلع العقد. وبقيام هذه التكتلات العربية ازدهرت الآمال في مرحلة جديدة تتأكد فيها المساعي العربية لتحقيق تكتل عربي شامل، قادر على مواجهة التكتلات العملاقة التي بدأت تأخذ مكانها في النظام العالمي، وقادر على استرداد الأراضي العربية التي اغتصبتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ولكن هذه الآمال العربية قد ذبحها العدوان العراقي على الكويت، وحلت محلها انقسامات مشينة في الصف العربي أطالت أمد الاحتلال العراقي للكويت حتى فبراير ١٩٩١، وفي ظل هذه الانقسامات واصرار النظام العراقي على ضم الكويت تمت الاستعانة بقوات التحالف الدولية لإخراج المحتل واستعادة الأرض والشرعية ليشكل هذا الحدث سابقة لم يشهدها التاريخ العربي من قبل.

(ج) على المستوى الكويتي:

شهد الاقتصاد الكويتي في عقد الثمانينات متغيرات متعددة على كافة المستويات الإقتصادية والسياسية والعسكرية. كما تميز بجهود واسعة للحكومة الكويتية والاتحادات والمنظمات الشعبية والرسمية في مجالات توفير الاستقرار للجهود الانمائية، ثم توحدت هذه الجهود مجتمعة في مواجهة العدوان العراقي منذ وقوعه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ الذي يمثل العام الأخير من عقد الثمانينات.

وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقد رصدت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل المحلية والخارجية قد ساهمت في الابقاء على الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الوطني طوال عقد الثمانينات. ومن أهم هذه العوامل وقوع ازمة سوق المناخ في أغسطس ١٩٨٢ واستمرار التوتر في المنطقة بسبب الحرب العراقية الايرانية وانخفاض أسعار النفط الذي مثلت عائداته نحو ٩٠٪ من اجمالي الصادرات، واكثر من نصف الايرادات الحكومية خلال الخمس سنوات السابقة على وقوع العدوان على الكويت.

وقد تمثلت الاتجاهات الانكماشية في وجود عجز في الطلب الكلي عن قوى

العرض الكلي بلغت نسبته ٣٠٪ في المتوسط سنوياً خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨. وخلال نفس الفترة تراجعت معدلات نحو الاستثمار المحلي وتباطأ نمو الاستهلاك الاجمالي. الأمر الذي انعكس في الأداء القطاعي، فقد تقلصت القيمة المضافة لقطاع التشييد الذي يلعب دوراً رائداً في تنشيط الحركة الاقتصادية، كما كان قطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية بسبب ظروف المنطقة وآثار ازمة المناخ يعانيان من الاتجاهات الانكماشية، أما القطاع المصرفي فكان أداؤه ضعيفاً بسبب انخفاض الطلب على الائتمان ووجود السيولة المرتفعة، وساهمت أسعار الفائدة العالمية المرتفعة في تدفق الأموال الى الخارج الأمر الذي حدا بالبنك المركزي الى تعديل هيكل أسعار الفائدة للحد من فروق الأسعار في ديسمبر عام ١٩٨٨ . وتأثر قطاع الخدمات الحكومية سلبياً خلال الثمانينات بسبب زيادة العمالة والأجور وبسبب تذبذب الانفاق الحكومي استجابة مع تذبذب العائدات الحكومية النفطية.

وقد تواكب مع هذه الاتجاهات الانكماشية معدل مرتفع نسبياً لاستقدام العمالة، الأمر الذي لم يكن منسجماً مع أهداف الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩) المتعلقة بتعديل التركيبة السكانية وتركيبة قوة العمل، كما لم يكن منسجماً مع مستويات النشاط الاقتصادي، وقد عبر عدم التلاؤم بين المتغيرات عن نفسه في سيادةظاهرة التضخم الركودي (اتجاهات انكماشية مصحوبة بارتفاع في الأسعار). فخلال النصف الأول من الثمانينات انخفض صافي تصاريح العمل من نحو (٦٤،٣) ألف تصريح عام ١٩٨٣ الى نحو (٨،١) آلاف عام ١٩٨٦، وبذلك بلغ المعدل السنوي خلال هذه الفترة (٢٤،٨) ألف تصريح، وقد ارتفع هذا المعدل الى (١٧،٧) ألفا، (٤٨،٥) ألف عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ على الترتيب قبل أن ينخفض الى (٣٧،١) ألف تصريح عام ١٩٨٩ . وعموماً فقد بلغ معدل التصاريح السنوية نحو (٣٤،٤) ألف تصريح في النصف الثاني من الثمانينات بزيادة نسبتها ٣٩٪ عن المتوسط في النصف الأول من العقد*.

* قارن في ذلك: IMF, Kuwait - Recent Economic Developments, Document of International Monetery Fund,SM/90/73, April 27, 1990. P.64.

وقد واجهت السياسات الاقتصادية العامة آثار ازمة المناخ وتراجع عائدات النفط وتدني مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية بمجموعة من الوسائل أهمها شراء الحكومة لجانب من أسهم الشركات والمؤسسات المالية بهدف توفير الاستمرارية والثقة في الجهاز المصرفي. كما استجابت السياسة المالية للمتغيرات المختلفة التي واجهها الاقتصاد الوطني فاتبعت اجراءات ترشيد الانفاق الحكومي وتحسين الكفاءة واجراءات مالية لزيادة الايرادات من الرسوم وتم اللجوء الى الدين العام المحلي في نوفمبر ١٩٨٧ لتصبح وسيلة هامة في ادارة وتنظيم السيولة المحلية يوماً بيوم.

وعلى قدم وساق عكفت مؤسسات عديدة على دراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فقامت غرفة التجارة والصناعة والبنك المركزي بأكثر من دراسة لسبل تنشيط الحركة الاقتصادية في القطاعات المختلفة، كما قام المجلس الاعلى للتخطيط بدراسة موسعة عن الظواهر السلوكية المستجدة في المجتمع الكويتي بفضل اختلال التركيبة السكانية وانفتاح المجتمع على العديد من الثقافات والحضارات بهدف ايجاد السبل الكفيلة بمواجهة الظواهر الاجتماعية السلبية.

وقد اكدت تقارير متابعة الخطة الخمسية الأولى (٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩) أن الاختلالات التي يعاني منها المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، هي اختلالات لا يتم التخلص منها في الأجل القصير أو المتوسط. وبالوصول الى هذه الحقيقة سعت الدولة الى ايجاد نقلة نوعية في الجهود التخطيطية فقام المجلس الاعلى للتخطيط بإعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت في نهاية عام ١٩٨٩ . وقامت وزارة التخطيط في ضوء مبادىء هذه الاستراتيجية بإعداد مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠/٢٠١٥) مستخدمة في ذلك أحدث النماذج العلمية التي تتعامل مع المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية بعد تطويعها لمعطيات المجتمع الكويتي، كما أعدت مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩١/٩٠ ـ ٩٥/٩٤) ومشروعات الخطط القطاعية الخمسية لنفس المرحلة.

وبتتبع مبادىء استراتيجية التنمية بعيدة المدى والأهداف المتضمنة في

مشروعات الخطط الإنمائية الطويلة والمتوسطة تتبين سلامة الرؤية التخطيطية الكويتية وذلك بأن جعلت القضايا التالية هي محور الجهود الإنمائية في المرحلة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥:

ـ صيانة استقلال الكويت وتأمين سيادتها.

ـ التكامل الخليجي والتعاون العربي في ظل الجامعة العربية.

ـ التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني والمجتمع السكاني.

ـ بناء الانسان الكويتي بالاستثمار البشري.

ـ مشاركة القطاع الخاص في جهود التنمية.

ـ التعامل الكفوء مع الجوانب البيئية واستيعاب المستجدات التقنية والعلمية.

ـ التعامل مع المتغيرات الجديدة في النظام العالمي.

وقد دخلت مشروعات الخطط الإنمائية التي اكتمل اعدادها في الربع الأول من عام (١٩٩٠) الى حيز المناقشة الشعبية والرسمية والتشريعية تمهيداً لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ لولا وقوع كارثة العدوان العراقي على الكويت في الثاني من أغسطس (١٩٩٠).

ثالثاً: العدوان العراقي الغاشم وآثاره:

كما اشرنا في معرض تحليلنا لهذا الجزء من الفصل الرابع لم يكن العدوان العراقي عدواناً على الكويت الشقيقة وحدها، بل كان خنجراً مسموماً طعن في ظهر العرب جميعاً وبكل ما تذخر به الصدور من أحلام وآمال. وأوقف نزيف الجرح مسيرة كانت تسرع الخطى نحو انتزاع الحقوق العربية المغتصبة وتستكمل مسيرة التكامل في عالم التكتلات. كما تسبب هذا العدوان الأحمق في سحق منجزات التنمية في كل من البلدين الشقيقين، تلك المنجزات التي تم بناؤها من ثروات الشعبين العربيين. فقد سلك النظام العراقي طوال فترة احتلاله للكويت (٢ أغسطس ١٩٩٠ ـ ٢٥ فبراير ١٩٩١) كافة الممارسات البربرية والهمجية من تقتيل وتخريب ونهب الممتلكات الفردية والعامة. واختتمت هذه الممارسات بإحراق آبار النفط وإسالة بعضها في البحر.

وقد أدت ممارسات الاحتلال الى هجرة جماعية مرتدة للسكان وخاصة الوافدين هرباً من البطش وتدمير سبل الحياة في الكويت. كما افتقدت الكويت نسبة من سكانها وشبابها من جراء التقتيل الجماعي والتعذيب الوحشي وأسر أعداد من المقاتلين والمدنيين العزل. كما اضطرت قطاعات عريضة من السكان الكويتيين للعيش خارج الوطن طيلة فترة الاحتلال واستشعروا مرارة الغربة عن ديارهم، وتتمثل نتيجة ذلك في آثار اجتماعية ونفسية وسلوكية لم تتحدد أبعادها السلبية بعد على قطاعات عريضة من المجتمع الكويتي.

وتتمثل الخسائر الاقتصادية في الأضرار الجسيمة التي منيت بها المرافق والمؤسسات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي عن طريق التدمير أو النهب المنظم وغير المنظم الذي مارسه النظام المعتدي. كما احدثت أضراراً بيئية نتيجة لإشعال النفط وإسالته في البر والبحر لم تتحدد آثارها بعد على دولة الكويت والدول المجاورة.

وقد تحملت الكويت جانباً من تكلفة عملية عاصفة الصحراء والحرب البرية والبحرية التي شنتها القوات المتحالفة لإخراج الاحتلال، والتي قدرت بحوالي (٥٠ ــ ٦٠) مليار دولار. وتكبدت تكاليف إزالة مخلفات الحرب واطفاء الآبار المشتعلة وإصلاح المرافق، وكما سبق بيانه في الفصل الأخير من الدراسة فقد بلغت جملة خسائر الاقتصاد الكويتي المقدرة نحو (١٣٤) مليار دولار أمريكي تتوزع على قيمة خسائر الدمار والنفط المهدر وتكلفة حرب التحرير واعادة البناء والناتج الضائع في الأنشطة النفطية وغير النفطية، وتمثلت محصلة تلك الخسائر في تدني مستوى النشاط الإقتصادي حالياً رغم الانفاق على جوانب اعادة التعمير في كافة القطاعات.

وقد أفرزت محنة الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت مجموعة من القضايا ذات العلاقة المباشرة بعناصر المسيرة الإنمائية القائمة على التخطيط أهمها:

(١) الحاجة الى التغيير:

ويتضمن التغيير المطلوب في المسيرة الإنمائية تغييراً في مفهوم التنمية وتوجهاتها وأنماط الانفاق والكسب وقواعد المحاسبة وأنماط المشاركة بحيث يؤدي الى الارتقاء بالمسؤولية الجماعية والفردية على نحو يجب كثيراً من الجوانب الإجتماعية والإقتصادية السلبية التي ارتبطت بالمسيرة السابقة.

(٢) تفجر طاقات الانسان الكويتي:

فقد فجرت محنة الاحتلال طاقة المجتمع الكويتي وأفراده وصهرتهم في بوتقة واحدة للتعاون والصمود في مواجهة الكارثة ومقاومتها، وينبغي استثمار هذه الطاقة في اعادة بناء الكويت والتنمية البشرية بصورة خاصة.

(٣) امكانية تعديل التركيبة السكانية في الأجل القصير:

ساعدت الهجرة الجماعية للسكان الوافدين من امكانية تعديل التركيبة السكانية في الأمد القصير، هذه الإمكانية التي كانت تتعذر في المرحلة السابقة لارتفاع تكلفتها الإجتماعية والسياسية. والمشكلة الأساسية لهذا التعديل انما تكمن في المواءمة بين النمو الاقتصادي والجوانب الأمنية.

(٤) الأهمية الاستراتيجية للاستثمار الخارجي:

لقد اعتمدت الكويت طول فترة الاحتلال وفي حرب التحرير على أصولها الخارجية، فكانت السند المادي الأساسي في توفير الصمود للشعب الكويت وتمويل اعاشة الكويتيين خارج بلادهم وتمويل المجهود الحربي وعمليات المقاومة في الخارج والداخل. وقد أكدت هذه التجربة النظرة الحكيمة للكويت عندما قامت بتكوين احتياطي الأجيال القادمة بتخصيص نسبة له من العائدات السنوية للنفط، كما استشعر القطاع الخاص والأفراد أهمية الاستثمار في الخارج كسند رئيسي للاقتصاد المحلي. ويقتضي ذلك جهداً خاصاً من السياسات الاقتصادية لضمان التوازن بين اعتبارات تنمية الاقتصاد المحلي واعتبارات امتلاك الأصول الخارجية.

(٥) الأهمية الاستراتيجية للنفط:

يمثل العدوان العراقي على الكويت بداية لصراع عالمي على النفط باعتباره عصب الحياة لكافة البلدان الصناعية، واكد حقيقة تخوف هذه الدول من توقف الامدادات النفطية وأسهم مع معطيات النظام العالمي الجديد في تحالف هذه الدول لإخراج النظام العراقي من الكويت.

(٦) لجوء الكويت للاقتراض الخارجي:

فبسبب توقف الصادرات النفطية بل بسبب توقف كافة مصادر توليد الدخل في الاقتصاد المحلي نتيجة لكارثة الاحتلال تحولت الكويت لأول مرة الى مستورد لرأس المال، وبالطبع فإن عملية الاقتراض هي بديل صحي لتسييل الأصول الخارجية، والواقع أن هذا التحول يستلزم الكفاءة في استخدام الأموال في فترة اعادة البناء كما يقتضي تعزيز الموارد المالية للدولة باستخدام وسائل الدين العام المحلي وكافة الأدوات المالية والنقدية اللازمة لتعبئة المدخرات العائلية وتنشيط الحركة الاقتصادية.

(٧) تأكد الحاجة الى نظام عربي جديد:

حيث تمثلت أهم النتائج السياسية لكارثة العدوان العراقي على الكويت في انقسام الصف العربي وتحالفاته السائدة قبل الثاني من أغسطس وظهور تحالفات جديدة. ويؤكد ذلك أن الوطن العربي في حاجة الى تعديل اتفاقية الجامعة العربية بحيث يضمن التعديل عدم تكرار ما حدث مع أي دولة عضو في الجامعة. كما تتأكد الحاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يرسخ في الوجدان العربي قضية حقوق الإنسان والديمقراطية ونبذ العداوة والبغضاء وترسيخ روح التعاون والإخاء. ومن ناحية أخرى فلا بد أن يضمن النظام العربي الجديد قدرة عربية فاعلة تردع الطامع في أي دولة مهما كان.

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجية فقد باتت عملية التكامل الاقتصادي والسياسي اكثر الحاحاً حتى يكون التكتل الخليجي العربي أكثر قدرة بشرية واقتصادية وعسكرية في مواجهة أي تحديات محتملة.

رابعاً: رؤية تخطيطية للقضايا الإنمائية بعد التحرير:

أوضحت الدراسة أن الجهود التخطيطية قد تنامت بدرجة بالغة في الكويت أثناء تطبيق الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠). وقد تمثل هذا التطور في اعداد استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت ومشروعات الخطط الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل ومشروعات الخطط الخمسية القطاعية.

ومن أهم الأسباب التي دفعت الكويت الى تطوير جهودها التخطيطية في النصف الثاني من الثمانينات: ادراك القائمين على التخطيط بأن الاختلالات التي تواكب المسيرة الإنمائية هي اختلالات هيكلية ينبغي مواجهتها بأساليب التخطيط العلمي والرغبة في مواجهة آثار المتغيرات المتلاحقة في النظام العالمي الجديد. وكما رأينا فقد رتب العدوان العراقي على الكويت مستجدات محلية ومستجدات عالمية أصبح على التخطيط الوطني أن يأخذها في الحسبان عند التعامل مع القضايا الإنمائية الوطنية. وقد رصدت الدراسة هذه القضايا في ضوء مستجدات ما بعد تحرير الكويت على النحو التالي:

١ ـ تعديل التركيبة السكانية:

ساهمت محنة الاحتلال العراقي في تسهيل عملية تعديل التركيبة السكانية بعد حدوث الهجرة الجماعية من الكويت. وغدا أمر التعديل ممكن في الأجل القصير على الأقل فيما يتعلق بنسبة الكويتيين أما فيما يتعلق بالتعديل النوعي فتظل السياسات التي تتعامل معه سياسات طويلة الأجل تستهدف الارتقاء بنوعية السكان ومخرجات التعليم والتدريب وتنصرف المشكلة التخطيطية في ظل هذا الوضع الى ايجاد البديل السكاني الأمثل من ناحية التلاؤم مع حجم النشاط الاقتصادي المستهدف والاعتبارات الأمنية. وبالتالي يصبح الحجم السكاني دالة ليس في حجم النشاط الاقتصادي وحده، ولكن أيضاً للاعتبارات الأمنية. وتظل المقترحات التي ساقتها الدراسة في الفصل الأول والفصل الرابع بشأن هذا التعديل عناصر أساسية للسياسات السكانية الجديدة من وجهة نظر الكاتب.

٢ ـ تحقيق اطار المجتمع المنتج:

ويتأتى تحقيق هذا الإطار بإعلاء قيمة العمل المنتج بحيث تضم قوة العمل الوطنية كافة صنوف العمالة بأنواعها العلمية والفنية والادارية والحرفية اللازمة لاحتياجات النشاط الاقتصادي المستهدف. كما يتحقق الإطار الإنتاجي للمجتمع بتأكيد مبدأ المشاركة بمعناها الواسع الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية الفردية والجماعية استناداً للإمكانات المادية والتقنية السائدة وتكون غايته النهائية زيادة قدرة الفرد على اختيار سبل الكسب وزيادة قدرة المجتمع على اختيار المسار الإنمائي الأمثل تكلفة وعائداً في الجوانب المادية والحضارية.

ومن أهم الركائز التي يمكن الاستناد اليها في تحقيق هذا الإطار:

- استعادة ثقة أفراد المجتمع بالمستقبل واستثمار روح التحدي والصمود التي تفجرت في المواطن الكويتي أثناء مقاومة الاحتلال لتكون تحدياً لمواصلة الكويت في مسيرتها الإنمائية وزيادة دورها في امتها العربية والإسلامية ودورها في العلاقات الدولية.
- اكساب أفراد المجتمع المعارف والمهارات المتطورة والاستفادة القصوى من ثورة المعلومات في خلق فرص متزايدة للعمل المنتج وتحقيق مبدأ التكافوء في الحصول عليها استناداً لمعايير موضوعية.
- تأكيد مبدأ سيادة القانون والحسم في تطبيقه والالتزام بقواعد المحاسبة الحاسمة في نظم متابعة سياسات الخطط الوطنية.
- التطوير الاداري والمؤسسي الذي يشمل ادخال أساليب الادارة العلمية التي تقوم على برامج تؤدي الى رفع الكفاءة وزيادة الوفورات الاقتصادية والاجتماعية.
- تطوير العملية التعليمية والتدريبية وبرامج تنمية الانسان عقلياً وجسدياً وروحياً، والالتزام بتخطيط القوى العاملة والمتابعة الفعالة للموازين البشرية وبرامج التدريب.

- الارتقاء بدور المرأة ونسبة مشاركتها في الجهود الإنمائية وتطوير الركن المؤسس لرعاية الأمومة والطفولة.
- ترسيخ الالتزام بقيم الشريعة الإسلامية الغراء لدى الأسرة ودور التنشئة في مواجهة الظواهر السلوكية والإجتماعية السلبية المترتبة على محنة الاحتلال.

٣ ــ زيادة الطاقة الاستيعابية:

رأينا أن قضية زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي تقتضي انفاقاً استثمارياً سنوياً قدر بنحو (٣٫٥) مليار دينار سنوياً لمدة عشر سنوات وفقاً لمعطيات الاقتصاد الكويتي السائدة قبد حدوث العدوان العراقي وما سببه من خسائر جسيمة في الجهاز الانتاجي والاضطرار الى استيراد رأس المال لاستعادة بناء هذا الجهاز على الصورة السابقة على الثامن من أغسطس. ان ذلك يقتضي أن يمر الاقتصاد الكويتي بفترة انتقالية يسترد فيها أوضاعه السابقة الأمر الذي يجب أن تتضمن عملية اعادة البناء وضع الأسس اللازمة لتوسيع القاعدة الاقتصادية بعد هذه المرحلة. وتتضمن هذه الأسس ما يلي:

(١) استكمال المشروعات الانتاجية ومشروعات البنية الأساسية التي تم البدء فيها قبل الثاني من أغسطس (١٩٩٠) وتحسين الهياكل الارتكازية وزيادة كفاءتها في كافة القطاعات.

(٢) استعادة الأوضاع الانتاجية للقطاعات الاقتصادية والتركيز على المشروعات كثيفة رأس المال.

(٣) التوسع في صناعة البتروكيماويات استفادة من ثورة المعلومات والتقنيات العالمية واعتبارها الصناعة الكويتية ذات الميزة النسبية المرتفعة.

(٤) تنفيذ فرص الاستثمار المتاحة محلياً في كافة الأنشطة السلعية والخدمية التي يمكن أن تولد قيمة مضافة مرتفعة سواء في جانب انتاج بدائل الواردات أو الانتاج التصديري.

(٥) تعزيز الصناعات التصديرية في اطار التنسيق الخليجي والإطار العربي وخاصة تلك الصناعات التي تسهم في زيادة التجارة البينية الخليجية والعربية.

(٦) تطوير الأجهزة المالية وجعلها تقوم على مؤشرات ملاءة مرتفعة(*) وتقنية عالية ومهارات مصرفية كفوءة تتلائم وحجم التطور المستهدف في الأنشطة الاقتصادية.

(٧) الارتقاء بسوق رأس المال عن طريق زيادة درجة التنظيم لكل من سوق الاصدار وسوق التداول وتنويع الأدوات الاستثمارية ودعم التعاون الخليجي تجاه دمج الأسواق المالية الخليجية والعربية.

٤ـ التخطيط والقطاع الخاص:

تتطلب المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة تعزيز الجهود التخطيطية وتحسين أساليبها وتطوير نظم المتابعة للسياسات المتخذة في ظل الخطط الإنمائية. وعلى قدم وساق يتطلب جهود اعادة البناء والوصول الى تحقيق الأهداف الإنمائية بعيدة المدى للمجتمع مشاركة واسعة من القطاع الخاص. ولكي تتم هذه المشاركة على النحو المستهدف فينبغي أن يتوفر الآتي:

(١) اتباع نمط ملائم للتخصيصية يوفر الدوافع الكافية لدى القطاع الخاص لتملك أو ادارة مؤسسات أو أنشطة تملكها الحكومة وقيام التخصيص على أسس علمية مدروسة تراعى معطيات الاقتصاد الكويتي (راجع ملحق الدراسة).

(٢) استبعاد ما لا يتلائم من التشريعات الاقتصادية والقوانين مع كافة العناصر

(*) تعتبر نسبة الملاءة المقررة من «لجنة بازل» وقدرها ٨٪ من الموجودات الخطرة هي النسبة المعتمدة لدى البنوك في الوقت الراهن. وتدخل هذه النسبة في اطار مؤشرات كفاية رأس المال في البنوك وأهمها:
- نسبة حقوق المساهمين / اجمالي الودائع.
- نسبة حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات.
- نسبة حقوق المساهمين / الموجودات الخطرة (الديون المشكوك في تحصيلها مثلاً)
- نسبة حقوق المساهمين / الموجودات الخطرة المرجحة.

انظر: التطورات الاقتصادية والمالية عام (١٩٩٠)، **مجلة المصارف العربية**، العدد (١٣١)، المجلد الحادي عشر، تشرين الثاني ١٩٩١، صـ (١٨).

التي من شأنها ازدياد مشاركة القطاع الخاص واعمال قوانين السوق في الأنشطة الإقتصادية غير النفطية.

(٣) قيام التخطيط الوطني بمساندة القطاع الخاص في اكتشاف وتقييم الفرص الاستثمارية المتاحة. وتزويد هذا القطاع بالمؤشرات والمعلومات المتعلقة بالأسواق المختلفة ومعايير التكلفة والعائد التي ينبغي أن تقيم بها الفرص الاستثمارية.

(٤) اتباع نظام كفوء للمتابعة قائم على منظومة متطورة من المؤشرات يمكن الاستناد اليها في اكتشاف الاختلال والمساعدة في تصويبها وتحقيق الاستقرار للمتغيرات الاقتصادية.

٥ ـ صيانة الموارد البيئية ومحاصرة التلوث:

أبرزت الدراسة أن حرب تحرير الكويت قد حولت المشكلة البيئية في الكويت الى مشكلة سياسية تخطيطية في آن واحد. ومن ثم فلا بد أن يدخل التعامل مع البيئة في اطار جماعي تنصرف مهمته الأولى خلال المرحلة الانتقالية الى التخلص من آثار احتراق النفط ووقف تلوث المياه من النفط الذي تم اهداره في البحر وانتزاع الألغام التي زرعها النظام المعتدى في البيئة الطبيعية. وعلى مستوى التخطيط الوطني فينبغي أن يتم التعامل مع البيئة على النحو الآتي:

(١) استكمال الركن المؤسس والتشريعي للبيئة وتحديد علاقته بأجهزة التخطيط حتى تسهل عملية متابعة الجهود البيئية.

(٢) تفصيل السياسات البيئية على مستوى قطاعي وعلى مستوى الوحدة الإقتصادية والإجتماعية وربط البيئة بنظام التعليم والبحث العلمي، وتعميق الاهتمام بالتربية البيئية والاعلام البيئي.

(٣) تعزيز التعاون البيئي خليجياً وعربياً ودولياً وانشاء معهد متخص للدراسات البيئية أسوة بتجارب العديد من الدول، وفي عصر تنامت فيه المشكلة البيئية على المستوى العالمي.

(٤) تأسيس لجنة طوارىء بيئية خليجية مشتركة تكون مهمتها مواجهة المشكلات البيئية غير المتوقعة.

٦ ــ اعادة بناء قاعدة المعلومات:

نظراً لتعرض قواعد البيانات والمعلومات في الكويت الى التدمير فسيكون على رأس الجهود التخطيطية التي تبذلها كافة مؤسسات الدولة في مرحلة اعادة البناء، عملية تكوين قاعدة للبيانات والاحصاءات في أقصر وقت ممكن. ويقتضي ذلك شحذ الجهود المعلوماتية في كافة الأجهزة المحلية والاستعانة أيضاً ببعض المنظمات الدولية المتخصصة في هذا الشأن. كما يكون من اللازم استعادة رصيد المهمات والتجهيزات العلمية التي تتعامل مع حفظ البيانات ومعالجتها.

٧ ــ استثمار الدروس المستفادة من المحنة:

لترشيد التعامل مع القضايا الإنمائية المستجدة بعد التحرير ينبغي تحديد الدروس الايجابية والسلبية في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه النتائج في علاج الظواهر الاجتماعية السلبية التي تصيب المجتمعات في أعقاب الحروب، وفي تعديل مشروعات الخطط الانمائية التي سبق اعدادها قبل الثاني من أغسطس. ويقتضي هذا الإجراء تكثيف اجراء الدراسات وعقد الندوات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية المستجدة بعد التحرير.

٨ ــ التعامل الجديد مع الثروة النفطية:

أبرزت الدراسة أن المراحل المقبلة ستزداد فيها الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي استناداً لتقديرات الانتاج والاحتياطيات العالمية منه، ولما كان النفط هو عصب الانتاج الحديث في كافة الدول فينبغي أن يترجم الوزن النسبي للثروة النفطية العربية الى مؤشرات حقيقية للقدرة التفاوضية العربية ونقترح أن يتم تبني استراتيجية نفطية بديلة بصورة جماعية ترتكز على الآتي:

(١) ضرورة الاستمساك بالثروة النفطية والعمل على عدم استنزافها في فترات وجيزة فهي مصدر القوة المرتقب للعرب في الجوانب الاقتصادية والسياسية.

(٢) توحيد السياسات النفطية العربية كجزء من السياسات التجارية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الجديدة.

(٣) الاستخدام الواسع للثروة النفطية كمستلزمات انتاج لتوسيع الطاقة الاستيعابية المحلية والاستفادة من الثورة التقنية الحادثة في انتاج البتروكيماويات.

(٤) اعادة النظر في طريقة تدوير الفوائض النفطية المستقبلية بما يخدم قضايا التنمية المحلية والعربية وأمثلة ذلك:

- الاستثمار في بدائل الطاقة على المستوى المحلي والعربي والإسلامي.
- الاستثمار في تنمية مصادر المياه التي ربما تشكل معضلة التنمية في كثير في الدول مع نهاية العقد الحالي.

٩ ـ استراتيجية الأمن:

أخذا في الاعتبار لأحداث محنة العدوان العراقي وما ترتبت عليها ممثلاً في الاستعانة بقوات دولية مع القوات العربية في ردع العدوان، فينبغي التوصل لميثاق عربي يتم في ظله انشاء جهاز عربي قادر على ردع أي معتدي على دولة عضو في الجامعة العربية وأن تكفل له الصلاحيات في مواجهة العدوان «دون حاجة لاجماع عربي»(*) كما ينبغي أن توجه الموارد الكفيلة ببناء قدرة عربية دفاعية تمكن العرب من ردع أي عدوان خارجي.

١٠ ـ تبني مشروع تكامل عربي جديد:

لقد اقترحت الدراسة انشاء صندوق عربي للتكامل والاجيال القادمة تساهم فيه كل الدول العربية حسب مواردها ويقوم على تمويل المشروعات العربية من منطلق تخطيطي للتخلص من الفجوات العربية التي رصدتها الدراسة. وتستند موارد الصندوق الى الصادرات النفطية ودخل الاستثمار الخارجي وأن تكون البداية والمساهمات على النحو التالي:

(*) اضاف هذه العبارة الدكتور عبد الرحمن العوضي اثناء المناقشة في هذا الموضوع، ويرتكز هذا المقترح على الرغبة في ضمان السرعة اللازمة للجهاز المقترح في اتخاذ قرار المواجهة.

(١) أن يمثل رأس مال الصندوق (٢٣،٥) مليار دولار وهي قيمة فجوة الموارد المحلية لكافة الدول العربية ويساهم بهذا القدر مجموعة الدول العربية النفطية.

(٢) تغذية الصندوق بالمساهمات السنوية التالية:

* ٥٪ من صادرات النفط للدول المصدرة لرأس المال، ٢،٥٪ أخرى من هذه الصادرات للدول المستوردة لرأس المال.
* ٥٪ من دخل الاستثمار الخارجي لكل دولة عربية بغض النظر عما اذا كانت مصدرة لرأس المال أو مستوردة له.
* العائدات الذاتية للصندوق.

وأن تراعي معايير التمويل من جانب الصندوق خلق القدرة الذاتية العربية على النمو، والتخلص من الفجوات التقنية بين الدول العربية والدول الصناعية، كما تسهم في بناء قدرة عربية دفاعية وتعمل على التطوير البشري في كافة أقطار الوطن العربي. ويقتضي أن يتواكب مع تلك الشروط المقترحة تطوير أسواق رأس المال العربية ودمجها وتحسين بيئة الاستثمار العربي بإزاحة المعوقات البنيوية والاقتصادية والسياسية، وتطوير نظام ضمان الاستثمار العربي بحيث تسهل عملية انسياب الموارد الانتاجية بين الدول العربية الى مجالات الاستثمار المحددة في الخطط العربية.

وقد نبهت الدراسة الى أن مثل هذا الانجاز سوف يقضي على مشاعر الاحباط لدى الجماهير العربية التي ترجمت في شكل انقسامات في الصف العربي أثناء محنة الاحتلال العراقي للكويت.

وفي ختام هذه الدراسة يجدر القول ان الجراح الكويتية والعربية التي سببها العدوان على الكويت وما ترتب عليه من آثار لا ينبغي أن تترك نازفة ليكفر العرب بعروبتهم... تلك المشاعر والانتماءات والروابط الضاربة في اعماق التاريخ دماً وجواراً وعقيدة ومصيراً مشتركاً.. ان الانتماء العربي الإسلامي لا يمكن لطاغية أن ينتزعه من الوجدان العربي. لقد علمنا التاريخ أن الشعوب هي الباقية والخالدة أما الطواغيت الذين لا يمثلون سوى جولة باطل في حياة شعوبهم فمآلهم الى الهاوية.

ومن هذا المنطلق يحق للكاتب التوجه بالدعوة الى كل المفكرين العرب وأجهزة الاعلام العربية لاشعال صحوة فكرية تغسل الجراح النازفة وتطهر الوجدان العربي كله من تشوهات علقت به.. اننا في حاجة الى نظام ثقافي عربي جديد يقوم على ترسيخ الايمان بحقوق الانسان والديمقراطية الحقة والمشاركة الجماعية والإخاء وعلى استنفار كل ما يجمع العرب من تاريخ وحضارة وعقيدة وجوار ومصير للتجمع في تكتل اقليمي يأخذ مكانه في العالم الجديد حتى نكون جديرين بقول اللّه تعالى فينا ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس**﴾.

(صدق اللّه العظيم).

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

(١) أبو زيد، صبري احمد (دكتور): «قياس الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري»، **المؤتمر الدولي العاشر للإحصاءات والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، خلال الفترة من ٣٠ مارس الى ٤ ابريل ١٩٨٥.**

(٢) احمد عبد القادر سيد (دكتور) وآخرون: **الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط، وأهميتها وتوزيعها** معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٧.

(٣) اتحاد غرف التجارة والصناعة لدول الخليج العربية: «المستثمر العربي والتنمية» ورقة عمل مقدمة الى **مؤتمر المستثمر العربي المنعقد في الطائف ٣٠ مارس ١٩٨٢.**

(٤) الامام، محمود محمود (دكتور): **التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار الجيل للطباعة، القاهرة ١٩٦٣.

(٥) البيروسترويكا والجلاسنوست: **من وثائق جورباتشوف**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٨.

(٦) التركستاني، حبيب الله محمد رحيم: **التعاون الصناعي والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي**، مطابع دار البلاد العربية، السعودية ١٩٨٦.

(٧) التمار، عبد الوهاب على (دكتور): **الاصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ندرة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**، كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٥.

(٨) الدسوقي، مراد ابراهيم (عميد أ.ح): **«عاصفة الصحراء والدروس والنتائج» مجلة السياسية الدولية**، العدد (١٠٤)، ابريل ١٩٩١.

(٩) الحافظ، امين (دكتور): **دور الخليج العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الخليج العربي**، الندوة العلمية الأولى الكتاب الأول، جامعة البصرة ١٩٨٥.

(١٠) الراوي منصور وآخرون: **نحو استخدام امثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رقم (٤)**، مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، البحرين ١٩٨٦.

(١١) السلمى، علي (دكتور): **الادارة الجديدة في ضوء المتغيرات التكنولوجية والبيئة، كتاب الاهرام الاقتصادي**، رقم ٥٣، يناير ١٩٩١.

(١٢) (١٣) الصباح، سالم عبد العزيز: **أضواء على السياسة النقدية والاقتصاد الكويتي، بنك الكويت المركزي**، (د.ت).

(١٤) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي: **الحسابات القومية للبلدان العربية**، مايو ١٩٨٩.

(١٥) العوضي، عبد الهادي (دكتور): **التخطيط ومنهجيته في دولة الكويت منذ عام ١٩٥٢**، وزارة التخطيط، الكويت، فبراير ١٩٩٠ (غير منشور).

(١٦) العوضي، عبد الهادي (دكتور): بناء الانسان الكويتي، ورقة مقدمة لندوة **تطور التعليم العام في دولة الكويت المنعقدة بكلية التربية، جامعة الكويت**، بتاريخ ١١ فبراير ٨٩

(١٧) العوضي، عبد الهادي (دكتور): **مسيرة التشريع التخطيطي في الكويت منذ عام ١٩٥٢**، وزارة التخطيط، دولة الكويت ١٩٨٧.

(١٨) الفارس، عبد الرزاق فارس: «ازمة الخليج وازمة الطاقة وسلاح النفط العربي»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (١٤٥)، مارس ١٩٩١

(١٩) الفقير، حسين طه (دكتور): «نحو قياس وتحديد مشكلة البطالة في مصر «ورقة مقدمة الى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، في اطار **مشروع بحث انشاء نظام شامل لمعلومات القوى العاملة في مصر** القاهرة ١٩٨٨.

(٢٠) الفقير، حسين طه (دكتور): **قضايا التنمية في الاقتصاد الكويتي وتحديات التسعينات**، وزارة التخطيط، دولة الكويت، الكويت ١٩٨٩ (غير منشور).

(٢١) الفقير، حسين طه (دكتور): **الطاقة الاستيعابية، قياساتها ومحدداتها في الاقتصاديات الآخذة في النمو، قضايا نظرية**، وزارة التخطيط الكويت، ابريل ١٩٨٨.

(٢٢) الفقير، حسين طه (دكتور): **دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات**، وزارة التخطيط، الكويت، نوفمبر ١٩٨٩.

(٢٣) الفقير، حسين طه (دكتور): **المشكلة الاقتصادية ووسائل تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت**، (غير منشور) وزارة التخطيط، الكويت ١٩٩٠.

(٢٤) الفقير، حسين طه (دكتور): **مقارنة بين التدويل ومبدأ تكامل رأس المال الوطني محلياً وعربياً**، (غير منشور) وزارة التخطيط، دولة الكويت، ديسمبر ١٩٨٩.

(٢٥) الفقير، حسين طه (دكتور): «تحليل خطاب جيمس سيسلنغر في موضوع الطاقة وعلم السياسة الطبيعية في القرن الواحد والعشرين» **مؤتمر الطاقة العالمي الرابع عشر**، مونتريال كندا، سبتمبر ١٩٨٩، (غير منشور) وزارة التخطيط، الكويت فبراير ١٩٩٠.

(٢٦) الفقير، حسين طه (دكتور): «حول عجز الوازنة التونسية» ورقة مقدمة تعقيباً على بحث الاستاذ الدكتور عبد السلام دحق في **ندوة عجز الموازنة العامة في البلاد العربية**، المنعقدة بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٩.

(٢٧) الفقير، حسين طه (دكتور): «حرب القمح قادمة والتبعية الغذائية تتحول لأوربا» **جريدة السياسة الكويتية**، الاحد ٢٠ مايو ١٩٩٠.

(٢٨) القلاف، فاضل تامر: **بورصة الأوراق المالية الكويتية، تنميتها وتطويرها،** الكويت (د.ت).
(٢٩) القيسي، حميد (دكتور): «مستقبل التنمية ودول العمل العربي المشترك»، بحث منشور في **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية،** السنة الثالثة، العدد (٦٠) ديسمبر ١٩٨٧
(٣٠) الكواري، علي خليفة (دكتور): **نحو استراتيجية بديلة لتنمية شاملة، والملامح العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتكاملها مع بقية الاقطار العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥ .
(٣١) الكونجرس الامريكي: **امريكا تغزو الخليج،** ترجمة وجيه راضي، سيناء للنشر، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٥ .
(٣٢) المجلس الأعلى للتخطيط: **استراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت،** الكويت، ديسمبر ٨٩
(٣٣) المجلس الأعلى للتخطيط: **مشروع الخطة الخمسية ٦٨/٦٧ ـــ ١٩٧٢/٧١**
(٣٤) المنذري، سليمان (دكتور): «نظرة مستقبلية حول التعاون والتنسيق بين البورصات العربية» بحث مقدم **لندوة الاستثمار ومعوقاته في بورصات الأوراق المالية العربية واتجاهاتها المستقبلية،** الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية خلال الفترة ١٦ ـــ ١٨ ديسمبر ـ الدار البيضاء ١٩٨٦ .
(٣٥) المنذري، سليمان (دكتور): **الأسواق العربية رأس المال، نشأتها التاريخية، خصائصها الأساسية، امكانات التكامل فيما بينها،** دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٧
(٣٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: **معوقات الاستثمار في الدول العربية، سلسلة الدراسات الاستثمارية (مطبوع غير دوري)،** العدد السابع الكويت، ١٩٨٨
(٣٧) الموسي، عبد الرسول علي: **قضايا في التنمية،** شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٣
(٣٨) المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية: **الاساليب الاحصائية لقياس التضخم ودراسة اوثاره وسبل معالجته،** بغداد ١٩٨٤ .
(٣٩) النشاشيبي، حكمت شريف: **استثمار الارصدة العربية،** دار الشايع للنشر، الكويت ١٩٧٨
(٤٠) بدران، ابراهيم (دكتور): «تطلعات مستقبلية في العمل العربي المشترك»، بحث مقدم الى **ندوة العمل العربي المشترك في مواجهة الازمة الاقتصادية الدولية، عمان خلال الفترة ٢٦ ـــ ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧،** ومنشور في **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية،** السنة الثالثة، العدد (٦) ديسمبر ١٩٨٧
(٤١) بشاي، كامل فهمي (دكتور): **دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي، دراسة خاصة بالاقتصاد المصري،** الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ .
(٤٢) بنك الكويت المركزي: **التقرير السنوي ١٩٨٢ ـــ ١٩٨٨ .**
(٤٣) بنك الكويت المركزي: **النشرة الاحصائية الفصلية اعداد مختلفة.**
(٤٤) بنك الكويت المركزي: **الاقتصاد الكويتي (١٩٨٠ ـــ ١٩٨٤) د.ت.**
(٤٥) بنك الكويت الصناعي: **مشاكل الصناعة في الكويت (١٩٨٤).**

(٤٦) بنك الكويت الوطني: **مجلس التعاون الخليجي بالأرقام**، الكويت ١٩٩٠/٨٩
(٤٧) جامعة الدول العربية: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٦ ــ ١٩٨٨**، تحرير صندوق النقد العربي.
(٤٨) جون بولك: **الخليج**، ترجمة داهام موسى العطاونة د.أ بيكتشن لندن ١٩٨٨ .
(٤٩) جيفري ركورد: **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الامريكي في الخليج**، ترجمة عبد الهادي ناصف، دار الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣ .
(٥٠) حسين عبد الرحمن آخرين: «قضية الجنسية في العالم العربي»، **مجلة المجلة، العدد (٦٠٥) سبتمبر ١٩٩١ .**
(٥١) حريق، ايليا (محرر): **العرب والنظام الدولي الجديد**، دار المشرق والمغرب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣:
(١) عبدالله، اسماعيل صبري، «مشروعات العالم الثالث متعددة الجنسيات والاعتماد الجماعي على النفس».
(٢) امين، سمير: «النظام الاقتصادي العالمي الجديد واستراتيجية استخدام الفوائض المالية في البلدان النامية».
(٥٢) دحيه، السيد عبد العزيز (دكتور): **الطاقة الاستيعابية والتنمية الاقتصادية**، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٢٦٥)، القاهرة ١٩٨٠
(٥٣) زكي، رمزي (دكتور): **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، سلسلة عالم المعرفة رقم (٤٨)، ديسمبر ١٩٨٤ .
(٥٤) زكي، رمزي (دكتور): **مشكلة التضخم في مصر، مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠ .
(٥٥) زكي، رمزي (دكتور): **أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٨ .
(٥٦) زكي، رمزي (دكتور): **التضخم المستورد، دراسة في اثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية**، دار المستقبل العربي، القاهرة يوليه ١٩٨٦ .
(٥٧) زلزله، عبد المحسن (دكتور): «التكامل الاقتصادي العربي امام التحديات»، بحث منشور في: عادل حسين وآخرين: **دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٥ .
(٥٨) شندي، عبد العظيم: **القرن المقبل من عام ١٩٩٢ الى عام ٢١٠٠**، مؤسسة شندي، القاهرة (د.ت)
(٥٩) صقر، احمد صقر (دكتور): **عائدات النفط وبعض سياسات التنمية في العالم العربي، مجلس التخطيط العدد (٢)، من سلسلة الدراسات الإنمائية**، الكويت، ابريل ١٩٧٤ .
(٦٠) صقر، احمد صقر (دكتور): **النظرية الاقتصادية الكلية**، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٣ .

(٦١) عبد الفضيل، محمود (دكتور): **مقدمة في المحاسبة القومية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٢.

(٦٢) عبد الفضيل، محمود (دكتور): «تطور توزيع الدخل ومؤشرات نوعية الحياة في الوطن العربي» بحث منشور في:

د. ابراهيم سعد الدين، د. محمود عبد الفضيل (محرران): **التنمية العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٨٩.

(٦٣) عبد الفضيل، محمود (دكتور): **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسلة عالم المعرفة رقم (١٦)**، ابريل ١٩٧٩.

(٦٤) عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (دكتور): **استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم**، المطبعة الكمالية، القاهرة ١٩٨٩

(٦٥) عبدالله، محمد حسن (دكتور): **الكويت والتنمية الثقافية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، عدد سبتمبر ١٩٩١.

(٦٦) عبدالله، وفاء احمد (دكتور): **نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي**، معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم (١٤٨٤) القاهرة ٨٨

(٦٧) عجمية، محمد عبد العزيز (دكتور): **فصول في الاقتصاد العربي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٦.

(٦٨) علام، مجدي (دكتور): **الاعلام البيئي، احدث دراسة حول الانسان ومشكلة البيئة وكيف يكون الاعلام حلمها**، مطابع الاخبار، القاهرة (د.ت).

(٦٩) عياد، محمد شكري (دكتور): «القفز على الأشواك، هذا الكلام عن العقل العربي»، مجلة الهلال، عدد مارس ٩١

(٧٠) غانم، محمد سليمان: **الاقتصاد الكويتي، دراسات في الاقتصاد الطفيلي**، معهد الثقافة العمالية، الاتحاد العام لعمال الكويت الطبعة الأولى، يوليه ١٩٨٦.

(٧١) فرجاني، نادر (دكتور): **رحل في ارض العرب، عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية رقم (١٣)، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٧.

(٧٢) فرجاني، نادر (محرر): **العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨١.

(٧٣) فقيه، اسامة جعفر: **تنظيم اسواق المال العربية، وانعكاساته على الأسواق المالية العربية**، صندوق النقد العربي، اكتوبر ١٩٨٩.

(٧٤) مرسي، فؤاد (دكتور): **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، ١٩٦٠ — ١٩٧٥** المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٨.

(٧٥) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: **أوراق المؤتمر السنوي الرابع للبحوث السياسية للفترة من ١ ــ ٢ ديسمبر ١٩٩٠:**

(١) الامام محمد محمود (دكتور) حول مقولة توزيع الثروة العربية.
(٢) السيد، مصطفى كامل (دكتور): الآثار السياسية الداخلية في الوطن العربي للجولة الأولى من حرب الخليج الثانية.
(٣) عثمان، محمد عثمان (دكتور): الابعاد الاقتصادية لحرب الخليج، بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربي.
(٧٦) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: **أوراق المناقشات حول مصر والجماعة الاقتصادية الاوربية (١٩٩٢)، بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ايبرت، القاهرة ١٩٩١ .**
(٧٧) معهد البحوث والدراسات العربية: **استخدمات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، المنظمة العربية للتدريب (الثقافة والعلوم)، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٧٧ .
(٧٨) مسيحة، وهيب: فلسفة الاقتصاد، مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٥٠ .
(٧٩) ناصر، زين العابدين (دكتور): **البترول ومعالم النظام المالي في الكويت** جامعة الكويت، مجلة الحقوق والتربية العدد الثاني، الطبعة الأولى ١٩٧٧
(٨٠) ناصف، عبد الفتاح (دكتور): الموارد البشرية في الكويت، بحث مقدم الى **ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية خلال الفترة من ١٦ الى ١٨ ديسمبر ١٩٧٨، الكويت ١٩٧٨ .
(٨١) **ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي**، المعهد العربي للتخطيط وآخرين ٢٦ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧، دار الرازي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٩ :
(١) عمار، حامد (دكتور): العوامل الاجتماعية في التنمية البشرية.
(٢) المنجرة، مهدي (دكتور): الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية.
(٨٢) **ندوة آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية**، نظمها، معهد التخطيط القومي ورابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة ١١ ـ ١٣ يناير ١٩٨٧، معهد التخطيط القومي، القاهرة ١٩٨٧:
(١) طه، عبد العليم طه (دكتور): النفط والتصنيع في العالم العربي.
(٢) عبد الفضيل: محمود (دكتور): جدلية البترول والمياه والزراعة العربية.
(٨٣) وزارة التخطيط دولة الكويت:
ـ وثيقة الخطة الخمسية الأولى (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠)
ـ تقارير المتابعة السنوية للخطة الخمسية (٨٥/٨٦ ـ ٨٩/١٩٩٠)
ـ استراتيجية بناء الانسان الكويتي، ١٩٨٩
ـ مشروع الخطة الخمسية الثانية (٩٠/٩١ ـ ٩٤/١٩٩٥)
ـ مشروع الخطة طويلة الأجل (١٩٩٠ ـ ٢٠١٥)

ـ مشاريع الخطط الخمسية القطاعية (١٩٩١/٩٠ ـ ١٩٩٥/٩٤)

ـ المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨

ـ التطور المتوقع في كل من الاحتياطي العام واحتياطي الاجيال القادمة، يناير ١٩٨٦ .

ثانياً: مراجع باللغة الانجليزية:

(1) Abdel-Khalek, Gouda: Development Performance in the Arab World, Centre d'Etudes et de Researches sur le Monde Arab Contemporain, Université Catholique De Louvain 1987.

(2) Ackley, Gardner: Macroeconomic Theory, The Macmillan Co., New York, Sixth Printing 1964.

(3) Alchian, Armen & Allen, W: University Economics, Wads Worth Pub. Co. Inc. 1964.

(4) Barclay, George W.: Techniques of Population Analysis, New York, John Willey and Sons Inc. London 1959.

(5) Doubgerty, C.: The Cost Effectiviness of National Training System in Developing Countries, Population and Human Resources Department World Bank Staff Working Paper; (171), March 1989.

(6) Dubarle, P.: "Advanced Materials, Silent Revolution, The OECD Observer No. 159, Aug./Sept, 1989.

(7) El-Mallath, Ragaei and Att, Jacob K.: The Absorptive Capacity of Kuwait, Lexington Books D.C., Health and Co. 1981.

(8) El-Naggar, Said (ed.): Investment Policies in the Arab Countries, International Monetary Fund 1990:

(1) Shihata, Ibrahim F.I.: "Promotion of Arab and Foreign Investment, General Remarks".

(2) Taha, Abdel Rahman: "Investment Guarantees, the Role of Inter-Arab Investment Guarantees Corporations".

(9) Hashim, Jawad: "Towards a Gulf Monetary Area, Published in: May Zivar Daftari (ed.): Issues in Development, The Arab Gulf States, MD. Research and Services Ltd.,

(10) Higgins, B.: Economic Development, Principels and Policies W. Norton, New York, 1959.

(11) IMF: International Financial Statistics 1988, 1990.

(12) —: Kuwait; Recent Economic Developments Confidential Information, April 27, 1990.

(13) —: The Economic Intellegence Unit, Iraq, Country Report No.3, 1989.

(14) Kurihara, Kenneth K.: The Keynesian Theory of Economic Development, George Allen and Unwin Ltd. - London 1959.

(15) Pan Arab Consultant for Petroleum Economic and Industrial Development: Towards an Optimal Production and Investment Strategy for the Arab Petroleum Exporting Countries, 1974.

(16) Salih, Saddig A. and Badria Khalaf: Estimation of Capital Stock and Investment Patterns in Kuwait, KISR, Kuwait August 1988.

(17) Time, Dec. 22, 1990.

(18) U.N.: Foreign Direct Investment and Transnational Corporation in Services, New York 1989.

(19) U.N.: Energy Statistics Year book 1986.
(20) W.B.: World Development Report 1990.
(21) Kuwait, Report on Long Term Strategy, Vol.1 (The Report), Draft Confidential, July 19, 1981.
(22) Smith, J.G.: Business Strategy, Second Edition, Basil Blackwell Inc. London 1990.

ملحق
التخصيصية وجدواها في
الاقتصاد الكويتي

ملحق (*)

الإطار المفاهيمي لإجراء التخصيصية وجدواها في تنمية الاقتصاد الكويتي بعد التحرير

مقدمة:

لا ريب أن الاقتصاد الكويتي يواجه في هذه الآونة تحديات جساماً بعد تعرضه لمحنة الغزو العراقي وما ترتب على هذا الغزو ومقتضيات التحرير من دمار في الأجهزة الانتاجية الخدمية والسلعية ومن تكاليف طائلة لإعادة البناء. ويتمثل جانب من هذه التحديات في استعادة الاقتصاد الكويتي الى حيويته السائدة قبل حدوث العدوان في الثاني من أغسطس (١٩٩٠) والبدء في تنفيذ التوجهات الإنمائية لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى التي أقرت في نهاية عام ١٩٨٩ . وعلى رأسها بناء قاعدة اقتصادية وتقنية متطورة للمجتمع الكويتي.

ان مثل هذا التحدي يبرز الأهمية الفائقة لمشاركة القطاع الخاص وتأكيد مسئوليته الاجتماعية عن الاستثمار المادي والبشري الذي يسهم في بناء الكويت وهو الأمر الذي يتطلب توفير كافة الوسائل اللازمة لتحقيق هذه المشاركة.

وتقتصر هذه الورقة على تناول مجموعة من الجوانب الأساسية المتعلقة بتحويل بعض الأنشطة الحكومية الى القطاع الخاص (التخصيصية) باعتبارها وسيلة محتملة لتشجيع هذا القطاع على الاضطلاع بدوره في تحقيق الاهداق الانمائية المنشودة. ويستهدف هذا التناول التوصل الى مجموعة من الركائز الموضوعية التي ينبغي الاستناد اليها عند تطبيق التخصيصية في كويت ما بعد التحرير. وفي سبيل ذلك سوف نركز حديثنا على ستة موضوعات هي:

(١) الإطار المفاهيمي والأهداف.
(٢) تقويم التخصيصية المتبعة في النظم الاقتصادية المختلفة.
(٣) عناصر التخصيصية.
(٤) حصاد التخصيصية.
(٥) دعائم التخصيصية.

---

* نشرت للكاتب في جريدة الوطن الطويتية في شهر نوفمبر ١٩٩١ .

(٦) تطبيق التخصيصية في الاقتصاد الكويتي:

(أ) تقويم لتجربة تحويل الأنشطة الحكومية في الفترة السابقة على الغزو.

(ب) دور التخصيصية بعد التحرير.

وفيما يلي نتناول هذه الموضوعات تباعاً.

أولا: الإطار المفاهيمي والأهداف:

ينصرف معني التخصيصية PRIVATIZATION الى عمليات تحويل ملكية القطاع الحكومي والقطاع العام أو تأجير وحداته الانتاجية والخدمية أو التنازل عن ادارتها الى القطاع الخاص[١] والواقع أن هذه الاجراءات لم تطبق من قبل الثمانينات الا في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت الحكومة بالتخلي للقطاع الخاص عن مشروع فولكس واجن للسيارات (VOLKSWAGEN WERK) ثم تنامى تطبيق هذه الاجراءات مع بداية تولى السيدة / مارجريت تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية كما قامت بتطبيقها الحكومة الأمريكية منذ مطلع الثمانينات وذلك بهدف تعظيم انتاجية الاقتصاد القومي والتخلص من الأعباء المتزايدة على الحكومة[٢] وفي نهاية عقد الثمانينات كانت معظم دول العالم قد أخذت بهذه الاجراءات سواء كانت هذه الدول متقدمة أو آخذة في النمو أو قائمة على نظام التخطيط المركزي أو على نظام السوق الحر.[٣]

وبصفة عامة فإن كافة الكتابات التي تتناول موضوع تحويل القطاع العام الى القطاع الخاص تستند في تحديد أهداف هذا التحويل الى مزايا الملكية الفردية أو المشروع الخاص وعلى نحو قريب جداً من الأفكار الأولى «لآدم سميث» ويمكن تلخيص هذه الأهداف المطروحة في الآتي.[٤]

١) أهداف تتعلق بالكفاءة (EFFECIENCY OBJECTIVES)

ان الرغبة في تحقيق أقصى الأرباح تتضمن سعياً دؤوباً من جانب المؤسسات الى تحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد وتقليل النفقة المتوسطة

الى أدنى حد ممكن. وتتمثل نتيجة هذا السعي في زيادة الانتاجية التي تنعكس آثارها على العاملين في هذه المؤسسات، وعلى المجتمع بصفة عامة.

ومن ناحية أخرى فإن العمل وفقاً لآليات السوق يؤدي الى اسعار سوقية تعكس الندرة النسبية للموارد وهو ما يؤدي الى خلق الميل لدى المجتمع بأسره الى التخصيص الامثل للموارد (ALLOCATIVE EFFECIENCY) وهو الأمر الذي عجزت عن تحقيقه المشروعات العامة في كثير من الدول نتيجة تدخل الدولة في تقييد أسعار منتجاتها أو دعمها. كما أن عدم التدخل من جانب الدولة بحماية منتجات مثل هذه المشروعات يدفعها الى تحقيق الكفاءة الانتاجية (PRODUCTIVE EFFECIENCY) وتحقيق جودة منتجاتها لتحقيق قدرة تنافسية أعلى. والواقع أن هذه المزايا مجتمعة تفترض سيادة حالة المنافسة الكاملة وعدم وجود احتكارات، ففي ظل الاحتكارات تنتفي فكرة الكفاءة القائمة على تقليل النفقة المتوسطة والإنتاج الامثل الذي يحقق مصلحة المنتج والمستهلك، وقد تكون المشروعات الحكومية مشروعات احتكارية.

٢) مجموعة أهداف مالية (FISCAL OBJECTIVES)

تساعد عملية بيع المنشآت العامة على تقليص حجم الانفاق العام، الأمر الذي من شأنه الحد من العجز المالي للدولة التي تعاني منه والتي تقدم على اجراءات التخصيصية. ويذهب أنصار هذه الاجراءات الى القول بأن الارتقاء بكفاءة المشروعات بعد تحويلها يمكن من تحقيق حصيلة ضريبية مرتفعة حيث تزداد هذه الحصيلة بزيادة المقدرة الانتاجية للمجتمع وهو ما يمكن الحكومة من القيام بأعبائها الاجتماعية. وبالطبع فإن هذه المكاسب المالية تتوقف على نسبة ما تمثله هذه المشروعات في الجهاز الانتاجي وقدرة القطاع الخاص المشترى على تحقيق كفاءة اقتصادية وانتاجية أكبر من الحكومة.

٣) تحرير المؤسسات العامة من الضغوط الاجتماعية

وقد نشأت الضغوط الاجتماعية من التزام كثير من البلدان النامية بسياسة

تشغيل الخريجين ودعم المنشآت الصناعية، وقد ادى تدخل الدولة في ادارة المؤسسات الانتاجية والخدمية الى وجود البطالة المقنعة، وهو ما يعتبر هدراً للموارد البشرية وعدم قدرة المنشاءت العامة على رفع الأجور لتدني انتاجية عنصر العمل بها. كما ان الالتزام بخطوط انتاج او تشكيلة منتجات معينة تكون اسعارها في متناول الشرائح الدخلية الضئيلة من المجتمع قد حرم هذه المؤسسات من الرغبة في التجديد والابتكار وتطوير المنتجات لتحقيق مكاسب سوقية. وحتى الآن لم يجب أنصار التخصيصية على التساؤل الذي مؤداه ما هو أثر التخلص من العمالة الزائدة على نطاق واسع في المجتمع؟ ان هذه العملية سوف تؤدي الى رفع معدل البطالة وهي نتيجة لها جانبان كلاهما سلبي، الأول هو انكماش حجم الطلب الإستهلاكي، وهو ما يضعف الحافز على الاستثمار، والثاني هو زيادة الأعباء الاجتماعية للدولة في مواجهة البطالة الصريحة (OPEN UNEMPLOYMENT).

٤) **تطوير الأسواق المالية**

ويرى أصحاب هذا الرأي أن التخصيصية يمكن أن تؤدي الى تنشيط سوق رأس المال الذي يعتبر ضرورة لتسريع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتأتي ذلك من خلال التنوع المرتقب من التخصيصية للمدخرين والوسطاء الماليين والأدورات الادخارية والاستثمارية التي من شأنها توسيع سوق المال[٥].

٥) **تحقيق مبدأ البقاء للإصلح**

ويتحقق هذا المبدأ عن طريق المنافسة بين الشركات التي يتم تحويلها للقطاع الخاص اذ يتم اقصاء الشركات غير الكفوءة في ادارة الموارد وتعظيم الربح واستناداً الى ذلك يرى الاستاذ الغربللي أن التخصيصية يمكن أن تكون مقياساً (YARD STICK) في تحديد قدرة المؤسسة التجارية على الاستمرار من عدمه غير أنه يستدرك قائلاً «انه ليس بالضرورة أن يكون عنصر التغيير في الملكية من شأنه أن يحقق ذلك والسبب أن الكفاءة انما هي دالة في مدى انكشاف المؤسسة على عوامل السوق أكثر من أن تكون عائدة على عنصر الملكية[٦] ولا يخفي

أهمية هذا الاستدراك باعتبار أن مبدأ البقاء للاصلح يؤدي في النهاية الى سيادة الاحتكار ونفي ميزة المنافسة.

٦) تشجيع القطاع الخاص وزيادة وزنه النسبي في الاقتصاد الوطني

وينطلق هذا الهدف استناداً الى تجربة القطاع العام في الدول النامية والذي لم يستطيع خلال أكثر من ثلاثة عقود انمائية انتزاع اقتصادياتها من براثن الفقر. والى تجربة الدول الاشتراكية التي خرجت على نظام التخطيط المركزي ودخلت عصر الإنفتاح لتضييق الفجوة التكنولوجية بينها وبين أقطاب العالم الرأسمالي المتقدم استناداً لسياسات البيروسترويكا التي انتهجها جورباتشوف.

وقد يكون من قبيل الجدل الدخول في مناقشة مزايا ومثالب التنمية بالمشروع الحر، أو مزايا ونقائص التنمية بالقطاع العام فالعبرة أساساً وكما يقول الاستاذ جاسم السعدون بنمط المجتمع المرجح الذي يحدد تحديداً واضحاً دور كل من هذين القطاعين وآلياتهما المثلى في تحقيق التنمية وعدم نقل تجارب الآخرين ودون تقييم جدواها وآثارها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية في بلداننا العربية،[٧] وهنا تكمن ضرورة التفرقة بين أهداف التخصيصية كإجراء واهداف مبدأ تشجيع القطاع في خطط التنمية. ففي الحالة الاخيرة قد لا تكون هناك حاجة سوى لمجموعة فاعلة من السياسات المالية والنقدية الكفيلة لتحقيق ذلك في الخطط الإنمائية.

ثانياً: وقفة تقويمية لأهداف التخصيصية:

ان اهم ما توحي به الأهداف التي عرضنا لها آنفاً يتمثل في اظهار التخصيصية على أنها ايديولوجية، الأمر الذي لا يجد له سنداً موضوعياً يمكن استخلاصه من طبيعة وضرورة هذه الاجراءات ولا يرى فيها الكاتب الا استجابة براجماتية لعلاج مشكلات هيكلية (PRAGMATIC RESPONSE)[٦] فلو تأملنا عملية التخصيصية في إطار التغييرات الحادثة في بيئة الاقتصاد الدولي وجدنا **أن تطبيقها قد جاء كرد فعل مباشر لأزمة في الفكر وتطبيقه على مستويات**

ثلاث: مستوى الدول المتقدمة القائمة على نظام السوق، مستوى الدول اقائمة على التخطيط المركزي، وعلى مستوى دول العالم الثالث التي انبنت نظمها الاقتصادية والاجتماعية على خليط من آليات وركائز منقوصة ومشوهة تم استعارتها بصورة أو بأخرى من المستويين الأولين.

(أ) مستوى الدول القائمة على نظام السوق الحر:

ان مظاهر الأزمة على مستوى هذه الدول قد تمثلت منذ منتصف السبعينات في معايشة اختلالات هيكلية أفرزت ظواهر اقتصادية غير تقليدية بالنسبة للنظام الذي تنتهجه، عجزت أدوات النظرية الاقتصادية الحديثة عن مواجهتها بشكل حاسم ومن أهم هذه الظواهر تلك الظاهرة المعروفة بالتضخم الركودي (STAGFLATION) وهي ظاهرة تجمع بين معدلات مرتفعة نسبياً من التضخم والركود أو التضخم والبطالة، ظاهرة استمرار العجز الحكومي وتقلب الموازين الخارجية وأسعار العملات والنمو الاقتصادي المتقلب بين التراجع والنمو الضئيل.[٨]

وتضم حزمة السياسات المتبعة في مواجهة هذه الظواهر ابتكارات مخالفة لقواعد النظام الحر تارة ومخالفة لمبادىء النظرية الاقتصادية الحديثة تارة أخرى.

وعلى سبيل المثال فإن الحمائية غير التعريفية (NON TARRIF BARRIERS) التي اتبعت للحد من عجز موازين التجارة والمدفوعات وتنشيط الطلب المحلي في الدول الصناعية[٩] تمثل خروجاً على بعض قوانين السوق التي تقف في جانب حرية انتقال الموارد التي هي ضرورة في مواجهة للندرة النسبية لها، فضلاً عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات المحلية في مواجهة منافسة البدائل المستوردة وبالمثل يأتي تحويل الأنشطة الحكومية إلى القطاع الخاص في مواجهة العجز الحكومي وتنامي الدين العام تحللاً للدولة من التزاماتها الضرورية التي قررتها النظرية الكينزية للحكومة في تحقيق التوازن الاقتصادي ومساندة العدل الاجتماعي.

(ب) مستوى الدول القائمة على التخطيط

أما الدول التي ظلت تعمل تحت مظلة التخطيط المركزي فقد اتبعت اجراءات التحويل للقطاع الخاص مواجهة لاخفاقها في الادارة الشاملة للجهاز الانتاجي بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحقيق التطور التكنولوجي الذي يماثل ذلك التطور الذي شهدته دول السوق المتقدمة. ومن ناحية أخرى وبعد ما يقارب (٧٠) سنة من تطبيق النظرية الاشتراكية التي تقوم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج والهيمنة على الموارد المتاحة والتحكم في الاسعار والرقابة الحازمة على التجارة الخارجية بهدف تحقيق التطور المستمر والكفاية والعدل، نجدها قد وقعت في مصيدة الديون والتبعية الغذائية والتكنولوجية. وقد وجدت في التخصيصية والتحرر الاقتصادي وسيلة للخروج من المآزق التي وقعت فيها ولتتراجع عن عقيدة اجتماعية سياسية اقتصادية ظلت تتغنى بها طوال العقود المنصرمة منذ مطلع العشرينات من هذا القرن.[١٠]

(ج) بلدان العالم الثالث

وأخيراً ففيما يتعلق ببلدان العالم الثالث فقد اخفق الفكر التنموي الذي اعتنقته منذ مطلع الخمسينات أن يقدم لها الأدوات الفعالة التي تحقق بها تنمية مستقلة وتنمية ذاتية. وأسفر تطبيق هذه الأدوات عن المشكلات المتفاقمة التي تستشري بها الآن ممثلة في المديونية الخارجية، والفجوات المتسعة بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجية وغذائية وبقاء حالات الفقر التي يعاني منها مئات الملايين من شعوبها، وقد سوقت لها اجراءات التخصيصية من قبل الدول المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية في مواجهة هذه المشكلات ولتوفير القدرة المالية لحكومات هذه الدول لتسديد الديون الخارجية والتحلل من التزاماتها الإنمائية المتسببة في تزايد الديون العامة الخارجية والمحلية.[١١]

وبناء على ذلك لا يجب النظر الى التخصيصية على أنها نهاية المطاف في مواجهة السلبيات التي تراكمت عن انماط التنمية المتبعة منذ الخمسينات وحتى الآن. ولقد سبق أن اعتمدت بلدان العالم الثالث مفهوم التنمية الذي طرحه

الغرب على أنها زيادة معدلات الاستثمار في المقام الأول، وكان من أهم نتائج التطبيق اهمال عملية بناء الانسان وتحقيق النقلة النوعية والكمية في آن واحد لكافة متغيرات المجتمع والاقتصاد ومحصلة هذا الاهمال ما نراه في هذه الدول من مشكلات متفاقمة واتساع الهوة لمستويات المعيشة ونوعية الحياة، ودرجة التطور التكنولوجي بينها وبين الدول التي اعتمدت لها مفهوم التنمية من قبل.(١٢)

اذن يكون علينا في ظل هذا الفهم أن ننظر الى التخصيصية كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في ضوء المشكلات التي يراد علاجها في الاقتصاد الوطني والأهداف التي يرجى تحقيقها، حتى يمكن توفير الظروف أو العوامل التي تؤدي الى نجاحها دون التأثير السلبي على الأهداف الاجتماعية واقامة العدل الاجتماعي.

ثالثاً: عناصر التخصيصية:

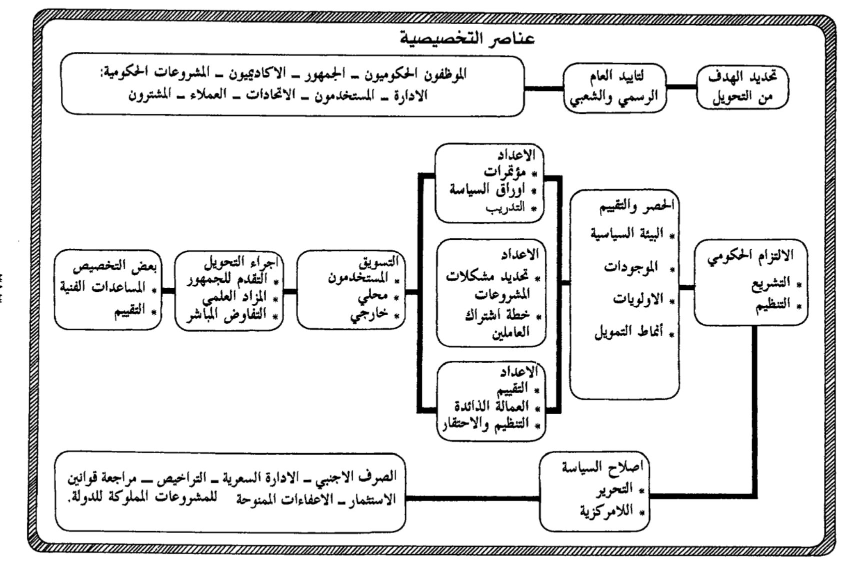
يمكن تحديد عناصر عملية التخصيصية في الجوانب التالية:(١٣)

(١) تحديد الأهداف

يتم تحديد الأهداف في ضوء المشكلات القائمة التي قد تتمثل في ضآلة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الانتاجي في الاقتصاد القومي ككل أو في عدد من القطاعات، العجز في الميزانية العامة واستمراره أو تفاقم مشكلة الدين العام ومن ثم تكون الأهداف المرجوة من هذه الوسيلة ممثلة في الارتقاء بمشاركة القطاع الخاص ومواجهة العجز الحكومي المتنامي وترشيد الانفاق العام.. الخ.

(٢) خلق التأييد العام وتفهم الأهداف:

من الضروري خلق رأي عام مساند لأهداف الحكومة التي تنشدها من وراء التخصيصية وآثارها الايجابية على التنمية ومستوى النشاط الاقتصادي الوطني الذي يضم المؤسسات الفردية في اطاره. ويتأتي التأييد لهذه الوسيلة من جانب الموظفين الحكوميين، الجمهور، الاكاديميين، المشروعات العامة ممثلة في الادارة والعمال، الاتحادات التجارية والصناعية، المتعاملين مع المشروعات والأفراد أو المؤسسات القادرة على شراء المشروع العام.



عناصر التخصيصية
تحديد الهدف من التحويل
لتاييد العام الرسمي والشعبي
الموظفون الحكوميون ـ الجمهور ـ الاكاديميون ـ المشروعات الحكومية: الادارة ـ المستخدمون ـ الاتحادات ـ العملاء ـ المشترون
الالتزام الحكومي
* التشريع
* التنظيم
الحصر والتقييم
* البيئة السياسية
* الموجودات
* الاولويات
* أنماط التمويل
الاعداد
* مؤتمرات
* اوراق السياسة
* التدريب
الاعداد
* تحديد مشكلات المشروعات
* خطة اشتراك العاملين
الاعداد
* التقييم
* العمالة الذائدة
* التنظيم والاحتقار
التسويق
* المستخدمون
* محلي
* خارجي
اجراء التحويل
* التقدم للجمهور
* المزاد العلمي
* التفاوض المباشر
بعض التخصيص
* المساعدات الفنية
* التقييم
اصلاح السياسة
* التحرير
* اللامركزية
الصرف الاجنبي ـ الادارة السعرية ـ التراخيص ـ مراجعة قوانين الاستثمار ـ الاعفاءات الممنوحة للمشروعات المملوكة للدولة.

(٣) التشخيص والتقويم وتحديد الأولويات:

وينصرف التشخيص الى عملية تحديد الأنشطة التي يمكن تخصيصها في اطار الأهداف المحددة في القطاعات الانتاجية والخدمية التي تديرها الدولة وتملك اصولها. ثم تقويم هذه المشروعات ويقتصر التقويم في هذه الحالة على تقويم كل من الأصول والخصوم وبيان طبيعة أداء المشروعات وذلك لإظهار المشكلات الرئيسية التي تعاني منها والتي قد تتمثل في التعثر نتيجة للمديونية، العمالة الزائدة أو نقص بعض الكفاءات، ارتفاع المخزون، ضعف القدرات التسويقية.. الخ

(٤) توفير البيئة السياسية والتشريعية للتخصيص:

وتتضمن هذه البيئة الملائمة لاجراء تحويل الانشطة العامة كافة العناصر التي تبرز الالتزام الحكومي بهذا التحويل والذي بدونه لا يمكن توقع النجاح لهذا الاجراءات فلا بد من اصدار التشريعات التي تتعامل مع طرفي التحويل وتوفير الضمانات السياسية الكافية لنجاح المشروعات بعد تحويلها ويعني ذلك اتخاذ اجراءات فعلية تتعلق بالتحول الى اللامركزية واصلاح الادارة السعرية وأنظمة التعريفة والتراخيص، وتقرير الاعفاءات وتعديل قوانين الاستثمار... الخ.

(٥) الاعداد للتخصيص:

وتتضمن عملية الاعداد لإجراء التخصيص أو التحويل الطرح السياسي لاجراءات التخصيص عن طريق الندوات والمؤتمرات واعداد خطة اشراك العاملين في ملكية المشروعات التي يراد تحويلها. وعلى قدم وساق يتم في هذه المشروعات حصر المشكلات وازالة ما يمكن ازالته منها، كما يتضمن الإعداد الترويجي لهذه المشروعات لدى القطاع الخاص الذي يضم في هذه الحالة العاملين في هذه المشروعات والقطاع الخاص المحلي أفراد أو مؤسسات، كما قد يسوق المشروع للقطاع الخاص الأجنبي أفراد أو مؤسسات.

وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الدولة قد أحلت دينها المالي بأصول انتاجية

يمكلها الأجانب وتتحول فوائد الديون الخارجية الى ارباح من الأصول الانتاجية التي تم بيعها وهي احدى السلبيات الخطيرة لاجراءات التخصيصية.

(٦) اجراء التحويل الى القطاع الخاص (التسوية):

ويتم ذلك بالتقدم للجمهور بهذه المشروعات بعد الاعلان الكافي عنها أو طرح هذه المشروعات في المزاد العلني أو بالتفاوض المباشر مع المشترين.

(٧) مساندة المشروعات المحولة:

تتم هذه المساندة من جانب الحكومة بعد تحويل المشروع بغرض ضمان نجاح واستمرار المشروع بعد تحويله وتتمثل عناصر المساندة في تقديم المساعدات الفنية والتسويقية والتسهيلات التي تتطلبها بعض المشروعات حتى يتأكد لها النجاح. وقد تتضمن هذه التسهيلات أعباء حكومية ممثلة في استكمال البنية الأساسية والمرافق ونظم الاتصالات كما يكون من الضروري تحمل أعباء برامج علاج سلبيات التخصيص المتعلقة بالقوى العاملة ومستويات الأسعار.

تلك كانت عناصر عملية التخصيص والتي يلخصها لشكل التوضيحي المرفق رقم (١).

رابعاً: حصاد تطبيق التخصيصية حتى نهاية الثمانينات:

كما اشرنا من قبل فقد بدأ التطبيق الفعلي وعلى نطاق واسع لاجراءات تحويل الأنشطة العامة مع بداية الثمانينات ومع ذلك فحتى الآن لا يوجد من الدراسات ما يؤكد على نحو حاسم أن هذه الوسيلة قد حققت الأهداف التي ساقها انصار التخصيصية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ويمكن تفسير ذلك بأمرين **الأول** هو المغالاة في تقدير الأهداف التي يمكن لهذه الوسيلة تحقيقها في بداية التطبيق، **والثاني** هو أن المشكلات التي قصد مواجهتها بتحويل الأنشطة هي مشكلات هيكلية مزمنة سواء كانت في الاقتصاديات المتقدمة أو النامية. وكثير منها يقتضي تجرؤاً على الفكر الاقتصادي وادواته السائدة، بالإضافة الى

حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية قائمة على الابتكار والخلق، لا على التمسك بكهنوت المدرسية أو الاستمرار في التقليد والنقل، وتلك قضية أخرى تحتاج الى مكان آخر للتحليل وأن وجبت الاشارة هنا.

وعلى أي حال ففي نهاية الثمانينات كان هناك ما يربو على (١٠٠) دولة قد قامت بتحويل مؤسسات عامة أو حكومية الى القطاع الخاص تعمل في مجالات الانتاج والخدمات والتمويل والنقل، وشملت هذه الدول البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية والبلدان حديثة التصنيع وعلى رأسها كوريا الجنوبية وتايوان وبلدان الكتلة الاشتراكية العائدة الى نظام السوق.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية فهناك تقييم قاما به «لورانس وورتزل»، و«هايدي فرنون» استناداً لدراسات اجراها كتاب اقتصاديون في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عن التخصيصية في بعض دول هذه القارات الثلاث، ومنها كوريا، وماليزيا، تايلاند، بنجلادش، باكستان، سيري لانكا، فنزويلاد الفلبين، البرازيل، تركيا، شيلي جاميكا، وبيرو. وقد تبين من هذا الحصر بأن اجراءات التخصيصية التي تمت لم يكن لها استراتيجية موحدة وأن بعضاً منها انما تم لمجرد الاستجابة لضغوط المؤسسات الدولية (يصدق هذا على بعض الدول حديثة التصنيع عندما حولت المؤسسات المصرفية الى القطاع الخاس سنة ١٩٨٧/ ١٩٨٨). كما أن كثيراً من هذه المشروعات لم يحقق الأهداف التي قصد اليها وذلك للافتقار الى الخطوات الأساسية التي من شأنها تحقيق التغيرات الهيكلية لتحويل المشروع العام ممثلة في التحديد الواضح لغايات المشروع وأهدافه وتحديد التغيرات المطلوبة في بنائه التنظيمي وتحديد نظام ملكيته.[١٤]

واستناداً الى الملحق رقم (١) يتبين أنه مع نهاية الثمانينات أيضاً كانت نحو ١٤ دولة عربية قد قامت باجراءات تحويل منشآت حكومية الى القطاع الخاص في إطار سياسات التحرر الاقتصادي في معظمها. وقد تباينت المشروعات المحولة في دول الوطن العربي، ففي مصر على سبيل المثال تمت هذه الاجراءات في النشاط السياحي والفندقي، تمليك العاملين لأسهم بعض شركات القطاع العام

بتخصيص نحو ٤٠٠ مليون جنيه من فائض المعونة الامريكية، وامثلة ذلك شركة الاطارات بالاسكندرية، وفي تونس تم تخصيص المنشآت التي تنافس القطاع الخاص، وضمت هذه الاجراءات مصانع السكر وأجهزة ترويج الصادرات ومؤسسات الشحن والفنادق في المغرب. وفي دول مجلس التعاون الخليجي أجريت مناقشات لبيع ٤٩٪ من اسهم شركة الخطوط الجوية الخليجية لمواطني البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة. وقد قامت الكويت باجراءات التخصيصية في إطار برنامج ترشيد الانفاق العام وتطوير الأداء في الوزارات والمصالح الحكومية، ومن أهم الأنشطة التي تم نقلها، عمليات نظافة المباني، الصيانة، تأجير وسائل النقل، توريد الخدمات وعمليات المناولة.

والواقع أن تقييماً لتجارب التخصيصية في دول الوطن العربي تستند الى بيئة الاستثمار ومتغيرات الأسواق المالية فضلاً عن تطور المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لم يتم بعد وان كان الواقع يشير الى وجود عقبات في حاجة الى التخلص منها أمام مختلف هذه المتغيرات، الأمر الذي يستوجب معه دراسة كل تجربة مستقلة عن الأخرى.

وفيما يتعلق بالدول المتقدمة وبأخذ الولايات المتحدة كمثال، فقد أورد الاستاذ جاسم السعدون في بحثه عن «دور القطاع الخاص في التنمية» تقويماً اجرته «ايما روتشيلد» للتجربة الأمريكية أن التخصيصية قد اخفقت في مواجهة خلق مزيد من فرص العمل، والحد من معدلات التضخم، كما لم تقلل هذه البرامج من دور الحكومة نتيجة لتفاقم مديونيتها فضلاً عن ضآلة آثارها الاجتماعية واشباع الاحتياجات الأساسية لعشرات الملايين من الشعب الأمريكي[١٥]، والواقع أن هذه النتائج ليست انعكاساً مباشراً لسياسة التخصيصية أو سياسات العرض التي اتبعها الرئيس «ريجان» بقدر ما تعود الى تداعيات مسيرة النمو في الاقتصاديات الصناعية والتي أشرنا اليها من قبل.

أما فيما يتعلق بالدول القائمة على نظام التخطيط المركزي فإن معظمها قد اتبع برامج التخصيصية قبل نهاية الثمانينات وذلك ببيع بعض الأصول التي

تمتلكها الحكومة في العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمليك العمال أسهم المؤسسات التي يعملون بها.

والواقع أن هذه الدول تمر الآن مرحلة تحول الى النظام القائم على السوق ارتكازاً الى مجموعة من الأسس السياسية والدستورية والتشريعية والاقتصادية، وتأتي برامج التخصيصية في اطار سياسة التحرر الاقتصادي التي تتبعها في طريق التحول الشاق نحو نظام السوق، وبالطبع لم تتن بعد عملية تقويم هذه البرامج في تلك الدول.(١٦)

خامساً: دعائم التحويل للقاع الخاص:

يمكننا الآن في ضوء العرض السابق الوصول الى استنتاج في غاية الأهمية، وهو أن اجراءات التخصيصية تتنازعها ثلاثة عوامل تمثل الدعامات الأساسية لاجراءات التخصيص وهي:

الأول: ضرورة تحديد الدور المطلوب للقطاع الخاص في التنمية

وهذا الدور بطبيعته خيار سياسي اجتماعي ويجب أن يكون واضحاً وصريحاً حتى يتسنى تحديد السياسات المثلى التي تعمل على انجاحه وتحديد التغيرات الهيكلية المطلوبة في مناخ الاستثمار المحلي الذي يضم الجوانب التشريعية والمؤسسية والادارية والاقتصادية والسياسية والأمنية والتي بدونها يتعذر تحقيق الأهداف المنشودة من هذا الاجراء.

الثاني: تحديد الأولويات

وتتضمن عملية تحديد الأولويات القيام بعملية حصر شامل للمشروعات الحكومية القابلة للتخصيص في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتقويم موجودات هذه المشروعات بالاستناد الى الاسعار السائدة وقت التقويم وترتيب هذه المشروعات استناداً الى ذلك، واخيراً يتم ترتيب أولويات التخصيص حسب الخيار السياسي المحدد لعملية التحويل فقديتم البدء بالمشروعات (الأنشطة) الصغيرة أو البدء بالمشروعات (الأنشطة) الكبيرة.

الثالث: دراسة وتحديد الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للتحويل

وتستهدف دراسة الجدوى الاجتماعية لاجراءات التحويل تحديد المنافع الاجتماعية (والضرر الاجتماعي) التي يحتمل تحقيقها بعد تحويل المشروعات الحكومية وخصوصاً فيما يتعلق بالارتقاء بالتنمية البشرية أو بناء الانسان، اشباع الحاجات الجماعية، توزيع الدخل. ويسفر هذا التحديد عن تعيين المشروعات التي ينبغي أن تظل بيدي الدولة.

وتنصرف دراسة الجدوى الاقتصادية الى تحديد عناصر الكسب والخسارة التي تلحق المتغيرات الاقتصادية المختلفة وأهمها الأثر على مالية الدولة (الايرادات العامة والنفقات العامة)، المقدرة الادخارية الوطنية، معدلات النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، والأجور والأسعار وحجم العمالة ومعدلات البطالة... الخ.

سادساً: تطبيق التخصيصية في الاقتصاد الكويتي:

لقد بدأت الكويت في تطبيق هذه الاجراءات منذ مطلع الثمانينات كجزء من السياسة المالية التي استهدفت ترشيد الانفاق العام وتخفيف أعباء الحكومة والإرتقاء بمستوى الخدمات العامة. وبإعداد الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩) أصبحت هذه الاجراءات جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة التي استهدفت زيادة دور القطاع الخاص ومشاركته الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني. ومن الناحية المنهجية سوف نقسم الحديث في هذا الجزء الى قسمين. يتناول القسم الأول تجربة التخصيصية قبل وقوع العدوان العراقي الغاشم على الكويت في الثاني من أغسطس للعام ١٩٩٠، ونتناول في القسم الثاني استشرافاً لدور التخصيصية في الاقتصاد الكويتي بعد التحرير.

أولا: تجربة التخصيصية (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠)

كانت وزارة التخطيط قبل وقوع الغزو الغاشم قد اخذت على عاتقها تعاوناً مع مصالح الدولة المختلفة اجراء تقييم شامل لاجراءات تحويل الأنشطة الاقتصادية التي قامت بها كثير من مؤسسات الدولة وتحديد العائد الاجتماعي

والاقتصادي لهذا النقل تمهيداً لاتخاذ اجراءات أخرى تقوم على أولويات تستهدف دعم جهود القطاع الخاص في بناء القاعدة الاقتصادية والتقنية الذي يعتبر هدفاً اقتصادياً عاماً من اهداف التخطيط الوطني. وقد اسفر جهد الوزارة في العامين الأخيرين من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى عن تكوين قائمة للأنشطة المنقولة الى القاطع الخاص في كافة وزارات الدولة ومصالحها وتضمنت مسميات الجهات الناقلة وتاريخ النقل وأسلوبه والعبء المالي على الجهة قبل وبعد النقل، وأهم الآثار المترتبة على النقل. ويوضح الملحق رقم (٢) الذي يتضمن هذه القائمة ما يلي:

(١) الأنشطة المنقولة:

تتمثل هذه الأنشطة في عمليات النظافة والصيانة للمباني والآلات والكابلات وشبكات التوزيع، اعمال الترميم والانشاءات الصغيرة وصيانة الطرق الداخلية، الأمن والسلامة تأجير السيارات، توريد الخدمات، واما عن الجهات فتضمنت وزارة التربية، وزارة الكهرباء والماء، المؤسسة العامة للمعلومات المدنية، وزارة النفط، بنك الكويت المركزي، الادارة العامة للجمارك، وزارة المالية، الادارة العامة لمنطقة الشعيبة، الهيئة العامة لشئون القصر، وزارة الخارجية، وزارة العدل، الخطوط الجوية الكويتية، وكانت باقي الوزارات والمصالح الحكومية في طريقها لإعداد القوائم المماثلة بعد نهاية السنة المالية ١٩٩٠/٨٩ وعددها نحو ٢٤ جهة.

(٢) إبراز الجوانب المستهدفة من عملية النقل سواء كانت ممثلة في ترشيد الانفاق أو تحسين الخدمة أو توفير عنصر العمل واتخاذها أساساً للمقارنة حسب كل جهة مراعاة لمجال النشاط الاقتصادي الذي تمارسه.

(٣) موافاة جهاز التخطيط بهذه التفصيلات لإخضاعها لتحليل وتقييم كلي يستند الى أهداف الخطة الخمسية حتى يتسنى المساعدة في تقرير الأدوات التي يمكن اتباعها لتحسين الآثار الايجابية لعملية التحويل.

والواقع أن هناك مجموعة من العوامل التي لم تتوفر للأجهزة المختلفة على

نحو كاف لإجراء التقديرات بالصورة المتكاملة لعل من أهمها ضآلة الوقت الذي اتيح ها في اجراء هذا التقويم، أو عدم توافر الخبرات في هذا المجال لدى اقسام التخطيط والمتابعة في المؤسسات الحكومية المختلفة، فضلاً عن طبيعة الأنشطة المنقولة التي لا تتضمن ميزانيات تضم أصولاً قابلة للتقويم كما في حالة المشروعات العادية. فمعظم هذه الأنشطة كانت تؤدي في اطار العمل اليومي العادي لدى المؤسسات الحكومية.

ثانياً: دور التخصيصية بعد التحرير:

من أهم ما تتضمنه التوجهات الإنمائية للكويت هو بناء قاعدة اقتصادية وتقنية متطورة يكون للقطاع الخاص دور متزايد في بنائها. وقد قدرت دراسة للكاتب من قبل، أن تنويع الاقتصاد الكويتي وزيادة طاقته الامتيعابية تقتضي انفاقاً سنوياً على التكوين الرأسمالي يبلغ نحو ٣,٥ مليار دينار كويتي خلال عشر سنوات (١٦). ويقوم هذا التنويع الاقتصادي والتقني على استغلال مستلزمات الانتاج المحلية بأسلوب انتاج كثيف رأس المال والتقنية، ومشاركة أكبر للقطاع الخاص. والواقع أن العدوان العراقي وحرب التحرير قد كبد الاقتصاد الكويتي موارد ضخمة فضلاً عن دمار الجانب الأكبر من الجهاز الانتاجي، وتقدر قيمة هذه الموارد مجتمعة بنحو ١٣٤,٥ مليار دولار أي ما يعادل ٤٠ مليار دينار تقريباً في نهاية عام ١٩٩١ منها ما قيمته ٢٥ مليار دولار نصيب الكويت في حرب التحرير، ونحو ٤٠ ملياراً تكلفة اعادة البناء واستعادة الحياة الاقتصادية السائدة قبل الغزو والباقي يمثل قيمة الناتج المحلي الضائع خلال الفترة من اغسطس ١٩٩٠ الى نهاية ١٩٩١ . والنتيجة الأساسية لهذه الخسائر تتمثل في ارتفاع الاعباء المالية للحكومة على الأقل خلال الأجل المتوسط (الخمس سنوات القادمة) الأمر الذي سوف يقتضي اللجوء الى الدين العام (محلي + خارجي) كوسيلة من وسائل تمويل البرنامج الإنمائي تجنباً لتسييل الأصول الاستثمارية الوطنية في الخارج لما قد ينجم عن هذا التسييل من خسائر مالية.

ويمكن أن يمثل اللجوء لإجراءات التحويل الى القطاع الخاص احدى

الوسائل الضرورية في سعي التخطيط الوطني الى انجاز التوجه الأساسي ممثلاً في بناء القاعدة الإقتصادية والتقنية وتنويع مصادر الدخل والثروة في المجتمع، فضلاً عن ترشيد كافة أدوات وأنماط الانفاق العام في مواجهة الظروف المستجدة. وإذا تم اتباع اجراء التحويل فينبغي منذ البداية أن تحكمه رؤية تخطيطية ذات شقين، الشق الأول يتعامل مع الأنشطة الحكومية القائمة بعد اعادة بنائها، والشق الثاني يتعامل مع اجراءات غير تقليدية للتخصيصية.

(١) التعامل مع الأنشطة الحكومية القائمة:

تضم الأنشطة الحكومية القائمة مجموعة مِن الأنشطة الخدمية والانتاجية ولاجراء التحويل على بعض منها بعد اعادة بنائها فسوف يكون من اللازم اتباع نفس القواعد التي نوهت عنها هذه الورقة وتتضمن الأسس الموضوعية للتحويل (تحديد الدور المطلوب للقطاع الخاص ـ تحديد الأولويات ـ تحديد الجدوي الاجتماعية والاقتصادية) ثم الاجراءات الستة لعملية التحويل.

(٢) التحويل غير التقليدي:

نظراً لضآلة القاعدة الاقتصادية الحالية للكويت وبالتالي ضآلة الآثار المتوقعة للتحويل بغرض توسيع هذه القاعدة وتنويعها على نحو يحقق مقدرة ذاتية على النمو الانتاجي في القطاعات غير النفطية فنقترح هنا تحويلاً غير تقليدي يقوم على مشاركة الحكومة للقطاع الخاص في انشاء المؤسسات الانتاجية والخدمية وبعد أن يتأكد نجاح هذه المؤسسات وقدرتها على الاستمرار يتم بيعها للقطاع الخاص ويمكن هنا ذكر أمثلة عديدة لمجالات عمل مثل هذه المؤسسات على مستوى الأنشطة الخدمية أو الأنشطة الانتاجية، فالأمر يتوقف على جهود حصر فرص الاستثمار الكامنة، وتقييم جدواها في مجالات عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية وخدمات التدريب والاتصال والنقل، الخدمات المالية والتجارية، وفي مجالات الانتاج يمكن وضع أولويات للعديد من المشروعات الاستثمارية في مجال الانتاج الصناعي والزراعي ومجالات تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.. وفي كل الأحوال **ينبغي أن تقوم القرارات الاستثمارية الجديدة سواء في الأنشطة**

الانتاجية والخدمية اهتداء بمجموعة من المعايير التي تستند الى التوجهات الرئيسية للتخطيط الانمائي في الكويت واهمها:

* قدرة المشروع على تحقيق قيمة مضافة مرتفعة HIGH VALUE ADDED
* قدرة المشروع على توفير عنصر العمل مستعيضاً باستخدام أسلوب كثيف رأس المال والتقنية (CAPITAL INTENSIVE & HIGH TECH)
* امكانية تلبية احتياجات السوق المحلية والقدرة على التصريف في الأسواق العربية والدولية.
* القدرة على توفير امكانات تدريبية مرتفعة للكوادر والعمالة الوطنية.
* القابلية للاستفادة من الوفورات الاقتصادية والتقنية للاستثمارات الوطنية في السوق الدولية.

وتشجيعاً للقطاع الخاص على الاضطلاع والمشاركة بفرص الاستثمار التي يتم تحديد جدواها يكون على أجهزة التخطيط الاضطلاع بمجموعة من الاعباء والمهام التي تساعد في تحقيق هذا الهدف بالإضافة الى توفير الاستمرارية للمشروعات الخاصة القائمة، **ولعل أهم هذه المهام يتمثل في الآتي:**

* مساعدة القطاع الخاص في تكوين الطاقات البشرية المدربة من خلال المساعدة في تصميم البرامج التدريبية وتوفير المعلومات الضرورية عن سوق العمل.
* توفير المعلومات الأساسية عن الأسواق العربية والدولية واتجاهات هذه الأسواق بغية ترشيد القرارات المتعلقة بالاستثمار والانتاج والتسويق على المستوى المحلي والدولي.
* الكشف عن فرص الاستثمار الكامنة محلياً وخارجياً وتزويد القطاع الخاص بمعايير التكلفة والعائد من تنفيذ هذه الفرص اقتصادياً واجتماعياً.
* تقرير أدوات السياسة المالية والنقدية التي تضمن حفز وتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية المخططة.

* اتباع نظام كفوء للمتابعة يضمن اكتشاف الانحرافات عن مسارات العمل المرغوبة وتقديم الوسائل الضرورية لتصويبها.

وخلاصة القول ان المرحلة الإنمائية المقبلة للكويت ينبغي أن تشهد تحولاً نحو مجتمع **منتج تترسخ** فيه قاعدة اقتصادية متكاملة تحققها **مشاركة واسعة** بين الحكومة والقطاع الخاص، ويتأتى ذلك **باستثمار دروس محنة العدوان** على الكويت والصمود من أجل تحريرها واستعادتها، ولعل من أهم هذه الدروس بروز حقيقة **الارادة الوطنية** وصلابتها وقوة الانتماء للوطن والأرض ورسوخه. **ان استثمار هذا الدرس إنما يكون بتعبئة هذه الارادة لتحقيق تحدي اعادة البناء، وتأكيد اطار المجتمع المنتج، وتحقيق التوازن بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي، والارتقاء بالاقتصاد الكويتي في مسيرة التقدم المادي والحضاري.**

والله تعالى ولي التوفيق

الملحق رقم (١)

قائمة بعمليات التحويل الى القطاع الخاص التي تمت في البلدان العربية خلال الخمسينات

بيان الدولة	الاجراءات الفعلية والجارية
مصر	تم التعاقد مع القطاع الخاص لادارة فندقين من الفنادق المملوكة للقطاع العام. وتجرى حالياً خطط لبيع أو تأجير أو التعاقد مع ادارة فنادق أخرى تملكها الدولة كما يجري العمل على التخلص من الشركات صغيرة الحجم للقطاع العام وهناك اطار عام تمّ الاتفاق عليه بين هيئة المعونة الامريكية بالقاهرة والمسئولين المصريين يتم بمقتضاه تخصيص حوالى ٤٠٠ مليون جنيه من فائض المعونة الامريكية لتنفيذ تجربة تمليك العاملين لأسهم بعض الشركات في القطاع العام. وتضمن الانفاق ألا تطرح الأسهم المبيعة في البورصة لتوفير «أموال طازجة» يتم عن طريقها اصلاح أوضاع شركات القطاع وحتى لا يتدخل القطاع الخاص الأجنبي في تملك هذه الاسهم وان كان هذا الاجراء لا يسمح بتنشيط سوق المال في مصر. وقد تمّت التجربة بالفعل في شركة للاطارات بالاسكندرية وقد تم اختيارها على أساس أنها شركة جديدة ولا توجد أي عقبات قانونية، فضلاً عن أنها مشاركة مع القطاع الاجنبي وكانت تعاني من نقص في التمويل عند طرح أسهمها للاكتتاب.

موريتانيا	تضمن برنامج الاصلاح الذي وضع عام ١٩٨٣ منع تأسيس أي منشأة عامة ما لم تكن لها مبررات اقتصادية ـ مراجعة أوضاع المنشآت العامة القائمة بهدف اصلاحها أو بيعها للقطاع الخاص ـ تم بيع النشآت للعاملين في المنشأة والتعاقد مع الاجانب لادارة بعض المنشآت والبيع للمستخدمين في السينما وصناعة السكر والتوزيع الصيدلي ـ من المزمع بيع المزيد من منشآت الدولة العاملة في قطاعات الفنادق والنسيج ومزارع الدولة ـ وضع خطة لتحري الاقتصاد عام ١٩٨٨ شملت تعديلات في اسعار الواردات المصنعة، وأسعار المدخلات والضرائب.
السودان	بدأ العمل بالفعل على بيع عدد من المنشآت العامة تتضمن الفنادق والبنوك ـ بدأ العمل في تشخيص أوضاع عدة منشآت بهدف تصفيتها أو تخصيص بعضها في برنامج الاصلاح.
الصومال	تلتزم الحكومة بإغلاق المشروعات الفاشلة تجارياً ـ تم تصفية عدد (٣) منشآت منها عام ١٩٨١ ـ باعت الدولة حصة مليكتها في مجلس الموز الوطني وقدرتها ٦٠٪ الى أحد رجال الاعمال ـ تحويل عدد من المنشآت الى تعاونيات تضمنت وكالة توزيع البترول ومصنع للطوب وآخر لتعليب الفواكه ـ كما باعت بعض المزارع الحكومية للعاملين فيها بعد عام ٨٤ .
تونس	بدأ تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي للمنشآت العامة يستهدف: خفض عدد المنشآت العامة لأكثر من الضعف ـ الاتجاه لبيع المنشآت التي تنافس القطاع الخاص المماثل ـ اعداد خطط للترشيد المالي في المنشآت ذات الطبيعة الاحتكارية ـ صدر قرار عام ١٩٨٦ يحد من السيطرة المباشرة على نحو ١٦٤ شركة أم ونحو ١٣٧ شركة تابعة ـ تم دراسة أوضاع ٣٥ شركة عام ١٩٨٦ وتم تخصيص عدد ٩ شركات منها وتصفية عدد ٣ ـ صدر تشريع عام ١٩٨٧ يقضي بضرورة الاسراع في عمليات

	التخصيص لجذب المستثمرين المحليين والاجانب.
المغرب	ـ في بداية الثمانينات تمّ تحويل عدد من المنشآت ذات الطبيعة غير الاستراتيجية الى القطاع الخاص حيث تمّ تأجير الفنادق الخاضعة لمكتب السياحة الوطني المغربي ـ بيعت عدد ٣ شركات تخضع لمكتب صيد الاسماك الوطني للقطاع الخاص ـ أجرت مراكب صيد عامة لرجال اعمال مغاربة وأسبان.
	ـ باعت الدولة معظم حصتها في عدد من مصانع السكر ـ وتخلّت الحكومة عن مكتب تسويق الصادرات ـ ونشاط السحن ـ يجرى حالياً تصنيف المنشآت جميعاً حسب أهميتها الاستراتيجية بهدف خصخصة الجزر الاكبر منها.
قطر	باعت الدولة جزءاً من ملكية شركة المخصبات القطرية عام ١٩٨٤ الى شركة أوربية فصارت شريك الاقلية وتمّ التعاقد على القيام بعمليات الادارة والتسويق.
السعودية	تم بيع أسهم رأس مال مؤسسة عامة للبتروكيماويات الى القطاع الخاص ويجري العمل على زيادة حصة القطاع الخاص في المنشآت العامة.
العراق	تمّ بيع بعض مجمعات التسويق المركزية ومحطات البنزين ومراكز صيانة السيارات ـ هناك اتجاه لبيع بعض مزارع الدولة وحوالى نصف أسهم شركة الخطوط الجوية العراقية الى القطاع الخاص ـ الاتجاه الحالي الى التخلي عن كافة الوحدات الصغيرة.
الاردن	ـ وضع خطط لخصخصة عدد من الشركات التابعة «لعاليا» وشركة الخطوط الجوية الملكية خلال السنوات القليلة القادمة ـ هناك اتجاهات للخصخصة في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل العام.
عمان	جرت عمليات خصخصة لاسهم عدة منشآت واحدة لطحن الدقيق وأخرى للاسمنت ـ بالاضافة الى معمل لتكرير البترول.

الكويت	منذ السنوات الاولى من الثمانينات وحتى الآن تجرى عمليات الخصخصة في اطار برامج ترشيد الانفاق العام وتطوير الاداء في الوزارات والمصالح الحكومية ومن أهم الاعمال التي تم نقلها أو جزء منها في معظم هذه المصالح الى شركات ومتهدي القطاع الخاص: عمليات نظافة المباني ـ خدمة الفراشين ـ صيانة المضخات والحاسبات والمعدات والمباني ـ تأجير وسائل النقل ـ توريد الخدمات ـ عقود ايجار وسائل النقل والاتصال وعمليات المناولة.
مجلس التعاون	تجرى مناقشات في دول الخليج لبيع ٤٩٪ من أسهم شركة الخطوط الجوية الخليجية لمواطني البحرين وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة.
الجزائر	يشهد الاقتصاد الجزائري في الآونة الراهنة اتجاهاً متزايداً للخصخصة متمثلاً في تخلي وزارة المالية عن التمويل المباشر للمؤسسات وانشاء مصارف مستقلة محلية وأجنبية ما تمّ التخلي عن مزارع الدولة للقطاع الخاص والالتزام بسياسة الاصلاح الليبرالي التي نصح بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

مصادر الجدول:

١) أ. عبد المجيد الغربللي: التخصصية في الاطار الكويتي ما لها وما عليها، الكويت، مارس ١٩٨٩ .
٢) ملف التخصصة المنشور بمجلة المصارف العربية العدد (٩٧)، كانون الثاني ١٩٨٩، ص ص ٤١-٤٥
٣) مجلة الأهرام الاقتصادي العدد (١٠٦٣)، ٢٩ مايو ١٩٨٩، ص ص ٣٨-٤٢ .
٤) مجلة الاقتصاد والاعمال السنة التاسعة العدد (١٠٠) كانون اول ديسمبر (١٩٨٧)، ص ص ٣٠-٣١
٥) مجلة مال الشرق الاوسط (Memo)، العدد (٤٦)، اكتوبر (١٩٨٩).

ملحق رقم (٢)

قائمة بعمليات التحويل إلى القطاع الخاص التي تمت في دولة الكويت خلال الثمانينات

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة: قبل النقل	العبء المالي على الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
وزارة التربية	ـ تعهدات النظافة للمعاهد الخاصة	٨٣/٨٢	عقد	٨٨٢٠٠	٤٠٥٠٠	
	ـ تعهدات النظافة لمباني الوزارة	٨٥/٨٤	عقد	٢٣٦٨٨٠	١١٦٣٧٤	
	ـ تعهدات النظافة عدد ١٧٧ مدرسة	٨٦/٨٥	عقد	٢٠٠٧١٨٠	٧٨٧٨٠٠	
	ـ تعهدات حراسة ٢١٥ مركز	٨٨/٨٧	عقد	١٥٣٧٣٤٤	٨٦٠٠٠٠	
	ـ التغذية	٨٩/٨٨	عقد	٢٣٥٣١٠٥	١٣٧٢٥٠٠	
	ـ تعهدات النظافة والمكتبات العامة	٨٩/٨٨	عقد	-	٢٣٣١٦	تخفيض الاعباء الادارية المرتبطة بخدمات الفراشين والاستغناء عن توفير البدلاء اثناء قيام بعضهم بإجازاتهم.
	ـ صيانة ملعب ثانوية كيفان	٨٩/٨٨	عقد	-	٦٧٠٠	
بنك الكويت الصناعي	ـ خدمة الفراشين الداخلية	٨٦/١/١	عقد	٤٣٨٣٥	٤٠٥٠٠	
وزارة الكهرباء والماء	ـ صيانة المضخات والمعدات	٨٦/٨٥	عقد	-	٦٨٦٨٦	
	ـ اعمال الصيانة السنوية لمباني محطات الضخ.	٨٦/٨٥	مقاولة	-	٩٤٣٨٣	
	ـ اعمال صيانة كابلات القيادة الأرضية بشبكات التوزيع الكهربائية.	٨٦/٨٥	عقد	-	٦٨٥٩٠	
	ـ اعمال الصيانة السنوية	٨٦/٨٥	مقاولة	-	٦٩٦٠٠	
	ـ الأعمال الانشائية الصغيرة	٨٦/٨٥	مقاولة	-	١٤٧٢٠٣	
	ـ دهان محطة الكلورين	٨٦/٨٥	مقاولة	-	٥٠٠	
	ـ اعمال صيانة الاجهزة الدقيقة	٨٦/٨٥	مقاولة	-	٦٨٣٦٨	
	ـ اعمال فتح طرق وتنظيف	٨٦/٨٥	مقاولة	-	٩٧٥٠	
	ـ اعمال صيانة كابلات القيادة الأرضية.	٨٧/٨٦	عقد	-	٨٧٤٠٦	
	ـ اعمال ترميم سقف مبنى مختبر الشويخ.	٨٧/٨٦	عقد	-	٤٩٠٠	

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة: قبل النقل	العبء المالي على الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
تابع: وزارة الكهرباء والماء	ـ تنظيف قسم انارة الشوارع بصبحان والمبنيين الجديدين.	٨٨/٨٧	عقد	-	٤٨٩٦	
	ـ اعمال النظافة لمبنى شعبة الصيانة	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٤٤٨	
	ـ صيانة الكابلات للقيادة الأرضية	٨٨/٨٧	عقد	-	٥٧٤٢٥	
	ـ اعمال الاصلاح والصيانة للمعدات الكهربائية بمحطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٣٤٥٧١	
	ـ اعمال الصيانة السنوية لمباني ومواقع محطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٨٧٤١٨٧	
	ـ اعمال الاصلاح والصيانة لمنتجات المحابس والمعدات الميكانيكية بمحطات ضخ المياه.	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٢٠٠٠٠	
	ـ اعمال تليين وصيانة المحابس على خطوط شبكات المياه الرئيسية	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٣٨٥٩٠	
	ـ اعمال الصيانة السنوية ومتابعة الاعمال الزراعية.	٨٨/٨٧	عقد	-	١٦٣٢٠٠	
	ـ اعمال صيانة كابلات القيادة الأرضية لشبكات توزيع الكابلات الكهربائية.	٨٨/٨٧	عقد	-	٥٦٩٥٠	

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة: قبل النقل	العبء المالي على الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
تابع: وزارة الكهرباء والماء	ـ اعمال الاصلاح والصيانة لمعدات الكهرباء في محطات ضخ المياه	٨٧/٨٦	عقد	-	٥٠٠٠	
	ـ اعمال الاصلاح والصيانة لوحدات التكييف المركزية في محطات ضخ المياه.	٨٧/٨٦	عقد	-	١١٤٢٣	
	ـ صيانة واصلاح الرافعات السقفية والمصاعد الهيدروليكية بالمخازن	٨٧/٨٦	عقد	-	١٥٣٣٠	
	ـ اعمال الاصلاح والصيانة للمضخات والمعدات الميكانيكية في محطات المياه.	٨٧/٨٦	عقد	-	٨٠٠٠٠	
	ـ الاعمال الانشائية الصغيرة والصيانة.	٨٧/٨٦	عقد	-	٦٥٠٠٠	
	ـ القيام بأعمال الاصلاح والصيانة للأجهزة الدقيقة وأجهزة التليمتري وأجهزة الكمبيوتر.	٨٧/٨٦	عقد	-	٣٢٣١٥٠	
	ـ الاعمال المدنية لإنشاء والجاز وصيانة طرق داخلية بين الآبار	٨٧/٨٦	عقد	-	٤٧٨٧٤	
	ـ صيانة مدنية لمباني قسم الأعمال الكيماوية في محطة الشعيبة الصناعية.	٨٨/٨٧	عقد	-	٢٨٣٤	

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أهم الآثار المترتبة على النقل
				قبل النقل	بعد النقل	
تابع: وزارة الكهرباء والماء	- الأعمال المدنية لانشاء وصيانة وتوسعة ورش الصيانة.	٨٨	عقد	-	٩٣٨٠٠	
	- الاعمال الانشائية الصغيرة وصيانة المنشآت والمرافق.	٨٩/٨٨	عقد	-	١١٩٠٠	
	- اعمال الصيانة والاصلاح للرافعات السقفية والمصاعد.	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٨٩٦	
	- تنظيف قسم انارة الشوارع	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٨٩٦	
	- اعمال الاصلاح والصيانة للأجهزة الدقيقة واجهزة التليمتري.	٨٩/٨٨	عقد	-	٢٧٣٦٥٢	
المؤسسة العامة للموانيء	- باصات نقل العاملين داخل ميناء الشويخ.	٨٨/٨٧	استئجار	٣٠٠٠٠	١٨٠٠٠	تخفيض التكاليف ودعم وتشجيع القطاع الخاص.
	- صيانة واصلاح وتشغيل وحدات التكييف وأجهزة التبريد بميناء الشعيبة.	٨٩/٨٨	عقد	٣٦٠٠٠	١٩٧٥٠	
جامعة الكويت	- الأمن والسلامة	٩٠/٨٩	ممارسة	-	٣٠٧٣١٥	السيطرة التامة على مداخل ومخارج مواقع الجامعة المختلفة.
الهيئة العامة للمعلومات المدنية	- صيانة المعدات الخفيفة	٨٩/٨٨	عقد	-	١٥٠٠٠	
	- صيانة الحاسب الآلي وملحقاته	٨٩/٨٨	عقد	-	٤٦٠٠٠٠	
	- صيانة تجهيزات	٨٩/٨٨	عقد	-	٢٢٠٠٠	
	- صيانة منشآت اعمال النظافة	٨٩/٨٨	عقد	-	٥٠٠٠	

تابع الملحق رقم (٢)

بيـــان اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أهم الآثار المترتبة على النقل
				قبل النقل	بعد النقل	
تابع: الهيئة العامة للمعلومات المدنية	- ايجار سيارات	٨٩/٨٨	تأجير	-	٣٠٠٠٠	
	- تصميم وإعداد رسوم وخرائط للمركز البديل لفرع الهيئة بمجمع الوزارات.		عقد	-	٢٥٠٠٠	
	- صيانة الحاسب الآلي وملحقاته	٩٠/٨٩	عقد	-	٦٠٠٠٠٠	
	- صيانة التجهيزات	٩٠/٨٩	عقد	-	٢٥٠٠٠	
	- صيانة المنشآت	٩٠/٨٩	عقد	-	٥٩٠٠٠	
	- استكمال دراسات لتعديل دور الميزانين في مجمع الحاسبات (المركز المساند) مركز تسجيل خيطان.	٩٠/٨٩	عقد	-	٢٥٠٠٠	
					٤٠٠٠٠	
	- ايجار سيارات	٩٠/٨٩	عقد		١٦٠٠٠	
	- صيانة المعدات الخفيفة	٩٠/٨٩			٧٤٤٠	
وزارة النفط	- عقد توريد خدمات	٨٥/٨٤	عقد	٦١٧٥	٨٦٤٠	
	- عقد توريد خدمات	٨٦/٨٥	عقد	٦٢٧٠	٨٦٤٠	
	- عقد توريد خدمات	٨٧/٨٦	عقد	١٩٤٠٠	٨٦٤٠	تخفيض الانفاق
	- عقد توريد خدمات	٨٨/٨٧	عقد	١٧٠٠٠	١٦٤٠٠	
	- عقد توريد خدمات	٨٩/٨٨	عقد	٧٣٧٥		
بنك الكويت المركزي	- أعمال النظافة	٨٥/٨٤	عقد	١٦٢٠٠		تحسين الخدمة
	- صيانة النباتات الداخلية	٨٥/٨٤	عقد	٨٠٠		
	- أعمال النظافة	٨٦/٨٥	عقد	١٨٠٠٠	٢١٠٠٠	
	- صيانة النباتات الداخلية	٨٦/٨٥	عقد	١٠٠٠	١١٤	
	- أعمال النظافة	٨٧/٨٦	عقد	١٨٠٠٠	٢٤٠٠٠	
	- صيانة النباتات الداخلية	٨٧/٨٦	عقد	١٠٠٠	١٤٤٠	

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة: قبل النقل	العبء المالي على الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
تابع: بنك الكويت المركزي	- أعمال النظافة	٨٨/٨٧	عقد	١٨٠٠٠	٢٥٦٠٠	
	- صيانة النباتات	٨٨/٨٧	عقد	١٠٠٠	١٨٠٠	
	- أعمال النظافة	٨٩/٨٨	عقد	١٨٠٠٠		
	- صيانة النباتات	٨٩/٨٨	عقد	١٠٠٠		
	- أعمال النظافة	٩٠/٨٩	عقد	١٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	
	- صيانة النباتات الداخلية	٩٠/٨٩	عقد	١٠٠٠	٢٠٠٠	
الادارة العامة للطيران المدني	- الصيانة			-	٢١٠٠٠	تخفيف العبء المالي والاداري على ميزانية الادارة وتشجيع القطاع الخاص.
	- أعمال النظافة لمطار الكويت			-	٢٠٢٠٠٠	
	- استئجار سيارات			-	١٠٠٠٠	
الادارة العامة للاطفاء	- استئجار سيارات صالون	٩٠/٨٩		-	١٧٠٠٠	
	- استئجار مبنى لادارة الوقاية	٩٠/٨٩		-	١٦٢٠٠٠	
الادارة العامة للجمارك	- تشغيل وصيانة عدد (٢) زورق بحري.	٨٧/١٠/١٣	عقد	-	٧١٥٤٠	
	- عقد اداء خدمات ومراجعة	٢٧/ ٥/ ٨٧	عقد	-	٤٣٢٤٨	
	- عقد ايجار أجهزة آي.بي.أم	٨٣/٨٢	عقد	-	١٢٠٠٠	
	- عقد ايجار أجهزة اتصال	٨٢/٨٢	عقد	-	٢٨٨٠	
	- عقد صيانة أجهزة آي.بي.أم	٨٩/٨٨	عقد	-	٣٨٠٠	
	- انجاز عمليات المناولة	٨٩/١/١	عقد	-	١٩٠٨٩٥	
	- تنظيف مرافق الادارة العامة	٨٩/٢/١	عقد	-	١٠٦٦٠٠	
	- صيانة التكييف المركزي	٨٨/٤/٩	مناقصة	١٠٠٨٠	٧٧٢٥	توفير مبلغ ٢٣٥٥ د.ك سنوياً.

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أهم الآثار المترتبة على النقل
				قبل النقل	بعد النقل	
تابع: وزارة المالية	ـ استئجار سيارات صالون لأغراض الصيانة والخدمات	٨٩/٢/١٥	ممارسة	٢٥٧٧١٥	٣٥٦٧٥٩	ـ الاستغناء عن خدمات (٣٠) سائق على ميزانية الوزارة وصيانة السيارات والمحروقات بتكلفة مالية ٩٧٫٦ ألف دينار. ـ دعم الشركات الوطنية.
الادارة العامة لمنطقة الشعيبة	ـ عقود الصيانة المدنية ـ عقود تصليح وصيانة آلات التصوير والطباعة والكمبيوتر ـ عقد تنظيف مباني الادارة العامة ـ عقد استئجار باصات لنقل العاملين.					

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي من الجهة: قبل النقل	العبء المالي من الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
تابع: الهيئة العامة لشئون القصّر	١) صيانة التأثيث والترميم لبيوت القصّر المشمولين برعاية الهيئة	٨٩/٧/١	مبلغ المعتمد بالميزانية الى مالية القصّر للصرف على أعمال الترميم التأثيث والتي تسند الى مقاولين معتمدين مسجلين بالهيئة	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	فتح مجالات عمل أمام شركات القطاع الخاص وتسهيلاً لانجاز معاملات مراجعي الهيئة
	٢) أعمال النظافة وصيانة المبنى	٨٩/٧/١	اسناد هذه الاعمال الى شركات قطاع خاص وفقاً للاجراءات المتبعة في هذا الشأن	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	لانتقال الهيئة الى مقرها الجديد
	٣) السيارات		اسناد هذه الى شركات قطاع خاص وفقاً للاجراءات المتبعة	٥٤٦٢٠	٥٤٦٢٠	لسرعة انجاز الاعمال التي تهم القصّر وكذا أعمال الهيئة.

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أهم الآثار المترتبة على النقل
				قبل النقل	بعد النقل	
وزارة الخارجية	ـ صيانة وتشغيل اجهزة الرقابة والتحكم في التكييف.		عقد		٣٠٠٠٠	
	ـ صيانة اجهزة مركز المعلومات الآلي.		عقد		٨٤٠٠٠	
وزارة العدل	ـ نظافة مبنى الوزارة		عقد		٤٨٠٠٠	
	ـ صيانة وتشغيل الأجهزة	٨٦/١٢/٢١	عقد		١١٧٧٤٤	ـ نشاط جديد.
	ـ صيانة الأجهزة والمعدات	٨٨/٦/٢٢	عقد	٢١٠٥٣	٣٠٦١٤	
	ـ تنظيف وخدمات	٨٦/٦/١٩	عقد		٤٤٥٢٠	ـ نشاط جديد.
		٨٦/٥/١٠	عقد		٢٥٠٠	ـ نشاط جديد.
الخطوط الجوية الكويتية	ـ صيانة المزروعات					
	ـ صيانة المباني والمنشآت			٢١٢٩٢٨	١٣٢٥٣٨	ـ الغاء دائرة الانشاءات والصيانة من التنظيم العام للمؤسسة وتحويل نشاط الدائرة الى شركات متعاقد معها بالاضافة الى اعطاء جزء من الأعمال الى الشركة الكويتية لخدمات الطيران.
	ـ صيانة الآلات والمعدات			٢٠٥٥٧١	١٨٢٦٢٩	
	ـ صيانة الاسكان				٣٧٥٨٣	
	ـ اعمال النظافة			١٢٨٤٥٤	٦٤٧٤٥	
	ـ عقد صيانة ماكينات التصوير			٢٧٠٧	١٥٧٨٠	
	ـ صيانة اجهزة الكمبيوتر الشخصي			٩١٠١	٩٠٠٠	
	ـ صيانة آلات تصوير أوميغا			٩٠٠	٩٠٠	
	ـ صيانة مصاعد المؤسسة			٤٧٥٠	٦٥٠٠	
	ـ صيانة آلات تصوير ريكو			٩٠٥	-	
	ـ صيانة أجهزة الميكروفيلم			٣٥٢٥	٢٥٠٠	
	ـ صيانة آلات حفظ الملفات وآلات الطباعة.			٢٩٠	-	
	ـ صيانة أبواب المؤسسة			٢٦٤٠	٤٠٠٠	

تابع الملحق رقم (٢)

البيـــان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة		أهم الآثار المترتبة على النقل
				قبل النقل	بعد النقل	
تابع: الخطوط الجوية الكويتية	- صيانة (٣) أجهزة للكمبيوتر			١٥٠	١٥٠	
	- صيانة أجهزة رسم الخرائط			٢٥٢	٢٥٢	
	- عقد صيانة الآلات الحاسبة			٣٦٤٦	٢٦٥	

تابع الملحق رقم (٢)

البيان / اسم الجهة	اسم النشاط المنقول	تاريخ النقل	أسلوب النقل	العبء المالي على الجهة: قبل النقل	العبء المالي على الجهة: بعد النقل	أهم الآثار المترتبة على النقل
ـ وزارة الصحة العامة	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة الداخلية	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة التجارة والصناعة	-	-	-	-	-	-
ـ الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي	-	-	-	-	-	-
ـ ديوان المحاسبة	-	-	-	-	-	-
ـ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	-	-	-	-	-	-
ـ وكالة الانباء الكويتية	-	-	-	-	-	-
ـ الهيئة العامة للاسكان	-	-	-	-	-	-
ـ سوق الكويت للاوراق المالية	-	-	-	-	-	-
ـ الهيئة العامة للاستثمار	-	-	-	-	-	-
ـ مجلس حماية البيئة	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية	-	-	-	-	-	-
ـ ادارة الفتوى والتشريع	-	-	-	-	-	-
ـ رئاسة الحرس الوطني	-	-	-	-	-	-
ـ بنك التسليف والادخار	-	-	-	-	-	-
ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.	-	-	-	-	-	-
ـ مجلس الوزراء (الامانة العامة)	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة الاشغال العامة	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة الدفاع	-	-	-	-	-	-
ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.	-	-	-	-	-	-
ـ وزارة التخطيط	-	-	-	-	-	-
ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	-	-	-	-	-	-
ـ الديوان الاميري	-	-	-	-	-	-
ـ الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة والسمكية.						

المصدر: بيانات الجهات الواردة للادارة الاقتصادية ـ وزارة التخطيط ـ دولة الكويت ١٩٨٩.

هوامش الملحق

(١) انظر في معنى التخصيصية:

H. Bienen and J. Waterbury: "The Political Economy of Privatization in Developing Countries" World Development, Vol.17, No.5, May 1989, PP-617-630.

(٢)

R. Eliker and Gordon O.F. Johnson "The Global Sweep of Privatization" Published in Economic Impact, No.1, 1990, p.44.

(٣) د. حسين طه الفقير: **دراسة في الأوضاع الدولية والعربية في الثمانينات**، وزارة التخطيط دولة الكويت (غير منشورة)، نوفمبر ١٩٨٩، ص ١٦٧ .

(٤) انظر على سبيل الامثلة لا الحصر:

١ ـ أ. عبد الجليل الغربللي: **التخصيصية في الاطار الكويتي ـ مالها وما عليها**، الكويت/ مارس ١٩٨٩، ص ١٧ ـ ١٨ .

٢ ـ بيتر هيلر وكريستيان شيلر: الآثار المالية للتخصيصية في البلاد العربية «بحث مقدم **لندوة التخصيصية والتصحيحات الهيكلية في الدول العربية المنعقدة في ابو ظبي خلال الفترة من ٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٨٩ منشور في مجلة المصارف العربية** العدد (٩٧) ص ٣٤ .

٣ ـ

David Gill: Privatization Opportunities Financial Maket Development A Conference on Privatization Held at Abu Dhabi, Dec. 5th, 1988.

(٥) وعموماً فإن الرأي الغالب في الكتابات المتعلقة بالتخصيصية يتمثل في انها تساعد في المضي قدماً في خلق اسواق رأس المال وان كانت ضآلة هذه الأسواق لا تعد معضلة، أمام تطبيق عمليات التحويل وتعتبر جاميكا وتونس وتايلاند أمثلة على البلدان التي اجريت فيها التخصيصية في ظل ضآلة أسواق رأس المال أنظر:

P. Elicker: Gordon O.F. Johnson: "The Global Sweep of Privatization", OP.Cit. pp 46-47.

(٦) أ. عبد المجيد الغربللي: **التخصيصية في الإطار الكويتي**، مصدر سابق ص ٨ .

(٧) انظر الورقة المركزة للأستاذ السعدون:

أ ـ جاسم خالد السعدون: «حدود دور القطاع الخاص في التنمية» ورقة مقدمة **لندورة تحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ودور البورصات، الدار البيضاء، خلال الفترة من ٦ ـ ٨ سبتمبر ١٩٨٨ .**

(٨) انظر آليات الأزمة في هذا النظام والفكر الاقتصادي المرتبط به في:

د. رمزي زكي: **فكر الأزمة، دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التموي الغربي،**

مطبوعات مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٣٥ .

(٩) حول الحمائية الجديدة انظر:

١ - سام ليد والكسندر بيتز: «الحوافز غير الجمركية في البلدان المتقدمة ١٩٦٦ ـــ ١٩٨٦» مجلة **التحويل والتنمية** التي تصدر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عدد مارس/ آذار ١٩٨٩ ص ١٣ .

٢ - تاهيد كرماني «جولة اوراجواي: تنشيط النظام التجاري العالمي» **نفس عدد مجلة التحويل والتنمية الآنف الذكر** ص ٦ .

(١٠) وتذكر الكتابات المختلفة أن اهم العوامل التي اسهمت في وصول الدول القائمة على التخطيط المركزي الى هذا الحد من التراجع تتمثل في الاختلال الداخلي ممثلاً في ظهور الفجوة التكنولوجية والمالية وعجز قوى الانتاج عن تلبية المتطلبات الأساسية للاستهلاك والنمو معاً، والفشل المتوالي لبرامج الاصلاح الاقتصادي والاداري في حقبة الثمانينات. ومن اهم العوامل انقياد الاتحاد السوفيتي ودول الكوميكون وراء سابق التسلح الذي استنزف مواردها. انظر ي ذلك ما يلي:ـ

١ - **التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٨٧)**، مؤسسة الاهرام القاهرة ١٩٨٨ ص ٢٣ - ٢٤، ص ٧٤ .

٢ - صلاح جواد: بولونيا: من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، **مجلة المال والاقتصاد العدد (٤٦) اكتوبر ١٩٨٩** ص ١١ - ١٤ .

٣ - د. فؤاد زكريا: **مقامرة التاريخ الكبرى، على ماذا يراهن جورباتشوف**، كتاب الأهالي رقم (٢٤) القاهرة ابريل ١٩٩٠ ص ٢٥

(١١) انظر ايضاً:

د. رمزي زكي، **فكر الأزمة** مصدر سابق ص ٦٩ .

(١٢) وتنطبق هذه النتائج حتى على الدول التي تبنت التخطيط منذ مطلع الخمسينات، حيث غابت عن هذه الخطط موازين الرفاهية القومية التي تتضمن عناصر نوعية الحياة بمفهومها الواسع الذي يضم الاحتياجات الجماعية المادية وغير المادية انظر تصوراً لهذه الموازين وكيفية اعدادها في ذلك:

حسين طه الفقير: **العائد الاجتماعي لتعبئة الادخار الضائع تجاه اشباع الحاجات الأساسية، نظرة مستقبلية لعام ٢٠٠٠، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ج. القاهرة ١٩٨٦ .**

(١٣) استعنا في تحديد هذه العناصر على هذه الصورة بالتحقيق المنشور في مجلة (Economic Impact) لكل من اليكر وجونسون انظر:

P. Elicker, Gordon O.F. Johnson: "The Global Sweep of Privatization, OP. Cit, P.48

(١٤) راجع في ذلك كل من:

١ -

Heidi Vernon-Wartzal & Lawrance H.

Wortzel: "Privatization: Not the only Answer" Published in: World Development, Vol. 17, No.5, May 1989, pp-633-641

٢ ـ أ. عبد المجيد الغربللي: **التخصيصية في الإطار الكويتي**، مصدر سابق.

(١٥) انظر جوانب التحول السياسي والدستوري والاقتصادي والاداري والمؤسس لدول الكوميكون العائدة الى نظام السوق وعلى نحو تفصيلي في:

U.N: Economic Survey of Europe in 1990-1991, Economic Commission For Europe, New York 1991. pp. 124-125, 169-183.

المحتويات

فهرس الجداول

Kuwait Economy and Arab Assets

Before the Iraqi Invasion to Post Liberation Challenges

(Planning View)

Dr. Hussein Taha Al-Fakir
Expert of Economic Planning
Ministry of Planning
Kuwait

Prefaced by

Dr. Abdul-Rahman Al-Awadi



Center for Research and Studies on Kuwait

Kuwait, 1992.